

من يملك مصر؟!!

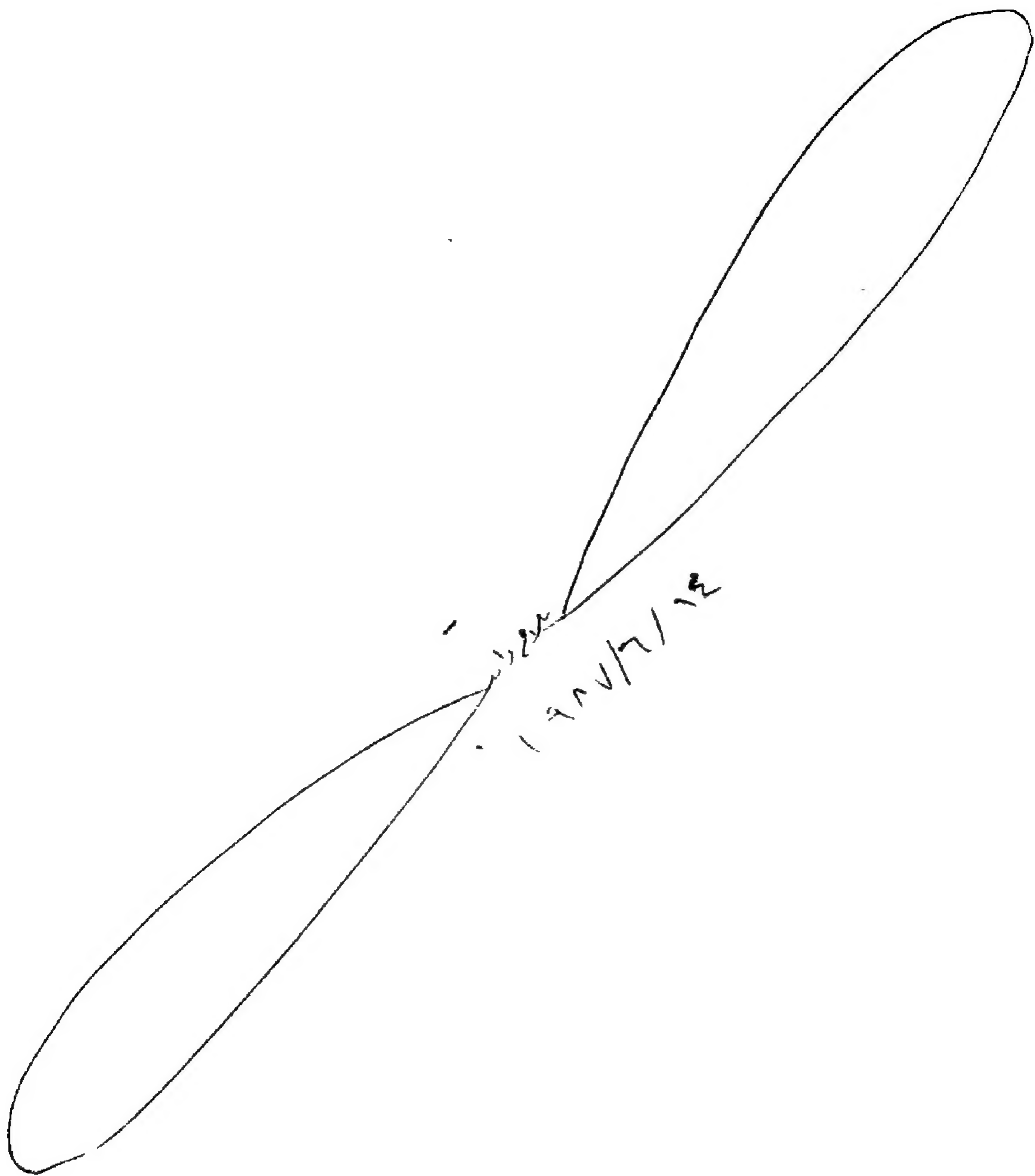
دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية
لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري

١٩٧٤ - ١٩٨٠

سامية سعيد إمام



دار المستقبل العربي



من يملك مصر!؟

من يملك مصر؟!!

دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية
لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري

١٩٧٤ - ١٩٨٠

سامية سعيد إمام
١٩٨٦/٦/١٤



دار المستقبل العربي

تصميم الغلاف والإخراج الفني

للفنان : الحسن أبو السعود

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى ١٩٨٦

دار المستقبل العربي

٤١ شارع بيروت - مصر الجديدة
ت ٦٦٥٩٠٠ القاهرة

« لدار المستقبل العربى » .. كلمة ..

الأستاذة الباحثة سامية سعيد من أبرز الوجوه الواعدة الصاعدة فى فكرنا الاقتصادى العلمى المعاصر . وفى هذه الدراسة تقوم الأستاذة الفاضلة بكشف وتشريح البنية الداخلية لما يمكن أن نسميهم أصحاب القرار الاقتصادى — وبالتالى السياسى — فى إطار المرحلة « الانفتاحية » الراهنة ، أو بتعبير آخر ، السلطة الاقتصادية المهيمنة فى بلادنا اليوم . وهو كشف وتشريح يتعمق التفاصيل العينية.. ويتسلح بمستوى رفيع من الدقة والموضوعية والأمانة العقلية ، فضلا عن الرؤية الوطنية والتقدمية المستنيرة .

ولهذا سارعت « دار المستقبل العربى » إلى الإحتفاء بهذه الدراسة وحرصت على نشرها مساهمة منها فى تعميق الوعى العلمى فى مصر وفى الوطن العربى عامة .

على أن « دار المستقبل العربى » قد تختلف فى بعض ماجاء فى هذه الدراسة من استخلاصات وتعميمات ، وخاصة تلك المتعلقة بالبورجوازية البيروقراطية . فالدراسة تكاد تقلل من الدور الإيجابى لهذه الشريحة فى مرحلة الستينات وخاصة الفئة التكنوقراطية منها ، وتكاد تغلب الطابع السلبي على هذه الشريحة بشكل عام ، ولا تعرض عرضا كافيا لمعالم الصراع فى مرحلة الستينات ضد استئراء هذه الشريحة البورجوازية .

كما قد تختلف « دار المستقبل العربى » مع تشخيص الدراسة للواقع الاقتصادى الراهن تشخيصا يكاد يبرز الرافد الرأسمالى التقليدى والرافد البيروقراطى بوجه خاص ، دون إعطاء الوزن الموضوعى الكافى للشريحة الطفيلية من الرأسمالية الكبيرة التى تكاد تكون الشريحة المهيمنة على مجمل الأنشطة الاقتصادية ، بل تشكل السمة الرئيسية لمجمل الوضع الاقتصادى الراهن ، فضلا عن أن الدراسة لاتبرز بشكل كاف ما يصيب الرأسمالية البيروقراطية — المدنية منها خاصة وما يصيب القطاع العام — بالتالى — فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ، من تضاول فى التأثير والفاعلية ، بل ومحاولة للاحتواء والتصفية لصالح الرأسمال الخاص المحلى والأجنبى .

وبرغم هذا الاختلاف فى رأى ، بل نقول لعله كذلك بسبب هذا الاختلاف فى رأى مع بعض ماجاء فى هذه الدراسة ، حرصت « دار المستقبل العربى » على الإحتفاء بهذه الدراسة وعلى نشرها ، مساهمة منها فى تعميق روح النقد الموضوعى وتنمية ديمقراطية الحوار .

ولا شك أن هذه الدراسة سوف تفتح أبوابا عديدة وخصبة للنقاش النظرى والتطبيقاتى الخلاق فى فكرنا الاقتصادى المعاصر الذى هو بغير شك دعامة أساسية لنضالاتنا الوطنية والاجتماعية والقومية .

فتحية للأستاذة الباحثة سامية سعيد وتقديرا عميقا لها ولدراستها القيمة .

« دار المستقبل العربى »

من يملك مصر ؟ !

إهداء ...

□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □

الى وطنى « مصر »

□ □

الى الأستاذ الدكتور على الدين هلال
والأستاذ الدكتور محمود عبد الفضيل

□ □

عرفانا ببعض الجميل

□ □ □

مقدمة

موضوع هذه الدراسة هو الأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى : ١٩٧٤ — ١٩٨٠ . والسؤال الذى تطرحه : ماهى الأصول أو الروافد الاجتماعية التى شكلت فى مجملها التكوينة الاجتماعية لسياسة الانفتاح الاقتصادى انطلاقا من أن أية سياسة اقتصادية ترتبط بوجود قاعدة اجتماعية تأخذ على عاتقها تنفيذ تلك السياسة ؟

فالفتره منذ منتصف حقبة السبعينات حتى الآن تمثل مرحلة ذات سمات وقسمات خاصة فى تاريخ المجتمع المصرى ، فهى مرحلة تتسم بسرعة التحولات وعمق التبايلات وتقلب الموازين الأمر الذى يستوجب النظر لمصطلح الانفتاح الاقتصادى ليس فقط باعتباره تعبيرا عن علاقات كمية أو نسب فنية بين وحدات أو عناصر النشاط الاقتصادى وإنما باعتباره واقعا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا يعكس حقائق التركيب الاجتماعى فى المجتمع المصرى كما يعكس ولادة نخبة جديدة تحتل مكانها على قمة الهرم الاجتماعى المصرى وهى النخبة التى يدور حولها موضوع البحث والدراسة .

وأيا كان تعريف التكوينة الانفتاحية الجديدة فالباحثة يقصد بها عناصر الرأسمالية التقليدية والبرجوازية البيروقراطية والعناصر الطفيلية التى شكلت فى مجموعها تكوينه اجتماعية غير متجانسة تستحوذ قدرا كبيرا من السلطة أو النفوذ أو الثروة بشكل يجعلها ذات تأثير غير عادى فى جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبما يتيح لها تحقيق أهدافها والتأثير على عمليات التنمية .

وتجدر الإشارة هنا الى أن التصنيف الى رأسمالية تقليدية وبرجوازية بيروقراطية وطفيلية هو تصنيف ينطلق من طبيعة الأصول الاجتماعية والجذور التاريخية لتلك النخبة أى أنه تقسيم يستند الى أصل النشأة وان كان يصقله شكل النشاط .

أولا : أهمية الموضوع :

حظيت سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ الأخذ بها باهتمام واسع من جانب العديد من الكتاب والباحثين بشكل عكس — ومازال يعكس — تباينا واضحا فى وجهات النظر فيما يكاد يشبه الحوار الوطنى الذى تجتهد فيه الآراء .

وبالرغم من الاسهامات العملية الرائدة التى قدمها فريق الباحثين والكتاب المصريين منذ الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى حتى الآن الا أنه لاتوجد دراسة تركز على النخبة موضوع البحث .
وتحدد أهمية هذا الموضوع فيما يلى :—

١ — تحاول الدراسة كشف العلاقة بين الرأسمالية الجديدة (رأسمالية السبعينات) وبين رأسمالية ما قبل الثورة ، فالدراسة تحاول أن تجيب على ما إذا كانت الأولى امتدادا للثانية فى تكوينها وخصائصها وأنشطتها أم لا بمعنى آخر دراسة العلاقة بينهما من وجهة نظر الاستمرارية والتغير .

٢ — ينصب جوهر هذه الدراسة حول الأصول والروافد والشرائح الاجتماعية المختلفة التى مثلت البدايات الجنينية التى انبثقت من رحمها رأسمالية حقبة السبعينات التى تشكلت فى مجملها من تلك الروافد المتنوعة والتنافرة والتى يحمل كل رافد منها بصمات حقبة تاريخية مغايرة ومختلفة عن الأخرى ، وهنا تجيب الدراسة على تساؤل هام ألا وهو : كيف تشكل نخبة (صفوة) من تلك الروافد ؟ .. ماهو ميكانيزم الربط والجمع بين تلك الروافد المختلفة ؟ .. كيف تم استدعاء عناصر الرأسمالية التقليدية بعد أن تم تحجيمها اثر التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها المجتمع بعد الثورة ؟ .. كيف ضغطت البرجوازية البيروقراطية — التى سبق أن تلاحمت مع الرأسمالية التقليدية — من أجل المزيد من التحول نحو حرية رأس المال الخاص ؟ كيف ينضم الى تلك التكوينة رافد جديد حديث الولادة حديث الثراء ؟ .. كيف تنصهر كل هذه الأشكال فى بوتقة واحدة لتشكل معا ميلاد نخبة رأسمالية جديدة ؟

٣ — تهدف الدراسة الى ابراز بعض جوانب العلاقة الجدلية بين الثروة والسلطة ، فإذا كان مجتمع ما قبل ثورة يوليو قد قدم نموذجا مفاده أن الثروة تؤدى الى السلطة وأن الاقتصاد يؤدى الى السياسة . فان عهد ثورة يوليو يبرز أن السلطة تؤدى الى الثروة وأن السياسة تؤدى الى الاقتصاد ، فإذا بكبار رجال الدولة يسعون لتكوين الثروات مستغلين السلطة والنفوذ ومدعين ذلك بعلاقات من القرابة والنسب ، وكانت نتيجة ذلك فى حقبة السبعينات أن الوزراء ورؤساء الوزراء ووكلاء الوزارة والمحافظين وكبار رجال القطاع العام وغيرهم من أولئك الذين تقلدوا مناصب ووظائف عالية فى السلم الحكومى يتحولون الى رجال أعمال .

٤ — تحاول الدراسة أن تكشف العلاقة ليس فقط بين القوة السياسية والقوة الاقتصادية وكيف أن كليهما قد أضحي وجهين لعملة واحدة ، بل أيضا العلاقة بين المال العام والمال الخاص وكيف أن ثمة خلطا متعمدا بينهما بشكل أفضى الى تجميع وتلاشي الحدود فيما بينهما من ناحية وتحول مجتمع السبعينات الى صورة تشبه الى حد كبير مجتمع ما قبل ثورة يوليو من ناحية أخرى .

ثانيا : الدراسات السابقة :

إن الدراسة قد حرصت بادىء ذى على ألا تكون ضربا من ضروب التكرار ، فقد حظيت سياسة الانفتاح الاقتصادى بنصيب جم من الدراسات والبحوث العلمية سواء التى قدمت بشكل فردى أو بشكل جماعى ، اذ قدم فريق من الكتاب والباحثين المصريين اسهامات علمية رائدة أحدثت تراكما علميا .

وتجدر الإشارة الى أن عدیدا من تلك الدراسات قد ساهم فى الدراسة موضع البحث بشكل مباشر كما ساهم فيها شق آخر من تلك الدراسات بشكل غير مباشر ، ومن الدراسات التى ساهمت فى البحث بطريقة غير مباشرة كتاب الأستاذ عادل حسين بعنوان «الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ٧٤ — ١٩٧٩» والذى يعد توثيقا تفصيليا كاملا لما آلت اليه الأوضاع الاقتصادية فى المجتمع المصرى ، ومؤلف «الانفتاح : الجذور ، الحصاد ، المستقبل» الذى أشرف على تحريره الدكتور جودة عبد الخالق ، وكتاب الدكتور رمزى زكى بعنوان «دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية» وكتاب عبد القادر شبيب بعنوان «محاكمة الانفتاح الاقتصادى فى مصر» ، ومجموعة المؤتمرات العلمية السنوية التى يعقدها الاقتصاديون المصريون بالجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع والتى تناولت قضايا متعددة تتعلق بالاقتصاد المصرى .

هذا فضلا عما قدمه قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية من اسهام رائد فى هذا الشأن حيث قدمت العديد من الدراسات العلمية التى تناولت بعضا من أبعاد سياسة الانفتاح الاقتصادى ، فهناك دراسة قدمها سيد على زهرة بعنوان «الأحزاب السياسية وسياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر» لنيل درجة الماجستير ، وكذلك الدراسة التى قامت باعدادها أماني محمد قنديل لنيل درجة الدكتوراه بعنوان «صنع السياسات العامة فى مصر مع تطبيق على السياسة الاقتصادية ٧٤ — ١٩٨١» ، كما تضمنت الدراسة المقدمة من أحمد عبد الحميد ثابت بعنوان علاقات التبعية وأزمة التنمية فى العالم الثالث : مصر كدراسة حالة ٧٠ — ١٩٨١» لنيل درجة الماجستير شقا تطبيقيا يتعلق بسياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر .

وقد مثلت الكتابات السابقة اضافة علمية ساهمت في تقديم اطروحات نظرية ساعدت على فهم ديناميات سياسية الانفتاح الاقتصادى ، الا أن ثمة دراسات أخرى تعتبر بمثابة مساهمة مباشرة في هذه الدراسة وهذه الدراسات هي :

— كتاب الدكتور فؤاد مرسى بعنوان «هذا الانفتاح الاقتصادى» والتي مثلت بعض اطروحات النظرية البؤرة الحقيقية لموضوع الدراسة ولاسيما تلك التى تتعلق بأصول وروافد رأسمالية السبعينات وتكاد تمثل الدراسة الوحيدة «باللغة العربية» التى طرحت تلك المقولة النظرية .

— البحث الذى قدمه الدكتور جوده عبد الخالق فى المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين بعنوان « أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحويلات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ٧١ — ١٩٧٧ » والذى يتناول فيه خصائص رأسمالية السبعينات .

— البحث الذى قدمه الدكتور محمود عبد الفضيل فى المؤتمر السنوى الثامن للاقتصاديين المصريين بعنوان « المشاكل الجديدة للإدارة والتوجيه والتخطيط الاقتصادى فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى » والذى يتناول فيه الوحدات المختلفة المشكلة للاقتصاد المصرى وظاهرة الخلط بين المال العام والمال الخاص .

— كتاب الدكتور محمود عبد الفضيل بعنوان « تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية » والذى تناول فيه بعض روافد النخبة محل البحث ولا سيما الرافد الطفيلى .

— كتاب الأستاذ محمود مراد بعنوان « من كان يحكم مصر ؟ » حيث قدم توثيقا هاما لأسماء عائلات رأسمالية تقليدية من خلال الشركات التى خضعت لعمليات التأميم .

— كتاب الدكتور محمد دويدار بعنوان « الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير » حيث ساهم فى تقديم مقولات نظرية هامة .

الا أنه يمكن القول بأنه لا توجد أبحاث تناولت موضوع الدراسة بطريقة مباشرة ، فكل الدراسات المشار إليها طرحت مقولات وافتراضات نظرية ولم تسع الى اختبارها عمليا ، أما دراسة الدكتور جوده عبد الخالق التى اهتمت بابرار خصائص رأسمالية السبعينات فقد تمت على أساس عينة محدودة يصعب معها التعميم .

ثالثا : مقولات الدراسة :

تنطلق الدراسة من عدة مقولات هي :

١ — أن هناك علاقة بين تشكيلة نخبة الانفتاح الاقتصادى والمراحل المختلفة التى لحقت بالاقتصاد المصرى ... أى أن نخبة الانفتاح الاقتصادى نخبة متعددة الروافد والأصول ، فبعضها يعود الى مت قبل الثورة والبعض الثانى الى فترة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد الثورة وخاصة منذ منتصف حقبة الستينات ، والبعض الثالث انبثق من رحم فترة السبعينات ، وكان من الطبيعى أن تترك تلك التحولات بصماتها على تلك التكوينة الجديدة ، فنجد على سبيل المثال التحالفات والتشابكات العائلية التى شهدتها مجتمع ما قبل الثورة تعود مرة ثانية وفى بعض الأحيان بنفس أقطابها الى الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى المصرى منذ بداية السبعينات حتى الآن ، كما نجد أيضا أن ظاهرة عزوف رأس المال المحلى عن المشاركة فى العملية التنموية قبل الثورة تشهد امتدادا لها فى اطار رأسمالية السبعينات رغم كل الضمانات والامتيازات التى منحت له ورغم عمله فى ركاب رأس المال العربى والأجنبى للشعور بالحماية والأمان .

٢ — ان ثمة علاقة بين أية تشكيلة رأسمالية فى الخبرة المصرية وبين الرأسمالية التقليدية ، اذ تشكل الرأسمالية التقليدية دائما نقطة التخمير الحقيقية لتكوين أية تشكيلة رأسمالية سواء تلك التى تبلورت خلال الستينات (البرجوازية البيروقراطية) أو تلك التى تشكلت فى السبعينات ، بل يمكن القول أنها شكلت الميكانيزم الحقيقى الذى تم من خلاله استدعاء رأس المال الخاص المحلى والعربى والأجنبى منذ منتصف السبعينات .

٣ — ان هناك علاقة بين نمو أية تشكيلة رأسمالية وسعيها للحصول على النفوذ السياسى وبالعكس يوجد اتجاه من حائزى النفوذ السياسى الى الاستفادة منه فى الحصول على الثروة ، بمعنى آخر ان هناك علاقة وثيقة بين النخبة السياسية والنخبة الاقتصادية تفضى دائما الى مزيد من الارتباط بينها ، الا أن الخبرة التى عهدها مجتمع ما قبل الثورة حول جدلية العلاقة بين الثروة والسلطة تختلف عن تلك التى خبرها المجتمع المصرى بعد الثورة ، فخبرة مجتمع ما قبل الثورة عهدت أن الثروة تؤدى الى السلطة بينما مجتمع ما بعد الثورة شهد عكسية تلك العلاقة بمعنى أن السلطة تؤدى الى الثروة .

رابعا : صعوبات الدراسة :

واجهت الدراسة ثلاثة صعوبات : أولها صعوبة تتعلق بالبيانات تمثلت فى قلة الكتابات التى تناولت الظاهرة موضع البحث بالدراسة والتحليل ، وثانيها صعوبة منهجية تمثلت فى كيفية الربط بين

الروافد الثلاثة المشكلة للنخبة موضع الدراسة حيث أن كلا منها يمثل حقبة تاريخية مختلفة تحمل سمات وخصائص تاريخية مختلفة ، أما الصعوبة الثالثة فتكمن في كيفية التزاوج بين الدراسة النظرية والدراسة العملية إذ كان لا يكفي للدراسة أن تتبنى مقولة نظرية مؤداها أن روافد النخبة هي بعض عناصر الرأسمالية التقليدية ، والبرجوازية البيروقراطية ، والطفيلية ، ولكن الاسهام العلمى الحقيقى هو اثبات ذلك عمليا . كانت الصعوبة في تحديد أسماء ورموز العناصر الرأسمالية التقليدية والعناصر البرجوازية البيروقراطية .

وازاء تلك الصعوبة تم تحليل الشركات المساعمة المنشأة بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ خلال الفترة ٧٤ — ١٩٨٢ والتي بلغ عددها ٥٣٤ شركة تم استخراجها بعد فرز ما يناهز ٣ آلاف عدد من من الجريدة الرسمية والوقائع المصرية ، هذا باضافة الى مايقرب من ٥٠٠ عدد تم فرزها أيضا من الجريدتين خلال فترة الستينات للوقوف على بعض أسماء بعض عناصر البرجوازية البيروقراطية التى تقلدت مناصب ووظائف عالية داخل الجهاز الحكومى والقطاع العام خلال فترة الستينات ثم استأنفت دورها مرة ثانية في عالم الأعمال مع منتصف السبعينات ، بعد أن نجحت في تحقيق التراكم الرأسمالى الذى يمكنها من ذلك .

وتمركزت الصعوبة الحقيقية هنا في : كيف يمكن للباحث أن يعرف أن «س» من المساهمين في تلك الشركات رأسمالى تقليدى أو برجوازى بيروقراطى أو طفيلى ؟ كيف يتسنى للباحث أن يلتقط اسما من مئات وآلاف الأسماء ليصنفها تحت أى تصنيف من التصنيفات الثلاثة السابقة ؟

وقد تم مواجهة ذلك من خلال المقارنة بين القوائم المختلفة ، وملاحظة تكرار الأسماء ، وسؤال عدد من ذوى الخبرة في الموضوع .

خامسا : منهج البحث :

انطلاقا من فكرة التكامل المنهجى واتهاجا للموضوعية العلمية رؤى تكوين توليفة منهجية تتلاءم وطبيعة الدراسة وقد تضمنت تلك التوليفة المناهج والأدوات التالية :-

١ — المنهج التاريخى : واستخدام المنهج التاريخى هنا لايعد نوعا من السرد التاريخى للأحداث ، ولكنه بمثابة استخدام للمعطيات التاريخية وتوظيفها بالقدر الذى يتيح القدرة على ربط المتغيرات التى طرأت على العناصر المشكلة لنخبة الانفتاح الاقتصادى في مصر ، وكيف أنها تمثل استمرارا لتشكيلات قديمة نبتت بذورها في ظل ظروف تاريخية مغايرة وتم تحجيمها في ظل ظروف لاحقة ثم عادت مرة أخرى لتستأنف دورها مع سياسة الانفتاح الاقتصادى .

في مصر ، وكيف أنها تمثل استمرارا لتشكيلات قديمة نبتت بذورها في ظل ظروف تاريخية مغايرة وتم تحجيمها في ظل ظروف لاحقة ثم عادت مرة أخرى لتستأنف دورها مع سياسة الانفتاح الاقتصادي .

٢ — المنهج التحليلي : يستخدم هذا المنهج بغرض تحليل المعلومات والبيانات التي قام بجمعها الباحث مستخدما العديد من الأساليب مثل القياس الكمي المتعلق بتكوين جداول مختلفة واستخدام الأرقام .

أما المادة العلمية للدراسة فقد اعتمدت في المقام الأول على تجميع وتحليل النظم الأساسية للشركات المساهمة العاملة في ظل قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، والمنشور بجريدة الوقائع المصرية والجريدة الرسمية في الفترة ٧٤ — ١٩٨٢ والتي بلغ عددها ما يناهز ثلاثة آلاف عددا بالإضافة الى أعداد حقبة الستينات وتم أيضا تحليل أعداد الوقائع المصرية والجريدة الرسمية لعامى ٨٣ ، ١٩٨٤ حتى يتسنى تقديم رؤية مستقبلية تتعلق بموضوع الدراسة .

سادسا : اختيار الفترة الزمنية :

تم اختيار وتحديد الفترة الزمنية من ٧٤ — ١٩٨٠ لسببين أولهما أن هذه الفترة طويلة نسبيا وكافية لبلورة و بروز الاتجاهات المختلفة لسياسة الانفتاح الاقتصادي ، وثانيهما تأخر نشر الموافقات الخاصة بالمشروعات الاستثمارية بالجريدة الرسمية والوقائع المصرية ، فلو أن الباحث حدد الفترة الزمنية من ٧٤ — ١٩٨٢ لكان عليه أن ينتظر حتى عام ٨٣ ، ١٩٨٤ لكي يحصل على الأعداد التي تخص عامى ٨١ ، ١٩٨٢ هذا بالإضافة الى أن تسجيل هذا البحث تم عام ١٩٨٢ .

توطئة

يمثل هذا الكتاب الرسالة التي تقدمت بها الباحثة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وعندما نوقشت هذه الرسالة علقت عليها العديد من الجرائد والمجلات المصرية والعربية^(١) ولعل هذا الاهتمام يرجع الى سببين :

١ — ان الرسالة تطرح الموضوع بطريقة جديدة ، فعادة ماكان موضوع الدراسة يناقش من منطلق ايدىولوجى كأطروحة نظرية ، الا أن الدراسة قد تبنت تلك المقولة النظرية واحتكمت إلى معايير علمية ومنهجية وتوثيقية وهذه قرارات تأسيس الشركات المساهمة المصرية المنشورة بالجريدة الرسمية والوقائع المصرية .

٢ — رغبة الرأى العام فى معرفة من هم أعضاء النخبة الجديدة والمشاركين فى تكوينها وخاصة أن هناك حس جماهيرى بأن ثمة عناصر بعينها لها صفة الاستمرار والدوام والتحول مع كل نظام وكل تغير سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى .

والسؤال الذى يلح على الباحثة هو : من هم أعضاء نخبة الانفتاح الاقتصادى ؟ وهذا سؤال مشروع على اساس ان سياسة الانفتاح الاقتصادى هى السياسة الرسمية المتبناه فى المجتمع المصرى منذ منتصف السبعينات والاجابة على هذا السؤال تتحدد من خلال دراسة وتحليل عدة مصادر مختلفة منها على سبيل المثال :-

— سجلات المصدرين والمستوردين وأصحاب التوكيلات التجارية .

(١) القاهرة يناير ١٩٨٦ ، الأهرام الاقتصادى بتاريخ ١٩٨٥/١١/٤ ، جريدة الوطن الكويتية ١٩٨٥/١١/١٠ ، مجلة صباح الخير ١٩٨٥/١١/٢٨ ، جريدة الجمهورية ١٩٨٥/١١/٢٨ ، مجلة صباح الخير ١٩٨٥/١٢/٥ ، جريدة الجمهورية ١٩٨٥/١٢/٥ ، مجلة صباح الخير ١٩٨٤/١٢/١٩ ، مجلة الشراع اللبنانية وجريدة الاتحاد بأبو ظبي ١٩٨٦/١/٢ ، مجلة الهلال يناير ١٩٨٦ ، مجلة البقعة العربية (العدد ١٠ ديسمبر ١٩٨٥)

- المؤسسين والمساهمين في الشركات المساهمة الانفتاحية .
- المؤسسين والمساهمين في شركات التوصية بالاسهم وذات المسؤولية المحدودة وهم شركات انفتاحية أيضا .
- المؤسسين والمساهمين لشركات الاشخاص الأخرى مثل شركات التضامن والخاصة وغيرها .
- توزيع الملكية الزراعية والعقارية (وثائق الشهر العقارى) .
- احكام المحاكم والقضايا وهذا يتعلق باكثر شرائح هذه النخبة سلبية وهى الشرائح التى تستعصى على الدراسة لصعوبة الوصول اليها كتجار المخدرات والعمله وغيرها .

والوقوف على حقيقة تكوين تلك النخبة لايتأتى الا بدراسة وتحليل تلك المصادر ولأن الدراسة بين ايدينا لم تتناول الا مصدر واحد وهو الشركات المساهمة فقط فإن الباحثة لاتزعم ان هذا المعيار هو أهم هذه المعايير أو أكثرها أهمية فى غياب دراسة المعايير والمتغيرات الأخرى . ومعنى هذا ان ماتوصلت اليه الباحثة فى خلال هذه الدراسة هو شق من تلك النخبة وليس استقصاء شاملا يغطى كل الاشخاص وكل الأنشطة . بمعنى آخر أن هذه الدراسة لاتعدوا أن تكون مدخلا لفهم تكوين تلك النخبة ومن ثم فإن ماتقدمه ليس خريطة اجتماعية لمصر عام ١٩٨٦ ولكنها تسلط الضوء على أحد مداخل تحديد وتسلم هذه الخريطة .

وبناء على ماسبق تود الباحثة أن تشير إلى الآتى :

- ١ — بالرغم من أن الدراسة تشير الى البدايات والأصول التى تشكلت منها النبية الاجتماعية لسياسة الانفتاح الاقتصادى الا أنه لتلك السياسة آليات توالد ذاتية رفعت لقمة الثروة أفرادا كانوا مجهولين تماما قبلها وأضافت شرائح اجتماعية جديدة لكى يكتمل هذا النسيج الاجتماعى . فالإشارة الى روافد النخبة الثلاثة الرأسمالية القديمة ، والبرجوازية البيروقراطية ، والطفيلية لايعنى غياب شرائح وروافد أخرى قد يستعصى الوقوف عليها بصفة عامة مثل تلك العنصر التى لاتتنمى الى التقسيمات السابقة ولكنها كونت ثرواتها بالدول العربية البترولية وغير البترولية أو بالدول الأجنبية وعادت لاستثمار أموالها فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى . ومع أن هذا الرافد ينوب تحليله بين الروافد الثلاثة السابق الإشارة اليها الا أنه يصعب الوقوف عليه بدقة .

- ٢ — ان ورود الاسماء فى هذا البحث لايقصد به التشهير أو الاساءه الى أحد ولكنها بقصد التحقيق العلمى إذ يصبح دور الباحثة فى هذا المجال مثل دور المؤرخ أو المحقق الذى يرصد حقائق ثم يبرز دلالتها ومنغزاها . وهذا البحث قد تناول ٧٦٠ شركة مساهمة مصرية بعدد اسماء مؤسسيه ومساهميها لايقبل عن ١٥ الف اسم رصدت منها الباحثة مايقرب من الف اسم ومع ضخامة هذا العدد من الاسماء كان من المستحيل موضوعيا أن يتم تجميع معلومات دقيقة عن كل مساهم

وإنما سعت الباحثة اكبر ماتستطيع الى جمع المعلومات الممكنة عن هؤلاء المساهمين من واقع المصدر الذى اعتمدت عليه وهو الجريدة الرسمية والوقائع المصرية ، ورغم سعى الباحثة الدؤوب لجمع المعلومات الا أن الصياغة الأولى للدراسة قد تضمنت بعض الأخطاء مثل ماجاء بشأن الاستاذ الدكتور مصطفى مصطفى الجبلى الذى لم يستمر بالعمل الحكومى سوى فترة وجيزة للغاية يتقاضى قرابة ١٥ عاما بالأمم المتحدة ، وكذا ماجاء بشأن الاستاذ الدكتور محسن عبد الخالق الذى عمل خارج مصر أيضا منذ نهاية الستينات وأخيرا ماجاء بشأن المهندس مشهور أحمد مشهور حيث التبس اسمه مع اسماء ابناء عمومة المساهمين ببعض هذه الشركات .

٣ — أياً كان مدى التدقيق فإن الباحثة تعتذر للقارئ سلفا عن أى خطأ يعود لتشابه الاسماء وتؤكد أنها لاتقصد الاساءة لأحد وإنما ابتغاء البحث العلمى والحقيقة التاريخية .

وارجوا ان تكون هذه الدراسة فاتحة لابحاث اخرى فى هذا المجال حتى تكون اكثر معرفة وبينه بما يحدث فى مجتمعنا وبالتطورات الاجتماعية والاقتصادية التى يشهدها .
وبالله التوفيق .

سامية سعيد

من يملك مصر ؟ !

الفصل الأول

الرافد الرأسمالى التقليدى
(رأسمالية ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢)

□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □

المبحث الأول :

طبيعة النشأة والتطور التاريخى للرأسمالية المصرية

المبحث الثانى :

العنصر العائلى فى تكوين الرأسمالية المصرية

المبحث الثالث :

الرافد الرأسمالى التقليدى ونخبة الانفتاح الاقتصادى

الفصل الأول

الرافد الرأسمالى التقليدى

(رأسمالية ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢)

عند تفسير نشأة وتطور الرأسمالية المصرية تميل بعض الكتابات الى الاستناد الى خبرة التطور الاجتماعى الأوروبى مع مطلع القرن الثامن عشر والتي أفرزت الطبقة الرأسمالية الصاعدة أو ماتواضع على تسميته بعد ذلك بالبرجوازية ، بيد أن الرأسمالية فى مصر لم تنشأ نتيجة لمنطق التطور الداخلى للمجتمع المصرى بل تشكلت بمنطق تغيرات القوى الرأسمالية العالمية متفاعلة مع مجموعة من المتغيرات الداخلية .

لقد ارتبطت نشأة الرأسمالية المصرية بالوجود الأجنبى كما ارتبطت وتطورت أيضا فى ظل نظام دولى يقوم على التخصص وتقسيم العمل الدولى ، فالخبرة التاريخية للرأسمالية المصرية تختلف عن تلك التى عهدتها الرأسمالية الأوروبية ، فمع تكريس الأسلوب الرأسمالى فى مصر تم ضرب الطبقة الوسطى من الحرفيين والصناع والتجار وهى الطبقة التى قادت التنمية فى المجتمع الأوروبى ، وحرمت مصر من نواة صناعية هى أساس التطور الرأسمالى ، كما حظيت الدولة فى حياة مصر الاقتصادية بمكانة عالية وهى حقيقة لا توجد فى البلدان التى تسير على النظام الرأسمالى الحر .

وتقصد الدراسة بالرافد الرأسمالى التقليدى تلك الشرائح أو العناصر التى وظفت أموالها فى شكل من أشكال الاستثمار فى مجالات الصناعة والتجارة والمصارف والزراعة قبل الثورة والتى خضعت بدورها لاجراءات الاصلاح الزراعى والتأميم وفرض الحراسة والمصادرة .

وسوف يتم تناول هذا الفصل فى إطار المباحث الثلاثة الآتية :

- المبحث الأول : طبيعة النشأة والتطور التاريخى للرأسمالية المصرية .
- المبحث الثانى : العنصر العائلى فى تكوين الرأسمالية المصرية .
- المبحث الثالث : الرافد الرأسمالى التقليدى ونخبة الانفتاح الاقتصادى .

المبحث الأول

طبيعة النشأة والتطور التاريخي للرأسمالية المصرية

لايستهدف هذا الفصل في مجمله السرد التاريخي لنشأة وتطور الرأسمالية المصرية ولكنه يسعى للوقوف على الدور الذى لعبته الرأسمالية التقليدية (رأسمالية ما قبل الثورة) كعنصر فعال في النسيج الاجتماعى الذى دشن لسياسة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى فى منتصف السبعينات . بمعنى آخر إلى أى مدى مثل دور الرأسمالية المصرية التقليدية — كشق من التكوين الاجتماعى التى أخذت على عاتقها مهمة الدفاع والتجهيز والاعداد لهذه السياسة — امتدادا لدورها التاريخى من حيث طبيعة تكوينها وطبيعة تحالفاتها وتشابكاتها وأنشطتها .

أولا : عهد محمد على وجذور الرأسمالية المصرية :

يؤرخ عادة لظهور الرأسمالية المصرية بعهد محمد على^(١) ، فقد تمكن من وضع البذور التاريخية للرأسمالية المصرية أثناء محاولاته لتخليق طبقة من كبار الملاك تكون عوناً له فى حكمه ، وبالفعل مثلت هذه العناصر النواة الحقيقية للرأسمالية المصرية التى بدأت تتشكل أبعادها وملامحها ابتداء من عهد سعيد وإسماعيل .^(٢)

فمع بداية عهد محمد على بدأ يظهر فى الواقع الاقتصادى المصرى ملاك الأراضي الزراعية الذين يستعون بحقوق الملكية فى التصرف والاستغلال بأشكاله المختلفة من بيع ورهن وإيجار وتوريث حيث أصبح التصرف فى الأرض بالتوريث أو الهبة يختلف عن التصرف فى الأرض بالبيع أو الرهن أو الاقتراض ، الأمر الذى أفضى الى أن أصبحت الأرض ذاتها بمثابة سلعة تباع وتشترى وترهن وتورث ورفعت عنها بنود الحجز فى التصرف^(٣)

وبالرغم من أن محمد على لم يدخل علاقات انتاج رأسمالية (بمعنى الاعتماد على الملكية الخاصة

(١) هناك رأى يرى بأن نشأة الرأسمالية المصرية تعود الى ما قبل عهد محمد على والثورة الفرنسية وأن القرن الثامن عشر شهد البدايات الجنينية لنشأة فئة التجار . أنظر .

Peter Gran, Islamic Roots of Capitalism, Egpt 1760-1840 (Austin: University of Texas press, 1979)

(٢) د . محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤) ص ٢٥ .

(٣) د . فتحى عبد الفتاح ، القرية المصرية : دراسة فى الملكية وعلاقات الانتاج (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٣) ص ٤٠ .

للأرض وسوق للعمل المأجور) إلا أنه ساهم في ظهور تلك العلاقات ، ففي عام ١٨٣٦ — ١٨٣٧ اضطر محمد علي تحت ضغوط خارجية وداخلية (مثل ضغوط الأزمة النقدية وهروب الفلاحين من الأرض) الى التخلي عن جزء من سيطرته المركزية على الأرض فظهرت مايعرف بالعهد والأبعاديات والجفالك التي ساهمت في تخليق طبقة من كبار الملاك ، ويضاف الى ذلك ، التطورات التي أدخلها محمد علي على نظام الزراعة والتكنولوجيا الرأسمالية التي كان من أهمها استخدام نظام الري الدائم وزراعة القطن التي استمرت على أيدي أبناء وأحفاد محمد علي الى أن أدت الى تحول كامل في نظام ملكية الأرض .

وتمثلت العناصر التي شكلت البدايات الأولى للتكوينات الاجتماعية الرأسمالية في مشايخ القرى ، والبدو والعربان ، والموظفين المساعدين ، والكتبة ، وأئمة المساجد ^(٤) . وقد اعتبرت هذه الفئات بمثابة امتداد للطبقة الحاكمة الارستقراطية على مستوى محلي حيث تكونت الملكيات الكبيرة من أصول تركية وأوربية مرتبطة ارتباطا وثيقا بشخص الحاكم وجهازه القيادي ، وذلك عندما قام محمد علي بمنح ملكيات كبيرة (الأبعاديات — الجفالك) ^(٥) لأعضاء الأسرة الحاكمة وحاشيته ومحاسبيه ^(٦) وكبار موظفي الدولة وبعض الموظفين الذين عملوا بالخدمة المدنية الى أن أصبحوا من كبار الملاك الزراعيين ^(٧) .

وقد تزامن مع قيام محمد علي بتخليق طبقة كبار الملاك الزراعيين قيامه بالقضاء على طبقة التجار المحليين والحرفيين والصناع المهرة في القرية وفي المدينة ، وبذلك عرقل نمو الطبقة الوسطى المشتغلة بالصناعة والتجارة وهي الطبقة التي أرست بالفعل أصول الرأسمالية في أوروبا .

وكان من الطبيعي أن يفرز هذا التحول تركيبا طبقيًا تزداد فيه الفجوة بين كبار ملاك الأراضي

(٤) د . أحمد أبو زايد ، البناء السياسي في الريف المصري : تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١) ص ٢٥٨ .

(٥) يقصد بهذه التعبيرات مايلي :

— العهد : أراضي منحت للموظفين وضباط الجيش وبعض الأجانب وخاصة الذين ساهموا في خدمة السلطة .

— الأبعاديات : أراضي بور منحت لكبار الموظفين والأجانب معفاة من الضرائب نظير اصلاحها .

— الجفالك : أراضي خصبة منحت لأفراد الأسرة المالكة وهي معفاة من الضرائب ويتم استخدام السخرة فيها — والعمل المأجور . انظر المرجع السابق ص ٢٥٥ — ٢٥٨ .

(٦) هيلين آن ريفلين ، الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ومصطفى مصطفى الحسيني (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٧) ص ٣٩٢ .

(٧) يقدم زكي مبارك في الخطط التوفيقية نماذج لهؤلاء المصريين الذين عملوا في سلك الخدمة المدنية في عهد محمد

علي وأصبحوا من كبار الملاك الزراعيين مثل رفاعه رافع الطهطاوي ، فهو من أسرة فقيرة أنعم عليه محمد علي بـ ٢٥٠ فداناً في طهطا ثم منحه سعيد ٢٠٠ فداناً أخرى ثم يأتي اسماعيل لينحبه ٢٥٠ فداناً ثالثة ويشتري رفاعه ٩٠٠

فدان ويقيم عمائر ومبانى وفي عام ١٨٨٠ كان ورثته مالكين لـ ٢٥٠٠ فدان . نقلا عن :

د . رفعت السيد ، الأساس الاجتماعي للثورة العرابية (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٦٦) ص ٢١ .

الزراعية والتجار والمرايين من ناحية وصغار الفلاحين من ناحية أخرى . ونصبح بصدد قوى اجتماعية مرتبطة بالأرض ارتباطا وثيقا عمق من نطاقها بعض التطورات التي تعرض لها أبناء الريف المصرى حيث شكلوا بعض الفئات الرأسمالية الهامة عبر قنوات أهمها :

أ — الترقى فى الرتب والقطاعات الفنية .

ب — الانتظام فى صفوف الجيش ، فقد وصل عدد من أبناء الريف المصرى الى مراتب هامة مثل بكباشى^(٨) .

ج — التعليم ، فقد ساعد التعليم بعض العناصر المصرية الخالصة الى الوصول الى أماكن مرموقة فضلا عن أن البعثات التعليمية التي تم ايفادها الى أوروبا قد بلورت بعد ذلك نخبة مثقفة تؤمن بالفكر الليبرالى الغربى ، وساهمت فى تخليق طائفة من مزاوى المهن والأعمال الحرة لأول مرة فى مصر من أطباء ومحامين وصحفيين بلغ عددهم فى عام ١٩١٣ ما يقرب من ١٣٥ ألف شخص^(٩) .

وتجدر الإشارة الى أن مجمل التطورات والاصلاحات التي قام بها محمد على (زراعة — صناعة — تجارة — تعليم — صحة — جيش) والتي أدت فى مجموعها الى تطورات هيكلية فى بنية المجتمع المصرى قد أفضت الى تحقيق نموذج حضارى شامل دعائمه الأساسية ليس فقط عدم الالتجاء لرأس المال بل الاستبعاد المتعمد له^(١٠) ، نموذج حضارى قوامه استجابة مصرية متكاملة الاحساس بالتحدى الغربى والادراك لما كان يجرى من تطور على مسرح السياسة الدولية الأوروبية^(١١) .

وهنا تجدر الإشارة الى ضرورة الوعي بالطبيعة الاقتصادية والاجتماعية للدولة حيث أثبتت التجربة أن ثمة علاقة قوية بين قدرة الدولة على احكام قبضتها على أمورها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبين قدرة رأس المال الأجنبى (وهو شكل من أشكال الاستعمار الحديث) على التغلغل والسيطرة ، وأن حدوث الأخير هو اعلان للسيطرة وتفكيك أوصال الدولة ، ففي عام ١٨٣٨ وقعت الدولة العثمانية مع انجلترا معاهدة (بالطة ليمان) بمقتضاها أعطيت السلع البريطانية معاملة تفضيلية فى أراضي الامبراطورية ، إلا أن محمد على رفض تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية واستمر فى اتباع سياسته الحمائية للمنتجات المصرية ليس فقط داخل مصر وإنما كذلك داخل حدود البلدان التي كان يسيطر عليها^(١٢) .

(٨) د . أحمد زايد ، م . س . ذ ، ص ٨٥ .

(٩) صبحى وحيدة ، فى أصول المسألة المصرية (القاهرة : مكتبة مدبولى ، د.ت) ص ٢٣٤ .

(١٠) د. محمد دويدار ، التكوين التاريخى للتخلف الاقتصادى فى مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، يوليو ١٩٧٨ ، العدد ٣٧٣ ، ص ٣٢٠ .

(١١) على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ — ١٩١٤ وأثره على الحركة السياسية (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، د.ت) ص ص ٢٢ — ٢٤ .

(١٢) المرجع السابق ، ص ٣٢٥ .

إزاء تهديد محمد علي للقوى الاستعمارية الكبرى من جراء تكوين دولة مصرية كبرى امتدت الى أثيوبيا مؤكدة البعد الافريقي بعد أن تأكد بعدها العربى ، تأمرت الدول الاستعمارية الكبرى حينذاك (النمسا — روسيا — بريطانيا — بروسيا — الدولة العثمانية) بضرب محمد علي بمقتضى معاهدة ١٥ يوليو ١٨٤٠^(١٣) التى أفضت الى تحجيم دوره وتقليم أظافره وتحديد إقامته وتقويض أول تجربة تنمية مصرية فى العصر الحديث بفتح السوق المصرى على مصراعيه أمام رأس المال الأجنبى . وبضرب الدولة المصرية تم الآتى :

١ — إزالة عقبة احتكار الدولة (كان ذلك بداية لتقليص وتحجيم دور الدولة) وافساح المجال أمام رأس المال الخاص المحلى والأجنبى ليس فقط فى مجال الأنشطة المالية والتجارية ، وإنما أيضا فى مجال النشاط الزراعى حيث لابد أن تحل المبادرة الفردية محل دور الدولة وبغزو رأس المال الأجنبى يتم الاعلان الحقيقى بأنه أصبح للملكية الفردية أن تؤكد كل أبعادها وينزوح رأس المال الأجنبى ينزح معه طابور من أصحاب البنوك والتجار والسماسرة والخصوص الأجانب^(١٤) .

٢ — كان لابد لرأس المال الأجنبى أن يجد ضمانا له حيث يقوم بعملياته الاقتراضية والمراهنة وليس خيرا من الأرض رهينا وضمانا .

٣ — لكى يزاول رأس المال الأجنبى نشاطه ويحقق أقصى ربح ممكن كان لابد أن يوجد مبررات لذلك . وقد توافرت تلك المبررات وكان أهمها العنصر الدينى الذى تمثل فى التحريم الإسلامى للفائدة باعتبارها شكلا من أشكال الربا ، الأمر الذى دفع ببعض كبار الملاك الى وضع أموالهم فى البنوك الأجنبية دونما أية فوائد .

وتنشط الدولة مرة أخرى فى ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر ويتجلى دور الدولة هنا فى مجال تركيز الأرض الزراعية فى أيدي كبار الملاك المصريين والأجانب واستصلاح أراضى جديدة وبناء صناعات استهلاكية فضلا عن مجيء البنوك الأوروبية نحو مصر لإنشاء فروع لها^(١٥) .

ومع بداية عهد سعيد واسماعيل بدأ مبدأ الملكية الزراعية يظهر ويستقر وقد شهد هذا العهد

(١٣) تم ضرب الدولة المصرية عدة مرات من قبل الدول الاستعمارية الكبرى المسيطرة على النظام الدولى ، فبعد أن ضربت مصر فى ١٨٤٠ تم احتلال بريطانيا الرسمى لها فى عام ١٨٨٢ ، تحالفت الرأسمالية العالمية مع بعض عناصر الرأسمالية المحلية على ضرب الرأسمالية الوطنية المصرية فى العشرينات وبصورة أكثر تحديدا فى الأربعينات ، تقويض عمليات الاستقلال السياسى والاقتصادى بالهجوم على مصر عام ١٩٥٦ ثم ١٩٦٧ مع منتصف السبعينات يفتح باب الاقتصاد المصرى على مصراعيه أمام رأس المال الأجنبى ويتم تحجيم وتقليص دور الدولة .

(١٤) دافيد سى . لاندز ، بنوك وباشوات ، ترجمة د. عبد العظيم أنيس (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٦) ص ٨٤ .

(١٥) د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير (الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٨) ،

توسعا كبيرا في حيازة الأراضي الزراعية وبصفة خاصة ملكية العمد والمشايخ ولا سيما أولئك الذين استفادوا من بيع أراضي الدولة (الدائرة السنية ، الدومين) لسداد الديون . والمحقق يجد أن معظم هذه الأسر والعائلات قد خضعت لقوانين الاصلاح الزراعى بعد ثورة يوليو ١٩٥٢^(١٦) حيث كان ضمنها عائلة البدراوى عاشور وعائلة على حسن شعراوى^(١٧) ، فقد تضخمت ملكيات هاتين العائلتين وغيرهما بصفة خاصة في عهد سعيد واسماعيل نظرا لما حصلت عليه من أراضي زراعية في شكل عهد تحولت بعد ذلك بموجب دفع الضرائب الى أملاك خاصة ، وتحول على أثر ذلك أيضا مايقرب من مائة ألف فلاح كانوا يملكون الى مجرد أجراء يعملون في ضياع المتعهدين المتجمعة من فدادين الفلاحين القليلة والتي دخلت بلورها في زمام ملكياتهم بعد ذلك^(١٨) .

وقد أدى تزايد الطلب على محصول القطن في العالم خلال فترة الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ — ١٨٦٥) الى إدخال العديد من التحسينات على نظام ملكية الأرض وما صاحبها من تطورات في البنية الأساسية للمجتمع كخطوط السكك الحديدية والقنوات وأعمال الري . وكانت هذه التحويلات وراء المزيد من التحول الرأسمالى الذى كان يحمل في جوهره المزيد من تبعية الاقتصاد المصرى للعالم الخارجى . وقد تمثلت مظاهر السيطرة الرأسمالية في جانبين أولهما : استملاك الأراضي بواسطة فئة قليلة من الأفراد واستغلالها بشكل رأسمالى ، وقد ساعد على ذلك بيع أراضي الدولة للأفراد^(١٩) وكان من الطبيعى ألا يقبل على شراء تلك الأراضي الا كبار الملاك وشركات الأراضي والرهن العقارى التى انتشرت آنذاك انتشارا واسعا وأصبحت هى ذاتها في مصاف كبار الملاك .

فأراضي الدائرة السنية (كان الخديو اسماعيل قد رهنها مقابل اقتراض لبعض الديون في الفترة من ٦٥ — ١٨٦٧ وقد تم وضعها تحت ادارة خاصة) قد قررت الحكومة بيعها الى شركات تكونت خصيصا لهذا الغرض برأسمال قدره ٦٤٣ ألف جنيه وتكونت من ممولين فرنسيين وانجليز ومصريين . وكان نصيب المصريين من هذه الصفقة ١٥٠ ألف جنيه حيث كانت هذه الحصص من نصيب سوارس وشركاه وهو متمصر (١٢٥ ألف جنيه) ، وأربعة من كبار الملاك الزراعيين المصريين (٢٥ ألف جنيه) وهم أحمد

(١٦) د. فتحى عبد الفتاح ، م.س.ذ. ، ص ٦٠ .

(١٧) د. رفعت السعيد ، الأساس الاجتماعى للثورة العربية ، م.س.ذ. ، ص ٢١ .

(١٨) د. لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث : من عهد اسماعيل الى ثورة ١٩١٩ (القاهرة الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٤) الجزء الأول ص ٣٢٢ — ٣٢٥ . وقد أشار الدكتور لويس عوض في مؤلفه الى العديد من أسماء العائلات التى تضخمت ملكياتهم في هذا العهد حتى قيام الثورة ومنهم محمد الشواربى كان يملك في نهاية القرن التاسع عشر ٤٠٠٠ فدان السيد باشا أناطة ٦٠٠٠ فدان ، محمد سلطان باشا ١٣٠٠٠ فدان .

(١٩) في ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر كانت الدولة تملك ١/٥ أرض مصر متمتعة بحق كامل يتضمن الانتفاع بها ويتحول الفلاح الى عامل أجير بالسخرة . أنظر :

G.Baer, A history of landownership in Modern Egypt 1800-1950 (chicago: The university of chicago press, 1959) p.p. 62-70.

السيوفى باشا ، ومحمد الشواربى باشا ، وحسن بك عبد الرزاق ، وعلى شعراوى بك (٢٠) .

وبعد أن تمت عملية الشراء قامت الشركة ذاتها ببيع مساحات كبيرة من ٨٠ — ٤٠٠٠ فدان اشتراها أيضا كبار الملاك المصريين والأجانب . أما فى عام ١٩٠٠ فقد عرضت الشركة مساحات من ٢٠ — ٥٠ فداناً تباع بالتقسيط لمتوسطى الملاك ، بل إن بعض الشركات الأخرى قد قامت ببيع قطع صغيرة من الأراضى لصغار الملاك محققة بذلك أرباحاً طائلة (٢١) .

أما أراضى الدومين فكانت مملوكة لأسرة الخديو اسماعيل وتم التصرف فيها مثلما تم فى أراضى الدائرة السنية . ويفضى الأمر فى نهايته الى استحواذ كبار الملاك على نصيب الأسد من أراضى الدولة بل ومن أراضى صغار الملاك أيضا تحت الضغط الشديد بالبيع والتخلي عن أراضيهم (٢٢) .

وثانيهما : نمو شركات الأراضى والبنوك العقارية . وقد أسس معظم هذه البنوك والشركات أجانب انجليز وفرنسيين ممن وفدوا الى مصر بعد الاحتلال . وقد استهدفت هذه الشركات والبنوك استصلاح الأراضى واستغلالها ومنح القروض نظير رهن الأرض والاتجار فيها كسلعة تباع وتشتري . ووصل الأمر الى أن ثلثى رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر كان موجها للاستثمار فى شركات الأراضى والرهن العقارى .

وقد أدى انتشار نظام الرهن والتسليف الى تفتيت الأرض الزراعية من ناحية وتركيزها فى أيدى قلة من كبار الملاك من ناحية أخرى الأمر الذى أفضى الى تعميق هيكل الملكية الزراعية الثنائية كنتيجة لعدة عوامل منها :

١ — المركز الاحتكارى الذى تمتع به كبار الملاك فى ملكية الأرض حيث السيطرة على الأرض من ناحية وعلى الموارد المالية من ناحية ثانية ، فضلا عن فرض ريع باهظ للأرض تكبده صغار الفلاحين .

٢ — احتكار كبار ملاك الأراضى الزراعية للقروض قصيرة ومتوسطة الأجل بالرغم من أن البنوك المتخصصة قد قامت لمعاونة صغار الفلاحين وليس كبار الملاك .

٣ — أدت عمليات المضاربة الى ارتفاع أسعار الأراضى دوغما زيادة تذكر فى انتاجيتها (٢٣) .

وتجدر الإشارة هنا الى أسلوب كبار الملاك فى استخدام الأراضى الزراعية . فقد قسمت العديد من الدراسات كبار الملاك من ناحية استخدامهم لأراضيهم الزراعية كالآتى :

□ كبار ملاك الأراضى الزراعية الذين وجهوا استثماراتهم لشراء الأراضى الزراعية والمضاربة عليها وإقامة المباني العقارية وتبديد الفائض فى الاستهلاك الترفى والمظهرى .

(٢٠) د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، م.س.ذ ، ص ١٦٨ .

(٢١) المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

(٢٢) د. فتحى عبد الفتاح ، م.س.ذ ، ص ١٣٣ .

(٢٣) د. محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى (١٩٥٢ — ١٩٧٠) :

دراسة فى تطور المسألة الزراعية فى مصر (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٨) ص ١٣ — ١٥ .

ويعتبر هذا الشق من كبار ملاك الأراضي الزراعية أقل مساهمة في التوسع الصناعى والزراعى كما كان بمثابة الغائب الحاضر عن الأرض ومن هنا ظهرت فكرة الملكية الغائبة^(٢٤) .

□ النمط الثانى هو نمط قام على استغلال أراضيهم وفقا للأسلوب الرأسمالى أى على أساس المشروع الكبير نسبيا مستخدما آلات وفنون انتاج رأسمالية حديثة^(٢٥) والعمل الأجير^(٢٦) فى زراعة محصولات نقدية وصناعية .

والمحقق يجد أن النمط الثانى قد مثل القاعدة الأساسية للرأسمالية الصناعية والتجارية التى انحدرت من بين أعطاف الرأسمالية الزراعية . فقد وجه شق كبير من كبار ملاك الأراضي الزراعية الذين يديرون أراضيهم بالأسلوب الرأسمالى الى الاستثمار الصناعى والتجارى ، كما وقف ضد ارتفاع ثمن الأرض وضد الأنظمة التى تحد من الطبيعة السلعية للأرض كالوقف الأهلى وذلك لأن مثل هذه الاجراءات تقلل من المساحة القابلة للتداول ، كما أنه كان يسعى الى نوع من الترشيد للاستيراد والتصدير وحماية الصناعة المحلية وهو الأمر الذى لايتفق مع رغبات كبار الملاك من « النمط الأول » الذين يعيشون على أنماط استهلاكية ترفيية .

ثانيا : الاحتلال الانجليزى وازدياد النشاط الرأسمالى :

مع بداية الاحتلال الانجليزى لمصر انتشرت شركات الرهن العقارى وشركات البنوك والأموال انتشارا واسعا وكان من أهم هذه الشركات والبنوك البنك العقارى المصرى ، الذى تأسس عام ١٨٨٠ برأسمال متمصر (سوارس) مرتبطا بشركة فرنسية وانجليزية وبلجيكية وسويسرية ، والصندوق العقارى المصرى وبنك الأراضي المصرية اللذان تأسسا عام ١٩٠٢ الأول برأسمال بلجيكي وفرنسي والثانى برأسمال انجليزى وفرنسي ، وفى الفترة من ١٩٠٧ — ١٩١٤ تكونت ثلاث شركات فرنسية ، وشركة انجليزية ، وشركة بلجيكية ، وبنك ألماني .

(٢٤) د.عاصم الدسوقي ، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٤ — ١٩٥٢ (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٥) ص ٦٦ .

(٢٥) كان كبار ملاك الأراضي الزراعية الذين يديرون زراعتهم بالطريقة الرأسمالية يقدمون على شراء الآلات الرأسمالية ففى الفترة من ١٩٠٦ — ١٩١٣ تم استيراد آلات زراعية بحوالى ١٣٥٠٠٠٠ جنيه . وبالرغم من أن هذا النوع من الاستغلال الزراعى له أهمية كبرى فى تحقيق تراكم رأسمالى ، الا أن هذه العناصر قد حوصرت وتمت محاربتها من قبل كبار الملاك الذين كانوا يؤثرون تأجير الأراضي ويشغلون بالمراهنه والمضاربة . انظر بالتفصيل : G.Baer, OP.cit, P96.

(٢٦) ٨٠٪ من الأراضي الزراعية فى مصر كان يتم استغلالها عن طريق التأجير . انظر : سيد مرعى ، أوراق سياسية : من القرية الى الاصلاح ، الجزء الأول (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٨) ، ص ١٠٤ .

ولقد برهن تكوين ونشاط تلك الشركات على أن الدولة المصرية آنذاك قد سلمت الفلاح المصرى (بل عدد كبير من ملاك الأراضى الزراعية) الى رأس المال الأجنبى فى صورته وأشكاله المختلفة^(٢٧) الأمر الذى أفسح أمامه مجالا خصبا للاستثمار الربوى ذى الربح السريع الى الحد الذى بلغ معه أن حوالى ٩٨٪ من جملة رأس المال الأجنبى المستثمر كان موجها للاستثمار فى شركات الرهونات العقارية بعيدا عن الاستثمارات الانتاجية^(٢٨) .

وقد أفضى هذا الأمر أيضا الى تشكيل فئة من كبار الملاك والتجار والمرايين شكلت فى مجموعها طبقة تجارية (الأرض محور تجارتها) استطاعت أن تسيطر على مساحات شاسعة من الأرض واشتغلت بالمضاربة عليها من خلال الشركات التى تأسست لهذا الغرض . وقد ضمت هذه الطبقة مجموعتين :

المجموعة الأولى :

من الأجانب والأتراك والشراكسة والأوروبيين الذين منحهم فرمان ١٨٦٧ حق تملك الأراضى داخل الامبراطورية العثمانية وقد ازدهر عددها بعد الاحتلال وتضخم حجمها بسبب الامتيازات التى منحت لها^(٢٩) . فقد تمتعت هذه الفئة بحماية مزدوجة حماية كفلتها لها الدولة من ناحية وحماية أوسع كفلتها لها اندماج الدولة ذاتها فى الاقتصاد العالمى من ناحية أخرى الأمر الذى ترتب عليه تعميق التبعية وفقدان الاستقلال^(٣٠) .

المجموعة الثانية :

وهى التى انبثقت جنورها فى عهد محمد على وأخذت طريقها الى النمو والاكتمال فى عهد سعيد واسماعيل وكانت تضم اعيان الريف والعربان وعلماء الأزهر والموظفين ورجال الجيش . وغالبا ماكانت تختلط هذه العناصر بالأصول التركية والشركسية كما كانت تضم أيضا أصولا مصرية خالصة .

وظل نظام الملكية الزراعية فى المجتمع المصرى محافظا على التقسيم الطبقي لصالح كبار الملاك الذين تربعوا على قمة الهرم الاجتماعى والاقتصادى والسياسى فى حين مثل سفح هذا الهرم قاعدة واسعة مسحوقة من صغار الملاك والمستأجرين المعدمين . واستمرت تلك الوضعية حتى عام ١٩٥٢ حيث كانت ا.ز.٪ من الملاك يملك ١٩ر٨٪ من الأراضى المنزرعة فى حين أن ٧٢٪ من الملاك كانوا يملكون ١٣٪ من هذه الأراضى^(٣١) .

(٢٧) د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، م.س.ذ. ، ص ٣٣٣ .

(٢٨) د. فتحى عبد الفتاح ، م.س.ذ. ، ص ١٤٤ .

(٢٩) المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

(٣٠) روبرت مايرو ، الاقتصاد المصرى ٥٢ — ١٩٧٢ ، ترجمة د. صليب بطرس (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ،

١٩٧٦) ص ٣٨ .

(٣١) د. فتحى عبد الفتاح ، م.س.ذ. ، ص ١٦ .

ولقد لعبت الظروف السياسية والوطنية دورا حاسما في تأكيد الهيكلية الثنائية في المجتمع المصري من حيث شكل وملكية الأرض ، فنجد على سبيل المثال بعد فشل الثورة العرابية قام الخديوى توفيق بمصادرة أملاك القيادات العسكرية والدينية للثورة مثل عرابى (٨٧٧ فداناً) ، وعلى فهمى (٦٥٠ فداناً) ، ومحمود سامى البارودى ، وقد منحت هذه الأراضى الزراعية مكافآت لبعض العناصر التى وقفت ضد الثورة مثل محمد سلطان ، سيد الفقى ، احمد عبد الغفار ، على يوسف فضلا عن العديد من الضباط والعمد ومشايخ البلد والعريان^(٣٢) .

وتعددت أساليب كبار ملاك الأراضى الزراعية في تضخيم ثرواتهم وممتلكاتهم تارة عبر المضاربة والمتاجرة والمراهنة ، حيث نجد على سبيل المثال عددا من كبار ملاك الأراضى الزراعية كانوا مثقلين بالديون العقارية اذ كانت اراضيهم مرهونة وعليها اختصاصات لأكثر من بنك ولأكثر من بيت مالى بل ولأفراد خارج المؤسسات المالية المعروفة . وقد تورط أيضا في هذا الشأن رجال السياسة أنفسهم باعتبار أن صفوة كبار الملاك هم الذين يشكلون الصفوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومنهم على سبيل المثال محمد الشريعى باشا ، وللموم بك السعدى ، وعبد العظيم المصرى ، وحمد الباسل ، وعبد الستار الباسل ، ونجيب غالى ، وعلى شعراوى ، ومصطفى عمرو ، وعدلى يكن ، وعلى المنزلاوى ، وقد عرضت ثرواتهم للبيع بالمزادات بأبخس الأثمان بل إن مساحة الأراضى المهددة بالبيع الجبرى في نهاية ١٩٣١ قد بلغت ٥٠ ألف فدان^(٣٣) .

وتارة ثانية عبر التلاعب بالجنسيات حيث تفتشت هذه الظاهرة داخل المجتمع المصرى من قبل كبار ملاك الأراضى الزراعية سعيا وراء تعظيم الربح . ولم يتم التلاعب على مستوى الأفراد بل أيضا على مستوى الشركات حيث قامت العديد من الشركات بتسجيل اسمائها كشركات أجنبية للاستفادة من الامتيازات والضمانات والتسهيلات التى تم منحها للأجانب منذ عام ١٧٧٣ (المحاكم المختلطة) حتى مابعد الحرب العالمية الأولى ومن هذه الشركات شركة بواخر البوستة الخديوية . وعندما صدر قانون الشركات عام ١٩٤٦ الذى حدد نشاط الأجانب في امتلاك الأراضى اعادت بعض الشركات تسجيل نفسها كشركات مصرية وليست أجنبية مثل شركة (كوم امبو للأراضى العقارية)^(٣٤) .

وتارة ثالثة عبر توظيف السلطة والنفوذ السياسى الى الحد الذى دفع ببعض كبار الملاك الى الاستيلاء على الأراضى بالطرد أو القتل أو وضع اليد عنوة ، وبصفة خاصة في الفترة من ٣٩ —

(٣٢) المرجع السابق ، ص ٧٣ — ٧٤ .

(٣٣) د.عاصم الدسوقي ، م.س.ذ. ، ص ١٧١ — ١٧٣ .

(٣٤) G.Baer, OP.cit., P.123 .

تكرر ظاهرة تسجيل الشركات كشركات أجنبية للاستفادة من الضمانات والامتيازات الاستثمارية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ منتصف السبعينات .

١٩٥٠^(٣٥) . فمع بداية النصف الأول من القرن العشرين ازداد نفوذ الرأسمالية الزراعية المصرية وازدادت سيطرتها على الأرض حيث صفى الكثير من الأجانب ممتلكاتهم ، فقد انخفضت الأرض المملوكة للأجانب في السنوات الثلاث من ١٩١٧ — ١٩٢٠ من ٧١٣١ ألف فدان الى ٥٥٣٣ ألف فدان^(٣٦) .

ومع الارتباط الشديد بالأرض ظلت ذاتها هي المحور الذى تدور حوله أنشطة الرأسمالية الزراعية المصرية زراعة وصناعة وتجارة عازقة عن الاستثمار الصناعى والتجارى مفضلة الأنشطة التى تتعلق بالمضاربة والسمرة والوساطة . ويرجع عزوف الرأسمالية المصرية عن الاستثمار الصناعى لأربعة أسباب :

١ — الامتيازات الأجنبية الممنوحة للأجانب فى كل مجالات العمل والاستثمار ولاسيما فى المجالين الصناعى والتجارى الأمر الذى سبب عدم القدرة على المنافسة فى هذه المجالات .

٢ — ربما كان هذا العزوف راجعا الى أن أصول الشريعة الإسلامية كانت تحرم الربا تحريما كاملا . وقد ظل هذا العامل الدينى بمثابة الوتر الذى طالما ضربت عليه العناصر الرأسمالية الأجنبية بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح الى أن افتى مفتى الديار المصرية عام ١٩٠١ بأن ايداع الأموال فى البنوك وتقاضى فائدة لايتناقض مع الشريعة الإسلامية .

٣ — طبيعة نشأة الرأسمالية المصرية ذاتها كرأسمالية منبثقة من أصول زراعية قد جعلت كبار الملاك الذين شكلوا النواة الأساسية للرأسمالية المصرية مرتبطين بالأرض ارتباطا وثيقا متخوفين من روح المغامرة والمخاطرة بل إن الأرض قد اعتبرت بمثابة مصدر ثابت نسبيا للثروة والسلطة والنفوذ .

٤ — ارتبطت الملكية الزراعية بالمكانة الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع المصرى سواء فى الريف أو فى المدينة ولاسيما بعد انتقال عدد كبير من كبار الملاك الزراعيين الى المدن الرئيسية كالقاهرة والإسكندرية وعواصم المديريات بل إن جزءا منهم كان يعيش خارج البلاد فى تركيا وأوروبا الأمر الذى كان يعكس عدم تحملهم لأية مسئوليات اجتماعية تجاه الأرض والفلاح . فكل مايربطهم بالأرض أنها مصدر ثابت للثروة وكل مايربطهم بالفلاح انه بمثابة قوة عمل مؤجرة^(٣٧) .

والى جانب العوامل السابقة كانت هناك أيضا عوامل داخلية متعلقة بالكساد والركود فى قطاع

(٣٥) تشير محاكمات الثورة الى الوقائع التالية : ان أحدا من عائلة سراج الدين شاهين وهو عبد الحميد قد وضع يده على ٤٧٠ فدانا . بل وصل جملة ما اغتصبه من الأرض ١١٨٢ فدانا — ان محمد باشا محفوظ قد وضع يده على ٣٠٠ فدان وكذلك سيد بك خشبة — أن أحدا من عائلة البدرأوى يدعى عبد العزيز قد وضع يده على ٥٠٠ فدان . انظر بالتفصيل محاكمات الثورة ، المضبطة الأصلية لمحاكمة فؤاد سراج الدين ، ١٧ يناير ١٩٥٤ ، مصلحة الاستعلامات . نقلا عن د.عاصم الدسوقي ، م.س.ذ ، ص ٣٧ — ٤٩ .

(٣٦) د.أحمد زايد ، م.س.ذ ، ص ٢٩٠ .

(٣٧) د.عاصم الدسوقي ، م.س.ذ ، ص ١٧ . ولزيد من التفصيل أنظر أيضا : ابراهيم عامر ، الأرض والفلاح (القاهرة : الدار المصرية للطباعة والنشر ، ١٩٥٨) صص ١٥ — ١٧ .

التصدير فضلا عن الأزمات الزراعية المتلاحقة في أعوام ١٩٢٠ ، ١٩٢١ ، ١٩٢٦^(٣٨) دفعت جميعها الى عزوف الرأسمالية المصرية عن الاستثمارات الانتاجية وخاصة الصناعية وتوجيه نشاطها الى المتاجرة والمراهنة على الأرض الزراعية .

ولعل هذا يفسر انتشار شركات الرهن العقاري وبنوك الرهن العقاري انتشارا واسعا ، فقبل عام ١٩١٤ وصل عدد هذه الشركات الى ١٥ شركة ارتفع عام ١٩٤٩ الى ١٩ شركة كانت في معظمها مملوكة لرؤوس أموال انجليزية وفرنسية وبلجيكية وهذه الشركات هي :

شركة أبو قير (١٨٨٨) ، وشركة أراضي البحيرة (١٨٩٤) ، والشركة العقارية المصرية (١٨٩٦) ، والشركة المساهمة الزراعية الصناعية (١٨٩٧) ، والشركة المصرية الجديدة (١٨٩٩) ، وشركة كوم امبو (١٩٠٤) ، والشركة المصرية للمشروعات والتنمية (١٩٠٤) ، وشركة أراضي الغربية (١٩٠٥) ، وشركة الشيخ فضل (١٩٠٥) ، والاتحاد العقاري المصري (١٩٠٥) والشركة الانجليزية المصرية لتقسيم الأراضي (١٩٠٥) ، وشركة الأراضي المصرية المتحدة « ليمتد » (١٩٠٦) ، وشركة سيدى سالم (١٩٠٦) ، وشركة كفر الدوار الزراعية (١٩٠٧) ، والشركة الزراعية المصرية (١٩١١) .

وكانت هذه الشركات الـ ١٥ تملك مساحة من الأرض قدرها ١٨٧ ألف فدان قيمة رأس مالها الاسمى ١٤ مليون جنيه استرليني . ثم تأسست بعد ذلك عدة شركات أخرى بدءا من عام ١٩٢٦ وهى شركة القاهرة الزراعية (١٩٢٦) ، وشركة أراضي الدقهلية (١٩٢٩) ، وشركة الكروم واللحوم المصرية (١٩٣٦) ، وشركة أراضي كفر الزيات (١٩٣٧) ، وشركة تأجير الأراضي الزراعية (١٩٤٦) ، وشركة البساتين والكروم المصرية (١٩٤٧)^(٣٩) .

وتعكس تواريخ انشاء تلك الشركات عدة نتائج هامة منها :

١ — فى الفترة من ١٨٨٨ — ١٩١١ أنشأت ١٥ شركة للرهن العقاري أى منذ بداية الاحتلال البريطانى لمصر تقريبا حتى قبيل الحرب العالمية الأولى . ولعل هذا يعكس مدى انغماس عناصر الرأسمالية الأجنبية من ناحية والرأسمالية المصرية من ناحية أخرى فى تلك الأنشطة .

٢ — لم تنشأ أية شركات خلال الفترة من ١٩١٢ — ١٩٢٥ أى مايقرب من ١٣ سنة . وقد يكون هذا مؤشرا بأن عدد الشركات الموجود بالفعل يستوعب حجم التعامل فى سوق الأراضي .

٣ — العودة الى انشاء شركات أراضي مرة أخرى ابتداء من عام ١٩٢٦ . والمحقق يجد أن هذا التاريخ يتزامن مع بزوغ رأسمالية وطنية مصرية .

(٣٨) روبرت مايرو ، سمير رضوان ، التصنيع فى مصر ٣٩ — ١٩٧٣ : السياسة والادارة ترجمة د. صليب بطرس (القاهرة : هيئة الكتاب ، ١٩٨١) ص ٤٥ .

(٣٩) د. فتحى عبد الفتاح ، م.س.ذ ، ص ص ١٢١ — ١٢٣ .

وعكس ذلك أمرين : أولهما ان تزايد واتساع الملكيات الزراعية لكبار الملاك واتساع حجم ونطاق التعامل بالأرض كسلعة تباع وتشترى قد تطلب المزيد من تلك الشركات ، وثانيهما أن تزايد عدد شركات الأراضي في تلك الفترة مثل تحديا من قبل عناصر الرأسمالية المصرية الوثيقة الصلة بالرأسمالية الأجنبية ضد عناصر الرأسمالية الوطنية التي بدأت تضع اقدامها على بداية الطريق نحو الاستثمار الصناعي وذلك بغرض الإجهاز على التجربة . ولعل بطء معدلات التحول نحو الاستثمار الصناعي خير دليل على ذلك بل ويعكس أيضا كيف أن الرأسمالية المصرية حتى في اطار فرصتها التاريخية ظلت عاجزة عن الاستثمار الصناعي مفضلة الاستثمار في المضاربة والمراهنة والوساطة والتورط في اخطارها ولاسيما بعد أن انتقلت بين كبار الملاك عدوى الاتجار بالأرض .

والحق يقيد أن مثل هذه الشركات لم تهدف الى تنمية الملكية الرأسمالية للأرض وانما كان هدفها هو نزع ملكية المصريين للأرض^(٤٠) والدليل على ذلك بأن ثمة شركات قد تكونت بالفعل عن طريق الحجز والبيع وفاء للديون خلال أزمة ١٩٢٩ مثل الشركة المصرية الزراعية ، وشركة أبو قير^(٤١) .

كما انتشرت بنوك الرهن العقاري والتي لعبت نفس دور الشركات السابقة تقريبا ، وكان من أهم هذه البنوك البنك العقاري المصري ، وبنك الأراضي المصرية ، والبنك الزراعي المصري ، والبنك الأهلي . وقد تمكنت تلك البنوك من نزع ملكيات كبيرة أيضا واستطاع البنك العقاري المصري أن ينزع وحدة ملكية أراضي قدرها مليون ، ١٠٠ ألف فدان في الفترة ١٩١١ — ١٩١٣ .

وكانت هذه البنوك تقدم قروضها لكبار ملاك الأراضي الزراعية بضمان رهن أراضيهم أو بضمان المحصول ، واتسع نشاط هذه البنوك الى الحد الذي أصبحت فيه أراضي مصر كلها تقريبا مهددة بانتزاع ملكياتها لصالح هذه البنوك^(٤٢) .

أما صغار الملاك فقد وقعوا تحت رحمة تلك الشركات من ناحية والبنوك العقارية من ناحية ثانية . فكثيرا ماكانت الملكيات الصغيرة الموجودة في حدود وزمامات الملكيات الكبيرة تدخل ضمن عمليات المراهنة والمتاجرة وكثيرا ماكان يفقد صغار الفلاحين عبر تلك التصرفات أراضيهم . أما فيما يتعلق بعلاقة صغار الفلاحين بينوك الرهن العقاري فكانوا يلجأون الى المرايين والمقرضين الأجانب الذين نزلوا بأنفسهم الى القرى والمديريات وليس الى الاقتراض مباشرة من تلك البنوك حتى تلك التي أنشئت خصيصا لاقتراض صغار الفلاحين مثل بنك التسليف الزراعي والبنك الأهلي . بل الأكثر من ذلك أن الأمر قد وصل ببعض كبار ملاك الأراضي الزراعية المصريين ان يقوموا بالاقتراض من تلك البنوك ليعيدوا تسليف تلك الأموال مرة أخرى الى الفلاحين بفائدة أعلى^(٤٣) .

(٤٠) د.فؤاد مرسى ، التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية (الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٠) ص ٨ .

(٤١) G.Baer, OP, cit., PP 124-127.

(٤٢) د.أحمد زايد ، م.س.ذ. ، ص ٢٨٧ .

(٤٣) د.فتحى عبد الفتاح ، م.س.ذ. ، ص ٩٤ .

وتشير الاحصاءات الى أنه في الفترة من ١٨٧٦ الى ١٨٨٣ زادت ديون الفلاحين في الرهونات من ٥٠٠ ألف جنيه استرليني الى ٧ ملايين جنيه استرليني ، وفي عام ١٩١٠ بلغت الرهونات المستحقة لشركات الرهونات ٦٦ مليون جنيه في حين بلغ رأسمال تلك الشركات ٥٤٦ مليون جنيه استرليني . أما في عام ١٩٣٦ كانت الأرض المرهونة تمثل ١٨٪ من الأرض المنزرعة كما وصل عدد ملاك الأراضي المرهونة ١٦٠ ألف مالك بنسبة ٩٪ من مجموع الملاك^(٤٤) .

وتمحور نشاط الرأسمالية المصرية حول التجارة ، إما تجارة الأراضي والعقارات وإما تجارة القطن التي تركزت بدورها في أيدي الأجانب وأصبحت مقصورة على عدد من البيوتات التجارية الأجنبية ، وكانت عمليات التجميع الداخلي له قد اقتضت على ٢٤ بيتا من بيوت السماسرة أمثال عبود وفرغلي وأمين يحيى ومحمد علوبة^(٤٥) .

أما الصناعة فقد تمت محاربتها بكافة الطرق ، ولم يجد الاستثمار الصناعي أى نوع من أنواع التشجيع في ظل الاحتلال الأجنبي ، بل كثيرا ما قام الاستعمار بغلق أبواب المصانع مثل مصنع الورق ببولاق ، ودار صك النقود وأصبحت النقود تصك في إنجلترا وبيعت مغازل القطن ومصانع النسيج الباقية منذ عهد محمد علي^(٤٦) .

ثالثا : من الحرب العالمية الأولى حتى ثورة ١٩٥٢ : صعود الرأسمالية المصرية وأزماتها :

حدثت مجموعة من التطورات بعد الحرب العالمية الأولى دفعت بعض كبار ملاك الأراضي الزراعية للتحويل بعض الشيء من الاستثمار الزراعي والتجاري الى الاستثمار الصناعي أبرزها مايلي :

١ — أدت الحرب العالمية الأولى الى حجب الواردات وعرقلة عملية الصادرات ، الأمر الذي دفع بالدولة للتدخل لحماية الصناعة الوطنية ، ففرضت الرسوم الجمركية على واردات السلع الصناعية المنافسة للإنتاج المحلي ، كما عملت على تدعيم بعض الصناعات التي ظهرت الحاجة المتزايدة الى منتجاتها ، وساهمت في النشاط الصناعي من خلال تأسيس بعض البنوك الصناعية بهدف تشجيع الاستثمار الصناعي .

٢ — حصول مصر على صورة من صور الاستقلال السياسي بعد عام ١٩٢٢ كان عاملا مشجعا للعناصر الوطنية الرأسمالية الراغبة في توجيه الاقتصاد المحلي بقصد تحقيق نهضة صناعية .

٣ — الأزمة العالمية للنظام الرأسمالي ، حيث تزامن مع تلك الأزمة بداية التخلي عن سياسة الحرية الاقتصادية التي أخذت تنحصر بدورها في مصر وتخلي مكانها لسياسة جديدة تقوم على وضع

(٤٤) المرجع السابق ، ص ص ١٠٠ — ١٢٢ .

(٤٥) باتريك اوبريان ، ثورة النظام الاقتصادي في مصر ، ترجمة خيرى حماد (القاهرة : دار الكاتب العربي ، ١٩٧٠) ص ٢٣١ .

(٤٦) شهادى عطية الشافعى ، تطور الحركة الوطنية المصرية (القاهرة: الدار المصرية للطباعة والنشر ، ١٩٥٧) ص ٦ .

القيود والتنظيمات المختلفة في التبادل الدولي^(٤٧) ففرضت الحماية الجمركية في ١٥ فبراير ١٩٢٠ بل إن الدولة بدأت تتدخل تدخلا مباشرا في الشؤون الاقتصادية واتخذ هذا التدخل صورا عديدة مثل قيام الحكومة ببيع القطن الذي سبق واشترته من كبار الملاك الزراعيين (من منطلق مساندة كبار الملاك) خلال الأزمة سنة ٢٩ — ١٩٢٠ بسعر يفوق السعر السائد عالميا (٣ ملايين قنطار تمثل ١٨٪ من محصول الستين مقابل ١٤ مليون جنيه) اذ قامت ببيعه للمغازل المحلية بثمان يقل عن الثمن السائد كتوع من أنواع الاعانة للمشروعات الصناعية وتشجيع التوجه نحو الاستثمار الصناعي كما اتبعت الحكومة سياسة تفضيل المنتجات المحلية في العطاءات الحكومية ولو ارتفع ثمنها ١٠٪ على أثمان المنتجات الأجنبية .

وبدأت الحكومة تتخذ من الضريبة على الواردات أداء لحماية الصناعة المحلية وقد ساعد على ذلك خروج اليابان لغزو السوق العالمية واتباع سياسة الاغراق ، وكان هذا عاملا من العوامل التي ساعدت الحكومة المصرية على الحصول على موافقة بريطانيا لتغيير التعريفات الجمركية .

٤ — انخفاض أسعار المحصولات الزراعية خلال أزمة ١٩٢٩ وارتفاع الأرباح الناتجة عن الاستثمار التجاري والصناعي خاصة بعد فرض الحماية الجمركية عام ١٩٢٠ . والمحقق يجد أن كبار ملاك الأراضي الزراعية كثيرا ماضاقوا من تدخل الدولة تارة ومن تدخل القوى الاستعمارية تارة ثانية . فنجد أصحاب المصالح الزراعية قد ضاقوا كثيرا بتحديد الحكومة لمساحة القطن بثلاث الزمام المزروع خلال الحرب العالمية الأولى ومنع زراعته في الوجه القبلي لتوفير مساحات لزراعة الحبوب . في الوقت الذي كانت فيه فرصة الربح من زراعة القطن أعلى من زراعة الحبوب خاصة أن أسعار الحبوب تخضع لتعريف محددة ولا يمكن تصديرها الا بعد تغطية السوق المحلية .

أما القوى الاستعمارية فكثيرا ما حالت بين كبار الملاك وبين حصولهم على فوائد عالية من محصول القطن خلال الحرب العالمية الأولى . فقد أعلنت الحكومة الانجليزية (على سبيل المثال) انها سوف تشتري محصول عام من الأعوام كله بسعر ٣٢ ريالاً للقنطار بينما كان ثمنه الحقيقي آنذاك يتراوح ما بين ٥٠ ، ٦٠ ريالاً للقنطار ، وكان في تحديد السعر اجحافا بكبار المنتجين الأمر الذي ولد سخطهم ضد قوى الاحتلال ، فقد قدرت خسارة أصحاب المصالح الزراعية من جراء هذه السياسة بحوالى ٣٢ مليون جنيه . وازاء غضب كبار الملاك حاولت القوى الاستعمارية امتصاص الغضب والسخط بإلغاء القيود المفروضة على تجارة القطن عام ١٩٢٢^(٤٨) .

(٤٧) د. محمد الدمشاوى ، مؤشرات اندماج الاقتصاد المصرى فى التقسيم الدولى الجديد للعمل خلال فترة السبعينات ، مجلة مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٨٤ ، العدد ٣٩٦ ، ص ٢٥٤ .

(٤٨) د. عاصم الدسوقى ، م.س.ذ. ، ص ٢٥٧ . وتجدر الإشارة الى أن مواقف القوى الاستعمارية من كبار الملاك لها جذورها التاريخية فقد تعددت تلك المواقف (فى إطار العلاقة الجدلية بين كبار الملاك والاحتلال والقصر) للحد من طموحاتهم ، فنجد على سبيل المثال فى عام ١٨٧٠ وقبل الاحتلال البريطانى لمصر بالى

٥ — الاتجاه العام لتقليص دور الأجانب في هذا المجال الاستثمارى واتساع المجال أمام الرأسمالية المصرية ولاسيما بعد أن تبين للأخيرة أن الذين يسيطرون على ثروة العالم هم أصحاب السندات والأسهم والشركات والبنوك وليس أصحاب الأرض والعقارات^(٤٩) .

فالملاحظ أن السياسة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الأولى قد تحولت وأصبح لهذا مذاق آخر يتلاءم مع درجة السخط الجماهيرى والمطالبة بالاستقلال ، وهذه السياسة مضمونها التنازل عن الجزء حتى لا تخسر الكل ، فإفساح المجال أمام الرأسمالية المصرية للاستثمار الصناعى والسماح بقيام حركة تصنيعية في مصر قد تم في اطار التحول العام للاستراتيجية الاستعمارية التى هدفت الى استيعاب القوى الرأسمالية الصاعدة وإيجاد مصالح مشتركة معها من خلال السيطرة والشراكة والمزاومة حتى أن تجربة بنك مصر ذاتها لم تسلم من ذلك .

ومن هنا يمكن القول بأن امتداد الرأسمالية المصرية في مجال الاستثمار الصناعى لم يقض على الرأسمالية الأجنبية التى تزامن تشعبها بل وتزايد تدخلها في مجال الاستثمار الصناعى والمال والبنوك مع فقدانها التدريجى للأرض الزراعية وخاصة خلال الفترة ٣٩ — ١٩٥٢ . ففي الوقت الذى سعت فيه العناصر الرأسمالية الوطنية لتأسيس بنك مصر سعت العناصر الرأسمالية الأجنبية الى تأسيس اتحاد الصناعات الذى سجل رسميا عام ١٩٢٢ وكان هدف هذا الاتحاد تجميع المؤسسات الصناعية في تنظيم واحد حتى يتمكن رجال الصناعة من تحقيق المصالح المشتركة .

واختلط النشاط التجارى والصناعى للمصريين بالنشاط التجارى والصناعى للأجانب ، الأمر الذى أفضى الى درجة عالية من التداخل والتشابك بين الجانبين . فقد ساهم الأجانب في أنشطة بنك مصر التجارية والصناعية من خلال الشراكة وأصبح المصريون يلعبون دورا هاما في عضوية وادارة اتحاد الصناعات المصرية ، الأمر الذى أدى في النهاية الى الاجهاز على التجربة برمتها من جراء تسرب العناصر الأجنبية من ناحية وتحالف رأس المال الخاص المحلى مع رأس المال الأجنبى من ناحية أخرى^(٥٠) .

ولما كانت الرأسمالية الصناعية والتجارية قد انحدرت من بين أعطاف الرأسمالية الزراعية ، فكان من الطبيعى أن يكون كبار الملاك وكبار المستأجرين الذين يقومون بزراعة أراضيهم على أساس الزراعة الواسعة هم أيضا كبار العاملين في مجالات الاستثمار الصناعى والتجارى .

عشر عاما صدرت مصر ٣ ملايين ، ٢٥٠ ألف قطار من القطن قيمتها ٨ ملايين ، ٢٥٠ ألف جنيه ، وبعد الاحتلال بأربعة عشر عاما أى عام ١٨٩٦ زادت زراعة القطن المصدر مائة بالمائة ومع ذلك بقيت القيمة على حالها . انظر بالتفصيل جاك بولين ، مع القومية العربية ، ترجمة نجدة هاجر ، وسعيد الغز (بيروت : المكتب التجارى ، ١٩٥٩) ص ٢٩ .

(٤٩) د . عاصم الدسوقي ، م . س . ذ . ، ص ٩٤ .

(٥٠) د . أحمد زايد ، م . س . ذ . ، ص ٢٩١ .

وقد جمعت العديد من العناصر الرأسمالية المصرية والرأسمالية الأجنبية بين ملكية الأراضي الزراعية وبين العمل في مجال الاستثمار الصناعي والشركات . فتجد على سبيل المثال « أمين يحيى » صاحب أكبر شركة لتصدير الأقطان في مصر — و « محمد المغازى » — من كبار تجار القطن — ومن كبار ملاك الأراضي الزراعية الذين يقومون بزراعة أراضيهم على شكل المساحات الواسعة وكذلك « أحمد عبود » أكبر مساهم مصرى فى شركات السكر والغزل والنسيج يدير أراضيه بطريقة زراعة المحاصيل النقدية و « السيد محمد بدرأوى عاشور » عضو مجلس إدارة ٥ شركات صناعية يزرع أيضا بعض أراضيه بالطريقة الرأسمالية كما نجد أن مؤسسى شركة الاتحاد العقارى هم عائلات قطاوى وسوارس ومنشه من كبار الملاك الزراعيين^(٥٢) .

والجدير بالذكر أن معظم الشركات التى تم تكوينها كانت تتعلق بتجارة الأراضي والسمرة اما الشركات الصناعية فقد اقتصرت مساهمة كبار الملاك (فى معظم الأحيان) على شراء الأسهم والأوراق المالية التى كانت تطرحها الشركات التجارية والصناعية أى أنهم كانوا مساهمين أكثر منهم منتجين^(٥٣) . ولعل هذا يعكس مدى عزوف الرأسمالية المصرية من الاستثمار الصناعى حتى عندما تحولت اليه مضطرة بعد ان اهتزت اسطورة الدخل الوفير والمضمون من القطن^(٥٤) ورأت أنه لا مفر من إيجاد بديل فكان التحول نحو الاستثمار الصناعى الذى كان تجاريا أكثر منه صناعيا .

ولعل تجربة بنك مصر هى التجربة الأولى للرأسمالية الوطنية التى اثبتت تحولا جديا نحو الاستثمار الصناعى الحقيقى . فاذا كانت البدايات الجنييه للرأسمالية المصرية قد وضعت بذورها فى عهد محمد على فان بزوغا لرأسمالية وطنية مصرية قد ولد على يد طلعت حرب فى عشرينات هذا القرن حيث كان بنك مصر وشركاته منعطفًا أساسيا لتحول جزء من استثمارات كبار ملاك الأراضي الزراعية من مجالات الانتاج الزراعية الى مجالات انتاج غير مرتبطة بالأرض .

لقد كان بنك مصر تجربة اكسبت هذه الفترة التاريخية من تاريخ المجتمع المصرى شيئا من الخصوصية حيث كانت ولادته أول خطوة عملية للمد الوطنى بعد ثورة ١٩١٩ . ولأول مرة فى تاريخ مصر يتكون بنك مصرى تكون اسهمه خالصة وقاصرة للمصريين فقط . فبعد ثورة ١٩١٩ وقفت الجماهير بصفة عامة وبعض عناصر الرأسمالية الوطنية التى كنت عداء للاستعمار وقفة عدم تعاون مع الاحتلال وتمت مقاطعة البنوك والشركات والمصانع الانجليزية وسحب المصريون ودائعهم من المصارف الأجنبية واشتروا بها اسهم بنك مصر رغبة فى تحرير أنفسهم من سيطرة البنوك الأجنبية وضمان مصدر للقروض يمكن الاعتماد عليه .

(٥١) د . فتحى عبد الفتاح ، م . س . ذ . ، ص ١٦٢ .

(٥٢) د . عاصم الدسوقى ، م . س . ذ . ، ص ٢٤١ .

(٥٣) د . فاروق يوسف ، الثورة والتغير السياسى فى مصر (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٧٩) ص ٧٣ .

وتكون بنك مصر برأسمال قدره ٨٠ ألف جنيه ساهم كبار ملاك الأراضي الزراعية بـ ٩٢٪ من قيمة رأس المال هذا . وتكونت شركاته التي وصلت حتى عام ١٩٤٦ نحو ٢٠ شركة وهي :

مطبعة مصر (١٩٢٢) ، وشركة مصر لحلج الأقطان (١٩٢٤) ، وشركة مصر للنقل والملاحة (١٩٢٥) ، وشركة مصر للتمثيل والسينما (١٩٢٥) ، وشركة مصر للغزل والنسيج (١٩٢٧) ، وشركة مصر لمصايد الأسماك (١٩٢٧) ، وشركة مصر لنسيج الحرير (١٩٢٧) ، وشركة مصر لتصدير القطن (١٩٣٠) ، وشركة مطر للطيران (١٩٣٢) ، وشركة بيع المصنوعات المصرية (١٩٣٢) ، وشركة مصر للتأمين (١٩٣٤) ، وشركة مصر للملاحة (١٩٣٤) ، وشركة مصر للسياحة (١٩٣٤) ، وشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع (١٩٣٨) ، وشركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح (١٩٣٨) ، وشركة مصر لصباغى البيض (١٩٣٨) ، وشركة مصر للمناجم والمحاجر (١٩٣٨) ، وشركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت (١٩٣٨) ، وشركة مصر للمستحضرات الطبية (١٩٤٠) ، وشركة مصر للحرير الصناعى^(٥٤) . هذا بالإضافة الى شركات أخرى لم تخرج الى حيز الواقع^(٥٥) .

وبإنشاء بنك مصر وضعت الرأسمالية الوطنية قدمها على بداية النشاط الصناعى والتجارى وخاصة أن رصيدها فى هذين المجالين قد ارتفع بعد الحرب العالمية الأولى فى الفترة من ١٩١٤ — ١٩٢٠ من ٦٥ مليون جنيه مصر الى ٣٥٥ مليون جنيه مصرى .

وقد اعتبرت الفترة من ١٩٢٠ — ١٩٣٩ بمثابة مرحلة الانطلاق الحقيقية للبنك وشركاته والرأسمالية الوطنية معاً لاقامة قاعدة صناعية تهدف الى الاستقلال السياسى والاقتصادى وبالفعل نجح البنك فى مد يد العون للرأسمالية المصرية بهدف تحويلها الى مجال الاستثمار الصناعى ، كما نجح فى تحويل عدد من المنشآت الفردية وشركات الأشخاص الى شركات مساهمة كتعبير عن الوعى الاقتصادى بكيفية ادارة الشركات ، بل ان طلعت حرب نفسه كان يشجع الشركات الفردية الناجحة ويعاون أصحابها الى أقصى حد ممكن .

رغم كل هذه التطورات والعوامل لتشجيع الرأسمالية المصرية على خوض معركة الاستثمار الصناعى الا أنها آثرت التعامل فى الأنشطة ذات الربح السريع وخاصة فى مجالات المراهنة والبيع والسمرة والوساطة وكان تعاملها واقدامها على الاستثمار الصناعى مرهونا أيضاً بتقديم ضمانات ومعونات وامتيازات مالية من قبل الحكومة .

(٥٤) سوف تستخدم الدراسة هذه الشركات لتعقد مقارنة بين شركات بنك مصر العشرين وشركات بنك مصر السبعين التى انشئت فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى لكى تثبت كيف أن الشركات التى حاولت تكريس مفهوم الوطنية فى العشرينات تحمل فى السبعينات معاول الهدم للصناعة الوطنية التى سبق وأن أرسى قواعدها بنك مصر وشركاته .

(٥٥) د . محمود متولى ، م . س . ذ . ، صص ٢٠٨ — ٢١٥ .

وقد قامت الحكومة بتقديم مجموعة من القروض لتمويل الحركة الصناعية ، ففي عام ١٩٢٢ أودعت وزارة المالية خمسين ألف جنيه في بنك مصر لتقديمها كقروض الى المؤسسات الصناعية الصغيرة الحديثة ، وفي عام ١٩٣٣ أصدرت الحكومة قرارها في ٣١ مارس بتفضيل المنتجات الوطنية على مثلتها الأجنبية متى تساوت معها في الجودة والمتانة حتى ولو زاد ثمنها بمقدار ١٠٪ . وتعددت الدعوات لترغيب كبار الملاك الزراعيين في الاستثمار الصناعي^(٥٦) .

وظل معدل نمو الاستثمار الصناعي بطيئا للغاية ازاء عزوف كبار الملاك عن التدخل والمشاركة فيه . ويوضح الجدول رقم (١) حجم الاستثمارات في المجالات المختلفة خلال الفترة ٢٢ — ١٩٣٣ على النحو التالي :

جدول رقم (١) حجم الاستثمارات في المجالات المختلفة خلال الفترة ٢٢ — ١٩٣٣				
١٩٣٣		١٩٢٢		البيان
النسبة المئوية	قيمة الأموال بالمليون	النسبة المئوية	قيمة الأموال بالمليون	
٥٨٫٣	٥٢٩	٦٩٫٦	٦٤٩	مصارف عقارية واستثمارات في الأرض والعقارات
٢٢٫٤	٢٠٤	١١٫٧	١٠٩	مصارف ومشروعات تجارية
٥٫٧	٥٢	٧٫٠	٦٦	مشروعات النقل والمياه
١٣٫٦	١٢٤	١١٫٧	١٠٩	مشروعات صناعية
١٠٠ ٪	٩٠٩	١٠٠ ٪	٩٣٣	جملة

المصدر : د . محمد دويدار ، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير ، ص ٢١٩ .

ويعكس الجدول انخفاض قيمة الاستثمارات الموجهة للمصارف العقارية والاستثمار في الأراضي والعقارات من ٦٤٩ مليون جنيه الى ٥٢٩ مليون جنيه بنسبة ١٨٫٥٪ وقد يرجع ذلك الى التحول النسبي نحو الاستثمار الصناعي ، كما يعكس أيضا زيادة قيمة الاستثمارات الموجهة للمصارف التجارية والمشروعات التجارية بنسبة ٧٨٪ ، أما بالنسبة للاستثمار الصناعي فانه يبرز زيادة طفيفة في معدل الاستثمار الصناعي

(٥٦) على سبيل المثال في مجلس النواب المنعقد في ١٨ مايو ١٩٣٣ أشار النائب «عبد العزيز نظمى» الى احجام الأغنياء عن تقديم رؤوس الأموال لتأسيس الشركات اللازمة بدلا من الشركات الأجنبية . كما نادى العديد من النواب بأن يكون مقر تلك الشركات في المدن حتى تتلاءم مع أولاد كبار الملاك الذين هجروا الريف واستقروا بالمدن . نقلا عن د . عاصم الدسوقي ، م . س . ذ . ، ص ٨٥ .

(١٤٪) وهذا يدل على أن معدل الانخفاض في الاستثمار العقاري والأراضي لم يقابله زيادة في معدل الاستثمار الصناعي بنفس النسبة في الفترة المذكورة .

وبالرغم من بطء التحول نحو الاستثمار الصناعي إلا أن هذا التحول في حد ذاته غير من هيكمل الاقتصاد المصرى وقد شهدت فترة مابعد الحرب العالمية الثانية تقدما ملموسا في الاستثمار الصناعي ، وفي الفترة ٤٥ — ١٩٤٨ ارتفع نصيب الرأسمالية المصرية في الشركات المساهمة من ٦٦٪ الى ٨٤٪^(٥٧) . ونتيجة للتأثير الملموس للرأسمالية المصرية صدر عام ١٩٤٧ قانون الشركات الذى بمقتضاه أصبح ٥١٪ من رأسمال الشركات المساهمة الجديدة مملوكا للمصريين .

ومع أن عوائد الاستثمار الصناعي أصبحت مشجعة للسير قدما نحوه والدفع بكبار الملاك لمجالاته المختلفة ، إلا أن الهيكل الصناعي المصرى ظل هشاً حتى بعد ثورة ١٩٥٢ ، واستمر عزوف الرأسمالية المصرية عن الاستثمار الصناعي ووظفت الشق الأكبر من استثماراتها في الأنشطة الاستهلاكية والعقارية والتشييد والبناء واستطاعت أن تحقق من وراء ذلك أرباحاً طائلة .

ويمكن القول بصفة عامة أن الصناعة منذ أواسط القرن العشرين لم تكن تمثل إلا شطراً صغيراً من مكونات الناتج الإجمالى ومن هيكمل الاقتصاد المصرى ، فقد سيطر على البنيان الصناعى المصرى حتى عام ١٩٥٢ مجموعة صناعات سلع استهلاكية بسيطة ذات عائد ربحى سريع مثل الصناعات الغذائية ، صناعة التبغ والسجائر ، وصناعة الغزل والنسيج وقد مثلت على التوالى نسبتها ٢٧٪ ، ١٦٫٤٪ ، ٢٤٫٤٪ من مجمل قيمة الانتاج الصناعى فى مصر عام ١٩٥٢^(٥٨) .

وعندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ أشادت بدور رأس المال الخاص وأكدت على أهميته فى عملية التنمية وحاولت الثورة خلق جو موات وملائم للاستثمار الصناعى وإعطاء الفرصة للرأسمالية المصرية لأن تقوم بدورها ولكن يظل عزوف الرأسمالية عن هذا المجال سمة أساسية لنشاطها . وقد أكد ذلك بعد قيام الثورة استمرارها فى توجيه استثماراتها فى الأنشطة الخفيفة سريعة الربح والعقارات والمباني ، فقد استحوذ النشاط الأخير (العقارات والمباني) عام ١٩٥٥ على ٧٥٪ من جملة استثمارات الرأسمالية المصرية^(٥٩) .

لقد أوضح تاريخ الرأسمالية أنها لم تتحمل مسئولية التنمية فهى تلهث وراء الربح السريع فى الأنشطة قصيرة الأجل عالية الربح مثل المقاولات والتوريدات والتخزين والمضاربة والسمسرة والوساطة وتبديد الفائض الاقتصادى بتحويله الى الخارج أو بترويج أنماط استهلاكية جديدة .

(٥٧) ف . أ . لوتسكمنش ، عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادى ٥٢ — ١٩٧١ ، ترجمة د . سلوى أبو سعدة ، د . واصل بحر (بيروت : دار الكلمة للنشر ، ١٩٨٠) ص ١٢٢ .

(٥٨) د . رأفت شفيق ، دور القطاع الخاص فى تنمية الصناعات التحويلية بمصر فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين : ٢٧ — ٢٩ مارس ١٩٨٠ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ص ٢٦٨ — ٢٦٩ .

(٥٩) محمود مراد ، من كان يحكم مصر : شهادات وثائقية (القاهرة : مطابع الأهرام التحريرية ، ١٩٧٥) ص ١٤ .

ويلاحظ أن الضمانات والتسهيلات التي قدمتها الدولة بقصد تشجيع الحركة التصنيعية قد تمت في إطار خدمة القوى الرأسمالية المسيطرة^(٦٠). وأن الضمانات والامتيازات التي منحت للرأسمالية المصرية كانت تعنى في حقيقة الأمر ضمانات مماثلة للرأسمالية الأجنبية نتيجة تداخل وتشابك العلاقة بينها. والدليل على ذلك عندما أحرز بنك مصر وشركاته تقدما واضحا في مجال الاستثمار الصناعي بدأ يتلقى ضربات التحدى من الرأسمالية الأجنبية تارة ومن الرأسمالية المصرية المتواطئة مع الأولى تارة ثانية.

وبالرغم من أن تجربة بنك مصر بدأت مصرية خالصة في بدايتها إلا أنها لم تفلت من شراكة رأس المال الأجنبي إذ تكونت بعض شركاته برأسمال مشترك مصرية وأجنبي، فنجد على سبيل المثال شركة مصر للتأمين تأسست عام ١٩٣٤ بمساعدة مؤسسة باورنج البريطانية، وشركة الملاحة دخلت في شراكة مع شركة كوكس وكينجز البريطانية، وشركة مصر للطيران في شراكة انجليزية وبهذا تخلى بنك مصر عن شرط الجنسية المصرية في حملة أسهم هذه الشركات^(٦١).

وإزداد الهجوم على تجربة بنك مصر حتى من قبل العديد من العناصر الرأسمالية المصرية التي باركت التجربة في بدايتها، فنجد على سبيل المثال «حافظ عفيفي» من كبار رجال الدولة ومن كبار الملاك يقول: (إن ماتقدمه شركة واحدة من شركات بنك مصر من ضرائب يفوق مايقدمه أكثر من نصف مليون فدان لخزانة الدولة) ولكن عندما بدأت التجربة تهدد مصالح القوى الاستعمارية والعناصر المرتبطة بها بدأت المعركة الضارية للاجهاز على التجربة برمتها.

وإزاء الضغط المتزايد على البنك وشركاته وبعد أن سحب الأجانب وكبار الملاك المصريين أموالهم من البنك، تقدم طلعت حرب إلى الحكومة يطلب العون منها فإذا «بتحسين سرى» وزير المالية يقول له: «إن ادارتكم للبنك سيئة» فيرد طلعت حرب قائلا: «لقد كنت أعطيك بيدي هذه كخبير بشركة المحلة ستمائة جنيه كل سنة فكيف تكون اليد التي تقبل منها هذا المال يدا لاتحسن الإدارة»^(٦٢).

وإذا كانت الفترة من ٢٠ — ١٩٣٩ قد مثلت مرحلة الانطلاق للرأسمالية المصرية الوطنية إلا أن بداية الأربعينات قد شهدت تقويضا متعمدا لنشاطها متمثلا في ضرب بنك مصر وشركاته من قبل الرأسمالية العالمية والرأسمالية المحلية صاحبة المصلحة الأكيدة في ذلك مثل عبود، ومحمد فرغلي، وأمين يحيى.

(٦٠) أخذت السلطات البريطانية في مصر على عاتقها تدريب آلاف العمال المصريين على المهارات والانضباط الصناعي، وقد قام مركز تموين الشرق الأوسط التابع للسلطات العسكرية بتأمين المواد الأولية للمؤسسات المصرية وساعدها على التقنية الادارية للتغلب على مشاكل الانتاج. انظر: باتريك أوبريان، م. س. د.، ص ٣٥.

(٦١) د. فؤاد مرسى، التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية، م. س. د.، ص ٥٣.

(٦٢) فتحى رضوان، طلعت حرب: بحث في العظمة (القاهرة: دار الكتاب للطباعة والنشر، ١٩٧٠) صص

وبضرب التجربة الصناعية المصرية يتم اجهاض البرنامج الصناعى الذى تبناه طلعت حرب ويتم تصفية العديد من الشركات ويتزايد الطابع الاحتكارى فى الادارة^(٦٣) ويظل وضع البنك بمثابة المركز الذى تلتقى فيه مصالح كبار الملاك ، فبعد قيام الثورة كان البنك يستحوذ على ٤٠٪ من حجم النشاط المصرفى ، وقد كشفت احدى الصحف عقب تأميم بنك مصر عام ١٩٦٠ أن خمسين شخصا كانوا يمتلكون ٤٢٪ من الأسهم منهم عشرة كانوا يمتلكون ٢٠٪ فى حين أن عبود باشا وحده كان يمتلك ١٤٪^(٦٤)

ونخلص مما سبق الى أن نشأة الرأسمالية المصرية قد ارتبطت بداية بالوجود الأجنبى ولعل تلك النشأة قد انعكست على طبيعة وشكل نشاطها اذ ظلت عازقة عن الاستثمار الانتاجى الزراعى والصناعى باستثناء تجربة بنك مصر التى مثلت خطوة هامة نحو الاستثمار الصناعى بل كانت الانطلاقة الوحيدة لرأس المال الوطنى الخاص حتى الآن .

وبالرغم من التطورات الداخلية والخارجية التى كان من شأنها الدفع بالرأسمالية المصرية نحو الاستثمارات الصناعية الا أنها ظلت عازقة عن تلك الاستثمارات وآثرت التعامل فى الأنشطة قصيرة الأجل سريعة الربح .

ونخلص أيضا الى أن التاريخ يعيد نفسه فى سياقات ومعطيات أخرى تكسبها خصوصية جديدة ولكن لاتجعلها منقطعة الصلة بالماضى . فبعد مائة عام من ضرب الدولة المصرية فى مؤتمر لندن ١٨٤٠ تتآمر الرأسمالية العالمية بضرب الرأسمالية الوطنية المصرية بعد أن بدأت تضع قدمها على بداية الطريق لتحقيق تنمية حقيقية ، وتتوالى ضربات القوى الرأسمالية الكبرى حتى بعد أن تغير شكل النظام الدولى وتبدل القوى المسيطرة عليه وانتقال مركز المنظومة الرأسمالية من لندن إلى واشنطن ، فيتم ضرب الدولة المصرية فى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ وكذلك منذ منتصف السبعينات حيث تم فتح المجتمع المصرى على مصراعيه أمام رأس المال الخاص المحلى والأجنبى .

(٦٣) د . فؤاد مرسى ، نظرة جديدة على تكوين النظام المصرفى المصرى ، مجلة مصر المعاصرة ، أكتوبر ١٩٧١ ، عدد ٣٤٦ ، صص ٣٨ — ٤٠ .

(٦٤) د . محمود متولى ، م . س . ذ . ، ص ٢١٧ .

المبحث الثاني

العنصر العائلي في تكوين الرأسمالية المصرية

تعكس دراسة الرأسمالية المصرية قبل الثورة درجة عالية من التحالفات والتشابكات والروابط العائلية على مستوى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى الحد الذي أصبحت تكون فيه طبقة اجتماعية تضم اصحاب الثروات من شركات تجارية وصناعية ومبانٍ عقارية شاهقة في المدن وأراضٍ زراعية في الريف وأرصدة نقدية في البنوك والمؤسسات المالية ، فضلا عن أنها كانت تستحوذ على جانب كبير من عوائد العمل حيث كان معظم أبناء هذه الطبقة يحتكرون إلى حد كبير الوظائف العليا في المجتمع .

والمحقق يجد أن الرأسمالية المصرية قد سيطرت على الحياة السياسية والاقتصادية الاجتماعية كما أنها استحوذت على الثروة والسلطة والنفوذ في آن واحد ، وأصبحت حياتها تعبر عن حياة اجتماعية واحدة كفلتها شبكة قوية من الأصدقاء والنسب بين العائلات ، وقد دعم تلك الشبكة من التحالفات نوع الثقافة السائد بينهم وهي ثقافة غربية ترتبط بأنماط استهلاكية مظهرية . ولأن الرأسمالية المصرية رأسمالية تابعة نشأت في ظل الوجود الأجنبي فقد سدت كل قنوات الحراك الاجتماعي أمام الطبقات الأخرى واستطاعت أن تفرز ثقافات تحفظ لها بقاءها واستمراريتها .^(١)

والجدير بالذكر أن تغير الأوضاع الاقتصادية قد دفع بكبار الملاك نتيجة لظهور حق الملكية الفردية وازدياد ثرائها إلى الرغبة في مزيد من النفوذ والمشاركة في صنع السياسة العامة واستخدام العمل السياسي لقضاء مصالحهم وتحقيق الهيبة والنفوذ اللازمين في مناطق املاكهم .

أولا : السمة العائلية للرأسمالية المصرية وتداخلاتها :

كانت التحالفات والتشابكات والتداخلات العائلية في مجال السياسة والاقتصاد والاجتماع وإدارة الأعمال أحد الوسائل العامة لتقوية الصلة بين العناصر الرأسمالية بعضها وبعض حتى لاتأخذ قضاياها بعدا اقتصاديا فقط بل بعدا اجتماعيا وعائليا .

ولأن الرأسمالية المصرية قد انبثقت من أصول ارستقراطية زراعية فكان من الطبيعي أن يتحول إلى مجال الاستثمار الصناعي كبار الملاك الذين يديرون زراعتهم بالأسلوب الرأسمالي ، أي أن العائلات ذات الملكيات الزراعية الكبيرة هي نفسها التي أدارت الشركات والمصانع الكبيرة ، ولعل هذا قد اتضح في طريقة تكوين الشركات العقارية وبنوك الرهونات والشركات الصناعية والمقاولات وغيرها من مجالات الاستثمار الأخرى .

(١) د. أحمد زايد ، البناء السياسي في الريف المصري ، م . س . ذ . ، ص ٣٠٤ .

ولقد اتضح هذا بجلاء في تكوين شركات بنك مصر ذاتها ، اذ نجد أن الأعضاء المؤسسين لبنك مصر من كبار ملاك الأراضي الزراعية الذين قاموا بتأسيس ليس معظم شركات بنك مصر بل بنك مصر ذاته ، فعلى سبيل المثال نقرأ من بين المؤسسين اسماء عبد العظيم المصري ، ومدحت يكن ، ومحمد طلعت حرب ، ويوسف قطاوى ، وعبد الحميد السيوفى ، وفؤاد سلطان ، واسكندر مسيحة ، وعباس بسيونى الخطيب ، ومحمد الشريعى ، وعدلى يكن ، وعبد الستار الباسل ، وصاروفيم مينا عبيد ، ومرفص حنا .^(٢)

هذا فضلا عن العديد من الأسماء التى لعبت دورا بارزا في عضوية بنك مصر وشركاته فبالإضافة إلى الأسماء السابقة نجد عدة أسماء أخرى مثل عبد الفتاح اللوزى ، وعلى أمين يحيى ، وأحمد عبود ، ومحمد محمود خليل ، وتعتبر هذه الأسماء من تلك التى لمعت في ساحة السياسة والاقتصاد المصرى حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . وسوف تطرح بعض الأمثلة للتدليل على مدى سيطرة السمة العائلية على الشركات التى كونها بنك مصر على النحو التالى :

جدول رقم (٢) نماذج لشركات بنك مصر والسمة العائلية لمؤسسيها

الشركة	تاريخ التأسيس	أهم المؤسسين
— المساهمة المصرية لتجارة الأقطان وحلجها	أكتوبر : ١٩٢٤	أحمد مدحت يكن ، وعبد الحميد السيوفى ، وعبد العظيم المصرى ، ومحمد طلعت حرب .
— المساهمة للصحافة المصرية	١٩٢٥/٢/٩	محمد بدرأوى عاشور ، وبولص حنا ، ومحمد فتحى يكن .
— مصر للكتان	١٩٢٧/٨/٢٦	أحمد مدحت يكن ، ومحمد طلعت حرب ، وعبد الفتاح اللوزى .
— مصر لنسيج الحرير	١٩٢٧/٨/٢٦	عبد الفتاح اللوزى ، وأحمد مدحت يكن ، ومحمد طلعت حرب ، ويوسف اصلان قطاوى .
— مصر لغزل ونسيج القطن	١٩٢٧/٨/٢٧	البدرأوى عاشور ، وأحمد مدحت يكن ، ومحمد طلعت حرب ، ومحمد شعراوى .
— المساهمة للمحارث	١٩٢٩/٩/٣	محمد شفيق باشا ، ومحمد محمود خليل . ^(٣)

المصدر : د. عاصم الدسوقى ، كبار ملاك الأراضي الزراعية ، م. س. ذ.، ص ٩٣ — ٩٥

(٢) د. عاصم الدسوقى ، كبار ملاك الأراضي الزراعية ، م. س. ذ. ، ص ١٤١ — ١٤٥ .

(٣) هذه الشركات تم اختيارها لأنها تعكس تكرار العائلة الواحدة في أكثر من شركة من ناحية ومحدودية العائلات التى تسيطر على تكوين الشركة من ناحية ثانية . وسوف تستخدم الدراسة مثل هذه الشركات لشرح ظاهرة العائلية في رأسمالية السبعينات .

ونظرا لقلة عدد العائلات التي لعبت دورا هاما في مجالات الاستثمار المختلفة فقد برزت السمة العائلية في تكوين معظم الشركات الزراعية والصناعية والتجارية والعقارية . وتوضح الأمثلة مدى تشعب مساهمات العائلة الواحدة في أكثر من شركة على النحو الذى يبينه الجدول التالى :

جدول رقم (٣) نماذج لدور بعض العائلات والأشخاص في ملكية الشركات

العائلة	الشركات المملوكة أو المساهم فيها	قيمة المساهمة
عائلة دوس	شركة الغزل والنسيج والتهيكو شركة النصر لمنتجات الجرافيت شركة التأمين الأهلية المصرية شركة شرد للفنادق المصرية	٥٣ ألف جنيه ١٥٣٥ ألف جنيه ١٠ ألف جنيه ٨٣٢ سهم
عائلة محمد شريف صبرى (شقيق الملكة نازلى)	شركة النيل للتأمينات شركة النيل لصناعة الأقلام ومنتجات الجرافيت	١٢٥ سهم ١٩٥ ألف جنيه
عائلة أحمد عبود	النيل للتأمينات البنك المصرى لتوظيف الأموال الشركة المصرية للأسمدة والصناعات الكيماوية شركة فنادق وجه قبلى بواخر البوستة الحديدية	٥ آلاف جنيه غير محددة قيمة المساهمة غير محددة قيمة المساهمة غير محددة قيمة المساهمة مملوكة له بالكامل وقيمتها ١٠٤٩٠٠٠ ألف جنيه
عائلة على أمين يحيى	شركة الاسكندرية للتأمين شركة مكابس الاسكندرية الاسكندرية التجارية شركة الاسكندرية للتأمين على الحياة مؤسسة مصر / بنك بور سعيد النصر لصناعة الأقلام ومنتجات الجرافيت	١٨٢ ألف جنيه غير محددة قيمة المساهمة غير محددة قيمة المساهمة غير محددة قيمة المساهمة غير محددة قيمة المساهمة ٢٤٥ ألف جنيه
يوسف نسيم موصيرى	شركة بنك يوسف نسيم موصيرى شركة فنادق مصر الكبرى شركة العربية العقارية شركة النصر للمواشير والمنتجات الاسمنتية	مملوكة له بالكامل ١٢ ألف جنيه غير محدد غير محدد
يوسف ساويرس	شركة النيل العامة لائتوبيس الغربية وكفر الشيخ	غير محدد
محمد محمد العبد	الشركة المساهمة المصرية للمقاولات النيل العامة لائتوبيس القنال وجنوب الدلتا شركة الاسكندرية التجارية شركة النادل التجارى	مملوكة بالكامل وقيمتها ٤٠٠ ألف جنيه ٨ ألف جنيه ١٨ ألف جنيه مملوكة له بالكامل
محمد على حسن	النيل العامة للمقاولات شركة ميارات الشمس الشركة المصرية الجديدة	مملوكة له بالكامل وقيمتها ١٨٦ ألف جنيه ١٨ ألف جنيه غير محددة

العائلة	الشركات المملوكة أو المساهم فيها	قيمة المساهمة
عبد القادر الحراكى	المؤسسة التعاونية الاستهلاكية محلات جاتينيو شركة شيفلد وشركاه	مملوكة له بالكامل وقيمتها ٥٠ ألف جنيه ١٨١ ألف جنيه مملوكة له بالكامل وقيمتها ٣٥ ألف جنيه .
عدلى أيوب	شركة النيل العامة لأعمال الخرسانة المسلحة	مملوكة له بالكامل وقيمتها ١٠٠ ألف جنيه
على ضيف	شركة النيل العربية للمقاولات	مملوكة له بالكامل وقيمتها ١١٣٠ ألف جنيه
عثمان أحمد عثمان	الشركة الهندسية للصناعات والمقاولات العمومية شركة النصر لصناعة الأقلام ومنتجات الجرافيت	مملوكة له بالكامل وقيمتها ٤٠٠ ألف جنيه ٧١٢ ألف جنيه

المصدر : محمود مراد ، من كان يحكم مصر ، صفحات مختلفة .
○ لم يتم التعرف على قيمة الأسهم أو عددها على وجه التحديد .

ثانيا : السمة الاحتكارية لطبيعة نشاط الرأسمالية المصرية :

بقدر ماتعكس رأسمالية ما قبل الثورة تمركزا أو تمحورا عائليا بقدر ماتعكس الطبيعة الاحتكارية للنشاط الاقتصادى ، ويعكس تكوين الشركات السابقة إلى حد بعيد تلك السمة ، اذ يلاحظ احتكار شركات القطن من قبل قلة محدودة على رأسها على أمين يحيى ، وعبود ، ومحمد فرغلى ، واحتكار شركات النقل من قبل قلة محدودة على رأسها ابو رجيلة ، وساويرس ، والعبد ، كما أن شركات المقاولات تحتكرها قلة محدودة على رأسها العبد ، وعدلى أيوب ، وعلى ضيف ، ومحمد على حسن ، وعثمان أحمد عثمان ، ونور الدين الشافى ، ورشاد طه ونس ، وان الشركات الصناعية الاستهلاكية والوسيلة تحتكرها قلة على رأسها عبد القادر الحراكى ودوس وغبور .

ورغم احتكار بعض عناصر الرأسمالية المصرية لأنشطة محددة إلا أنها قد ساهمت أيضا فى أنشطة أخرى غير تلك التى تحتكرها لتضمن لنفسها مزيدا من الانتشار والتوسع وفى نفس الوقت تحتفظ بنشاطها الاحتكارى . فنجد على سبيل المثال : على أمين يحيى من محتكرى شركات القطن وفى ذات الوقت يساهم فى أنشطة مصرفية وأنشطة صناعية واستهلاكية وكذلك محمد العبد من محتكرى شركات المقاولات ، الا أنه يساهم أيضا فى أنشطة أخرى مثل النقل وحلج القطن . فالطبيعة الاحتكارية لنشاط ما ، لاتحد من أنشطة عناصر الرأسمالية المصرية فى أنشطة أخرى .

وقد دعم مركز الرأسمالية المصرية فى السيطرة انتشار السمة العائلية حيث العلاقات والتداخلات والتشابكات العائلية القائمة على علاقات الدم والمصاهرة والنسب الأمر الذى أفضى فى النهاية إلى أن الذين يملكون الثروة هم أولئك الذين يملكون السلطة والنفوذ والجاه . وبذلك استطاعت الرأسمالية المصرية أن تستحوذ على مفاتيح العمل السياسى والاقتصادى فسيطرت على الحياة السياسية كما سيطرت على

الأراضي الزراعية والشركات التجارية والصناعية والمصارف والمقاولات وشركات الأموال والتأمين .^(٤)

ولما كانت الرأسمالية المصرية قادرة على افراز ثقافات وسياسات تحفظ ديمومتها واستمراريتها فكان من الطبيعي ان تخلق نظاما للإدارة تدعم من أحكام قبضتها على مفاتيح العمل الاقتصادى فى مصر . والمحقق يجد أن قوانين الادارة وقوانين الشركات قد تركت الباب مفتوحا لاحتكار فئة محدودة لعضوية مجالس ادارة الشركات . ويوضح الجدول التالى بعض الأسماء التى تمتعت بعضوية مجالس الادارة لعدة شركات قبل الثورة على هذا النحو :

جدول رقم (٤) عضوية بعض الشخصيات لمجالس ادارة الشركات

الاسم	الشركة
عدلى يكن باشا اسماعيل سري باشا	مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى ، والبنك العقارى المصرى مجلس ادارة بنك روما ، والبنك الايطالى المصرى ، ومطبعة مصر ، وشركة الاتحاد المصرى ، وبنك مصر ، وشركة النقل النهري (فضلا عن عدد آخر من الشركات) .
محمد طلعت حرب	مجلس إدارة البنك العقارى المصرى ، ومطبعة مصر ، وبنك مصر (عديد من شركاته) .
يوسف أصلان قطاوى	مجلس إدارة البنك التجارى المصرى ، والبنك العقارى المصرى وشركة مياه القاهرة ، وشركة طنطا للمياه المساهمة ، وجرانند أوڤيل ، وشركة أراضي الشيخ فضل ، والشركة المساهمة لسنترال مصر ، والشركة العامة للرى ، وشركة الازموبيليا بالقاهرة .
اسماعيل صدقى	الشركة الانجليزية البلجيكية ، وشركة الغزل الأهلية ، وشركة الملح والصودا ، وشركة وادى كوم أمبر ، والشركة العقارية المصرية ، وشركة مكة حديد القيوم ، وشركة قناة السويس .
شريف صبرى	شركة الأسمدة والصناعات الكيماوية ، وشركة النيل للتأمين ، والبنك الأهلى ، وشركة قناة السويس ، وشركة مياه القاهرة ، وشركة اسمنت بورتلاند ، وشركة القطن المصرية ، وشركة اسكندرية لتجارة الأخشاب .
سليمان داود	شركة مصر للطيران ، وشركة القيوم الزراعية ، وشركة اسمنت بورتلاند اسكندرية ، وشركة مصر للفنادق ، وشركة الصبغة الاقتصادية .

(٤) عبر عن ذلك الرئيس جمال عبد الناصر فى خطاب له بقوله «ان مفاتيح الاقتصاد كلها بما فيها تجارة القطن والبنوك وشركات الأراضي والتأمين والتجارة الخارجية ملك المصالح الأجنبية . والمصالح الأجنبية هنا لاتعنى فقط مصالح الأجانب المنتمين للدول الاستعمارية برباط الجنسية والجنس ولكنها تعنى أيضا مصالح المتصرين وشذاذ الأفاق الذين وجدوا فى ظل الحماية الاستعمارية مستقرا ومرتعا لهم وكذلك مصالح المصريين الذين ارتبطت مصالحهم بمصالح الاستعمار وارتبطوا بهم وداروا فى فلكتهم وأصبحوا أتباعا وأعوانا لهم . أنظر د. محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية ، م. س. ذ. ، ص ٣٤٣ .

الاسم	الشركة
عل أمين يحيى	شركة اسكندرية للملاحة ، وشركة الاسكندرية لكبس القطن ، وشركة اسكندرية للتأمين ، والشركة المصرية للملح والصودا ، والشركة العقارية والصناعية ، وبنك مصر ، وشركة مصر للغزل الأهلية ، وشركة مصر لصناعة السيج ، وشركة مصر للتجارة ، وشركة مصر للملاحة البحرية واتحاد الصناعات ، ورئيس اتحاد مصدرى الأقطان ، ورئيس لجنة بورصة مينا البصل ، ورئيس غرفة الملاحة الدولية .
حافظ عفيفى	كان عضو مجلس ادارة ٤١ شركة .

المصدر : تم تجميع هذه الأسماء وهذه الشركات من مؤلف د. عاصم الدسوقي ، كبار ملاك الأراضي الزراعية ، ومقالة عادل غنيم ، ثورة يوليو والرأسمالية المصرية ، مجلة الطليعة ، يوليو ١٩٦٥ ، العدد السابع ، ص ١٦٥ .

ثالثا : التداخل بين النخبة الرأسمالية والنخبة الحاكمة :

بالإضافة إلى السمة العائلية والسمة الاحتكارية للنشاط الرأسمالى فى مصر قبل الثورة فقد شهدت هذه الفترة تداخلا واضحا بين عالم الاقتصاد وعالم السياسة ، بمعنى آخر أن فترة ما قبل الثورة شهدت تداخلا بين عالم الثروة وعالم السلطة . ويعكس هذا الجدول بعدا من أبعاد هذا التداخل اذ يوضح فئات عضوية مجالس ادارة الشركات المساهمة فى مصر حتى يونيو ١٩٤٥ على النحو التالى :

جدول رقم (٥) فئات عضوية مجالس ادارة الشركات المساهمة فى مصر حتى يونيو ١٩٤٥

مصريون			تكرار العضوية بمجالس ادارة الشركات المساهمة المصرية
رجال سياسة	موظف كبير بجهاز الدولة	ممول	
٣	١٧	١٧	من ٢ - ٣
٢	٣	٣	من ٧ - ١٠
١	١	—	من ١١ - ١٥
٢	٢	—	من ١٦ - ٢٠
—	١	٢	من ٢١ - ٣٠
١	—	—	أكثر من ٣٠

المصدر : د. محمود متولى ، م. س. ذ. ، ص ٢٣٣ .

ويعكس الجدول السابق مدى التداخل والتشابك بين رجال السياسة وكبار رجال الدولة من ناحية وكبار رجال الأعمال من ناحية أخرى . والمحقق يجد أن طبيعة التكوين الاجتماعية قبل الثورة قد فرضت هذا التداخل والتشابك ، أى فرضت أن يكون كبار الملاك وكبار رجالات الدولة مشكلين لنسيج اجتماعى واحد ، إذا كانوا بمثابة عملة واحدة أحد وجهيها كبار الملاك والوجه الآخر رجال السياسة والدولة .

ومن المفارقات التاريخية وبعد ما يقرب من خمسة وثلاثين عاما من قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ اذا بالمجتمع المصرى يعود مرة أخرى لتصبح فيه الرأسمالية المصرية وجهاز الدولة وكبار رجالها يشكلون تكوين اجتماعى تكاد تكون واحدة اذ ينخرط رجال الدولة وكبار موظفيها فى دائرة الأعمال ويصعد رجال الأعمال إلى جهاز الدولة وتنعكس العلاقة الجدلية بين الثروة والسلطة على نحو مأسوف يتم تفصيله .

وقد دعمت الرأسمالية المصرية نفوذها الاقتصادى بنفوذ سياسى من خلال عدة قنوات أهمها :

١ — إزدادت رغبة كبار الملاك فى تحقيق نفوذ سياسى عن طريق المشاركة فى صنع السياسة العامة^(٥) للدولة ، فكانت السيطرة على مقاليد الحكم وخاصة السلطتين التنفيذية والتشريعية سواء على المستوى القومى أو المحلى . وكان من الطبيعى أن تكون التشريعات الصادرة مؤكدة لمصالح الرأسمالية المصرية ولاسيما بعد أن توطدت فيما بينها صلات النسب والقرابة .

لقد توطدت علاقات النسب والمصاهرة بين عدد كبير من عناصر الرأسمالية المصرية قبل الثورة ، إذ نجد على سبيل المثال علاقات المصاهرة والنسب بين العائلات التالية : عائلات خشبه/ محمود سليمان/ محمد محفوظ/ الهلالى ، والهلالي/ عمرو ، وشعراوى/ سلطان ، ويكن/ اسماعيل عاصم/ أبو حسين/ داود راتب ، وأبو حسين/ عبد الغفار/ وأحمد عفيفى/ المناستري/ بركات ، والبدرأوى عاشور/ سراج الدين شاهين ، والمكباتى/ على ماهر/ أحمد ماهر/ وعبد الفتاح يحيى/ اسماعيل صدق ، واسماعيل صدق/ اباظه ، والعلايلى/ اللوزى ، والشواربى/ علما ، وعبيد/ حنا ، وويصا/ دوس/ حبيب شنوده/ خياط/ ايسخرون/ أخنوخ فانوس ، والمغازى/ الطويل^(٦) .

وسيطرت الرأسمالية على التشكيلات الوزارية إلى الحد الذى أصبح فيه كبار الملاك يمثلون داخل

(٥) د. على الدين هلال ، السياسة والحكم فى مصر : العهد البرلماني ٢٣ — ١٩٥٢ (القاهرة : مكتبة هضبة الشرق ، ١٩٧٧) ص ٦٣ .

(٦) د. عاصم الدسوقي ، م. س. ذ.، ص ٢٨٨ .

التشكيلات الوزارية بنسبة ١٠٠٪ في بعض الأحيان^(٧).

وقد وصل البعض منهم إلى تقلد رئاسة الوزارة على سبيل المثال : حسين سرى الذى تولى رئاسة الوزارة أربع مرات (من ١٤/٤/٥ — ١٩١٤/١٢/١٨ ، من ١٩١٤/١٢/١٩ — ١٩١٧/١٠/٨ ، من ١٩١٧/١٠/٩ — ١٩١٩/٤/٨ ، من ١٩١٩/٤/٩ — ١٩١٩/٤/١٢ وكذلك عدلى يكن الذى تولى رئاسة الوزارة أربع مرات أيضا (من ١٩٢١/٣/١٦ — ٢١/١٢/٢٤ ، من ١٩٢٦/٦/٧ — ١٩٢٧/٤/٢١ ، من ١٩٢٧/٤/٢٥ — ١٩٢٨/٣/١٦ ، من ١٩٢٩/١٠/٣ — ١٩٣٠/١/١)^(٨).

٢ — السيطرة على الأحزاب السياسية والجمعيات الحزبية والنقابات المهنية ، فما كان لحزب أن يقوم مالم يستند إلى كبار الملاك^(٩). وتميزت عضوية كبار الملاك داخل الأحزاب السياسية بأنها عضوية غير ثابتة فكثيرا ما كان العضو ينتقل من حزب الى آخر ، فالبعض يبدأ وفديا ثم يصبح اتحاديا أو سعديا أو دستوريا أو مستقلا . وهذا يعكس عدة مناج هامة منها أن الحياة الحزبية قد أتاحت لعناصر الرأسمالية المصرية درجة من درجات التوسع والانتشار بهدف حماية مصالحها ، وأن انتماء كبار الملاك الى الاحزاب السياسية كان غالبا من قبيل الوجاهة السياسية من ناحية والرغبة فى تدعيم قوتها الاقتصادية بالسلطة والنفوذ من ناحية أخرى ، وأن معظم البرامج التى طرحتها الأحزاب التى يسيطر عليها كبار الملاك هى فى جوهرها برامج اصلاحية لاتتعدى المطالبة بالاستقلال والدستور فى حين لم تتعرض لطبيعة التناقضات الجوهرية التى تنخر عظام المجتمع المصرى .

ولما كانت الحياة الحزبية تمثل نوعا من أنواع المشاركة السياسية بغرض تحقيق قدر من السلطة والنفوذ فقد تكونت العديد من الأحزاب بفضل تأييد القصر والانجليز^(١٠) بهدف استخدام العمل الحزبى وسيلة لاستمرار التكوين الاجتماعى السائد بحيث لا يودى النشاط الحزبى الى احداث تغيير جذرى فى المجتمع^(١١) . كما أن ثمة عناصر أخرى قد بقيت خارج التقسيم

(٧) وزارة محمد سعيد من ١٩١٩/٥/٢٠ — ١٩١٩/١١/١٥ ، وقد وصلت نسبتهم فى ظل وزارة عدلى يكن ١٩٢١/٣/١٦ — ١٩٢١/١٢/٢٤ حوالى ٨٨.٨٪ . كما وصلت الى ٨٥.٨٪ فى كل من وزارتي حسين رشدى الثانية والثالثة بتاريخ ١٩١٤/١٢/١٩ — ١٩١٧/١٠/٨ ، ١٩١٧/١٠/٨ — ١٩١٩/٤/٨ ، ١٩١٩/٤/٨ — ١٩١٩/٤/٨ .
المرجع السابق ، ص ٣٠٠ — ٣٠٥ .

(٨) د. عاصم الدسوقي ، م. م. س. ذ. ، ص ٢١٨ — ٢٢٩ .

(٩) د. على الدين هلال ، م. م. س. ذ. ، ص ١٣٦ .

(١٠) المرجع السابق ، ص ١٣٧ .

(١١) د. أحمد زايد ، م. م. س. ذ. ، ص ٣٤٣ .

الحزبى اما لأنها آثرت عدم الانغماس فى اللعبة السياسية وإما محاباة للقصر والانجليز^(١٢).

ولأن الرأسمالية المصرية قد ارتبطت نشأتها وتطورها بالوجود الاستعماري فكانت بعض عناصرها^(١٣) تميل لمحابة القصر تارة والانجليز تارة ثانية حيث كان للقصر رجاله المدافعون عنه مثل عبد الله أباطة ، وأحمد باشا أبو الفتوح ، ومحمود باشا الأترى ، ومحمد باشا يكن ، كما كان أيضا للاحتلال مؤيدوه ، وهم أولئك الذين شعروا بأهمية وجوده لأنهم كانوا يستمدون وجودهم من وجوده مثل عبد الخالق مذكور ، وأحمد محمود باشا ، وقلينى فهمى الذى كان داعية كبيرة لتمجيد الاحتلال البريطانى فى مصر .

ومعنى ذلك أنه اذا كانت قلة من عناصر الرأسمالية المصرية قد ارتأت ان مصلحتها تقتضى هذه الوقفة فهذا يعنى من ناحية أخرى أن ثمة عناصر رأسمالية وطنية قد أخذت على عاتقها قيادة الحركة الوطنية فى مصر ولاسيما بعد أن تبلورت شرائح رأسمالية من أوساط الملاك أوضح تعبيراً عن مصالح الأمة من طبقة كبار الملاك . فإذا كانت حركة ١٩ فبراير ١٨٧٩ التى اطاحت بنوبار باشا قد عكست مصالح الباشوات من أصحاب الألف فدان ، فتورة عراى هى ثورة البكوات من أصحاب المائة فدان . كما شارك فى ثورة عراى أيضا عدد من كبار الملاك مثل محمود بك العطار ، وعبد السلام بك المويلحى ، وأحمد أفندى السيوفى ، ومصطفى أفندى الأرنؤطى ، والشيخ على الجمال ، وسليمان باشا أباطة ، وأحمد بك أباطة ، وأمين بك الشمسى ومن ثم يصبح القول بأن مقولة أن الطبقة الواحدة تفرز موقفا سياسيا واحدا قول مشكوك فيه .

ويمكن القول بصفة عامة أن الرأسمالية المصرية من منطلق الحرص على مصالحها قد لعبت دورا بارزا فى تعميق التبعية للرأسمالية العالمية ولاسيما فى علاقتها مع الرأسمالية الأجنبية الكائنة فى المجتمع المصرى . وقد اتضحت معالم تلك العلاقة فى الجوانب الآتية :

١ — الارتباط الشديد بين كبار رجال السياسة والموظفين (كبار رجال الحكم والدولة) وبين العناصر الأجنبية . فقد حرصت الرأسمالية الأجنبية والمحلية على أن تستعين بهم (ومالديهم من سلطة ونفوذ) من أجل إنجاز مصالحهم وبذلك انخرط كبار رجال الدولة فى عالم الأعمال إما لأنهم من كبار الملاك الذين يديرون أعمالا ويسيطرون على السلطة بحكم مالديهم من ثروة وإما لأنهم قد تم

(١٢) د. فتحى عبد الفتاح ، م. س. د.، ص ١٩١ .

(١٣) انظر بالتفصيل مؤلف د. لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث ، م. س. د.، ص ٢١٩ وكذلك مؤلف د. على الدين هلال ، م. س. د.، حيث تتضح طبيعة العلاقة الجدلية بين القصر والانجليز والرأسمالية المصرية . فقد يتحالف القصر والانجليز ضد بعض عناصر الرأسمالية المصرية وقد يستخدم الانجليز الرأسمالية فى ضرب القصر كما أن القصر قد يستخدم الانجليز لضرب وتحجيم بعض عناصر الرأسمالية .

استقطابهم من قبل عناصر الرأسمالية الأجنبية والمحلية للاستفادة من سلطاتهم ونفوذهم . ومن أمثلة هؤلاء اسماعيل صدقي ، وحافظ عفيفي ، وحسين سرى ، وأحمد زبور ، ومحمد حافظ رمضان .^(١٤)

وقد أوضح الجدول رقم (٤) كيفية استحواذ مثل هذه العناصر على ادارة العديد من الشركات الاستثمارية .

وبما لاشك فيه أن وجود مثل هذه العناصر في عضوية مجالس ادارة الشركات قد اثبت كيف استطاعت الرأسمالية الأجنبية ان تضم إلى صفوفها كبار الاقتصاديين والمنظمين وربطتهم بعملياتها ومشروعاتها ولاسيما لو أخذ في الاعتبار أنهم كانوا يتقاضون مرتبات مرتفعة دونما عمل حقيقى أو لمجرد جلسات منتظمة .^(١٥) ومن هنا يمكن أن ندرك الهدف الذى كانت تسعى اليه الرأسمالية الأجنبية والمحلية .

٢ — المشاركة بين رجال الأعمال المصريين ورجال الأعمال الأجانب والخلط بين المال العام والمال الخاص من ناحية وبين رأس المال الخاص المحلى ورأس المال الخاص الأجنبى من ناحية أخرى . فالحقق يجد أن رأس المال المحلى الخاص قد انخرط فى شراكة متعددة مع رأس المال الأجنبى . وقد عكست هذه الشراكة مدى تبعية الاقتصاد المصرى للرأسمالية العالمية . وتجدر الإشارة إلى أن ثمة عناصر رأسمالية مصرية قد لعبت دورا هاما فى توطيد علاقات التبعية هذه أمثال أحمد عبود ، ومحمد فرغلى ، وعلى أمين يحيى .

وكان من الطبيعى فى اطار تلك الشراكة وهذه الدرجة من التداخلات والتشابكات سواء على مستوى رأس المال المحلى ذاته أو على مستوى رأس المال المحلى والأجنبى أن يتم التقاء الرغبات فى اطار هذه التحالفات بين القوى الاستعمارية ورغبتها فى إحكام قبضتها على البلاد من ناحية وبين كبار الملاك ورغبتهم فى كسب مزيد من السلطة والنفوذ إلى جانب الثروة لتأمين الثانية (الثروة) بالأولى (السلطة) من ناحية ثانية .

(١٤) د. محمود متولى ، م. س. ذ. ص ٢٤٥ .

(١٥) من المفارقات التاريخية ان رأسمالية السبعينات تشهد نفس قسما وسما رأسمالية ما قبل الثورة من حيث تنظيم الادارة العائلية والتحالفات والتشابكات والتدخلات العائلية وانخراط جهاز الدولة وكبار رجال السياسة والحكم فى عالم الأعمال واستقطاب العناصر والكفاءات الادارية والاقتصادية المدربة للعمل فى مجال استثماراتها فضلا عن عمليات التداخل والتشابك بين رأس المال العام ورأس المال الخاص المحلى والأجنبى عن طريق الزج بوحداث القطاع العام نفسها فى تلك الشراكة أو الزج بكبار مديريه والعاملين فيه للاستفادة من خبراتهم مقابل مكافآت مالية عالية ، على نحو ماسوف يتضح .

وكانت محصلة هذا نمطا لتوزيع الدخل يحاى أصحاب الثروات من مصريين وأجانب ضد أولئك الذين لا يملكون^(١٦) وأن يساهم كبار الملاك بأسلوب انتاجهم وطرق ادارتهم واستثماراتهم في خلق مشكلة اقتصادية واجتماعية في مصر ، ألا وهي تركيز الثروة القومية في أيدي عدد قليل من الأفراد بلغت نسبتهم ٥٠٪ وترتب على هذا التركيز وجود فوارق اجتماعية واضحة بين من يملكون ومن لا يملكون . ففي مجال الاستثمارات التجارية والصناعية ومن خلال تحليل مجالس ادارة الشركات الصناعية عام ١٩٤٧ اتضح أن تسعمائة وستين شخصا منهم ٢٦٥ اسما مصريا كانوا يشغلون جميع الوظائف وان عددا لا بأس به منهم يرأسون العديد من مجالس الادارات أو يكونون اعضاء فيها .^(١٧)

ومن قوائم كبار المساهمين وملاك الشركات الكبرى في القطاع الخاص التي نشرت عقب التأميمات والحراسة التي تمت عام ١٩٦١ وجد أنها تضم جميعا ٦٠٠ اسم وكان بعضها يتكرر غالبا .^(١٨)

وفي حديث صحفي للرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٦٥ قال فيه أن ١٦ عائلة فقط في مصر كانت تملك السلطة السياسية قبل الثورة ومن هذه العائلات خرج معظم رؤساء الوزارات والوزراء والكبراء في العهد الملكي .^(١٩)

هكذا سيطرت السمة العائلية على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المصري وهكذا استطاعت الرأسمالية المصرية أن تستحوذ على السلطة والثروة في أن واحد ، كما استطاعت ان تفرز ثقافات وسياسات تحفظ بقاءها واستمراريتها ليس فقط قبل الثورة بل وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

فالبرغم من الاجراءات والتحويلات والتغيرات التي قامت بها ثورة يوليو لضرب معاقل الرأسمالية الا أن الأخيرة قد تمكنت بفضل مالدتها من امكانات من أن تتحور وتشكل وأن تجد لنفسها امتدادات ونوافذ ومداخل ضمنت من خلالها البقاء والاستمرار داخل النظام الجديد إما من خلال التغلغل في الأجهزة الادارية والعسكرية وإما من خلال عمليات التأميم الواسعة التي أفضت بدورها إلى أيلولة العديد من الشركات المؤممة بكامل مساهميتها وبطرق ادارتها العائلية والزج بها داخل الجهاز الحكومي في اطار

(١٦) د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير ، م.س. ذ. ص ٢٢٥ .

(١٧) روبرت مايو ، الاقتصاد المصري ١٩٥٢ - ١٩٧٢ ، م.س. ذ. ص ٣٢٩ .

(١٨) المرجع السابق ، ص ٣٢٩ - ٣٣٠ .

(١٩) محمود مراد ، م.س. ذ. ص ٣٥ .

القطاع العام^(٢٠) وظلت هذه العناصر تدير أنشطتها من وراء كواليس النظام بعد قيام الثورة وارتبط شق كبير منها بعلاقاته مع رأس المال الأجنبي إلى أن تم تقنين الفرصة للعودة مرة أخرى على المسرح السياسى والاقتصادى والاجتماعى لمصر حيث قننت سياسة الانفتاح الاقتصادى استدعاء الرأسمالية التقليدية (رأسمالية ما قبل الثورة) ومنحتها كافة الضمانات والامتيازات لأن تستأنف دورها من جديد وتحاول جاهدة استعادة امتيازاتها السابقة حتى لو تجاوز ذلك كافة الضمانات والامتيازات الممنوحة لها .

(٢٠) آلت العديد من الشركات المؤممة إلى جهاز الدولة بكامل مساهمها وطرق ادارتها العائلية مثل شركة عثمان أحمد عثمان ، وشركة حسن علام ، وشركة مختار ابراهيم ، وشركة العبد .

المبحث الثالث

الرافد الرأسمالى التقليدى ونخبة الانفتاح الاقتصادى

جمعت الرأسمالية المصرية التقليدية أرباحا طائلة نتيجة عملها بالمضاربة والسمسرة وشراء الأراضى الزراعية وبناء العقارات والصناعات الخفيفة وسعت إلى الربح السريع إلى الحد الذى دفع ببعض كبرائها مثل عبود إلى المضاربة على أسهم شركاته التى يسيطر عليها^(١) ، كما دفع بالبعض الآخر إلى ممارسة عمليات النصب والاحتيال والهروب مثل سليم نخلة ، إذ نشرت إحدى الصحف المصرية مايلى : إنه بمراجعة حسابات «شركة التجارة والتبادل الشرق الأوسط» ثبت أن سليم نخلة وزوجته مدينان بالمبالغ الآتية : ٣٤٨٣٩ ألف جنيه بل وسحبوا أكثر من ٥٠٪ من رأسمال الشركة وهو ١٠٠ ألف جنيه . وقد قام سليم نخلة قبل مغادرته للبلاد بالاستيلاء على الاتفاقات الخاصة بالعمولات وفروق الأسعار المعقودة بين «شركة التجارة والتبادل الشرق الأوسط» و«شركة ماجرينى» الإيطالية وبمطالبة الشركة الإيطالية بهذه العمولات وفروق الأسعار وتقدر بمبلغ ١٢٥ ألف جنيه وفر هاربا إلى إيطاليا^(٢) .

وبالرغم من أن ثورة يوليو قد حاولت منذ قيامها افساح الطريق أمام الرأسمالية المصرية وقدمت لها عديدا من الضمانات والامتيازات وحاولت اسناد الشق الأعظم من خططها التنموية لرأس المال الخاص ، إلا أن الرأسمالية المصرية لم تتجاوب مع هذا الاتجاه .

وإزاء تخوف الرأسمالية المصرية من اتجاهات النظام الجديد حاولت أن تخلق لنفسها امتدادات داخله من خلال الزج بأبنائها فى جهاز الدولة والقطاع العام والتنظيمات السياسية^(٣) .

أولا : الرأسمالية التقليدية وبدايات الانفتاح الاقتصادى :

كانت الفرصة الحقيقية للرأسمالية المصرية التقليدية مع بدء سياسة الانفتاح الاقتصادى التى أحدثت تحولا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا أفضى إلى دعوة عناصر الرأسمالية التقليدية فى تحالف مع عناصر بيروقراطية الستينات ليشكلان معا القوالب الأساسية للقاعدة الاجتماعية التى دشنت لسياسة الانفتاح الاقتصادى والتى اكتمل بناؤها بانضمام عناصر بيروقراطية السبعينات والثمانينات ، فضلا عن رافد أساسى تربع على قمة تلك التكوينة الاجتماعية ألا وهو الجناح الطفيلى .

(١) د. فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، الطبعة الثانية (بيروت : دار الوحدة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠) ص ١٦ .

(٢) الأهرام ، ١٢/٨/١٩٦١ .

(٣) د. أحمد زايد ، م . س . ذ ، ص ١٨٣ .

ومع قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ تم تقنين الفرصة للسماح بعودة عناصر الرأسمالية التقليدية والتي بدأت بتوفير الامتيازات والضمانات لرأس المال العربى والأجنبى ثم مالبت الرأسمالية المصرية تطالب وتنادى بأحقية تمتعها بنفس الامتيازات والضمانات التى تقرر لرأس المال العربى والأجنبى .

وإيماناً بأن كل نظام اقتصادى يقوم على فئات اجتماعية مهيمنة تسعى إلى تحقيق مصالحها وعن طريق ذلك تفرض قواعد صريحة أو ضمنية للنشاط الاقتصادى والاجتماعى ككل بدأت النخبة الحاكمة المصرية فى اتخاذ الترتيبات والتجهيزات اللازمة للاعداد لسياسة الانفتاح الاقتصادى التى قوامها ترك الاقتصادى المصرى لآليات السوق وتعاضم دور رأس المال الخاص المحلى والعربى والأجنبى .

وكان من الطبيعى أن تكون أولى هذه الترتيبات ضرورة تخليق تكوين اجتماعى تمثل خط الدفاع الأول عن تلك السياسة وتملك من المقومات مايمكنها من التدشين لتلك السياسة من ناحية وتمكين السلطة الحاكمة من تنفيذ سياستها هذه من ناحية أخرى ، اذ يصبح بقاء مثل هذه العناصر مرهونا بمدى جدية النخبة الحاكمة فى تنفيذ سياستها المتبناه وقد مثلت عناصر الرأسمالية التقليدية البدايات الجنينية لتلك التكوين اذ تضمنت استراتيجية النخبة الحاكمة استدعاء تلك العناصر وفق عدة اعتبارات هى :

١ — أن عناصر الرأسمالية التقليدية كانت ومازالت تكن من جراح الماضى حيث سبق وأن ضربت فى فترة التحولات خلال عقد الستينات ومن ثم فان استدعاء هذه العناصر ومنحها كافة الضمانات والامتيازات الممنوحة لرأس المال الخاص العربى والأجنبى من ناحية وتعويضها عما أصابها من أضرار من ناحية أخرى كان من شأنه أن يدفعها لأن تستأنف دورها مرة ثانية على المسرح الاقتصادى المصرى رغبة فى استعادة امتيازاتها ولا سيما بعد أن تم تقنين الفرصة لها وإيجاد الظروف الملائمة للتحالف بين الرأسمالية المصرية فى مجموعها والرأسمالية الأجنبية^(٤) . وقد أثبتت هذه الدراسة أن أولى الشركات المساهمة التى تكونت فى سنوات الانفتاح الأولى كانت فى معظمها برؤوس أموال مصرية تخص عناصر رأسمالية تقليدية .

٢ — إنه لم يتم خلق جيل جديد من أرباب الأعمال بعد الثورة باستثناء قطاع التصدير والاستيراد الذى جذب اليه فئات اقتصر تطلعاتها على الكسب السريع دونما الإقبال على الاستثمار الصناعى^(٥) ، ومن ثم فان استدعاء عناصر الرأسمالية التقليدية وتعويضها ومنحها كافة الامتيازات

(٤) د. رمزى زكى ، دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة (القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٨٣) ص ٢٥٢ .

(٥) د. على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ٥٢ — ١٩٧٧ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧) ص ٢٥٧ — ص ٢٥٩ .

شأنها شأن رأس المال العربى والأجنبى كان يمثل خطوة هامة مع بداية طريق الأخذ بتلك السياسة ولا سيما لو أخذنا فى الاعتبار أن مثل هذه العناصر تملك من السمعة والشهرة مايمكنها من أن تسترجع مكانتها فى عالم الأعمال وبصفة خاصة تلك العناصر التى ظلت على صلة وثيقة بالرأسمالية الأجنبية .

والحقق يجد أن النخبة الحاكمة قد أدركت وبعمق مدى أهمية استدعاء عناصر الرأسمالية التقليدية فى بداية الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى . بمعنى آخر أن استدعاء رأس المال المحلى الخاص بكافة أشكاله وروافده كان يتناقض مع التكتيك الذى اختطته تلك النخبة حيث كانت ومازالت تردد شعارات الستينات وتؤكد أن سياسة الانفتاح الاقتصادى ماهى الا امتداد لتحولات فترة الستينات وأن ورقة أكتوبر شأنها شأن كافة موائيق الثورة الثورية .

ولاستدعاء عناصر الرأسمالية التقليدية لكى تستأنف دورها على المسرح الاقتصادى المصرى اتخذت النخبة الحاكمة عدة اجراءات وترتيبات منها :

أ — تصفية الحراسات وإعادة أموال من طبقت عليهم الحراسة^(٦) الأمر الذى أفضى إلى خلق قاعدة لابأس بها من التراكم الأولى لبعض الفئات الاجتماعية وقد ترتب على ذلك تحويل جانب هام من الموارد الحكومية إلى القطاع الخاص^(٧) .

ب — انضمام مصر إلى اتفاقيات ضمان الاستثمار الأجنبى كما تمت الموافقة على انضمام مصر إلى الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة بين الدول ورعاية الدول الأجنبية بمقتضى القرار الجمهورى بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ حيث التزمت مصر بتعويض رعايا بريطانيا وسويسرا عن تأميم ممتلكاتهم فى الستينات^(٨) وعقدت العديد من الاتفاقيات مع الدول الرأسمالية المتقدمة فى يوليو ١٩٧٣ مثل اتفاقية حماية الاستثمارات مع سويسرا وتتضمن تصفية الأوضاع المترتبة على تأميم

(٦) سبق وأن اعترض أحمد الخواجة على مبدأ فرض الحراسة منذ البداية لأراضى كبار الملاك حيث كانت الوزارة تؤجر أراضى كبار الملاك إلى هيئات عامة بينما تؤجر أراضى صغار الملاك إلى مستأجرين . وقد طالب بالغاء هذا الوضع لأنه بعد رفع الحراسة سوف يستعيد كبار الملاك أراضهم وهو ماحدث بالفعل . أنظر : سيد مرعى ، أوراق ميسية ، الجزء الثالث ، م . س . ذ ص ٥٨٥ .

(٧) طبقت الحراسة كاجراء قانونى بين عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٦ على ٤٠٠٠ أسرة أجنبية ومصرية وقد سلم للاصلاح الزراعى من الأراضى التى تناولتها الحراسة نحو مائة ألف فدان وزهاء ٧٠٠٠ عقار ونحو ٣٣ مليون جنيه من الأوراق المالية ، ١٠٠٠ منشأة . وقد تقرر سنة ١٩٦٤ وبعد ذلك أيلولة تلك الأموال إلى الدولة مقابل تعويض بحد أقصى قدره ١٥ ألف جنيه . وقد صفيت الحراسات نهائيا سنة ١٩٧٧ وأفرج عن أموال ممن أخضعوا للحراسة بالتبعية ورد إلى أصحابها ٥٠٠ عقار ونحو ٢٠٠٠ فدان لم يكن قد تم التصرف فيها . أنظر : د . على الجريتلى م ، س . ذ ، ص ٧٦ .

(٨) د . فؤاد مرسى ، م . س . ذ ، ص ١٠

أموال سويسرا في الستينات ، وفي يوليو ١٩٧٤ عقدت اتفاقية مع ألمانيا الغربية وفي نفس الشهر أبرمت اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية لتشجيع الاستثمارات الأمريكية في المنطقة وقد نجم عنها لجنة مختلطة تمخض عنها فتح أربعة فروع لبنوك أمريكية بالقاهرة ، هذا فضلا عن اتفاقية مع فرنسا للاستثمارات العربية يتحقق لها الضمان عن طريق انضمام مصر للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار في عام ١٩٧١^(٩) . وتوالت بعد ذلك حركة التعويضات حيث تم تعويض رعايا أمريكا^(١٠) وسويسرا^(١١) وتركيا^(١٢) وفرنسا^(١٣) والنمسا والسويد^(١٤) وبريطانيا^(١٥) واليونان^(١٦) والسعودية^(١٧) .

ج — تعديل العلاقة بين المالك والمستأجر ورفع القيمة التجارية للأرض وتشجيع الزراعات التصديرية غير التقليدية (خضر — فاكهة)^(١٨) كما أن الدولة قد رفعت يدها عن التدخل التوزيعي للمحاصيل فضلا عن السماح بالشراكة الأجنبية وتغيير البناء المؤسس للحركة التعاونية من خلال انشاء البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى الذى قام بدوره بسحب الكثير من مهام وأدوار التعاونيات الزراعية في عام ١٩٧٦ . وقد استهدفت كل هذه التطورات افساح المجال أمام التطور الرأسمالى في الزراعة المصرية وتدعيم مركز كبار الملاك في الريف المصرى^(١٩) .

د — إباحة دخول القطاع الخاص في مجال الاستيراد بعد الالغاء شبه الكامل لمبدأ تأميم الاستيراد في مايو ١٩٧٥ وذلك عن طريق مسمى بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة وإباحة استخدام موارد السوق الموازية لتمويل واردات القطاع الخاص وقد صدر في هذا الصدد القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٧٥ الذى قنن اباحة التصدير والاستيراد للقطاع الخاص .

(٩) د. محمد دوينار ، م. س. د. ، ص ٥٤٦

(١٠) جريدة الجمهورية ١٩٧٦/٥/٢ .

(١١) جريدة الأخبار ١٩٧٦/١/٣١ .

(١٢) الأهرام ١٩٧٥/١/١٦ .

(١٣) الأهرام ١٩٧٢/١١/٢٤ .

(١٤) الأهرام ١٩٧١/٩/٣٠ .

(١٥) الأهرام ١٩٧١/٩/١٤ .

(١٦) الأهرام ١٩٧١/٢/٢٠ .

(١٧) الأهرام ١٩٧٠/١٠/٢٠ .

(١٨) د. محمد أبو مندور ، الانفتاح والنفط في القرية المصرية ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، العدد ٧٩٢ ، ١٩ مارس ١٩٨٤ ، ص ٣٣ .

(١٩) أنظر تطور الملكية الزراعية خلال الفترة من ٥٢ — ١٩٦٥ وكيف أنه تم لصالح كبار الملاك د. كاظم حبيب ، حول البناء الاقتصادى للتجربة المصرية ، مجلة الطليعة ، السنة الرابعة ، العدد الثالث ، ١٩٦٨ ، ص ٧٩ . وكذلك تطور الملكية الزراعية في الفترة من ٦٥ — ١٩٧٣ في مؤلف عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستغلال إلى التبعة ٧٤ — ١٩٧٩ ، الجزء الثانى (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨١) ص ٤٤٨ .

هـ — إقرار حق الأفراد في تمثيل الشركات الأجنبية وفتح الوكالات للاستيراد منها . وقد بلغ عدد التوكيلات حتى عام ١٩٨٢ أكثر من ١٨٠٠^(٢٠) توكيل استحوذت بعض عناصر الرأسمالية التقليدية على شق كبير منها كما استحوذت بعض عناصر بيروقراطية الستينات والسبعينات^(٢١) على شق لا يستهان به . ويلاحظ أن أصحاب تجارة التوكيلات قد لعبوا دورا هاما في ربط الرأسمالية المصرية بالرأسمالية الأجنبية ، بل يمكن القول بأنهم مثلوا ركيزة ضاغطة من أجل التحول الرأسمالي وإعادة ربط الاقتصاد المصري بالرأسمالية العالمية .

و — السماح للمصريين الحائزين على نقد أجنبي من عملهم في الخارج بفتح حسابات بالعملات الأجنبية وبحرية تحويل أرصدهم بالخارج أو التنازل عنها للغير^(٢٢) ، الأمر الذي شجع الرأسمالية التقليدية التي كانت أموالها بالداخل أو بالخارج في الدول العربية أو الأوروبية على استخدام أموالها بشكل أكثر اتساعا في مجال الأسواق الحرة وتمويل عمليات الاستيراد ، كما ترتب على ذلك أيضا انتشار عمليات التهريب والسوق السوداء ، الأمر الذي أضعف من سيطرة الدولة على موارد الصرف الأجنبي في الاقتصاد المصري^(٢٣) .

ثانيا : الرأسمالية التقليدية ونخبة الانفتاح الاقتصادي :

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو : هل شكلت الرأسمالية التقليدية بالفعل عنصرا فاعلا ضمن النسيج الاجتماعي الذي دشن بالفعل لسياسة الانفتاح الاقتصادي ؟ وإذا كانت الاجابة بالايجاب فما هي عناصرها ؟ وما هي طبيعة نشاطها ؟ وما هي علاقتها برأس المال الأجنبي ؟ وما هي أشكال تحالفاتها وتشابكاتها ؟

(٢٠) د. جودة عبد الخالق ، التعريف بالانفتاح ونظوره ، الانفتاح ... الجذور والحصاد والمستقبل ، القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨٢ ، ص ٤٠

(٢١) توصلت د. ملك زعلوك في بحثها عن أصحاب التوكيلات التجارية إلى أن شقا كبيرا من عناصر الرأسمالية التقليدية قد استحوذ على أكبر جانب من تلك التجارة كما أوضحت أنه بالرغم من تحجيم الرأسمالية التقليدية سياسيا بعد الثورة إلا أنها ظلت تمتلك القوة الاقتصادية التي تمكنها من الارتباط الوثيق برأس المال الأجنبي وقد دعم من تلك الظاهرة عمليات التشابك والتلاحم بين عناصر الرأسمالية التقليدية وعناصر البرجوازية البيروقراطية في الستينات عبر علاقات النسب والمصاهرة . أنظر بالتفصيل :

1- Malak Zaalouk, Commercial AGents in Egypt, A case Study in development, unpublished P. H.

D. thesis Submitted to the university of Hull (London) PP. 279-282 1982.

(٢٢) د. علي الجريتلي ، م . س . ذ ، ص ٢٥٨ .

(٢٣) د. رمزي زكي ، م . س . ذ ، ص ٢٥٣ .

هذه التساؤلات تجيب عليها الدراسة من واقع تحليل «النظم الأساسية» للشركات المساهمة المصرية المنشورة بالجريدة الرسمية والوقائع المصرية في الفترة من ٧٤ — ١٩٨٢ حيث تم التوصل إلى أن ثمة عناصر رأسمالية تقليدية قد استأنفت دورها مرة ثانية في الحياة الاقتصادية المصرية وشكلت (بالتحالف مع عناصر أخرى) جبهة اجتماعية كانت بمثابة التكوينة الاجتماعية صاحبة اليد الطولى في الأخذ بتلك السياسة ووضعها موضع التنفيذ رغبة في استعادة امتيازاتها التي سبق وان تم ضربها ابان فترة التحولات في الستينات .

ومن أهم هذه العناصر على سبيل المثال عبد اللطيف أبو رجيله ، ومحمد حسن العبد ، وعبد المحسن شتا ، وسليم نخلة ، وأيوب عدلى أيوب ، ونعمة الله بولس ، ويوسف بياوى ، وعبد القادر الحراكى ، وحسام أبو الفتوح ، وجبر سالم ظريفة ، ومريت بطرس غالى ، ومحمد محمود العتال ، ومحمد محمود ، ويوسف ساويرس ، والمعتز عادل الألفى ، وعبد الفتاح الشلقانى ، وعلى عبد المنعم المفتى ، وأبو بكر حمد الباسل ، وعمرو عبد العظيم المصرى ، وأحمد يوسف الطويل ، وأحمد يوسف الجندى ، ومحمد محمود هيكل ، وعبد الغفار البربرى ، وزكى هاشم ، وسعد فخرى عبد النور ، وعدلى يوسف أبادير ، وريتشارد وديع غرغور ، ومصطفى عجرمة ، وحسن علام ، ومحمد منير شريف صبرى ، وعبد الستار عبد المقصود عرفه ، وهانى عبد الجليل العمرى ، وسيد مرعى ، وعلى حسن مصطفى (والد سامى على حسن مصطفى) ، ومحمد حامد محمود ، ويس العيوطى ، والمنزولاي ، واسماعيل السباعى ، وتوفيق دياب ، ومصطفى البليدى ، وأميل شريف الكسان ، وأنور حلبونى ، ونجيبه عقل جبره ، ومحمد مصطفى ياقوت ، واسماعيل بليغ صبرى ، وموريس رزق اندراوس ، وعادل نادر بندارى ، وحسن عباس زكى .

وسوف نوضح الشركات التى تساهم فيها هذه العناصر على النحو التالى :

اسم العائلة أو الشخص	بعض مظاهر الثروة قبل الثورة	الشركات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه	الشركات التي حصلت عليها حتى ١٩٨٢
عبد اللطيف أبو رجيلة	صاحب أكبر شركات النقل وخصف لمبيلات وأجراءات التأمين والحراسة .	بنك الأهرام	١٩٨٠/٣/١٩	١٤٠	
محمد محمد العبد	<ul style="list-style-type: none"> كان يملك ٥٠٠٠ ليدان ساهم في شركة الإسكندرية التجارية بـ ٨٠ ألف جنيه . يملك في شركة المساهمة المصرية للمقاولات ٤٠ ألف جنيه يملك شركة التبادل التجاري . ساهم في شركة النيل العامة لاتوبيس اللقال وجرب الدلتا بـ ١٣ ألف جنيه ساهم في شركة النصر لصناعة الأفلام ومستجات الجرافيت بـ ١٢٥ ألف جنيه . 	<ul style="list-style-type: none"> محمد حسن العبد ، جلال محمد حسن العبد العمرة للخزف والصني . روستكو للأثاث . 	<ul style="list-style-type: none"> ١٩٧٥/٨/١٦ ١٩٧٩/١١/٨ 	<ul style="list-style-type: none"> ١٠ ١١٠٤ 	
عبد الحسین شتا	<ul style="list-style-type: none"> ساهم في شركة النيل العامة لاتوبيس البعيرة ببلغ ٤ آلاف جنيه 	<ul style="list-style-type: none"> محمد عبد الحسین شتا ايكسي انترناشيونال المركز الطبي بالمجوزة بنك هورنج كورنج 	<ul style="list-style-type: none"> ١٩٧٩/٩/١٠ ١٩٨٢/٣/٣١ ١٩٨٢/٥/١٧ 	<ul style="list-style-type: none"> ٧٠ ٢٥٠ ٨٤٠ 	<ul style="list-style-type: none"> عدد ١ من اليابان كيماويات ١ من سويسرا (كيماويات) ٣ من الهند (شاي) ٢ من إنجلترا (لؤلؤة) ١ من هورنج كورنج (مطاط)

- البيانات الخاصة بحجم الملكية الزراعية : محمد دويدار ، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير ، م.س.د. ، صفحات منفردة .
- البيانات الخاصة بالشركات التجارية والصناعية قبل الثورة : محمود مراد ، من كان يحكم مصر ؟ ، م.س.د. ، صفحات منفردة .
- البيانات الخاصة بالشركات الجديدة : الوقائع المصرية والجريدة الرسمية ، أعداد مختلفة .
- البيانات الخاصة بالشركات التجارية : ملف الشركات التجارية ببيتة الرقابة على الصادرات والواردات .

اسم العائلة أو الشخص	بعض مظاهر الثروة قبل الثورة	الشركات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه	التركيبات المحاصل عليها حتى ١٩٨٢
سليم نخلة	<ul style="list-style-type: none"> - ساهم في شركة الاقتصاد الشعبي ببلغ ١٢٥ ألف جنيه . - ساهم في شركة التبادل والتجارة للشرق الأقصى ببلغ ٨٨ ألف جنيه - ساهم في شركة النصر لصناعة الأفلام الأفلام وستجات الجرافيت ببلغ ١٥٣ ألف جنيه . 	<ul style="list-style-type: none"> صورت نخلة ، نيل حفظ الله نخلة - مذكو الدولية للبرانز القيلية . - الصناعات الهندسية المعمارية للإنشاء والتعمير . - مصر النحسا للإنشاءات والفندسة . - سينس اكبيت . - المقاولات المالية . 	<ul style="list-style-type: none"> ١٩٧٦/٥/٩ ١٩٧٧/٤/٢٨ ١٩٧٨/٩/١٧ ١٩٨١/١٠/١ ١٩٨٢/١/٦ 	<ul style="list-style-type: none"> ١ ١ ٤٠ ١٥٠ ١٣٠ 	<ul style="list-style-type: none"> ٢ من إيطاليا (ماكينات) ١ من أمريكا (سلون) ٢ من ألمانيا الغربية (آلات)
عدلي أويب	<ul style="list-style-type: none"> - ساهم في الشركة المصرية الجديدة - ساهم في شركة حلاجي الوجه القبلي ببلغ ٨ ألف جنيه . - ملك شركة النيل للخرسانة المسلحة^(٢٤) ببلغ ١٠٠ ألف جنيه . 	<ul style="list-style-type: none"> أويب عدلي أويب - موباج أويب - الاستثمارات والتنمية - اويكو للمقاولات - اجلانده للأمن الغذائي 	<ul style="list-style-type: none"> ١٩٧٩/٢/٥ ١٩٨١/٤/٧ ١٩٨١/٧/٢ ١٩٨١/٩/٢٨ 	<ul style="list-style-type: none"> ١٢٥ - ١٤٩٤ ١٠٠٠ ٢١٠ ر 	
نعمة الله بولس	<ul style="list-style-type: none"> - ملك الشركة العامة للمقاولات . - ساهم في الشركة العربية المقارية بقيمة ٥٠ سهم . 	<ul style="list-style-type: none"> - الاجتماعية للسياسة - و.إ. كي . في زير مصر (رئيس مجلس إدارة شركة القارولون المتحدون شركة توصية بالأسهم) 	<ul style="list-style-type: none"> ١٩٧٩/٥/١٧ ١٩٧٩/٦/٤ 	<ul style="list-style-type: none"> ٥٠ ١٧٥ 	

(٢٤) حضرت الشركة للتأمين وكان يشمل رئيس مجلس إدارتها بعد التأمين . الجريدة الرسمية عدد ٣٦ بتاريخ ١٩٦٥/٢/١٦ .

اسم العائلة أو الشخص	بعض مظاهر الثروة قبل الثورة	الشركات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قصة المساهمة بالآلاف جنيه	الشركات التي حصلت عليها حتى ١٩٨٢
يوسف بباوى	— ساهم لى شركة أفريقيا للتأمين به ٩ آلاف جنيه — ساهم لى شركة حلاجى الوجهه القليل به ٢٨٠٨ آلاف جنيه .	— شركة المطاعم السوسيه (سيكون) — بنك قناة السويس — أوليكون مصر لأسيخ ومهمات المسام	١٩٧٦/٧/٢٩ ١٩٧٨/٣/٤ ١٩٧٨/٥/١٣	٣٠ ١٢٠ ١٦	
(تابع) يوسف بباوى	— يساهم لى شركة النيل لأتريس المنزليه به ٩ آلاف جنيه . — يساهم لى شركة تجارة الأقطان به ١٥٠٥ آلاف جنيه .	— براون أندوت المصريه للانشاءات . — النيل للفنادق والسياحه . — الماليه للبطاطين والمسرجات .	١٩٧٨/١٠/١٧ ١٩٧٨/١٢/١٢ ١٩٨٢/٥/٢٧	٣٠ ٢٥٠ ١٢٢٥	
عبد القادر اخراكي	— يساهم لى شركة شيفله وشركاه به ٣٥ آلاف جنيه . — يساهم لى شركة جاتيرو بمبلغ ٨١ ألف جنيه . — يساهم لى شركة الأهرام لسبك المعادن به ٥٠ آلاف جنيه	— المصريه للمراجن	١٩٧٧/٨/٢٥	١٠	
صديق محمد الصيرلى	— يساهم لى شركة النيل لأتريس المصنوع بمبلغ ٣٠٠ آلاف جنيه .	عبد العظيم المصري ، سعيد عبد العظيم المصري — بنك البحيرة الوطنى — البحيرة للغرب العنقل ومواد البناء	١٩٨١/٨/١٩ ١٩٨٢/١/٤	٢١ ١٠٠	

اسم العائلة أو الشخص	بعض مظاهر الثروة قبل الثورة	الشركات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه	التوكيلات الحاصل عليها حتى ١٩٨٢
مريت بطرس على	— كان يملك ٥٠٠٠ فدان — ساهم في شركة أفريقيا للتأمين بـ ٦ آلاف جنيه . — ساهم في شركة مصر / بنك بور سعيد بـ ٧ آلاف جنيه .	— المصرية العالمية للنشر (لوكسمان)	١٩٨٢/٣/٨	١١	
أحمد عمود القلي	— كان يملك ١١٥٠ فدان . — ساهم في الشركة المصرية الجديدة .	(محمد علي القلي وآخرين) — مستشفى السلام — البركان للتبعية والانشاء — دوبرت نجم للاستثمار — موزون للاستثمار والتبعية — المصرية المصرية للاستثمار — المباركة للاستثمار	١٩٧٨/١٢/١٢ ١٩٨٠/١١/٣٠ ١٩٨١/٥/١٩ ١٩٨١/١١/١٤ ١٩٨٢/١/٥ ١٩٨٢/١٠/٢١	٧ ١٢٥ ٢ ٩ ١٧٥ ٤٢	
أبو الفتوح	— كان يملك ٥٠٠٠ فدان — كان يملك مؤسسة أبو الفتوح الصناعية ببلقاس . — ساهم في شركة النصر لصناعة الأفلام ومنتجات الخرافيت ببيع ١٢٦ ألف حبة. — ساهم في الشركة العربية العقارية وملك فيها ٦٥٢ سهما	محمد حسام الدين أبو الفتوح — الدورية للإنشاءات وادوية — المصرية الفرنسية فوكس — العربية لصناعة الأحشاب وميناء . — بنك الأهرام — المهندس الوطنية لصناعة اللحوم — بنك مصر المصرف الأفرقي	١٩٧٩/١٠/١٠ ١٩٨٠/٢/١٦ ١٩٨٠/٢/١٨ ١٩٨٠/٣/١٩ ١٩٨١/٦/٢٢ ١٩٨٢/٩/٤	٤٥ ٦٥٦ ٣٥٠٠ ٤٢ ١٠ ٥٠	— يملك توكيل سيارات B.M.W — يملك توكيل من تايوان (منتجات كهربائية)

اسم العائلة أو الشخص	بعض مظاهر الثروة قبل الثورة	الشركات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جنية	الشركات المطاولات عليها حتى ١٩٨٢
جبر سالم ظهيفة	- مساهم في شركة (زنگلوس وولده وشركاهم الطويل اخوان) .	جبر سالم ظهيفة ، انجيس لهيب ظهيفة . - والاس أوكافر للمطاولات - كانيو بالاس بود سعيد - استثمارات الشرق الأوسط	١٩٧٩/٥/٣٠ ١٩٨٢/١/٣ ١٩٨٢/٩/٢٢	١٤٠ ٢٥٠ ٥٠	
حمد الباسل	كان يملك ٥٠٠٠ فدان	أبو بكر حمد الباسل - ليرو للبلاتيك	١٩٨٠/٢/٢	٢٢٥	
أحمد يوسف الطويل	مساهم في شركة النمر لصناعة الأقماع ومستجمعات الجرافيت بـ ٦٩٩٥ ألف جنيه .	- بنك النيل - المالية للأقماع - المصرية الفرنسية لوريس - فويرب نجم للاستثمار - بنك هورنج كورج - بنك مصر العربي الافريقي	١٩٧٨/١/٢٦ ١٩٧٩/١٠/١١ ١٩٨٠/٢/١٦ ١٩٨١/٥/١٩ ١٩٨٢/٥/١٧ ١٩٨٢/٩/٤	عدد ٤ من ألمانيا العربية ١ من سويسرا (مستجم حرايات ، صناعة طوب طلاء ، ماكينات ورق مطوى ، آلات لصناعة السراييك) . ٢٥ ٩٢ ٢٥ ٤ ٨٤٠ ١٥٠	
محمد محمد المعال (٢٥)	- مساهم في شركة النمر لصناعة الأقماع ومستجمعات الجرافيت بـ ٥٥٧ ألف جنيه .	النيل للمعادق والسياحة	١٩٧٨/١٢/١٢	١٠٠	
أحمد يوسف الجندى	مساهم في شركة مصانع الدكا للصليب بـ ٢٧ ألف جنيه .	- مصر أبو علي للاستثمارات المعاقن - الوطنية للاستثمار والشروعات العامة .	١٩٨١/٢/٧ ١٩٨١/٣/١٩	٢٥٠ ٥٩٥	عدد ٢ من يوغوسلافيا ١ من الجيك

(٢٥) كان عمرو مجلس إدارة منتدب في بنك مصر خلال الستينات .

اسم العائلة أو الشخص	بعض مظاهر الثروة قبل الثورة	الشركات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه	الشركات المطاولات الحاصل عليها حتى ١٩٨٢
عمد عمود هيكل	ساهم ل شركة النصر لصناعة الآلات ومنتجات الجرافيت ببلغ ١٣٤ ألف جنيه .	- قال للاستشارات . - البحر المتوسط . - للمقاولات .	١٩٧٨/٣/٢٩ ١٩٨٢/١/١٩	١٤٥ ٧٢٠	
المنى	كان يملك ٥٠٠٠ فدان	عل عبد النعم المنى وعمد عبد الحمن المنى - مستشفى السلام - الإسكندرية للأغذية - المالية للنقل السياسي	١٩٧٨/١٢/١٢ ١٩٧٩/٣/٢٥ ١٩٨١/١/٣١	١٤٦ ٥٠ ٣١٥	
عمد عمود	ساهم ل مؤسسة مصر / بنك برر سعيد وكان يملك فيها ١٨١٥ سهما .	أولاد عمود عمود - انجنيال لصناعة الأغطية والعمال . - بول قويل الورق . - انجنيال لصناعة صناديق الكاربون المطبع . - المعبرة لصناعة الأدوات المنسوجة . - النيل المتحدة للاستشارات	١٩٧٥/٨/٢١ ١٩٧٦/٩/٢٩ ١٩٧٩/٩/١٣ ١٩٨٢/١/١٨ ١٩٨٢/٤/٢١	٣٧٦٩ ٧٣٥ ١٥٠٠ ٢٠ ١٨٠٠	
عبد الفتاح المنقاري	- ساهم ل البنك المصري لتوظيف الأموال ٤٠٤ ألف جنيه . - يملك الشركة الأهلية للنقل النهري ^(٢٦) بالكامل (ضخم للتأمين والطراصة عام ١٩٦٧ ^(٢٧)) ورفعت عنه ل ١/٢٨/١٩٦٨)	عل عبد الفتاح المنقاري حسين عبد الفتاح المنقاري - أرناس للسياسة . - طاق للاستشارات - المجموعة الاستشارية للشرق الأوسط .	١٩٧٧/٨/١١ ١٩٧٨/٣/٢٦ ١٩٧٨/٤/٢٢	٢٧٠ ٣٠ ٩٩	

(٢٦) الأهرام ، ١٩٦٤/٣/٢٥ .

(٢٧) الجريدة الرسمية عدد ٣٩ ، ١٩٦٧/٢/١٨ ، الجريدة الرسمية ٢٨/١/١٩٦٨ ، والآن صاحب مكتب استشارات قانونية

وعضو مجلس إدارة عدة شركات استشارية .

اسم العائلة أو الشخص	بعض مظاهر الثروة قبل الثورة	الشركات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه	الشركات التي حصلت عليها حتى ١٩٨٢
عبد المنعم البربري ^(٢٨)	- ساهم في شركة النصر لصناعة الآلات ومعدات الجرافيت بـ ١٨٢ ألف جنيه	- الجرافيت والرخام - بنك النيل .	١٩٧٦/١/١ ١٩٧٨/١/٢٦	٤٥ ١٨٢	
زكي هاشم ^(٢٩)	- ساهم في شركة الاسكندرية التجارية بـ ٢ ألف جنيه .	- شركة النيل للصادق والسياحة . - بنك الاتحاد والتجارة مصر . - الشركة للاتصالات كورس	١٩٧٨/١٢/١٢ ١٩٨١/٦/٨	٢٥٠ ١٠	
نعمان وديع خورشيد	- ساهم في شركة التأمين المصرية بـ ١٠ آلاف جنيه .	- المصرية اللبنانية لصناعة البلاط والسيراميك مصر . - سانشين للسياحة والخدمات السياحية .	١٩٧٥/٩/٢٥ ١٩٧٥/١٠/٣٠	٢٠٠ ١٥	
سعد لطفي عبد النور	- ساهم في شركة الريان للتأمين بـ ٦ آلاف جنيه . - ساهم في شركة حلاجي الاقطان والصبغ المصرية بـ ٢٢ ألف جنيه . - ساهم في شركة البطاطين المصرية بـ ٢٥ ألف جنيه .	- الشركة المالية المصرية . - الشركة المصرية الفرنسية للصناعات الغذائية والمواد	١٩٨١/٣/٢٨ ١٩٨١/٧/٢٥	١٥٠ ٢٧٠	

(٢٨) محافظ البنك المركزي عام ١٩٦٣

(٢٩) كان وزيرا للسياحة في السبعينات ويعتبر أول عام دولي في مصر وله صلة بدوائر الأعمال .

اسم العائلة أو الشخص	بعض مظاهر الثروة قبل الثورة	الشركات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه	الشركات التي حصلت عليها حتى ١٩٨٢
أنور حليول	ساهم في البنك التجاري المصري ببلغ ٢٠ ألف جنيه .	هشام حليول ، اسماعيل نيل حليول - الشركة للمنتجات الطوبائية (أريكو-ون) - الجزيرة للكيماويات .	١٩٨٤/٢/٢٥ ١٩٨٤/٤/٥	٣٥ ٥٠	
أبراهيم مذكور	- كان يملك معظم أسهم شركة مؤسسة مصر/ بنك بور سعيد ٩٩٠ سهما - ساهم في شركة النيل العامة لالتوبيس المصنوع بـ ١٢ ألف جنيه.	أبراهيم مذكور ، جيه مذكور - خديجة مذكور - بنك الاسكندرية الكويت الدولي . - جين بيراميدر . - البراري للاستثمار . - المصرية الحديثة للتعبئة والاستثمار .	١٩٧٨/٤/٢٤ ١٩٨٢/٣/٣ ١٩٨٣/٢/٢٩ ١٩٨٣/٣/٢	٤٠ ١٩٦ ٢ ١٠٠	
عبد الجليل المصري	- ساهم في شركة اسكندرية التجارية بـ ٨٠ ألف جنيه . - ساهم في شركة الدلتا التجارية بـ ١٥ ألف جنيه .	هاني عبد الجليل المصري - البنك المصري الخليجي . - جبرائيل مورتوز مصر . - المجموعة المصرية للاستثمار . - المجموعة المالية المصرية لخدمات الاستثمارات المالية . والاستثمارات المالية .	١٩٨١/١٠/٢٩ ١٩٨٣/٤/١٤ ١٩٨٣/١١/١٥ ١٩٨٤/٦/١٤	٥ ٨٤٠ ٧٠٨٨ ٩٣	

اسم المالة أو الشخص	بعض مظاهر الثروة قبل الثورة	الشركات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه	الشركات المطاول عليها حتى ١٩٨٢
سيد مرعى	<ul style="list-style-type: none"> - ساهم في شركة باسيل للأخشاب وملك فيها ٢٥٠ سهما . - ساهم في شركة النصر لصناعة الآلات ومستحقات الجزايت بـ ١ ألف جنيه 	<ul style="list-style-type: none"> - مصر/ ايران لتكليف المراء مراكو . - المصرية للدواجن . - فيور للمياه الجوفية . - الدولية للمبرقات - والبريات . - المصرية الفرنسية للصاعات الغذائية . 	<ul style="list-style-type: none"> ١٩٧٦/٦/٣ ١٩٧٧/٨/٢٥ ١٩٨٠/٤/١٤ ١٩٨١/٣/٢٠ ١٩٨١/٧/٢٥ 	<ul style="list-style-type: none"> ٢٢ ٤٥ ٣٦٠ ٢٠ ١٤٢ 	
تابع سيد مرعى	<ul style="list-style-type: none"> - تملك عدة مناصب وزارية ويعتبر من كبار ملاك الأراضي الزراعية ولم يفتح لقراتين الإصلاح الزراعى لم يستلم بلوغة للبعد الذى يستوجب تطبيق القانون (١٠٠) 	- هانو ليل للسياحة	١٩٨١/٩/١٠	٤٠٠	
عل حسن مصطفى	<ul style="list-style-type: none"> ساهم في الشركة المصرية الجديدة (تأجير الأراضي والامانة المباني) 	<ul style="list-style-type: none"> ساهم (م) عل حسن مصطفى محمد عل حسن مصطفى - مصر الجديدة للاستثمار 	١٩٨٣/١٢/٣ ١٥٠٠		

(٢٠) صرح بذلك المهندس سيد مرعى في حديث له في مجلة «الجملة» ومعه عثمان وعبد القادر حاتم في ١٩٨٤/٤/٢٨ .

(٣١) تاجر العملة الذى استحوذ على ألفى مليون دولار وسبب خرقا للجهاز المصرفى وفرضت عليه الحراسة هو وعبد الرحمن بركة وعلى عبد الله الجمال بتاريخ ١٩٨٥/٣/٣١ الأهرام .

اسم العائلة أو الشخص	بعض مظاهر الثروة قبل الثورة	الشركات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه	التركيزات الحاصل عليها حتى ١٩٨٢
حسن عباس زكي	— ساهم في شركة النصر لصناعة الأفلام ومستحبات الجرافيت به ١٢٥ ألف جنيه .	— القاهرة للاستشارات والصحية . — الإسلامية للاستثمار والصحية .	١٩٧٦/١١/٢٩	١٨	١٨
نعمت شريف الكسان	— ساهمت في شركة النصر لصناعة الأفلام ومستحبات الجرافيت به ١٢٥ ألف جنيه .	أنظر الملحق	أنظر الملحق	أنظر الملحق	٣٥

ول فيما يتعلق بباقي الأسماء مثل مصطفى البيلدى — المبروطى — نجية عقل جيرة — محمد مصطفى باقوت — اسماعيل بليغ صبرى — رزقي اندراوس — محمد حامد محمود . أنظر الملحق .

ملحوظة هامة : يشير الباحث إلى أن الهدف من ذكر الأسماء هو توضيح المدى استمرارية الخطط الربيع والوثيق الذى ربط بين دور الرأسمالية التقليدية قبل الثورة وبعدها من ناحية والربط الوثيق بين الرأسمالية التقليدية والبرجوازية البيروقراطية والعناصر الطفيلية من ناحية أخرى ، وبلا حظ أن ذكر الأسماء هنا لا يمس على الإطلاق أن كل أصحابها قد قاموا بتجميع ثرواتهم بطرق غير مشروعة ، فالحقيقة أن ثمة عناصر بذلت جهدا كبيرا وقامت بدور شريف في سبيل ما حصلت عليه وليس عيبا أن يكون لهم من الثروة ما يتكافأ مع جهودهم وهذا يتميزهم عن أولئك الذين ورثوا بعض الثروات بغير جهد وأولئك الذين أثبوا براعة في السبق إلى الاستغلال .

وإذا كانت الأسماء سابقة الذكر قد عكست كيف أن الرأسمالية التقليدية أصبحت شقا فاعلا في تكوين نخبة الانفتاح الاقتصادي فانه تجدر الإشارة إلى أن الرأسمالية التقليدية ذاتها — بحكم خبرتها وتمرسها في مجال الأعمال — كان لها السبق في ارتياد الحياة الاقتصادية المصرية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي .

فالمحقق يجد أن الشركات المساهمة الأولى (التي تكونت في بداية سنوات الانفتاح) والتي ساهم فيها رأس المال المحلي الخاص كانت تتضمن مساهمة من قبل العناصر الرأسمالية القديمة ونسوق أمثلة للتدليل على ذلك كالآتي :

— الشركة العربية للخزف والصيني تأسست بتاريخ ١٦/٨/١٩٧٥ وتضم محمد حسن العبد ، والغندور في شراكة مع رأسمال عري (كويتي) وشراكة مع رأس مال محلي عام .

— شركة امجيتيال لصناعة الأحذية والنعال تأسست بتاريخ ٢١/٨/١٩٧٥ وتضم أولاد محمد محمود في شراكة مع رأس المال السويسري .

— الشركة المصرية اللبنانية لصناعة البلاط والقيشاني تأسست بتاريخ ٢٥/٩/١٩٧٥ وهي عبارة عن شراكة مناصفة بين رأس مال عري (لبناني) ورأسمال محلي خاص مثله ريتشارد وديع غرغور .

— شركة الجزيرة لانتاج اللواجن تأسست بتاريخ ٣٠/٩/١٩٧٥ تضم عائلة محمد حامد محمود في شراكة مع رأس المال الأمريكي .

— شركة سانشاين للسياحة والخدمات السياحية تأسست بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٧٥ وتضم ريتشارد وديع غرغور في شراكة مع رأس المال العربي .

ويمكن القول أن من بين ٢٢ شركة مساهمة تأسست عام ١٩٧٥ تأسست ٦ شركات تضم فيما تضم عناصر رأسمالية قديمة^(٣٢) .

ولعل هذا يعكس مدى تأهب واستعداد عناصر الرأسمالية التقليدية لاستئناف دورها ورغبتها في استعادة امتيازاتها وخاصة أن مساهمتها قد اتسمت بالتوسع والانتشار بعد ذلك على نحو سوف يتم تفصيله .

ثالثا : عناصر الاستمرارية بين نشاط الرأسمالية التقليدية واسهام الرافد الرأسمالي في نخبة الانفتاح الاقتصادي :

أوضحت الدراسة أن ثمة عناصر تعكس الاستمرارية بين الرأسمالية التقليدية (قبل الثورة) والرافد الرأسمالي التقليدي المعاصر ، وتتضح تلك العناصر في التحالفات العائلية ، والارتباط برأس المال

(٣٢) باقي الشركات التي تأسست في هذا العام كانت قاصرة على شراكة رأس المال العام مع رأس المال العربي والأجنبي .

الأوربي ، وطبيعة نشاط الرافد الرأسمالي التقليدي في اطار نخبة الانفتاح الأقتصادي .

فالرأسمالية التقليدية ترجع بنفس تحالفاتها القديمة فهي أحيانا تشكل تمركزا وتمحورا لعناصرها وخاصة في البنوك وأحيانا أخرى تميل إلى توزيع شراكها بين رأس المال المحلي العام والخاص تارة ورأس المال العربي تارة ثانية ورأس المال الأجنبي تارة ثالثة ، بل وقد تندمج في كافة أشكال رأس المال السابق ذكرها تارة رابعة .

وتوضح الأمثلة التالية تلك النتيجة على النحو التالي :

— بنك النيل :

يضم في تكوينه أبو الفتوح ، والعيوطي ، والبدرأوى ، والطويل ، ويوسف توبه ، وعثمان أحمد عثمان ، في شراكة مع عناصر بيروقراطية الستينات مثل محسن عبد الخالق ، وعبد السلام البربري شقيق عبد الغفار البربري ، وعبد المنعم الطنامل ،

— بنك الاعتماد والتجارة مصر :

يضم زكى هاشم ، وعبد الله مرزيان ، وعبد العظيم أبو العطا ، وعثمان أحمد عثمان .

— بنك الأهرام :

يضم أبو رجيلة ، وحسام أبو الفتوح ، وعلى الفقى .

— بنك مصر الأفريقي :

يضم عائلة الطويل ، وأبو الفتوح ، وبرادة في شراكة مع عبد المنعم القيسوني ،

— بنك قناة السويس :

يضم توفيق بباوى منصور ، ونعمة الله بولس فرج الله ، وعبد المحسن شتا ، وعثمان أحمد عثمان في شراكة مع رجال أعمال السبعينات مثل حاتم نيازى مصطفى ومع رأسمال خليجي التكوين مثل عبد العظيم لقمة ، ومحمود كامل يس فضلا عن عضو مجلس الشعب السابق سيد جلال .

— بنك هونج كونج المصرى :

يضم محمد عبد المحسن شتا ، ومصطفى البليدى ، والطويل في شراكة مع عناصر بيروقراطية مثل حامد السايح (وزير سابق) فضلا عن أموال خليجية التكوين^(٣٣) مثل ابراهيم أبو العيون أحمد كامل ورؤوس أموال عربية (الامارات) وأجنبية (هونج كونج ، لكسمبرج) .

— شركة نوبا بارك القاهرة :

(٣٣) يقصد بالأموال خليجية التكوين تلك التى تكونت في الدول العربية البترولية وخاصة في دول الخليج .

تضم من بين مؤسسيها محمد منير شريف صبرى ، وأحمد جرانة في شراكة مع رأس المال السويسرى .

— شركة المطاعم السويسرية المصرية «سيركو» ١٩٧٦/٧/٢٩ تضم توفيق بباوى منصور في شراكة مع شارل رمزى ستينو (بيروقراطية الستينات) .

— الشركة المصرية الفرنسية «فريمس» ١٩٨٠/٢/١٦ تضم محمد حسام الدين أبو الفتوح وأحمد الطويل وهى عناصر رأسمالية قديمة في شراكة مع رأس مال فرنسى .

— الشركة العربية الحديثة لصناعات الأخشاب «متين» ١٩٨٠/٢/١٨ تضم من بين مؤسسيها محمد أبو الفتوح ، والبدرأوى ، والعيوطى في شراكة مع رأس المال العربى (السعودى) الأمير عبد الله الفيصل .

— الشركة المتحدة للانشاءات ١٩٨٠/٧/١٥ تضم عناصر رأسمالية تقليدية مثل حسن علام في شراكة مع عناصر بيروقراطية الستينات مثل أشرف مروان .

— شركة بن لادن العربية ١٩٨١/١/٢٤ تضم خالد محمد حامد محمود (ابن محمد حامد محمود رأسمالى قديم ووزير سابق) في شراكة عربية (سعودية) مع بن لادن .

— الشركة المصرية الفرنسية للصناعات الغذائية ١٩٨١/٧/٢٦ تضم سعد فخرى عبد النور ، وسيد أحمد مرعى ، واسماعيل بليغ صبرى .

— شركة النيل للفنادق والسياحة ١٩٨١/١٢/٣٠ تضم محمد محمود العتال ، وتوفيق بباوى منصور ، وزكى هاشم ، ونيازى مصطفى (رجل أعمال برز في السبعينات) في شراكة عربية «لبنانية» وشراكة أجنبية (أمريكية) .

— شركة جرين بيراميدز ١٩٨٢/٣/٣ تضم عناصر رأسمالية قديمة مثل عائلة مذكور في شراكة مع اسلام حسن شلبى (أموال خليجية التكوين) .

— الشركة المتحدة للأثاث «كرومكس» ١٩٨٢/٤/٢٠ تضم محمد زكى هاشم ، ومحمد حامد محمود (عناصر رأسمالية قديمة) مع بشرى عبد المنعم الصاوى ، ومحمد فريد خميس ، ومحمد جميل عبد الستار ، ورائد هاشم يحى (رجال أعمال برزوا في السبعينات) .

ويتضح من تكوين الشركات السابقة أن مركز التجمع الأكبر للرأسمالية التقليدية هو البنوك حيث تضع ثقلها الأكبر في هذا المجال ، الا أن هذا لا يمنع أن عناصرها تمتد داخل العديد من الأنشطة الأخرى كما أنها تدخل في شراكة مع كافة أشكال وأنماط رأس المال .

كما يلاحظ أن الرأسمالية التقليدية مازالت تحتفظ بولائها للرأسمالية الأوروبية ، بمعنى آخر أن الرأسمالية القديمة تميل إلى التعامل مع رأس المال الأوروبى (انجليزى — فرنسى — لكسمبرجى —

ألماني — ايطالي) وقد يرجع ذلك إلى أسباب منها :

أ — وجود علاقات وصلات تاريخية تعود إلى الأربعينات والخمسينات قبل التأميم تربط بين رأس المال المصري الخاص والرأسمالية الأوروبية .

ب — السلع والخدمات موضع المبادلة قد تتمتع بسوق رائج في المجتمع المصري .

ج — قد يكون السوق المصري أقرب إلى السوق الأوروبي حيث تصريف المنتجات والخدمات الأمر الذي من شأنه توفير نفقات النقل .

وتوضح الأمثلة التالية كيفية الارتباط بين عناصر الرأسمالية التقليدية ورأس المال الأوروبي .

— شركة ايجيبتال لصناعة الأحذية والنعال ١٩٧٥/٨/٢١ أولاد محمد محمود في شراكة مع رأس المال السويسري .

— شركة في . تي . بي . ايجيبت للدراسة وتصميم المنشآت العمرانية ١٩٧٦/٦/٢٤ حسن علام في شراكة مع رأسمال دانمركي .

— شركة المطاعم السويسرية المصرية «سيركو» ١٩٧٦/٧/٢٩ توفيق بباوي منصور في شراكة مع رأس مال بنمي ورأسمال سويسري .

— شركة بول لتمويل الورق ١٩٧٦/٩/٢٩ أولاد محمد محمود في شراكة مع رأس المال الدانمركي .

— شركة نوبا بارك القاهرة للسياحة ١٩٧٧/٩/١٨ أحمد جرانة ، ومحمد منير شريف صبرى في شراكة مع رأسمال سويسري .

— شركة مصر النمسا للانشاءات والهندسة ١٩٧٨/٩/١٧ صفوت حبيب نخلة في شراكة مع رأسمال نمساوي .

— شركة النيل للملابس ١٩٧٨/١١/٨ مصطفى البلیدی في شراكة مع رأس المال الانجليزى (والأمريكى) .

— شركة موبياج أيوب ١٩٧٩/٢/٥ أيوب عدلى أيوب في شراكة مع رأس المال السويسري .

— شركة والاس أو كافر للمقاولات ١٩٧٩/٥/٣ سالم شكرى ظريفة في شراكة مع رأس المال الانجليزى .

— شركة ايجيبتال لصناعة الكارتون المضلع ١٩٧٩/٩/١٣ أولاد محمد محمود في شراكة مع رأس المال الدانمركي .

— الشركة العالمية للأحذية ١٩٧٩/١٠/١١ سعيد أحمد الطويل في شراكة مع رأس المال الانجليزى .

- شركة روستيكو للأثاث ١٩٧٩/١١/٨ محمد محمد العبد في شراكة مع رأس المال الهولندي واللكسمبرجي .
- الشركة المصرية الفرنسية «فريمس» ١٩٨٠/٢/١٦ محمد أحمد الطويل ، وحسام أبو الفتوح في شراكة مع رأس المال الفرنسي .
- شركة فيتور للمياه الجوفية ١٩٨٠/٤/١٤ سيد مرعى في شراكة مع رأس المال الفرنسي .
- شركة البركان للتنمية والانشاء ١٩٨٠/١١/٣٠ محمد على الفقى في شراكة مع رأس المال الايطالى .
- الشركة المصرية العالمية للنشر «لونجمان» ١٩٨٢/٣/٨ يوسف مريت نجيب بطرس غالى ، ومراد وهبه في شراكة مع رأس المال الانجليزى .

أما من حيث طبيعة النشاط فبالرغم من الضمانات والامتيازات التى تم منحها لرأس المال المحلى (من الرأسمالية التقليدية) وبالرغم من الدور الرائد لعناصر الرأسمالية التقليدية فى التدشين لسياسة الانفتاح الاقتصادى إلا أن الدراسة أثبتت أن نشاطها مازال نشاطا هامشيا ينحصر فى الأنشطة المتعلقة بالسمسرة والوساطة فى إطار البنوك وشركات استثمار الأموال وغيرها من الأنشطة الخدمية ، أما الأنشطة الصناعية فقد انحصرت فى الصناعات الاستهلاكية . ويمكن حصر أنشطة تلك العناصر على النحو التالى :

انتاج شاش وألياف ، ومقاولات ، وصناعة أحذية ، وصناعة بلاط قيشانى ، وأمن غذائى ، وخدمات سياحية وخدمات طبية ، وبنوك وتجارة عملة وسمسرة ووساطة ، وخدمات استشارية وصناعة أثاث ، وصناعة صابون ، وطباعة وتغليف كتب وكراريس ، وإنتاج صلب خاص بالمبانى ، وإنتاج مياه غازية وتعبئة مياه جوفية .

ونخلص من ذلك إلى أن الرأسمالية التقليدية قد ركزت استثماراتها فى الأنشطة الخدمية والصناعات الاستهلاكية الخفيفة سريعة الربح وفى الوقت ذاته كان لبعض عناصرها تأثير على عصب الاقتصاد المصرى ولاسيما تلك التى تعمل فى النشاط المصرفى والبنوك فهى كثيرا ماتجعل من هذه البنوك الاستثمارية الجديدة وكرا لأعمال السمسرة والوساطة .

ولعل ماحدث فى بنك الأهرام الذى رأس مجلس ادارته عبد اللطيف أبو رجيله خير مثال على ذلك . فقد قام البنك بمنح ٣٠ مليون جنيه لسامى على حسن مصطفى ، و١٤ مليون جنيه لعملاء آخرين ، و٢ مليون جنيه لعزت عبد الكريم شريك سامى على حسن ، و٤٦ مليون جنيه ، و٢٤ مليون جنيه ديون مشكوك فيها كل ذلك بدون ضمانات . وكانت النتيجة أن يتحمل المساهمون نتائج تلك التصرفات وأن يلتزموا بزيادة رأسمال البنك من ٧ ملايين إلى ١٤ مليون جنيه وعدم صرف أرباح لمدة

أربع سنوات^(٣٤) . وتتكرر تلك التصرفات في عدة بنوك استثمارية أخرى مثل بنك قناة السويس ، وبنك جمال ترست .

لذلك دعا البعض الحكومة للتدخل لوقف الفوضى المصرفية التي انتابت الجهاز المصرفي بشقيه العام والخاص بعد أن تورط الأول في الأخير^(٣٥) .

كما نخلص إلى أنه بالرغم من عودة الرأسمالية التقليدية إلى الحياة الاقتصادية مرة ثانية بعد أن قنت لها الفرصة ومنحت من الضمانات والامتيازات مايمكنها من أن توظف أموالها في الأنشطة الانتاجية إلا أن عودتها تيين جوانب من الاستمرارية والتغير لدورها قبل الثورة .

أما من حيث الاستمرارية فهي مع عودتها تحمل سمات وقسمات الماضي من حيث العزوف عن الاستثمار الانتاجي من ناحية ومن حيث عودة التشابكات والتحالفات العائلية فضلا عن قدرتها السريعة في الانتشار والتوسع مع كافة أشكال رأس المال المحلي والعربي والأجنبي من ناحية ثانية هذا بالإضافة إلى ميلها إلى توظيف أموالها في الأنشطة سريعة العائد والاشتغال بالسمسرة والوساطة وكافة الأنشطة التي من شأنها أن تجعل رأسمالها دائما في حالة سيولة استعدادا للهروب في حالة استشعارها لأية مخاطر تهدد مصالحها من ناحية ثالثة .

وأما من حيث التغير فإن عودتها لا تنطوي على نفس الدور الذي لعبته قبل الثورة حيث كانت وحدها تشكل عالم السياسة وعالم الاقتصاد معا أي تمثل الثروة والسلطة معا ، أما الآن وفي إطار التحولات التي انتابت المجتمع المصري منذ منتصف السبعينات فقد أصبحت تشكل جزءا أو شقا من تكوينه (توليفة) اجتماعية جديدة متعددة الأصول والروافد تمثل هي أحد روافدها .

(٣٤) عصام رفعت ، الإدارة تلاعب والنتيجة عقاب المساهمين في بنك الأهرام ، مجلة الأهرام الاقتصادي ، العدد ٨١٧ ، ١٩٨٤/١٠/١٠ ، ص ٣٤ — ص ٣٥ .

(٣٥) عصام رفعت ، انتقلوا بنك الأهرام من مليونيرات زمان ، مجلة الأهرام الاقتصادي ، العدد ٨١٨ ، ١٩٨٤/٩/١٧ ، ص ١٠ .

من يملك مصر ؟ !

الفصل الثانى

الرافد البرجوازى البيروقراطى

□□□□□□□□□□□□□□

المبحث الرابع :

طبيعة النشأة والتطور التاريخى للبرجوازية البيروقراطية

المبحث الخامس :

الرافد البرجوازى البيروقراطى ونخبة الانفتاح الاقتصادى

«الفصل الثانى» الرافد البرجوازى البيروقراطى

لم تقضى ثورة يوليو بعد قيامها على الجهاز البيروقراطى القائم وقت قيامها رغم ما يحتويه من ضعف واختلال ، بل إنها قامت ببعض عمليات التطهير للأشخاص والتطوير للنظم ولكنها بصفة عامة تعاملت واستخدمت هذا الجهاز وقامت بدعمه وتطويره وإنشاء أجهزة إدارية جديدة الأمر الذى ترتب عليه ماسماه أحد الباحثين «بالتطور غير المتساوق»^(١) حيث لانتشر عملية التطور إلى ازدواج بين نظم قديمة ونظم حديثة وإنما إلى تداخل عناصر مع عناصر أخرى .

بيد أن التطورات التى أدخلتها الثورة على البناء الاقتصادى والاجتماعى والتى انعكست على التكوين الإدارى والبيروقراطى قد صاحبها ظهور شرائح إجتماعية متعددة تشكل فى مجملها تكوينه إجتماعية أطلق عليها (الطبقة الجديدة)^(٢) تستمد أصولها من الطبقات والشرائح الموجودة بالفعل من المجتمع ولكنها تضيف عنصرا طبقيا جديدا .

ونتيجة لتدخل الدولة بدور واضح فى عملية خلق رأسمالية جديدة وجعل من البيروقراطية رأسمالية جديدة تمثل عوضا عن الرأسمالية الخاصة التى عجزت عن تحقيق أهداف ومآرب القيادة السياسية ومع تنفيذ سياسة تعليمية واسعة النطاق ظهرت تلك العناصر مشكلة من البيروقراطيين والتكنوقراطيين والمهنيين والمثقفين والعسكريين .

(١) د. أحمد زايد ، البناء السياسى فى الريف المصرى ، م. م. س. ذ. ، ص ٢٢٨ .

(٢) اختلفت المسميات التى تصف التكوينه الاجتماعيه الجديدة فالبعض وصفها «بالطبقة الجديدة» والبعض الآخر أطلق عليها «طبقة البيروقراطية» والبعض الثالث وصفها «بالرأسمالية البيروقراطية» أو «البرجوازية البيروقراطية» . والباحث لايعنيه تلك المسميات بقدر مايعنيه نشأة وتطور تلك التكوينه وان كان يميل إلى استخدام مسمى «البرجوازية البيروقراطية» فى الدراسة وهذا المسمى لا يحمل معنى قيميا أو أخلاقيا على الإطلاق .

ويشير تعبير البرجوازية البيروقراطية في الدراسة إلى تلك العناصر التي تقلدت مناصب ومراكز ووظائف داخل جهاز الدولة والقطاع العام واستفادت من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي انتابت المجتمع المصرى في فترة الستينات واستطاعت أن تحقق من ورائها ثروات طائلة إلى أن أصبحت ركيزة اجتماعية ضاغطة من أجل التحول نحو فلسفة الاقتصاد الحر والمطالبة بفتح المجال أمام رأس المال الخاص .

ويهدف هذا الفصل إلى الوقوف على طبيعة النشأة والتطور التاريخى للبرجوازية البيروقراطية والعوامل التي ساعدت على تكوينها والعناصر المشكلة لها من ناحية وكيف تحولت إلى ركيزة اجتماعية ضاغطة مدشنة لسياسة الانفتاح الاقتصادى وأضحت أحد روافدها من ناحية أخرى .

ويشمل هذا الفصل المبحثين التاليين :

المبحث الرابع : طبيعة النشأة والتطور التاريخى للبرجوازية البيروقراطية .

المبحث الخامس : الرافد البرجوازي البيروقراطى ونخبة الانفتاح الاقتصادى .

المبحث الرابع، طبيعة النشأة والتطور التاريخي للبرجوازية البيروقراطية

تمت انجازات الثورة المصرية بعد قيامها بطريقة سلمية دونما تحطيم لجهاز الدولة القديم ودون تصفية البيروقراطية القائمة ، وباستثناء بعض اجراءات التطهير في السنوات الأولى للثورة فإن القيادة الناصرية قد استندت إليها أثناء محاولتها تلبية موجة الطلبات المتزايدة .

وإزاء التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي لحقت المجتمع المصرى بعد الثورة ارتأت القيادة الحاكمة أنه لا مفر من إنتهاج أسلوب الاجراءات الادارية التي تعتمد على الدولة كمؤسسة اجتماعية ومن ثم على البيروقراطية في إنجاز المهام الثورية .

وقد خلق هذا الوضع في بداية الثورة تناقضا جوهريا ألا وهو التناقض بين جهاز الثورة الموروث بتركيبه الطبقي القديم وبين المتطلبات الموضوعية للثورة الوطنية والاجتماعية ومقتضيات التنمية الاقتصادية .

ونظرا لهذا التناقض قامت الثورة باتخاذ الاجراءات الآتية :

— تطهير جهاز الدولة من بعض العناصر الرجعية وخاصة بعد أن شكل هذا الجهاز عبئا ثقيلا على النظام^(٣) ، وعسكرة السلطة أى وضع كادر الثورة العسكرية في المراكز الرئيسية داخل جهاز الدولة ، وخلق كادر ادارى وفنى جديد نتيجة للتوسع في السياسات التعليمية واستجابة لمقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ارتبطت نشأة البرجوازية البيروقراطية بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية على اثر تطبيق قوانين اصلاح الزراعى والتأميم والتصنيع . فمنذ عام ١٩٥٦ شهد المجتمع المصرى حركة تمصير وتأميم واسعة للبنوك والشركات الأجنبية التي تعتبر بحق البداية الجينية لولادة القطاع العام والذي مكن الدولة من السيطرة على قطاع عريض من البنوك وشركات التأمين وشركات الخدمات العامة التي كانت مملوكة للعناصر الأجنبية والعناصر المحلية المرتبطة بها .

وقد ترتب على عمليات التأميم ثلاث نتائج اقتصادية هامة هي :

١ — وجود قطاع عام حكومى كبير في النشاط الصناعى والمالى لأول مرة في تاريخ مصر منذ مايزيد على مائة عام مضت (دولة محمد على)^(٤) حيث أصبحت الدولة لأول مرة تسيطر على قطاع المصارف والتأمين وتجارة الاستيراد بالكامل وتجارة التصدير وعلى شطر هائل من الصناعة التحويلية

(٣) د. عبد الكريم درويش ، البيروقراطية والاشتراكية (القاهرة : مكتبة الانجلو ، ١٩٦٥) ص ص ٢٠٧ — ٢٠٩ .

(٤) د. جمال مجدى حسنين ، البناء الطبقي لى مصر ٥٢ — ١٩٧٠ (القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨١)

والاستخراجية . وبذا أصبح القطاع العام سمة بارزة من سمات البناء الاقتصادى المصرى المعاصر وسندا فى اصفاء مضمون حقيقى لاستقلال مصر ورمزا لتكريس قيم الاعتماد على الذات بعد أن أصبح يملك ٩١٪^(٥) من مجمل الاستثمارات فى الجمهورية العربية المتحدة ويسيطر فى ذات الوقت على ٨٣٪^(٦) من جميع وسائل الانتاج .

٢ — القضاء على الأسلوب الاقطاعى فى الزراعة وتحول النشاط الزراعى إلى نشاط رأسمالى بالرغم من استمرار بقايا هذا الأسلوب فى البناء الفوقى للقرية . فبالرغم من أن الثورة قد نجحت فى تحجيم الرأسمالية المصرية سياسيا ونزع أيديها عن مقاليد الحكم إلا أن الثانية كانت مازالت تملك من القوة الاقتصادية مايمكنها من أن تجد لها منافذ داخل النظام الجديد .

٣ — بناء اقتصادى وطنى مستقل غير تابع للاحتكارات بل قائم على نظام اقتصادى مختلط يجمع بين قطاعين اقتصاديين هما القطاع العام الحكومى والقطاع الخاص الرأسمالى .

والمحقق يجد أن اجراءات التأميم الواسعة قد ارتبطت بعزوف القطاع الخاص عن المشاركة فى عمليات التنمية ، فعندما قامت الثورة أصدرت التشريعات الخاصة بتشجيع رأس المال الخاص المحلى والأجنبى وتضمنت هذه التشريعات اعفاءات ضريبية واجراءات حماية بل وتعديل فى قانون الشركات المساهمة وخاصة القانون الصادر عام ١٩٤٧ ليجعل مساهمة الأجانب ٥١٪ بدلا من ٤٩ لرأس المال الأجنبى^(٧) ، كما هيأت الحكومة للرأسمالية المصرية كل العوامل التى تخفف المخاطرة وأمدتها بالقروض الخارجية والمحلية وكفلت تعويضهم عن الخسائر من خلال صناديق الدعم^(٨) .

وضعت الثورة آمالا كبيرة على القطاع الخاص فى مجال الاستثمارات المختلفة وخاصة الاستثمارات الزراعية والصناعية وكانت تنتهز كل فرصة لاعلان دعمها للقطاع الخاص وتشجيعه وعزمها الدائم والمستمر على حماية حقوق الملكية الخاصة الا أن القطاع الخاص وخاصة الجناح الزراعى منه ظل عاجزا عن الاستثمارات الانتاجية وتحول للاستثمارات العقارية والمالية والتجارية .

وبالرغم من مقاومة الرأسمالية المصرية للمشاركة فى عملية التنمية إلا أنه عند البدء فى تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥/٦٠ كان القطاع الخاص هو الذى يسيطر على الاقتصاد القومى اذ كان يمثل أكثر

(٥) لطفى الخولى ، دراسات فى الواقع المصرى المعاصر (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٤) ص ٤٩ .

(٦) تاريخ ووثائق القطاع العام ، ملف خاص ، مجلة الطليعة ، العدد الثامن ، أغسطس ١٩٦٥ ، ص ص ١٥٧ — ١٥٨ .

(٧) باتريك أوبريان ، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر ، م. س. ذ. ، ص ٩٧ .

(٨) عبد الله امام ، تجربة عثمان (القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨١) ص ٨٦ .

من ٩٥٪ من الانتاج الزراعى ، ٩٠٪ من الانتاج الصناعى وكان قطاع التشييد بأكمله وقطاع التجارة الخارجية بأكمله تقريبا فى أيدى القطاع الخاص ، بل إن الخطة كانت تعلق آمالا على القطاع الخاص كى يتولى تمويل ٤٠٪^(٩) من مجموع استثمارات الخطة فى الوقت الذى كان القطاع الخاص يفكر فى تصفية القطاع العام ذاته .

إزاء هذا العزوف اتجهت الثورة لبناء القطاع العام لا ليحل محل القطاع الخاص وإنما ليوفر له مناخا أفضل للنمو من خلال تجهيز الاقتصاد بالهياكل الأساسية والمشروعات الكبرى التى يعجز عن القيام بها القطاع الخاص . فلم تكن سياسة التأمين مستهدفة منذ البداية ولم يكن التأمين اختيارا أيديولوجيا فلم يكن للثورة منذ قيامها أيديولوجية محكمة مسبقة^(١٠) . بل إن قادة الثورة انتهزوا كل فرصة ليتباهوا بعدم تبنيهم أو اتباعهم أية عقيدة جاهزة ولطالما نظروا لأنفسهم على أساس أنهم دعاة التجربة والخطأ^(١١) حتى لايرتبط النظام بأيديولوجية معينة تشكل قيда على حريته^(١٢) وبهذا يصبح التأمين سياسة فرضتها ظروف المجتمع المصرى من ناحية وطبيعة القطاع الخاص من ناحية أخرى^(١٣) . ويمكن القول بصفة عامة أن التحولات والتطورات الأساسية كانت بداية لتغيرات عميقة فى وظائف الدولة حيث تزايد تدخل الدولة فى العلاقات الاقتصادية وسيطرتها على قسم هام من الناحية الاقتصادية وهذا أصبح للدولة قاعدة اقتصادية مستقلة عن الرأسمالية الخاصة .

انعكست مثل هذه التحولات على تركيبة ووظيفة الجهاز البيروقراطى القائم . فإذا كانت

(٩) د. فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، م. س. ذ. ، ص ص ١٧ — ١٩ .

(١٠) باتريك أوبريان ، م. س. ذ. ، ص ٣٠١ .

(١١) عبد القادر حاتم ، حول النظرية الاشتراكية (القاهرة : الدار القومية ، ١٩٥٩) ص ١٥ .

(١٢) د. على الدين هلال ، المشكلة السياسية فى مصر والتحول الى تعدد الأحزاب : تجربة الديمقراطية فى مصر ٧٠ — ١٩٨١ (القاهرة : المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٢) ص ٦٢ .

(١٣) يقول عثمان أحمد عثمان أن التأمين كان مجرد نزوة شخصية عند عبد الناصر ورغبة جارفة منه لسلب أموال الغير ، وأن فترات الكساد التى مرت بها «المقاولون العرب» لم تشهد مثلها مثل مشاهدته فى ظل النظام الناصرى لقد دخلت الاشتراكية على مصر فأفسدت كل شئ . أنظر بالتفصيل : عثمان أحمد عثمان ، تجرئى (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٨١) الطبعة الثالثة ، ص ٢٩٣ ، وأنظر مدحه فى النظام الناصرى فى :

عبد الله إمام ، م. س. ذ. ، ص ٢٧ . ويقول أيضا سيد مرعى فى حديث له مع مجلة «المجلة» وهى مجلة عربية سعودية (بتاريخ ٢٧/٤/١٩٨٤) إن الاشتراكية هى سبب كل أزمات المجتمع المصرى . لقد تدهورت الزراعة فى ظل النظام الناصرى . فلتنظر كيف يمدح هذا النظام بقوله «لقد قفزت مساهمة الزراعة فى الإنتاج القومى من ٩٥٠ مليون جنيه سنة ١٩٦٨/٦٧ الى ٩٧٧٧ مليون جنيه إلى ١٠٧٠ مليون جنيه فى السنتين التاليتين . أنظر بالتفصيل سيد مرعى ، أوراق سياسية ، م. س. ذ. ، الجزء الثانى ص ص ٥٣٩ — ٥٤٠ .

البيروقراطية بصفة عامة قد شهدت تطورا سريعا في هذه الفترة إلا أنه يمكن القول بأن العناصر البيروقراطية الجديدة قد انبثقت من رحم القطاع العام .

فقد خلقت السياسات والاجراءات الثورية التي تبنتها القيادة الناصرية طلبا متزايدا على الفنيين والاداريين لتنفيذ تلك الاجراءات^(١٤) وخاصة أن الاقتصاد المصرى قد شهد نمو صناعيا ملحوظا في فترة مابعد قيام الثورة على مستويين أولهما بناء صناعات جديدة مثل الحديد والصلب وإطارات السيارات وآلات الديزل وفحم الكوك والاسمنت والحديد والمطروقات وغيرها من الصناعات الأخرى وثانيهما تدعيم صناعات قديمة مثل الغزل والنسيج وصناعة السكر والأسمت .

وقد قامت الاستراتيجية الصناعية في هذه الفترة على مبدأ احلال الانتاج المحلى بدلا من الواردات الأجنبية الأمر الذى أدى الى زيادة الطلب على الفنيين والاداريين والذي أدى بدوره إلى افساح الهيكل البيروقراطى وفي نفس الوقت زيادة الدخل المتولد من الصناعة من ١٢٧ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٣٧٦ مليون جنيه عام ١٩٦١^(١٥) .

ومن العوامل الهامة التى أدت إلى تضخم الجهاز البيروقراطى خلال الستينات اقرار مجانية التعليم عام ١٩٦١^(١٦) الأمر الذى تطلب زيادة عدد الوظائف ذات الدخل المرتفع نسبيا والتي أصبحت في متناول الطبقة المتوسطة عن طريق التعليم والتوظيف في الدولة .

وكان لتطبيق السياسات التعليمية الواسعة النطاق ابلغ الأثر في توسيع قاعدة الهيكل البيروقراطى ووفقا للاحصاءات الرسمية نجد أن عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية قد زاد من ١٩٧٦ر٠٠٠ سنة ١٩٥٧/٥٦ إلى ٣٤٤٨ر٠٠٠ سنة ١٩٦٧/٦٦ ، أما تلاميذ المرحلة الاعدادية فقد زاد عددهم من ٣١٨ر٠٠٠ سنة ١٩٥٧/٥٦ إلى ٦٧٨ر٠٠٠ عام ١٩٦٧/٦٦ ، وزاد عدد تلاميذ الثانوى العام من ١٠٩ر٠٠٠ عام ١٩٥٧/٥٦ إلى ٣٤٤ ألف عام ١٩٦٧/٦٦ . أما خريجو الجامعات فقد كان عددهم قبل الثورة حوالى ٥٤٧٩٢ ووصل عددهم عام ١٩٦٩ إلى ٣١١ر٠٤٥ بمعدل زيادة بلغ ٣٦٧٪^(١٧) .

ولعل هذه الأرقام تعطى مؤشرا لمدى الضغط على الجهاز البيروقراطى وكيفية مساهمة هذا التحول الاجتماعى في توسيع قاعدة الهيكل البيروقراطى الجديد .

(١٤) شملت حركة التأميمات عام ١٩٦٣ مايقرب من ٢٩٣ شركة وأدت بدورها إلى إيجاد فرص هائلة للتكنوقراطيين والاداريين للحصول على مناصب المديين ورؤساء مجالس الادارة . أنظر بالتفصيل : أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الثانى (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٥) ص ٢٥٦ .

(١٥) د. على الجريتلى ، التاريخ الاقتصادى للثورة (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٤) ص ص ٩٧ — ٩٩ .

(١٦) عادل غنيم ، حول قضية الطبقة الجديدة ، مجلة الطليعة ، السنة الرابعة العدد الثانى ، فبراير ١٩٦٨ ، ص ٩٠ .

(١٧) د. أحمد زايد ، م. س. د. ، ص ٣١٣ .

وتجدر الإشارة إلى أن ثمة أربعة عناصر متعددة ساهمت في تشكيل المؤسسة البيروقراطية بعد الثورة ويمكن تحديد تلك العناصر على النحو التالي :

— **العنصر الأول :** يتمثل في بيروقراطية ما قبل الثورة ، وهي في أغلبها عناصر تنتمي إلى الرأسمالية الزراعية . وبالرغم من قيام الثورة بتطهير هذا الجهاز إلا أنه ظل مشتملا على العديد من شرائحه التي مثلت القاعدة الأساسية للهيكل البيروقراطي الجديد . ورغم ضآلة هذه الشرائح إلا أنها حملت في ثناياها بعض العناصر التي شكلت الخيط الرفيع الذي ربط بين عناصر البرجوازية البيروقراطية في المدينة (وهي عناصر بيروقراطية جديدة) والتي وفد بعضها للعمل في الريف وبين الرأسمالية الزراعية التي إزدهرت في الريف ، فضلا عن أنها شكلت مصدرا تقليديا في التكوين البيروقراطي الجديد حيث تمكنت العديد من العناصر البيروقراطية القديمة ان تزج بأبنائها داخل جهاز الدولة الجديد .

ففي الوقت الذي احتكرت فيه البرجوازية البيروقراطية السلطة في المدينة تركت الريف لسلطة اغنياء الفلاحين ومتوسطيهم الذين سيطروا على مفاتيح الادارة المحلية واحتكروا لأنفسهم غالبية الخدمات الحكومية وكانوا بمثابة القوة السياسية الفعلية الورثة لكبار ملاك الأراضي الزراعية في التنظيمات السياسية التي اقامتها السلطة الجديدة ، هذا فضلا عن صلات القرابة والنسب والمصاهرة فيما بينهم وبين بعض عناصر النخبة العسكرية التي مارست بدورها دورا لا يستهان به من خلال تدخلها في الريف وبالذات عقب تشكيل لجنة تصفية الاقطاع في منتصف الستينات ، وحين ايقنت الرأسمالية الزراعية الريفية حقيقة ومغزى التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية ونتيجة لتزايد وزنها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الريف فقد رفعت شعارات تأييد للنظام الجديد كنوع من أنواع المناورة^(١٨) واستغلال الموقف لصالحها وتمكنت من أن تدفع بأبنائها إلى المراكز القيادية السياسية والادارية داخل مجالس القرى والمدن والمحافظات والتعاونيات فضلا عن الزج بهم في الاتحاد الاشتراكي والتنظيمات السياسية الأخرى .

وقد كشف الواقع العملي أن التنافس بين الجماعات المختلفة في الحكم قد تم حسمه لصالح الرأسمالية الريفية التي نجحت في تدعيم موقفها وفي خلق امتدادات لها من بين صفوفها عبر المؤسسة العسكرية من ناحية ومن خلال الجهاز البيروقراطي المدني من ناحية ثانية ، أي أن العلاقة بين المؤسسة البيروقراطية بشقيها المدني والعسكري وبين الرأسمالية الزراعية في الريف والرأسمالية الصناعية والتجارية في المدينة علاقة تداخل وتشابك وتفاعل .

— **العنصر الثاني :** في تشكيل المؤسسة البيروقراطية بعد الثورة تمثل في مستخدمى القطاع الخاص والشركات المؤممة . وقد ساهم هذا العنصر مساهمة فعالة في توسيع نطاق التشكيل البيروقراطي الجديد وصبغه بالصبغة الرأسمالية ، فقد تم الاستعانة بالقائمين على إدارة القطاع الخاص الذى آلت

(١٨) المرجع السابق ، ص ٣٦٦ .

ملكته إلى الدولة بعد عمليات التأميم الواسعة ، وكانت الصبغة المميزة لهذا العنصر هي الصبغة الرأسمالية وسيادة روح المشروع الخاص والايمان بالريح السريع .

هكذا تشكلت الرأسمالية المصرية سواء بجناحها الزراعى أو بجناحها الصناعى والتجارى داخل الهيكل البيروقراطى الجديد وأضفت عليه الصبغة الرأسمالية بل وساهمت فى تخليق فئة برجوازية بيروقراطية جديدة كيانها وقوامها الكادر الادارى السياسى من أبناء الرأسمالية الوطنية المصرية وتعكس فى مضمونها التحالف بين القطاع العام والقطاع الخاص من ناحية والتناقض الفكرى بين فكرة القطاع العام وفكر القائمين على ادارته من ناحية أخرى .

— **العنصر الثالث :** فى تشكيل المؤسسة البيروقراطية هو المؤسسة العسكرية التى مثلت الجناح العسكرى لها . فقد اعتمد النظام على العسكريين إلى أن اصبحوا يمثلون ركيزة النظام .^(١٩)

أى أن القيادة الحاكمة ارتأت تقلد العسكريين للمناصب والمراكز العليا فى المجتمع حيث أصبح الجيش هو المورد الرئيسى لنواب الرئيس ورؤساء الوزارات والوزراء الذين سيطروا على الوزارات الرئيسية مثل قطاع التجارة الخارجية والداخلية وجهاز المخابرات ومراكز توجيه الرأى العام ومجالس إدارة الصحف .^(٢٠)

وقد اهتم عبد الناصر بالمؤسسة العسكرية وعمل على ارضاء العسكريين كما اهتم النظام القائم بتلبية الاحتياجات العامة للمؤسسة العسكرية التى وضعتها القيادة المصرية واستهدفت رفع المركز الاجتماعى للقوات المسلحة ماديا ومعنويا . فقد غدا نظام التجنيد أكثر ديمقراطية بمعنى أنه يتشدد فى تجنيد كل أولئك الذين انطبقت عليهم شروط الخدمة العسكرية الاجبارية ولذلك تم الغاء ضريبة البدلية التى كانت تدفع عوضا الخدمة العسكرية كذلك خفضت مدة التجنيد من خمس سنوات إلى ثلاث سنوات واستبدلت قواعد السلوك التقليدية التى حكمت علاقات المستويات المختلفة فى المؤسسة العسكرية من الناحية الرسمية على الأقل بعلاقات أكثر ديمقراطية بحيث لم يعد ينظر إلى الجنود والضباط على أنهم عبيد أو خدم شخصيون لرؤسائهم فضلا عن ان العلاقات بين أفراد القوات المسلحة أصبحت أكثر مراعاة للجانب الانسانى ، الا أن هذا لايعنى أن الاذلال الراسخ الجذور الذى طالما عانت منه القوات المسلحة قد تم اقتلاعه .^(٢١)

ويمكن القول بأن مجمل هذه التغيرات سواء تلك التى تضمنت رفع المستوى الاجتماعى للبيروقراطية العسكرية أو التغير فى السلوك لم تحجب طبيعة التركيب غير المتوازى وغير المتسق الذى كان

(١٩) أحمد حمروش ، م . س . ذ . ، ص ص ١٣٩ — ١٤١ .

(٢٠) المرجع السابق ، ص ١٣٣ .

(٢١) د . اسعد عبد الرحمن ، الناصرية : البيروقراطية والثورة فى تجربة البناء الداخلى (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨١) ، ص ١٠٢ .

سائدا داخل القوات المسلحة المصرية ، فقد ادى عدم الاتساق هذا إلى حالة من الضعف السوسيولوجي العميق الجذور حيث كان غالبية أفراد الجيش المصرى حتى عام ١٩٦٧ على الأقل من الفلاحين الأميين وأبنائهم ، أما الضباط فكانوا يجندون من بين صفوف الطبقة الوسطى فى المجتمع ولطالما اتسعت الهوة بين الضباط والجنود الأميين فضلا عن أن المؤسسة العسكرية كانت تحتوى على عناصر من الضباط ينتمون بصلة قرابة ونسب ومصاهرة إلى الرأسمالية الزراعية فى الريف والرأسمالية التجارية والصناعية فى المدينة .

وأصبح أمراً حتمياً أن يخلق التركيب الاجتماعى غير المتجانس للقوات المسلحة نتائج سلبية سواء فى مجالات العسكر بعضهم مع بعض أو فى مجال فعاليتهم العسكرية ، فالمؤسسة العسكرية ليست طبقة أو فئة اجتماعية واحدة كما أنها ليست جهازاً معزولاً عن عمليات الصراع الطبقي^(٢٢) .

وجدير بالذكر أن السلطة قد انبطت بعد قيام الثورة بالأعضاء الأربعة عشر^(٢٣) الذين شكلوا مجلس قيادة الثورة وأن القيادة الناصرية نفسها قررت أن يتولى جميع الضباط الذين شاركوا بشكل مباشر فى ثورة يوليو ١٩٥٢ مسئوليات جديدة خارج الجيش . وبالفعل تقلد العديد من العسكريين مراكز هامة ، إذ نجد على سبيل المثال وزارة الشؤون البلدية والقروية تولاهما العسكريون (عبد اللطيف البغدادى وعبد المحسن أبو النور وكال الدين حسين وعلى صبرى) لمدة تقرب من سبع سنوات خلال الفترة من ١٩٥٤/٤/١٧ — ١٩٦٢/٩/٢٤ . ووزارة الثقافة والارشاد القومى تولاهما (صلاح سالم وعبد القادر حاتم وأمين هويدى) لمدة ثمانى سنوات تقريباً خلال الفترة من ١٩٥٣/٦/٨ — ١٩٦٧/٦/١٩ ، كما تولى وزارة الشباب طلعت خيرى خلال الفترة من ١٩٦٢/٩/٢٤ — ١٩٦٨/٣/٢٠ ، أما وزارة الشؤون الاجتماعية فقد تولاهما (كمال الدين حسين وحسين الشافعى) لمدة ثمانى سنوات تقريباً خلال الفترة من ١٩٥٤/٤/١٧ — ١٩٦٢/٩/٢٤ .

وقد تقلد عسكريون من الضباط الأحرار مناصب ادارة المحافظات عام ١٩٦٠ مثل حسن عبد اللطيف ووجيه اباظه وعبد المحسن أبو النور ومحمد أحمد البلتاجى ، هذا فضلاً عن أن رؤساء الوزارات ونواب رئيس الجمهورية كانوا من العسكريين^(٢٤) .

ولم تتوان قيادة الثورة فى اغداق الامتيازات والتسهيلات على العسكريين سواء داخل الجيش أو خارجه فى المؤسسات البيروقراطية الجديدة .

(٢٢) أحمد حمروش ، م. س. ذ. ، ص ١٢٧ .

(٢٣) عبد الحكيم عامر ، عبد المنعم أمين ، عبد اللطيف البغدادى ، كمال الدين حسين ، حسن ابراهيم ، خالد محيى الدين ، زكريا محيى الدين ، محمد نجيب ، جمال عبد الناصر ، انور السادات ، جمال سالم ، صلاح سالم ، يوسف صديق ، حسين الشافعى ، أنظر — د. أسعد عبد الرحمن ، م. س. ذ. ، ص ص ١٠٢ — ١٠٩ .

(٢٤) المرجع السابق ، ص ٦٦ .

ومنذ تولى عبد الحكيم عامر وزيراً للحربية وقائداً أعلى للقوات المسلحة في ١٧/٤/٥٤ ظل على رأس التنظيم العسكري حتى قدم استقالته من جميع مناصبه في يونيو ١٩٦٧ بعد أن فقد الجناح البيروقراطي العسكري الكثير من مكانته وهيبته .

وقد اعتبر الحكيم عامر المؤسسة العسكرية بمثابة قبيلة هو شيخها^(٢٥) ، واغمر ضباطه المواليين بالمناصب والمراكز المادية والمعنوية . فقد اتبع سياسة مضمونها ان المناصب والامتيازات كانت تقرر في ضوء اعتبارات الولاء والمحسوبية . وبناء على ذلك سادت المؤسسة العسكرية سياسة قوامها ضمان ولاء القوات المسلحة من خلال الاجراءات التالية :

١ — أصبح التعيين في مناصب عسكرية مريحة امتيازاً خاصاً للضباط المواليين بغض النظر عن مؤهلاتهم وكفاءاتهم . ويؤكد د. سعد عبد الرحمن هذا في مؤلفه في مقابلة له مع خالد محيي الدين إذ قال له « كان الضباط الكفاء حتى ولو تسلم بثلاثمائة شهادة عرضة لأن يلقي به في الشارع طالما ان علاقته الشخصية بعامر أو أى من حاشيته علاقة سيئة » . هكذا كان يتم الترفيع الاجتماعي داخل الجيش وقد ادركت الحاشية التي احاطت بعبد الحكيم عامر هذا فتادت في سلوكها اللاأخلاقي واستغلت أموال الدولة اسوأ استغلال .

٢ — انتشرت حالات الترفيع الاستثنائي والاحالة المبكرة على التقاعد بشكل فاضح ومنح العديد من الضباط فرصاً هامة لتولى مناصب جديدة داخل الجهاز البيروقراطي المدني سواء في الجهاز الحكومي أو في القطاع العام .^(٢٦) (سفراء — محافظون — مديرو شركات) .

٣ — محابة الضباط ونقلهم في البلدان التي كان لمصر فيها التزامات عسكرية مقابل علاوات كانوا يتقاضونها .

ومن العوامل التي ساعدت على زيادة حجم وثقل البيروقراطية العسكرية الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨ حيث أتاحت تلك الوحدة فرصة عظيمة لنمو وثراء جناح رأسمالي صناعي وتجاري تدعمت ثروته في ظل المنافسة الخارجية فضلاً عن أنها كانت بمثابة الوريث الطبيعي للوكلاء التجاريين الأجانب^(٢٧) كما أن حرب اليمن — وهي المجال الطبيعي والذي يتناسب مع دور العسكريين — قد أتاحت فرصة مماثلة لمزيد من إثراء هذا الجناح العسكري سواء عن طريق مشروع (الامتيازات التي اغدقت عليهم) أو عن طرق غير مشروعة مثل التهريب والسمسرة والوساطة والرشوة .

لقد اكتشفت أجهزة المباحث الجنائية العسكرية أثناء تتبعها لبعض الذين يتاحدهن بأجهزة وآلات

(٢٥) المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

(٢٦) تزايد تدفق الجيش الى الخارجية حتى بلغ عدد الضباط في مناصب وزارة الخارجية ٧٢ ضابطاً من بين ١٠٠ عام

١٩٦٢ وكان جميع سفراء أوروبا خلال ذلك العام من الضباط عدا ٣ من المدنيين . انظر أحمد حمروش ، م. م. ص .

ذ. ، ص ١٤٤ .

(٢٧) د. جمال مجدى حسنين ، م. م. ص. ذ. ، ص ٦٦ .

يحضرونها من اليمن ان اثنين من أعضاء مكتب المشير عبد الحكيم عامر قد هربا عدة صناديق من دخان التبناك للمتاجرة فيه ، وقد تبين أن هناك عصابة في إدارة الشؤون العامة للقوات المسلحة تصدر أذونات صرف وهمية تستولى عليها وأنها مرتبطة بعصابة أخرى في مكتب عبد الحكيم عامر يرأسها الصباغ عبد المنعم أبو زيد مهمتها بيع هذه التصاريح والأذونات للتجار اليمنيين مقابل عمولات وسمرة^(٢٨) . وتشير دراسة د. سعد عبد الرحمن إلى أن الفريق أول أنور القاضي قائد القوات المصرية السابق في اليمن كان يمتلك عام ١٩٧٠ شركة كبيرة للاستيراد والتصدير فروعها الرئيسية في مصر واليمن^(٢٩) .

وهكذا أدت حرب اليمن إلى فساد وإفساد عدد كبير من الأجهزة الرسمية التي شاركت في إدارتها حيث كانت الحرب بعيدة عن كل رقابة ، كما كان المجهود الحربي متحررا من القيود التي تطبق على غيره من أنواع النشاط التي تقوم بها أجهزة الدولة العادية . والمحقق يجد أن حرب اليمن كانت بداية لانخراط جهاز الدولة (نسييا) في مجال الأعمال ومثلت نقطة هامة في توثيق الروابط بين المال العام والمال الخاص .

وثمة واقعة ثالثة كان لها أبلغ الأثر في إثراء البيروقراطية بجناحيها المدني والعسكري ألا وهي عمليات التأميم الواسعة وفرض الحراسات إذ أدت تلك الوقائع إلى سطوة البيروقراطية وخاصة جناحها العسكري بعد تشكيل لجان الحراسات .

وبذلك ساعدت العوامل السابقة وغيرها على استثناء الفساد داخل القوات المسلحة ولم يقتصر الأمر على ذلك بل امتد نفوذ الجيش إلى المؤسسة البيروقراطية المدنية واشتد التداخل بينهما بعد أن أنيطت مسئولية الاشراف على القطاع العام المؤتمر بالمجلس الأعلى للمؤسسات العامة الذي رأسه المشير عبد الحكيم عامر منذ ١٥/٤/١٩٦١ . وازداد تحول العسكريين من الجهات الحكومية والوزارات الى شركات القطاع العام .

وقد أفضى هذا التداخل غير المنسجم إلى مزيد من التعقيد في العمليات الادارية وتحطم بعض القيود والاجراءات التنظيمية المهمة ، فضلا عن ازدياد تعرض الموظفين المدنيين لاجراءات العزل والإحالة على التقاعد الأمر الذي أثار عدم الأمان وعدم الارتياح بين العسكريين والمدنيين . ولعل هذا يعكس كيفية اللقاء بين البيروقراطية العسكرية والبيروقراطية المدنية .

أما العنصر الرابع في تشكيل المؤسسة البيروقراطية بعد الثورة يتمثل في البيرو/ تكنوقراط الجدد (أساتذة جامعات ، مهنين ، فنيين) ، فمع التحولات الاقتصادية والاجتماعية الواسعة استعانت الدولة بعدد من الفنيين والتكنوقراط .

. (٢٨) احمد حمروش ، م. م. س. ذ. ، ص ٢٣٣ .

. (٢٩) د. أسعد عبد الرحمن ، م. م. س. ذ. ، ص ١٢٧ .

ونتيجة لأن الثورة قد أولت اهتماما لتلبية احتياجات الطبقة الوسطى الصاعدة في المدينة والريف فقد شهدت الفترة الناصرية نموا هائلا للفئات المتوسطة الجديدة غير «العمالية» التي تعمل نظير أجر مثل موظفي المكاتب والمصالح والكوادر الادارية والفنية في الهيئات والمؤسسات والشركات والمدرسين والمهندسين والفنيين والباحثين غير المرتبطين مباشرة بالعملية الانتاجية المادية. (٣٠)

وبالرغم من تحديد وتوصيف هذه الفئات على أساس وظيفي أو مهني الا أن تحديد الانتماء الطبقي النهائي لكل هذه الفئات يظل مسألة بالغة التعقيد . وقد شكلت هذه الفئات جزءا أساسيا من القيادة الادارية في جهاز الدولة البيروقراطي حيث مكن التدريب التقني كبار البيروقراطية والتكنوقراطية هؤلاء من أن يصبحوا مؤثرين في عملية صنع القرارات الرئيسية في البلاد .

وقد حظيت هذه الفئات نتيجة وضعها المتميز داخل الجهاز البيروقراطي بمزايا مالية وعينية تمثلت في بدلات التمثيل وغيرها من المخصصات الأخرى التي مكنتها من تكوين ثروات طائلة فضلا عن أنها كانت تستغل وضعها وقدراتها الثقافية ومرونتها الأيديولوجية في تحقيق ثروات ومصالح خاصة. (٣١)

ويمكن القول أن فترة الستينات كانت بمثابة عهد النمو السرطاني البيروقراطي حيث أمسى التوسع البيروقراطي من أهم المتغيرات المؤسسية ان لم يكن أهمها على الإطلاق . ففي غضون عشر سنوات تمت زيادة أعداد موظفي الدولة المشمولة بمزايا الكادرات الخاصة — وهم الذين يمثلون النخبة في مجال الوظائف العامة — أربع مرات وازدادوا أثناء الخطة الخمسية ١٩٦٥/٦١ مرة ونصف مرة. (٣٢)

وبعد أن أصبحت الدولة عاملا جوهريا في الإنتاج والتوزيع الاجتماعي للثروة غدت البيروقراطية قوة اجتماعية ذات وزن خطير في تقرير شكل ومضمون الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد إلى الحد الذي دفع بعض الباحثين إلى وصف النظام المصري بعد الثورة بأنه نظام بيروقراطي يتقاسم فيه القوة الفعلية رئيس الدولة واتباعه من جانب والمؤسسة البيروقراطية بشقيها المدني والعسكري من جانب آخر. (٣٣)

ونظرا لأن الثورة — رغم جهودها المستمرة — لم تتمكن من خلق كوادر سياسية ذات ولاء لها ولبدايتها لشغل المناصب الادارية الكبرى^(٣٤) فكانت النتيجة أن أصبح الجهاز البيروقراطي في مصر منذ بداية الستينات القاعدة المؤسسية التي يعتمد عليها النظام الناصري والتي غدت بدورها تتشكل من

(٣٠) د. محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي (بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٨٠) ص ٢١٦ .

(٣١) د. جمال مجدى حسنين ، م. س. ذ. ، ص ٦٢ .

(٣٢) د. محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي ، م. س. ذ. ، ص ٢١٨ .

(٣٣) د. أسعد عبد الرحمن ، م. س. ذ. ، ص ٢٠٥ .

(٣٤) باتريك اوهران ، م. س. ذ. ، ص ٢١ .

الروافد الأساسية التالية :

- الموظفون المدنيون من البيروقراطية القديمة .
- مستخدمو القطاع الخاص والشركات المؤممة .
- المؤسسة العسكرية
- البيرو / تكنوقراط الجدد .

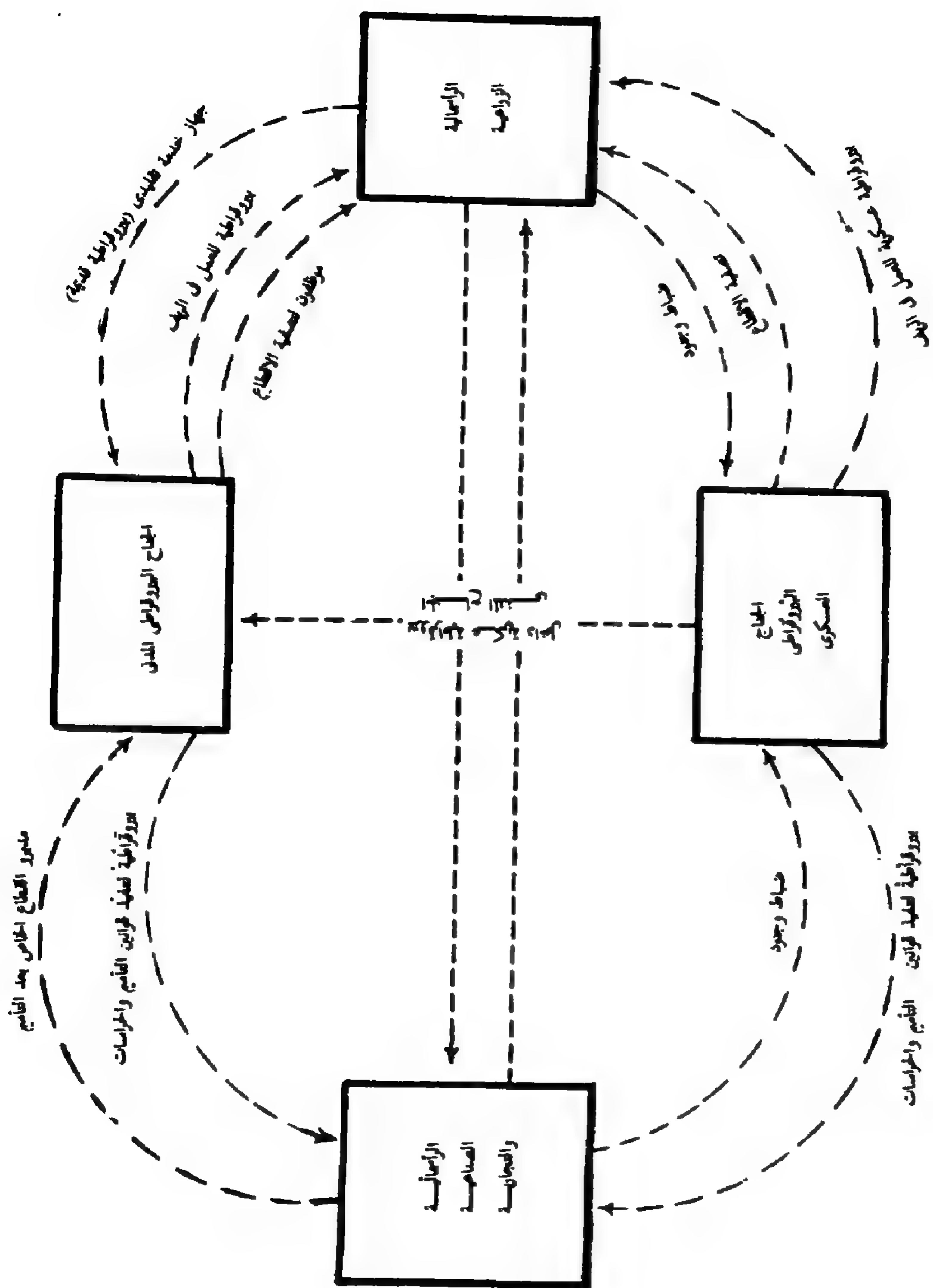
ويلاحظ أن كلا من الرافدين الأول والثاني يعكسان العلاقة الوطيدة بين الجهاز البيروقراطي القديم والجهاز البيروقراطي الجديد الذى استوعب داخله تلك العناصر المحافظة التى تنتمى إلى الرأسمالية الزراعية والرأسمالية الصناعية والتجارية من ناحية والتى تكن عداء للقطاع العام والحكومى من ناحية أخرى ، ومن ثم فإن عدم الانسجام الأيديولوجى داخل القطاع العام كان راجعا منذ البداية إلى التركيبة الاجتماعية غير المنسجمة والتى ترتب عليها استنزاف مقدرات القطاع العام لصالح القطاع الخاص .

أما الرافد العسكرى فإنه يعكس مدى سطوة الجناح البيروقراطى العسكرى على البيروقراطية المدنية كما يعكس أيضا التلاحم بين الرأسمالية المصرية بجناحيها الزراعى / الصناعى والتجارى داخل المؤسسة البيروقراطية بشقيها المدنى والعسكرى .

بينما يعبر الرافد الرابع عن فئات اجتماعية استطاعت ان تستفيد أقصى استفادة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها المجتمع المصرى خلال الستينات وتمكنت شأنها شأن الروافد الأخرى من تكوين ثروات واستطاعت ان تدعم مركزها فى المدينة كبرجوازية متوسطة وبرجوازية صغيرة حيث أخذت الرواتب العليا من هذه الفئات تنسلخ عن الفئات العاملة لتشكّل جزءا من البرجوازية البيروقراطية — فى إطار التكوين البيروقراطى الجديد — والتى شكّلت شقا لا يستهان به من القاعدة الاجتماعية التى دشنت لسياسة الانفتاح الاقتصادى ولاسيما تلك العناصر التى تمرست بالفعل فى عالم الأعمال وأصبحت تضيق بسياسات وتشريعات تلك الفترة . ومع منتصف السبعينات يتمخض اللقاء المستتر بين البرجوازية البيروقراطية وبين عناصر الرأسمالية التقليدية داخل جهاز الدولة والقطاع العام عن لقاء مقنن فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى . بمعنى آخر بين عناصر الرأسمالية التقليدية وبين عناصر البيروقراطية الجدد (البرجوازية البيروقراطية) وخاصة بعد أن توطدت فيما بينهم علاقات القرابة والمصاهرة والنسب . (٣٥)

هكذا وجدت الرأسمالية القديمة لها امتدادات داخل النظام الجديد فعند قيام الثورة بدت الرأسمالية الزراعية وكأنها مدافعة عن النظام الجديد واستطاعت ان تتغلغل داخل تنظيماته وان يكون لها

(٣٥) انظر بالتفصيل كيف توطدت علاقات المصاهرة والنسب بين عناصر الرأسمالية القديمة وبين أبناء البرجوازية البيروقراطية (لعل علاقات المصاهرة والنسب بين عائلة الرئيس محمد أنور السادات وبين عائلة عثمان أحمد عثمان وسيد مرعى وعبد الغفار خير مثال على ذلك)



«التداخل والتشابك بين المؤسسة البيروقراطية بشقيها المدني والعسكري،
وبين الرأسمالية المصرية بشقيها الزراعي / الصناعي والتجاري»

صوت فيها . ساعد على ذلك أن النظام الجديد ذاته قد أظهر ميلا للتحالف مع هذه الصفوة ورفع الشعارات التي تؤكد إنه لن يقدم على أحداث تغيرات جذرية تهدد مصالحها .

وبالرغم من صدور قوانين الإصلاح الزراعى إلا أنها لم تلغ نهائيا نمط توزيع الملكية السابق وإنما أدخلت عليه تعديلات غيرت من حجم ملكية كبار الملاك . فقد ظل عدد كبار الملاك (أكثر من ١٠٠ فدان) ثابتا ٥ آلاف مالك إلا أن نصيبهم من الأرض قد انخفض من اجمالى المساحة من ٢٧٪ إلى ١٣٪^(٣٦) ، يعد هذا مؤشرا على استمرار الأساس الاقتصادى الذى ساد التكوين الاجتماعى السابق على الثورة ، ومع ذلك كان الإصلاح الزراعى بداية لفرض علاقات إنتاج إزدادت وضوحا بعمليات التأميم الواسعة .^(٣٧)

والمحقق يجد أن التنظيمات السياسية (هيئة التحرير والاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى)^(٣٨) قد ضمت الكثير من عناصر الرأسمالية القديمة .

وإذا كانت الرأسمالية التقليدية تمكنت من أن تجد لها امتدادات داخل النظام الجديد فإنه يمكن القول بأن عناصر البرجوازية البيروقراطية لم يكن لديها ايدىولوجية واضحة ومحددة المعالم تعكس وعيها وتعبر عن مصالحها وإنما وجد في صفوفها تيارات فكرية متباينة تعبر عن أجندتها جمع بينها الطابع البرجوازى التكنوقراطى العام لتلك العناصر وقيمتها النفعية ونظرتها التجريبية .^(٣٩)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السرعة الشديدة التى شغلوا بها هؤلاء البيرو/تكنوقراط مناصبهم العليا فى الدولة جعلتهم يعانون مما اسماء أحد الباحثين «التوترات الهيراركية»^(٤٠) وخاصة بعد أن أصبح لديهم مجال جديد لوظائف أعلى وفرصة للترقية اسرع وسلطة أكبر للطموحين وثروة أكبر للمرئشين^(٤١) ، وقد عزز هذه القوة الضباط المتقاعدون وانصار النظام من السياسيين الذين لم تعد الحكومة قادرة على أن توفر لهم عددا من الوظائف المجزية .

وبواكب هذه الحالة باستمرار حالة من فقدان التوازن والاتزان الناجم عن الانتقال الخاطف من مستوى إلى مستوى أعلى وخاصة أن الأدوار التى تقلدها البيرو/تكنوقراط خلال الستينات كانت ذات مواقع حساسة تستطيع من خلالها التأثير على البرامج الاقتصادية فى البلاد . ففى الوقت الذى سيطر فيه القطاع العام على ٨٢٪ من وسائل الانتاج خارج القطاع الزراعى كانت بيروقراطيات الدولة مسئولة عن صرف ٦٠٪ من مجموع الانتاج القومى فى عام ١٩٦٧/٦٦ .^(٤٢)

(٣٦) د. محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية الاجتماعية ، م. س. ذ. ، ص ٢٤ .

(٣٧) د. أحمد زايد ، م. س. ذ. ، ص ٣١٢ .

(٣٨) المرجع السابق ، ص ٣٦١ .

(٣٩) عادل غنيم ، حول قضية الطبقة الجديدة ، م. س. ذ. ، ص ٩٣ .

(٤٠) د. اسعد عبد الرحمن ، م. س. ، ص ١٦٢ .

(٤١) روبرت مايرو ، الاقتصاد المصرى ٥٢ — ١٩٧٢ ، م. س. ذ. ، ص ١٩٨ .

(٤٢) لطفى الخولى ، م. س. ذ. ، ص ٤١ .

وكان البيروقراط خلال فترة الستينات بحكم طبائع التقدم التكنيكي الحديث بمثابة القادة والمديرين والخبراء وتمكنوا من السيطرة رويدا رويدا على مقدرات المجتمع واستأثروا بخبراته وعائد إنتاجه بل أنهم كانوا في نفس الوقت يحملون بذور تهديد للكيان الذي يستمدون منه مكانتهم وثروتهم بعد أن تمكنت البرجوازية البيروقراطية من السيطرة على مفاتيح العمل الاقتصادي بتوليها المراكز والوظائف الرئيسية في الحكومة والقطاع العام والتنظيمات السياسية ووسائل الاعلام والثقافة .

ويمكن القول بأن ثمة بذورا للتهديد كانت كامنة في الهيكل البيروقراطي الجديد اذ ضم بداخله وارثي قيم المجتمع السابق على الثورة الذين كانوا يحجبون خبراتهم وقدراتهم الفنية عن الأجيال الصاعدة الجديدة التي تنتمي إلى شرائح اجتماعية كانوا أصلا ينظرون اليها نظرة احتقار وتعال^(٤٣) . هذا بالإضافة إلى فريق آخر لم يلتزم بأي موقف سياسي أو اجتماعي وإنما تها أن يكون خادما للحكم ومنفذا لارادة السلطة . وهذا الفريق بحكم خبراته وتعليمه وقدراته الفنية أصبح ذا أهمية بالغة تطلبتها فترة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع خلال الستينات وإن كان قد افتقد الاحساس النفسي بأهمية ومغزى تلك التحولات وعادة ما يصاب هذا النوع بعقد الاستعلاء وهو باستمرار مستعد للفرار أو الاستفادة من الموقف لمصلحته الشخصية .

واستطاعت هذه الفئات أن تورث ابناءها مناصبها التي كانت تتحكم فيها من خلال منحها الامتيازات التعليمية والثقافية وخلق الجو الثقافي الخاص للتنشئة الاجتماعية لأبنائها^(٤٤) وبذلك استطاعت ان تجمع بين قوة السلطة من ناحية وقوة الثروة من ناحية أخرى بعد أن وظفت الأولى في سبيل الحصول على الثانية .

والأرجح أن الجناح العسكري للبيروقراطية لم يكن إلا صورة مماثلة للوضع السابق فقد كان العسكريون القابضون على السلطة وانصارهم لا يؤمنون بأي اصلاح اجتماعي وكانت ضغوط الجيش تسير باتجاه يميني بمعنى أنه لم يكن هناك مجال لخطوات تقدمية اضافية تبتغى أية اصلاحات اجتماعية تمس الملكية الخاصة وبالذات الملكية الزراعية .^(٤٥)

ومجمل القول أن الثقافة العلمية السائدة لدى أبناء البرجوازية البيروقراطية أو (الطبقة الجديدة) ثقافة رأسمالية بمعنى أن القيم والمناخ الرأسمالي كان مسيطرا على العلاقات الاجتماعية بحكم طبيعة تكوين وتطور الهيكل البيروقراطي . هذا فضلا عن أن الثورة قد احدثت تغييرا في الجوانب المادية دون أن يسبقه تغيير في القيم المجتمعية علما بأن التغير في الأولى غالبا ما يتم بصورة اسرع من الثانية .

وازدادت الأوضاع ترديا نتيجة المكاسب الخاصة التي كان يجنيها كبار البيروقراطية الذين انغمسوا

(٤٣) انظر مقال د. عبد الملك عودة ، حول الطبقة الجديدة ، الأهرام ، ١٠/٩/١٩٦٣ ، ص ١ .

(٤٤) د. جمال مجدى حسنين ، م. س. د. ، ص ٦٥ .

(٤٥) د. اسعد عبد الرحمن ، م. س. د. ، ص ١٤١ .

في عملية مضاعفة دخولهم بطرق مشروعة وأخرى غير مشروعة . وتمثلت أهم الطرق المشروعة في بدلات التمثيل التي كانت غالبا ما تمنح لكبار البيروقراطية باعتبار أنهم يقومون بأداء أعمال تتضمن علاقات عامة تحتاج الى مصاريف اضافية فضلا عن العلاوات العديدة الأخرى التي كانت تمنح تحت مسميات مختلفة . (٤٦)

وبهذا الصدد يكشف التقرير المقدم من رئيس الهيئة المركزية للإدارة الى اللجنة الوزارية الخاصة بالتنظيم والإدارة عام ١٩٦٤ الكثير من الحقائق حيث أكد التقرير أن التعويضات والمرتبات الإضافية التي دفعت للبيروقراطية اشتملت على كمية كبيرة من العلاوات التي لا موجب لها وكان للأخيرة اسماء مختلفة مع أنها كانت في جوهرها واحدة . وقد بلغت هذه البدلات المتشابهة عدد ٣٧ علاوة . (٤٧)

وبالإضافة الى مصادر تجميع الثروات المشروعة كانت هناك مصادر أخرى غير مشروعة تمثلت في السمسرة والرشاوى والعمولات وقد سلك عدد من البيروقراطية هذا المسلك لتحقيق مآرب شخصية ونجحوا في تجميع ثرواتهم بهذه الطريقة . (٤٨)

وإزاء تضخم الدور الذي بدأت تلعبه البرجوازية البيروقراطية بدأت الأقلام والآراء تنادى بضرورة ضغط الجهاز البيروقراطي وتجميع دور (الطبقة الجديدة) وكبح جماح الوحش الذي ينهش اقتصاد البلاد ويلتهم نتائج التأميم ويعزل المثقفين عن الجماهير (٤٩) ويميل إلى الحفاظ على مطالب نوعية خاصة بفئة محددة . (٥٠) وقد كتب محمد حسنين هيكل في شأن نمو البرجوازية البيروقراطية إنه «ليس من حق هذا الجيل أن يأكل ويستنفذ آمال الأجيال القادمة» (٥١) ، نحن لانبنى مجتمعا كى يحكمه البيروقراطيون والتكنوقراطيون ، (٥٢) .

وتجدر الإشارة هنا الى أن الثورة قد أرادت أن تخلق من البيروقراطية طبقة بديلة تساهم في انجاز المهام الثورية وتكون عوضا عن الرأسمالية المستغلة ، الا أن القيادة الناصرية قد ادركت الدور الذي بدأت تلعبه البرجوازية البيروقراطية ومن ثم بدأت في مجابهة عناصرها سواء داخل الجناح المدني أو الجناح

(٤٦) المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

(٤٧) د. رفعت السعيد ، الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع المصرى ، مجلة الطليعة ، ائسنة الثامنة ، العدد الثالث ، مارس ١٩٧٢ ، ص ص ٦٥ — ٧١ .

(٤٨) الأهرام ، ١٤/٨/١٩٨٤ ، ص ١ .

(٤٩) شارل بتلهام ، التخطيط والتنمية ، ترجمة د. اسماعيل صبرى عبد الله (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٨) ، ص ٢٦٦ .

(٥٠) المرجع السابق ، ص ٢٦٨ .

(٥١) محمد حسنين هيكل مشكلات الإدارة ، الأهرام ، ١٩٦٤/٣/٦ ، ص ٣ .

(٥٢) محمد حسنين هيكل ، مشاكل القطاع العام ، الأهرام ، ١٩٦٤/٣/٢ ، ص ٩ .

العسكري . ففى خطبة للرئيس جمال عبد الناصر أمام مجلس الأمة سنة ١٩٦٤ قال فيها : «ان البيروقراطية فى مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ستعمل على أن تحصل بكل الوسائل على أكبر قدر من السلطة حتى تستطيع أن تقوم بدور حاسم فى الانتاج وفى العلاقات الاجتماعية وان تحتكر هذا الدور . وتستطيع البيروقراطية بفضل هذا الاحتكار ان تأخذ مكان الرأسمالية فى المجتمع الرأسمالى » .^(٥٣)

وفى اعقاب الموجة الأولى من قوانين التأمين سنة ١٩٦١ حذر عبد الناصر من احتمال انحراف القادة الجدد فى القطاع العام قائلا : «على القادة الجدد أن يعوا دورهم الاجتماعى الجديد ، فافدح مايمكن أن يتعرضوا له من اخطار فى هذه المرحلة هو انحرافهم عن الطريق الصحيح وتخيل انفسهم ممثلين لطبقة جديدة حلت محل القديمة وأصبحت ممتلكاتهم بالتالى ملكا لهم» .^(٥٤)

«لاينبغى لنا مهما كان الثمن أن نسمح لظهور طبقة جديدة تظن أن الامتيازات ارث لها بعد الطبقة القديمة وعلينا أن نقاوم هذا الانحراف ونثور عليه اذا اقتضى الأمر ونجرده من أى سلاح يكون قد حصل عليه» .^(٥٥)

وبالرغم من التهديدات المستمرة لعناصر البيروقراطية التى وظفت وظائفها ومناصبها داخل الجهاز الحكومى والقطاع العام والتنظيمات السياسية المختلفة فى تجميع الثروة الا إنها تمكنت من أن تشكل نوعا من مراكز القوى والاحتكارات فى القطاعات السياسية والاقتصادية وخاصة أنها كانت لا تملك وسائل الانتاج وإنما كانت تسيطر عليها وتمسك بمفاتيح العمل السياسى والاقتصادى الأمر الذى خولها السيطرة والتحكم فى القرارات الأساسية فضلا عن التحكم فى الفائض الاقتصادى المتولد فى المجتمع .^(٥٦)

ولم يفلت الجناح العسكرى البيروقراطى من مجابهة القيادة الناصرية فقد قدم عبد الناصر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٦٢ مشروع قانون جديد يقضى بأن تكون عملية ترفيع الضباط من رتبة عقيد فما فوق خاضعة لقرار يتخذ فى مجلس الرئاسة كما تضمن مشروع القانون فقرة تقضى باستبدال الضباط الكبار بين فترة وأخرى بشكل منتظم ، وقد تم وضع هاتين النقطتين بسبب موجة المحاباة التى غمرت الترفيع فى المؤسسة العسكرية ، وحقيقة كون المناصب العسكرية العليا قد أصبحت حكرا على عدد قليل من الضباط الذين اعتبروا مناصبهم ممتلكات شخصية لهم الأمر الذى ترتب عليه استئثار الفساد والافساد والرشوة والمحسوبية داخل المؤسسة العسكرية .^(٥٧)

(٥٣) عادل غنيم ، حول قضية الطبقة الجديدة ، م . س . ذ . ، ص ٩٣ .

(٥٤) المرجع السابق ، ص ٩٣ .

(٥٥) المرجع السابق ، ص ٩٣ .

(٥٦) د . محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى ، م . س . ذ . ، ص

٢١٨ .

(٥٧) د . اسعد عبد الرحمن ، م . س . ذ . ، ص ١٦٨ .

هكذا تمكنت البرجوازية البيروقراطية من أن تستغل وظائفها كوسيلة لجمع الثروة مستفيدة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي انتابت المجتمع المصرى خلال الستينات عقب عمليات التخصير والتأميم والحراسات إلى الدرجة التي أصبحت فيها مهددة للنظام ذاته ومعوقا أساسيا من معوقات التنمية إلى الحد الذى وصفها البعض بأنها ثورة مضادة انقضت على منجزات التنمية والتهمت نتائج التأميم. (٥٨)

(٥٨) : عبد الملك عوده ، حول الطبقة الجديدة ، الأهرام ، م. م. س. ذ. ، ص ١ .

المبحث الخامس

الرافد البرجوازي البيروقراطي ونخبة الانفتاح الاقتصادى

ان أية مرحلة انقالية تفترض دائما تنازلات متبادلة من كافة الطبقات الثورية فلا يمكن أن ترفض تقديم التضحيات الضرورية والانفراد بالامتيازات الاجتماعية ولا يمكن أن تكون تضحيات طبقة فرصة نادرة لاثراء طبقة أخرى والتسلق على السلم الاجتماعى ، ولا يمكن أن تحتفظ طبقة بجدارتها الثورية السياسية اذا تخلت عن دور الثورة الاجتماعى وان حدث هذا تفقد الطبقة بالفعل وظيفتها الثورية وهذا ماحدث على يد عناصر البرجوازية البيروقراطية .

فعقب هزيمة ١٩٦٧ وجهت ضربة الى جهود التنمية فى مصر وعلت أصوات عناصر البرجوازية البيروقراطية ساخطة على التجربة الناصرية . فهى فى أغلبها عناصر غير معنية بالتحويلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغير متحمسة لها وإنما كانت تردد شعاراتها من منطلق مجازاة الأوضاع طالما هناك استفادة تثرى امتيازاتها الشخصية .

واسكاتا لعناصر البرجوازية البيروقراطية حدثت تنازلات من قبل النظام فتم السماح بنمو القطاع الخاص فى قطاع المقاولات لاعادة تعمير مدن القناة وإزالة آثار العدوان كما سمح بنمو القطاع الخاص فى التجارة الداخلية وحدث تراخ فى عمليات تأميم تجارة الجملة فضلا عن السماح بتنشيط القطاع الخاص فى مجال التجارة الخارجية والاستيراد والتصدير وكان حليفها الأساسى فى هذا المجال القطاع العام عن طريق العناصر البيوروتكنوقراطية الجديدة .

وتم اللقاء بين القطاع الخاص بعد أن كان القطاع الخاص لايملك الحق فى الخروج المستقل إلى السوق الخارجى^(١) نظرا لأن تجارة التوكيلات كانت مقصورة على القطاع العام فقط وكانت عمليات التصدير والاستيراد تتم من خلال شركات التجارة الخارجية التابعة للدولة . إلا أن بعد هزيمة ١٩٦٧ منحت شركات القطاع الخاص العديد من الامتيازات وسمح لها عام ١٩٦٩ باستيراد كل السلع الضرورية اللازمة لضمان استمرار العمل اليومى للمصانع التى تنتج سلعا للتصدير بما لايتجاوز سبعة آلاف وخمسمائة جنيه مصرى لكل شركة وبدون تحويل عملة أجنبية^(٢) وبهذا استطاع الكثير من العاملين فى مجال التجارة والأعمال والمقاولات فى القطاعين العام والخاص وبالاتفاق فيما بينهما وتحت أساليب التستر نقل العملة القابلة للتحويل بحرية خارج مصر وقد تم الإبقاء عليها حتى حانت الفرصة الحقيقية مع الاعلان الرسمى لسياسة الانفتاح الاقتصادى .

(١) ف . أ لوتسكفتش ، عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادى ، م . س . ذ . ، ص ٢٨ .

(٢) المرجع بالسابق ، ص ٣٩

ونتيجة لما سبق شهد المجتمع عملية واسعة من التهريب من الداخل والخارج وبدأت السوق الداخلية تمارس تجارة السلع المهربة واتسع نشاط التصدير الخاص الا أنه يمكن القول بأنه في ظل كل هذه الظروف ظل توسع النشاط الرأسمالي عملاً استثنائياً فرضته طبيعة التحولات وواقع الهزيمة^(٣).

تبلورت أبعاد البرجوازية البيروقراطية وسعت لبسط نفوذها وسلطانها من أجل جمع الثروة وبدأت تهدد بالفعل التجربة التنموية التي تعثرت في منتصف الستينات حيث ارتفع الدين الخارجى وأصبح التمويل الخارجى أكثر صعوبة فاضطر النظام الحاكم إلى تخفيض الواردات وأصاب التخفيض مستلزمات الانتاج أساساً مما أضر بالصناعة بالذات^(٤) إلا أن قيمة الواردات الغذائية سرعان ما اتجهت إلى الزيادة نتيجة لارتفاع اسعارها بمعدل ١١٥ سنوياً فيما بين عام ١٩٦٥ / ٦٤ وعام ١٩٦٧ / ٦٦ ونتيجة لمحاولة اسكات أفواه عناصر البرجوازية البيروقراطية الساخطة^(٥).

وتأثر النظام بعد حرب ١٩٦٧ حيث أصبح أكثر اعتدالاً وجرى تمويل الزيادة في الانفاق الحربى على حساب معدل الاستثمار والتراكم الرأسمالى فضلاً عن الخسائر في رصيد رأس المال التى نتجت عن العمليات العسكرية (تدمير مدن القناة — اغلاق القناة — احتلال آبار البترول) ولذلك لم يتمكن الاقتصادى المصرى من المحافظة على معدل الاستثمار اللازم لتحقيق زيادة مستمرة في النمو وأخذت معدلات النمو في التباطؤ من أكثر من ٦٪ في الستينات الى ٢.٥٪ عام ١٩٧٣^(٦).

لقد عسكت التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة من ١٩٦٢ / ٦١ — ١٩٦٧ / ٦٦ ثلاثة ظواهر أساسية أولها اتساع ونمو الرأسمالية المستغلة وخاصة في قطاعى تجارة الجملة والتشييد (مقاولى الباطن) ويكفى أن نعلم أن القطاع الخاص قام بتنفيذ ٧٠٪ من إجمالى عمليات التشييد التى تبلغ قيمتها ٧٠٠ مليون جنيه وتكون ٤٧٪ من إجمالى استثمارات الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥ / ٦١^(٧) ، وثانيها النمو غير العادى لبيروقراطية الدولة والقطاع العام . وقد شهدت هذه الفترة

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(٤) أحمد عبد الحميد ثابت ، علاقات التبعية وأزمة التنمية في العالم الثالث : مصر كدراسة حالة ٧٠ — ١٩٨١ ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٣) ص ١٨٠ .

(٥) المرجع السابق ، ص ١٨١ .

(٦) د. أحمد يوسف أحمد ، وعثمان محمد عثمان ، الأبعاد الاقليمية والدولية لبدائل التنمية في مصر ، مجلة المستقبل العربية البديلة ، عدد ٥ يوليو ، ١٩٨٢ ، ص ٣٢ .

(٧) عادل غنيم ، م. س. ذ. ، ص ٩٠ .

يشير د. رمزي زكى الى أن عام ١٩٦٧ / ٦٦ شهد أعلى معدل للاستثمار القومى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى حيث وصلت الى ١٥٪ ، أنظر د. رمزي زكى ، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية ، م. س. ذ. ، ص ٢٤٥ .

حركة هجرة واسعة من الحكومة (قطاع الخدمات الحكومي) الى شركات ومؤسسات القطاع العام سعيد وراء الامتيازات الاقتصادية وجريا وراء فرص الترقى الاجتماعى ، وثالثها نشاط العناصر الفاسدة داخل القطاع العام والجهاز الحكومى مستغلة وظائفها ومناصبها ومراكزها المؤثرة فى النظام ومحتضنة رصيدها الاجتماعى ورواسب التجارب السابقة ومواقفها العدائية منه^(٨) . فى ظل تلك الظروف والتحولات تمكنت البرجوازية البيروقراطية أن توجد تراكما رأسماليا عبر المسالك التالية :

(١) الفوائض المستحقة من النشاط الرأسمالى الخاص الذى ظل طليقا فى الزراعة وفى مجالات التجارة الداخلية والمقاولات (خاصة من الباطن) والخدمات والانتاج السلعى الصغير الذى غرزه التنمية العامة ووسعت له السوق الداخلية والخارجية أيضا « كما حدث لمنتجى الأثاث » ويسرت له الدولة التمويل اللازم .

(٢) الأرباح المتحققة للقطاع الخاص فى تعامله مع الهيئات الحكومية والقطاع العام خاصة فى مجال التوريدات والمقاولات ودخوله وسيطا لتداول السلع بين هذه الهيئات من خلال المناقصات .

(٣) الأرباح غير المشروعة للقطاع الخاص من خلال التواطؤ مع موظفى الحكومة والقطاع العام على عقد صفقات لاتسم بالمواصفات المطلوبة ولا تحقق أفضل الشروط الممكنة للأطراف الأخرى .

(٤) الثروات التى كونها موظفو الدولة داخل الجهاز الحكومى والقطاع العام من خلال الرشاوى والعمولات والاختلاسات وغير ذلك من ألوان الفساد مقابل « تسهيل الأمور » للقطاع الخاص ومن خلال استغلال النفوذ والسيطرة على الأجهزة الاقتصادية والاستيلاء دون وجه حق على الأموال العامة وفرض الأولوية من خلال الوساطات لحصولهم وأقاربهم على السلع النادرة التى تعرضها الدولة مثل السيارات وغيرها من السلع المعمرة بالإضافة إلى اساءة التصرف فى أموال الحراسات والمشاركة المستترة فى النشاط الخاص .

(٥) أرباح القطاع الخاص من خلال السوق السوداء التى فرضتها ظروف الندرة الشديدة فى بعض السلع ومن خلال الاستيلاء على السلع والخدمات التى تلقى دعما حكوميا دون وجه حق وخلال عمليات التهريب للداخل والخارج .

(٦) الثروات التى تحققت لبعض الأفراد من خلال التهريب من قوانين تحديد ملكية الأراضى الزراعية والحيازة والايجارات والتأمين على العمال والحد الأدنى للأجور وقوانين الرقابة على النقد والجمارك والضرائب وغيرها .

(٨) حاول النظام تحجيم هذه العناصر فكانت الحراسة تفرض فى حالة استخدام الغش والتواطؤ أو الرشوة فى تنفيذ عقود المقاولات أو التوريدات مع الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة ووحدات القطاع العام وفى حالة الاتجار فى الممنوعات أو فى السوق السوداء وتهريب المخدرات والاستيلاء بغير وجه حق على المال العام وقد صدر فى هذا الشأن قانون الكسب غير المشروع عام ١٩٦٨ . أنظر د. جمال العطيفى ، آراء فى الشرعية وفى الحرية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠) ص ٤٦٤ .

(٧) الأموال التي تراكمت للقطاع الخاص بشتى السبل من خلال الرفع المصطنع لتكاليف الإنتاج نتيجة لعقد الصفقات المربحة للقطاع الخاص ومن خلال تحويل عملاء القطاع العام إلى القطاع الخاص إما بالتواطؤ مع الأخير أو بمجرد وضع العراقيل الادارية في الطريق .

(٨) المدخرات التي كونها بعض العاملين في الحكومة والقطاع العام من خلال استثمار التراكم البشرى أى الخبرات والمهارات والمعلومات التي اكتسبوها في عملهم ثم هجرة العمل الحكومى والقطاع العام إما لممارسة نشاط مستقل أو للاشتغال بأجور أعلى في القطاع الخاص أو للهجرة إلى دول عربية غنية^(٩) .

هكذا استطاعت عناصر البرجوازية البيروقراطية أن تجمع بين الثروة والسلطة معا وبدأت تستعد لأن تطفو على السطح بعدما غاصت سنوات وتسترر داخل جهاز الحكومة والقطاع العام وبدأت تبحث عن معادل سياسى لوزنها الاقتصادى والاجتماعى ولم يكن هذا المعادل يتمثل لديها سوى في تغيير فلسفة النظام وتوجيهاته حيث التوجه نحو فلسفة الاقتصاد الحر^(١٠) .

وبعد هزيمة ١٩٦٧ انقسمت البيروقراطية إلى شقين :
الشق الأول : يمثل الجناح العسكرى وكان يريد قلب نظام الحكم مخفيا وراء الدعوة الى الديمقراطية ولكنه في الواقع كان يريد الانقضاخ على مكاسب الثورة .

الشق الثانى : يمثل البيرو/تكنوقراط (البيروقراطية المدنية) وهو الشق الذى رفع شعار الدولة الحديثة القائمة على العلم والتكنولوجيا والتي تقضى على التخلف الحضارى بحيث تعيش الجماهير الشعبية داخليا فى مستوى لائق دون تطلع إلى مواقع القيادة وأن هذه الدولة الحديثة لابد أن يكون نظامها الاقتصادى هو رأسمالية الدولة البيروقراطية ولذلك يصبح المطلوب ليس الغاء التأميمات فى مجملها وإنما الغاء بعضها فقط وكان الاحتياطى المباشر لهذا الجناح يتمثل فى البرجوازية الوطنية الليبرالية وبصفة خاصة المهن الحرة^(١١) .

هكذا أعربت البرجوازية البيروقراطية بشقيها المدنى والعسكرى عن طبيعة تكوينها وتطلعاتها وفكرها . فبعد أن جمعت رأس المال النقدى لم تعد فى حاجة إلى القيود التى فرضتها طبيعة التحولات

(٩) د. ابراهيم العيسوى ، تطور النظام الاجتماعى ومستقبل التنمية فى مصر ، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ، القاهرة : ٢٧ - ٢٩ مارس ١٩٨٠ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ص ٨٢ - ٨٤ .

(١٠) السيد على ابراهيم زهرة ، الأحزاب السياسية ومياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٤) ص ٣٣ .

(١١) د. أسعد عبد الرحمن ، م. س. ذ. ، ص ٦٥ .

والتبدلات السابقة في مواجهة الملكية العقارية الكبيرة وبعض الفئات الممثلة لرأس المال ومن ثم أصبح من الضروري ازالة تلك القيود لأنها تعوق حركتها^(١٢) .

سجلت العناصر البيرو/تكنوقراطية المدنية انتصارا نسبيا بعد ١٩٦٧ وانحصر دور المؤسسة العسكرية^(١٣) وبدأت هذه العناصر في ابراز ورقة الديمقراطية كتعبير عن حاجتها لازالة القيود التي تقف وتحول دون تعانقها مع رأس المال الأجنبي وبدأت النخبة الحاكمة تطرح مايعرف «بالاشتراكية الديمقراطية» التي لا تعترف لا بالتأميم ولا بالمصادرة^(١٤) وتحت الضغط الشديد حصلت البرجوازية البيروقراطية على نطاق أوسع للحركة حيث نادى بضرورة اعادة تحديد دور القطاع الخاص واطلاق حرية رأس المال والريح الفردى وفتح باب الهجرة وتشجيع القطاع الخاص وتحجيم دور القطاع العام تحت اسم (الترشيد) .

ومن المفارقات التاريخية أن يتلقى القطاع العام الضربة الأولى حيث نادى البرجوازية البيروقراطية بتقليص أظافره وتقيده وتحجيم دوره وجعله معاونا لرأس المال الخاص والأجنبي وفك الاجراءات التي تم تطبيقها خلال فترة الستينات واطلاق حرية رأس المال الخاص بدعوى تصحيح المسار (الاشتراكي) الا أن هذه الدعوة كانت مدفوعة بالاعتبارات المصلحية حيث كانت هذه القوى تسعى من وراء ذلك الى تضخيم ثروتها وتصيد نصيبها الاجتماعى وتحقيق مزيد من السيطرة والنفوذ السياسى^(١٥) .

ومن المفارقات أيضا أن يصدر التهجم على القطاع العام ومحاولة اجهاض التجربة الناصرية ليس فقط من أولئك الذين أضرروا من جراء التأميم والحراسات والاصلاح الزراعى ولكن أيضا من تلك العناصر التى كونت ثرواتها من رحم القطاع العام الذى تم تسخيريه وتخريبه من داخله لصالحهم ، كما كان التهجم من تلك الحناجر التى طالما بحث أصواتها من شدة ماكالتة ليس للقطاع العام فقط بل للتجربة الناصرية كلها كتجربة متميزة وفريدة فى المنطقة بل ماهو أكثر من ذلك أنهم أرجعوا كل أزمات

(١٢) د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، م. س. ذ ، ص ٥١٨ .

(١٣) أمانى قنديل ، صنع السياسات العامة فى مصر مع تطبيق على السياسة الاقتصادية ٧٤ - ١٩٨١ ، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٥) ص ١٣٦ .

(١٤) Ali E Hillal Dessouki, (The Politics of Income distribution in Egypt, the political Economy of Income distribution on Egypt), In Gouda Abdel Khalek and Robert Tignor eds., (New yourk - London: Holmes & Meier Publishers, 1980). PP. 62-64.

(١٥) د. جمال حمدان ، شخصية مصر : دراسة فى عبقرية الزمان والمكان (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٤) ص ص ١٤٢ - ١٤٤ .

المجتمع المصرى إلى التبدلات والتحولات التى انتابته ابان الحكم الناصرى وإن كانوا هم أنفسهم قد مثلوا أعمدة رئيسية داخله^(١٦) .

هكذا يمكن القول بأن ثورة يوليو أفرزت البرجوازية البيروقراطية ليس بهدف استنزاف ثروات المجتمع ولكن بهدف انجاز المهام الثورة الا أنها استغلت وظائفها ومناصبها داخل الجهاز الحكومى والقطاع العام فى تجميع الثروة مسخرة جهاز الدولة لتحقيق مآربها الشخصية وهامى الآن تواصل مسيرتها بعد أن قننت لها الفرصة فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى .

وإذا كانت ثمة روابط وتداخلات وتشابكات بين عناصر الرأسمالية التقليدية وبين البرجوازية البيروقراطية قد عكستها دراسة المبحث السابق الا أن التحالف الحقيقى فيما بينهما قد تم فى اطار سياسة الانفتاح الاقتصادى . وقد بينت الدراسة أن ثمة تحالفا قويا بين بقايا الرأسمالية التقليدية التى حافظت على بعض ثرواتها القديمة من خلال التهريب إلى الخارج أو عبر تنميتها فى عالم الأعمال والذين لعبت تصفية الحراسات دورها فى تزويدهم بثروة عقارية أو نقدية كانوا قد فقدوا الأمل فيها والذين أتاح لهم الانفتاح الاقتصادى إعادة جزء من ثرواتهم فى الخارج ولهم أيضا ارتباطاتهم القديمة برأس المال الأجنبى وبالذات (الأوربى) ، وبين عناصر البرجوازية البيروقراطية التى جمعت ثرواتها الطائلة أحيانا بفضل الثورة وأحيانا أخرى بالتحايل عليها أفضى إلى تشكيل تكوين اجتماعية قوية كانت سندا للنظام الاقتصادى المسمى بالانفتاح الاقتصادى^(١٧) .

والسؤال الذى يطرح نفسه بهذا الصدد هو : هل أثبتت الدراسة العملية أن البرجوازية البيروقراطية تمثل شقا فى رأسمالية الانفتاح الاقتصادى ؟ هل يوجد تحالف بين الرأسمالية التقليدية والبرجوازية البيروقراطية عكسه تكوين الشركات موضع الدراسة ؟ ماهى أهم القطاعات التى نزحت منها تلك العناصر ؟ هل يوجد تحالف بين بيروقراطية الستينات وبيروقراطية السبعينات والثمانينات ؟

تساؤلات عديدة طرحتها الدراسة وتم التوصل الى اجاباتها عبر النتائج التالية :

أولا : أن ثمة عناصر رأسمالية تقليدية استطاعت أن تجد لها امتدادات ونفوذ داخل النظام الجديد بعد الثورة حيث آلت العديد من شركاتهم إلى جهاز الدولة بعد عمليات التأميم الواسعة ومن

(١٦) سيد مرعى ، م. س. ذ. ، ص ص ٥٣٩ — ٥٤٠ وكذا عثمان أحمد عثمان ، م. س. د. ، ص ٢٩٣ ، وأيضا عبد الله أمام ، م. س. ذ. ، ص ٢٧ .

(١٧) د. فؤاد موسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، م. س. ذ. ، ص ١١٧ .
يود الباحث أن يشير الى تحفظ هام وهو أن هناك بعض العناصر البيروقراطية والتكنوقراطية استطاعت أن تقوم بدورها المنشود فى انجاز المهام التى رسمتها لها القيادة الناصرية واستطاعت أن تننى صرح القطاع العام وأن تواصل خطواتها فى تحقيق الانماء الوطنى وإن كانت قد كونت ثروات فهذا لايعيبها اذا كان ذلك مقابل جهد وطنى وعطاء جاد للوطن والمواطن المصرى .

ثم تصبح مثل هذه العناصر — الى كونها رأسمالية تقليدية — ضمن عناصر البرجوازية البيروقراطية التي وظفت وظائفها ومراكزها داخل القطاع العام لاستعادة بعض امتيازاتها (بشكل نسبي) التي سبق وأن ضريت ولا سيما تلك العناصر التي ظلت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقطاع الخاص من ناحية ورأس المال الأجنبي من ناحية ثانية .

ومن العناصر الرأسمالية التقليدية التي تقلدت مناصب ومراكز ووظائف داخل جهاز الدولة والقطاع العام بعد الثورة نجد منهم الآتي أسماءهم :

عبد الجليل العمرى ، وحسن عباس زكى ، ونعمة الله بولس ، وعدلى أيوب ، ومحمد العبد ، وجبر سالم ظريفة ، وبطرس غالى ، وحمد الباسل ، وعلى شعراوى ، وأحمد يوسف الطويل ، ومحمد محمود العتال ، وسيد مرعى ، واسماعيل بليغ صبرى ، وميشيل باخوم ، وعبد الغفار البربرى ، وزكى هاشم ، وأحمد جرانة ، وبعد الستار عبد المقصود عرفه .

ثانيا : أفصحت الدراسة عن وجود عدد من أولئك الذين تقلدوا مراكز ووظائف داخل الجهاز الحكومى والقطاع العام والتنظيمات السياسية المختلفة خلال فترة الستينات واستأنفوا عملهم كمساهمين ورجال أعمال مع سياسة الانفتاح الاقتصادى ومنهم على سبيل المثال :

الاسم	المناصب والوظائف التي تقلدها خلال السنين	الشركات المساهمة لها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه	الشركات التجارية الحاصل عليها
عمر عبد الحلق	<ul style="list-style-type: none"> - من النشاط التجاري . - عمل ضابطا للتربيط العسكري في السنين . - عمل سفيحا لمصر في اليابان خلال السنين وأوائل السنين . 	- بنك النيل	١٩٧٨/١/٢٦	١٥	
أنور القاضي	<ul style="list-style-type: none"> - لواء أول وكان قائدا للفرات المسلحة باليمن . - كان يملك شركة استيراد وتصدير للذبح والسجائر في نهاية السنين وأوائل السنين وأهم مراكز توزيع للشركة في مصر واليمن . 	<ul style="list-style-type: none"> - شركة قاني للاستشارات . - وجنكو مصر لمراد البناء - دلتيس الصناعية والتجارية . - والدلهية الوطنية للطباعة والنشر . 	<ul style="list-style-type: none"> ١٩٧٨/٣/٢٦ ١٩٧٨/٨/١٤ ١٩٨٠/٩/٢٩ ١٩٨٢/١٢/١٤ 	<ul style="list-style-type: none"> ٢٠ ٣٦ ٤٥٠ ٦٠ 	
وجه أباطه	<ul style="list-style-type: none"> - من النشاط التجاري . - عين محافظا عام ١٩٦٠ . 	-	-	-	صاحب وكيل سيارات يمين
عبد العظيم أبو المعالي	<ul style="list-style-type: none"> - كان مديرا لمكتب وزير الري والسد العالي . - كان سكرتيرا للجنة بناء السد العالي . - كان مديرا لمكتب السد العالي في موسكو . - كان وكيلًا لوزارة السد العالي أثناء التمهيد لمدة ثلاث سنوات . - عمل وزيرًا للري ثم وزيرًا للزراعة عام ١٩٧٨ . 	<ul style="list-style-type: none"> - شركة مصر أيرن لمراد البناء - بنك الاتحاد والتجارة مصر . 	<ul style="list-style-type: none"> ١٩٨٩/٣/٣ ١٩٨٩/٦/٨ 	<ul style="list-style-type: none"> ٤٠ ٢٠ 	

الاسم	المناصب والوظائف التي تقلدوها خلال السنين	الشركات المساهمة فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه	التركيزات التجارية المحاصل عليها
اسماعيل بلبح مصرى	- كان رئيسا لشركة المطامدية للسكر (قطاع عام) والآن رئيس الشركة المصرية الفرنسية للمصناعات الغذائية (فيتراك، شركة مساهمة).	- بنك النيل . - الشركة المصرية الفرنسية للمصناعات الزراعية الغذائية (فيتراك) .	١٩٧٨/١/١٦ ١٩٨٠/٢/١٦	١٢٥ ١٠٠	
شارل رمزي ستينو	- شقيق كمال رمزي ستينو الذى تقلد الوزارة ٦ مرات خلال الفترة من ٥٢ - ١٩٧٢ والذى شغل منصب نائباً لرئيس الوزراء فى ج.م.ع.م خلال الفترة من ٢٥/٣/١٩٦٤ الى ١٠/٩/١٩٦٦ .	- شركة المطاعم المصرية (ستوكس) .	١٩٧٦/٧/٢٩	٢٠	
محمد محمود المتناى	عضو منتخب بمجلس ادارة بنك مصر خلال السنين .	- شركة النيل للفنادق والسياحة .	١٩٧٨/١٢/١٢	١٠٠	
محمد أحمد خانم	- كان ظابطا من ضباط الثورة . - كان رئيسا لمجلس ادارة شركة النصر للاستيراد والتصدير . - عمل بعد ذلك فى مجال الأعمال .	- شركة الجوازات والرحام المصرية . - شركة تصنيع الأفلام البلاستيك . - الشركة المصرية الكويتية للتصدير . - شركة النيل للأحذية البلوريتان .	١٩٧٦/١/١ ١٩٧٦/١/٢٢ ١٩٧٨/٩/١٩ ١٩٨٢/٤/٢٢	١٤٠ ٦٠ ٩٦٢ ٤٠٠	

(١٨) أنظر الحريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٦/٢/٨ . ويعتبر من العناصر المؤسمة لشركة المصريين فى الخارج للاستثمار والتنمية مع كل من محمد عبد الله عربى ، وأحمد يوسف الجندى . أنظر الأخبار بتاريخ ١٩٨٥/٢/٩ ص ٧ .

الاسم	المناصب والأوظائف التي تقلدوها خلال الستينات	الشركات المساهمة فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه	الشركات التجارية الحاصلة عليها
أدري مرزان	- كان رئيساً كيمانياً وانتدب للعمل في مكتب ساسي شريف . - عمل موظفاً بمكتب الرئيس عبد الناصر . - كان يقاضى مرثياً لانتدبه عن جيبيا . - عمل في عهد السادات رئاسة الهيئة المصرية للصناعات ولقروضه الرئيس السادات في شراء الأسلحة . - اتهم يقاضى رشوة في صفقة الاتريسات الإيرانية . - يعمل الآن بمجال الأبحاث واشترى حصة من صانعو (أوستن رود) بلندن قيمتها ٣ ملايين جنيه . - يدكر عثمان أحمد عثمان أن لونه بلمت ٤٠٠ مليون جنيه .	- شركة الاتحاد العربي للاستشارات . - الشركة المتحدة للاستثمارات	١٩٧٩/٨/١٤ ١٩٨٠/٧/١٥	١٠٠٠ ١٠٠	
عبد الدين كندك	رئيس مجلس إدارة الشركة العربية لطليح الأقطان .	شركة مجمع زلي الوطني للتجميد والتبريد .	١٩٧٩/٢/١٩	٢٨٠	

(١٩) أنظر عبد الله إمام ، تجربة عثمان ، ج. ٢ ، ص. ١٥٠ .

(٢٠) محمد حسنين هيكل ، خوف النقيب ، ص ٤٢٣ .

(٢١) عثمان أحمد عثمان ، نجدي ، ج. ٢ ، ص. ٣٩٣

الاسم	المناصب والوظائف التي تقلدوها خلال الستينات	الشركات المساهمة فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه	الشركات التجارية الحاصل عليها
أحمد محرم	<ul style="list-style-type: none"> - أستاذ جامعي ومهندس استشاري . - كان وزيرا للأسكان . - تولى رئاسة جمعية المهندسين . - تولى مكعبا استشاريا منذ الخمسينيات - مع ميشيل باخوم وحل علاقة وثيقة بهمان أحمد عثمان ومأمون قذافي . 	<ul style="list-style-type: none"> - شركة مصر ايران للاستشارات الهندسية . - شركة أردمان - آيس هندسة البنية واختار مواد التطبيق . - شركة براون البورت المصرية . - شركة تي . آي . في الشرق الأوسط . - البنك المصري الخليجي 	<ul style="list-style-type: none"> ١٩٧٦/٥/٢٠ ١٩٧٨/٤/٢٧ ١٩٧٨/١٠/١٧ ١٩٧٩/٥/٣ ١٩٨١/١٠/٢٦ 	<ul style="list-style-type: none"> ٢٥ ١٧٥ ٤٠ ٥ ٢٥ 	
عبد الروهاب البرلسي (وجمال الدين البرلسي)	<ul style="list-style-type: none"> - أستاذ جامعي . - تولى وزارة التعليم لي ج . م خلال الفترة من ١٩٧٠/١١/١٨ إلى ١٩٨١/١٠/٢٨ 	<ul style="list-style-type: none"> - شركة ناكبي لاريا - الشركة المصرية المشتركة للأغذية . 	<ul style="list-style-type: none"> ١٩٧٨/٨/٦ ١٩٨٢/٢/١٤ 	<ul style="list-style-type: none"> ٢٠ ٦٥ 	
ميشيل باخوم	<ul style="list-style-type: none"> - أستاذ جامعي وتولى مكعبا استشاريا . 	<ul style="list-style-type: none"> - شركة مصر ايران للاستشارات الهندسية . - شركة بنك النيل . - شركة أردمان آيس هندسة البنية . - شركة تي . آي . في الشرق الأوسط . - الشركة المصرية الفرنسية للمحطات المائية . 	<ul style="list-style-type: none"> ١٩٧٦/٥/٢٠ ١٩٧٨/١/٢٦ ١٩٧٨/٤/٢٧ ١٩٧٩/٥/٣ ١٩٨١/٧/٢٥ 	<ul style="list-style-type: none"> ٢٥ ٢٥ ٢٤ ٥ ٢٥ 	

الاسم	المالك والموظف الذي تطلوها خلال الستينات	الشركات المساهمة لها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه	الشركات التجارية الحاصل عليها
عبد الله الطاميل	- رئيس (٢٢) . المصري	- بنك النيل	١٩٧٨/١/٢٦	١٣٥	
حسن عباس حلمي لهي	- ابن عباس حلمي لهي مدير الشؤون الإدارية وعمر حلمي إدارة شركة المطاولات المصرية (مختار إبراهيم ساهل) .	- الشركة الإسلامية للأدوية والكيماويات والمستحضرات الطبية (مباركو للأدوية) .	١٩٨٣/١١/١٧	٣٦٢	
هدى المنير فهمه حامد المصري	- ابن فهمه حامد المصري رئيس مجلس إدارة شركة الجزيرة العامة للمطاولات .	- الشركة المصرية لمساعدة الأدوية المصرية .	١٩٨٣/١/١٨	٢٥٠	
مختار حسين حسن علي	- ابن حسين حسن علي وعمر علي إدارة الشركة المصرية للأحذية (بها) . ثم رئيسا لمجلس إدارة الشركة المصرية للتجارة إطارية (٢٢) .	- شركة إبراهيم للملاحة .	١٩٧٨/٦/١٥	١٥٠	
طارق حسن الانباري أبو بكر حسن الانباري محمد حسن الانباري	- أبناء حسن الانباري رئيس الوفد العربي للممهورية العربية المتحدة (٢٤)	- بنك الإسكندرية الكويت الدولي . - الشركة الإسلامية للأدوية والكيماويات والمستحضرات الطبية (مباركو للأدوية) .	١٩٧٨/٤/٢٤ ١٩٨٣/١١/٧	٢٠ ٥١	

(٢٢) أنظر الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩/٢/١٩٦٧ .

(٢٣) الجريدة الرسمية (عدد ٣٦) بتاريخ ١٦/٢/١٩٦٥ .

(٢٤) الجريدة الرسمية (عدد ٢٠٨) بتاريخ ١٥/٩/١٩٦٥ .

الاسم	المناصب والوظائف التي تقلدوها خلال السنين	الشركات المساهمة فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه	الشركات التجارية الحاصل عليها
مصطفى كامل مراد وخلقه محمد صدق مراد	<ul style="list-style-type: none"> - من ضباط الثورة . - رئيس مجلس إدارة الشركة الشرقية للأقطان منذ السنين حتى الآن . - عمل وكيل لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية . - عمل نائبا لمحافظة البنك المركزي ونائبا لمحافظة الجمهورية العربية لمندوق البلد الدولي 	<ul style="list-style-type: none"> - الشركة العربية للملاحة . - بنك الدنيا الدولي . - المصحة الأمريكية للنقل والنسج والطبع . 	<ul style="list-style-type: none"> ١٩٧٧/١٢/٧٨ ١٩٧٨/٨/٢٠ ١٩٧٩/٤/٢٩ 	<ul style="list-style-type: none"> ١٠ ١٥ ٥١ 	
محمد محمود أبو خادي	<ul style="list-style-type: none"> - رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي 	أنظر الملحق رقم ٣	أنظر الملحق رقم ٣	أنظر الملحق رقم ٣	
متر صبرى الحرفى		أنظر الملحق رقم ٣	أنظر الملحق رقم ٣	أنظر الملحق رقم ٣	

(٢٥) الجريدة الرسمية (عدد ٩٨) بتاريخ ١٩٦٥/٥/٨ .

(٢٦) الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٥/٨/٣١ ، ١٩٦٧/٢/١٩ ، ١٩٦٨/٣/١٤ .

(٢٧) الجريد الرسمية بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٥ .

الاسم	المناصب والوظائف التي تقلدها خلال الستينات	الشركات المساهمة المساهــــــــــــــــم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه	الشركات التجارية الحاصلة عليها
عمرو حسين ذو الفقار صبرى		<ul style="list-style-type: none"> - شركة الاتحاد العربى للاستثمارات . - شركة الاتحاد للأجهزة الكهربائية . 	١٩٧٩/٨/١٤ ١٩٨٢/٥/٢٦	١٠ ٢٥٢	
محمد عبد الله مرزبان (٢٨)	<ul style="list-style-type: none"> - عمل رئيسا للجنة العامة للمزول والنسيج . ١٩٦٦ - عمل رئيسا مجلس ادارة بنك القاهرة . ١٩٦٧ 	أنظر الملحق رقم ٣	أنظر الملحق رقم ٣	عدد ١ من سويسرا . ٢ من إنجلترا . ١ من ألمانيا الغربية .	
(تابع) محمد عبد الله مرزبان	<ul style="list-style-type: none"> - عمل وزيرا للتعليم والتجارة الداخلية ١٩٦٨ - أصبح لاحقا رئيس الوزراء لى بداية السبعينات (٢٩) 			عدد ١ من إيطاليا . ١ من بلجيكا . ١ من أمريكا . آلات للمزول والنسيج والحلوى والصينى	

(٢٨) اتهم فى قضية صفقة طائرات الوبنج مع أحمد نوح ونزى الطيران وقد أصدرت محكمة أمن الدولة بالقاهرة المحكم براءة الوزعين أنظر الأخبار بتاريخ . ١٩٨٤/٥/٢٣ .

(٢٩) أنظر الجريدة الرسمية ١٩٦٧/٢/١٩ ، ١٩٦٨/٣/١٤ .

الاسم	المناصب والوظائف التي تقلدها خلال السنين	الشركات المساهمة المساهم	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه	الشركات التجارية الحاصل عليها
حسن عباس زكي وقيقه عمرو عباس زكي	- وزير سابق للاقتصاد خلال أواخر الستينات وأوائل السبعينات . - شغل رئيسا مجلس إدارة بنك الائتمان المطاري (٣٠) .	- شركة القاهرة للاستشارات والتيمة . - الشركة الإسلامية للاستثمار والتشييد .	١٩٧٦/١١/١٩ ١٩٨٣/١/١٧	١٨ ٣٥	
فؤاد كامل مرسى (مع شقيقه رؤوف كامل مرسى	- شغل فؤاد كامل مرسى رئاسة هيئة الطيران في عام ١٩٦٦ (٣١) .	أنظر المسمى رقم ٣	أنظر المسمى رقم ٣	أنظر المسمى رقم ٣	
عبد العزيز حمزى	كان وزيرا خلال الستينات .	أنظر المسمى	أنظر المسمى	أنظر المسمى	
محمد فؤاد إبراهيم	كان مديرا لجريدة الأهرام ثم سافر الى الدول الغربية .	أنظر المسمى	أنظر المسمى	أنظر المسمى	
بشرى عبد المنعم الصاوى	- ابن عبد المنعم الصاوى الذى كان وزيرا للاعلام .	أنظر المسمى	أنظر المسمى	أنظر المسمى	
عقل محمد حلمى	- شغل رئيسا مجلس إدارة الشركة المصرية للصناعات الخيرية والتليفونات (٣٢) .	أنظر المسمى	أنظر المسمى	أنظر المسمى	

(٣٠) أنظر الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩/٢/١٩٦٧ .

(٣١) أنظر الجريدة الرسمية بتاريخ ٧/١/١٩٦٦ .

(٣٢) أنظر الجريدة الرسمية بتاريخ ٢/٦/١٩٦٨ .

ثالثا : ان الشق الأكبر من عناصر البرجوازية قد نزع من قطاعات رئيسية ثلاثة هي : قطاع التجارة الخارجية وتجارة التوكيلات وقطاع المقاولات وقمة جهاز الدولة الحكومى .

واذا كانت هذه النتيجة قد تم التوصل اليها على مستوى الشركات المساهمة فان ثمة بحثا آخر قدمته الدكتور ملك زعلوك على مستوى التوكيلات التجارية وتبين منه أن أصحاب التوكيلات التجارية بلغوا ٧٠٠ فى أواخر عام ١٩٧٧ وهم فريقان :

الفريق الأول تمثل فى فريق الوكلاء القديم من أصحاب مكاتب التوكيلات المؤممة عام ١٩٦١ وقد نجحت بعض عناصره فى نقل مكاتبها بالخارج وعملت على استمرارية صلات التعامل مع رأس المال الأجنبى ثم عادت مع سياسة الانفتاح الاقتصادى أما البعض الآخر فقد غاص داخل القطاع العام وخاصة تلك القطاعات القائمة بالتجارة الخارجية وتجارة التوكيلات إلى أن عادت إلى نشاطها الصريح أيضا مع تبني النخبة الحاكمة لسياسة الانفتاح الاقتصادى .

أما الفريق الثانى فتمثل فى أصحاب التوكيلات الجدد الوافدين الى صفوف الوكلاء والوسطاء والسماسة والمستشارين معتمدين على نفوذهم السياسى وصلاتهم بالجهاز التنفيذى وقد تضخمت هذه الفئة بطريقة سريعة الى أن أصبحت من الفئات المؤثرة فى المجتمع^(٣٣)

رابعا : عكست الدراسة تمركزا بيروقراطيا فى العديد من الشركات كما عسكت أيضا تحالفا بين عناصر الرأسمالية التقليدية من ناحية والبرجوازية البيروقراطية من ناحية ثانية ومن هذه الشركات على سبيل المثال :

— بنك النيل : وتلتقى فيه عناصر الرأسمالية القديمة مع البرجوازية البيروقراطية إذ نجد عائلات المفتى ، والبدرأوى ، ودوس ، وأبو الفتوح ، واندراوس ، والطويل ، وتوبه ، مع عائلات تنتمى الى البرجوازية البيروقراطية مثل محسن عبد الخالق ، وعبد الغفار البربرى ، وعبد المنعم الطناملى .

— بنك الاعتماد والتجارة مصر : يضم زكى هاشم ، وعبد الله مرزبان ، وعبد العظيم أبو العطا .

— الشركة المصرية الأمريكية للنقل والشحن والتفريغ تضم حسين عبد الله مرزبان شقيق محمد عبد الله مرزبان مع مصطفى كامل مراد .

— شركة الاتحاد العربى للاستثمارات تضم أشرف مروان مع عمرو حسين ذو الفقار صبرى .

— بنك مصر العربى الأفريقى يضم عبد المنعم القيسونى مع محمد محمود أبو شادى .

— الشركة الاسلامية للأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية (فاركو للأدوية) تضم حسن عباس حلمى فهمى مع فاروق حسن الايبارى .

وإذا كانت الشركات السابقة تعكس في تكوينها تمركزا للعناصر البرجوازية البيروقراطية فإن هناك العديد من الشركات التي عكست تحالفا حميما بين البرجوازية البيروقراطية والرأسمالية التقليدية على نحو ما أوضحه المبحث الثالث من الفصل الأول .

خامسا : ان بيروقراطية الستينات قد شهدت تلاحما وثيقا بينها وبين بيروقراطية السبعينات والثمانينات . وقد دعم من تلك الظاهرة اندماج جهاز الدولة من ناحية والقطاع العام من ناحية ثانية في مجال الأعمال والانخراط في الشراكة مع رأس المال الخاص المحلي والعربي والأجنبي ولعل هذا يشير إلى أن الدور السلبي للبرجوازية البيروقراطية لم يقتصر على الحقبة الناصرية بل امتد إلى الفترة التي تليها . لقد أفصحت الدراسة عن تكرار أسماء العديد من المسؤولين الذين تقلدوا مناصب ومراكز هامة داخل جهاز الدولة والقطاع العام والتنظيمات السياسية والمؤسسات الصحفية ، إذ نجد على سبيل المثال أسماء بعض أعضاء مجلس الشعب مثل حافظ بدوى ، وكامل بدوى ، وزينب السبكى ، وعقيلة السماع ، ومحمد البطران ، وعبد القادر أبو هيلة ، وفرخندة حسن وأسماء بعض كبار المسؤولين في المؤسسات الصحفية مثل عبد الله عبد البارى ، وإبراهيم سعده ، وإبراهيم نافع ، ومصطفى شردى ، وجلال الدين الحمامصى . هذا بالإضافة إلى أسماء وزراء سابقين منهم على سبيل المثال عبد المنعم القيسونى ، وحسن عباس زكى ، وعثمان أحمد عثمان ، وسيد مرعى ، وعبد العزيز حجازى ، ومحمد عبد الله مرزبان ، وعبد العظيم أبو العطا ، ومحمد حامد محمود ، وجمال الناظر ، وحامد السايح ، وأحمد أبو اسماعيل وسليمان نور الدين ، وعلى زين العابدين ، ومنصور حسن ، وعبد المنعم الصاوى ، وزكى هاشم ، ومصطفى السعيد ، وعبد العزيز كامل ، ويوسف السباعى .

ونخلص مما تقدم إلى أن التبدلات والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي انتابت المجتمع المصرى منذ بداية الستينات قد ساعدت على تكوين عناصر بيرو/تكنوقراطية تمكنت من أن توظف مناصبها ووظائفها داخل جهاز الدولة والقطاع العام والتنظيمات السياسية من أجل الحصول على ثروات بطرق مشروعة أو غير مشروعة أو بكلاهما معا . وقد ساعد على ذلك العديد من العوامل منها انخراط البيروقراطية القديمة وجهاز الدولة القديم داخل النظام الجديد بالإضافة إلى أن العناصر الرأسمالية التقليدية استطاعت أن توجد لنفسها امتدادات داخل النظام الجديد أما عن طريق الزج بأبنائها داخله وإما عن طريق عمليات التأميم الواسعة التي أفضت إلى تحويل الشركات المؤممة بأكملها الإدارى (العائلى غالبا) إلى جهاز الدولة أيضا .

وانطلاقا من التحالف والتشابك بين الرأسمالية التقليدية والبرجوازية البيروقراطية تكونت جبهة اجتماعية ضاغطة على النظام فالأولى تسعى لاستعادة امتيازاتها والثانية ناقمة على التجربة وتسعى إلى تعظيم ثرواتها وأصبحت تلك الجبهة تضيق بالقيود والاجراءات التي تحد من دور رأس المال الخاص وضرورة تغيير

فلسفة النظام وتوجهاته حيث التوجه نحو فلسفة الاقتصاد الحر .

قننت النخبة الحاكمة الفرصة بالاعلان الرسمي لسياسة الانفتاح الاقتصادى وتم استدعاء عناصر الرأسمالية التقليدية أولا ثم عناصر البرجوازية البيروقراطية التى شكلت شفا أساسيا من القاعدة الاجتماعية المدشنة لسياسة الانفتاح الاقتصادى .

ويلاحظ أن الرأسمالية التقليدية كان لها السبق فى تأسيس الشركات المساهمة فقد أثبتت الدراسة أن الشركات المساهمة التى تأسست فى السنوات الأولى كانت تتضمن مساهمة من قبل عناصر الرأسمالية التقليدية أما الانخراط الرسمى والواضح لعناصر البرجوازية البيروقراطية لم يظهر الا ابتداء من عام ١٩٧٨ (فى اطار الشركات المساهمة) . وقد يرجع ذلك الى أن النخبة الحاكمة خلال الفترة من ١٩٧٤ — ١٩٧٨ تقريبا كانت لاتزال تمجد تجربة الستينات وتؤكد أن التحولات خلال السبعينات ماهى الا امتداد لتحولات الستينات ومن ثم كان لايليق والنخبة الحاكمة تمجد النظام السابق أن يخرج ويبرز (الاشتراكيون) فى ثوب رأسمالى جديد .

هكذا شكلت البرجوازية البيروقراطية عنصرا فاعلا فى النسيج الاجتماعى الذى أخذ على عاتقه التدشين والدفاع عن سياسة الانفتاح الاقتصادى .

من يملك مصر ؟ !

الفصل الثالث

الرافد الطفيلي

□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □

المبحث السادس :

تحديد مفهوم الطفيلية وخصائصها

المبحث السابع :

السياسات الحكومية والرافد الطفيلي

المبحث الثامن :

التهجين بين الروافد الثلاثة

(الرأسمالية التقليدية.والبرجوازية البيروقراطية والطفيلية)

الفصل الثالث الرافد الطفيل

كما حدث في الستينات عندما اتسمت فترة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بظهور البرجوازية البيروقراطية ، شهدت حقبة السبعينات ظهور بعض الفئات الاجتماعية الطفيلية الناشطة على سطح المجتمع المصرى لتضيف رافدا اجتماعيا جديدا في النخبة الاجتماعية (موضع الدراسة) التى تشكل فى مجملها نخبة رأسمالية السبعينات . ويتفاعل الرافد الطفيل مع الرافد الأول (الرأسمالية التقليدية) والرافد الثانى (البرجوازية البيروقراطية) تكتمل التكوينة الاجتماعية لرأسمالية الانفتاح الاقتصادى وتبدأ فى تشكيل ملامحها وخصائصها كتكوينة اجتماعية جديدة تعكس واقعا مصرية جديدا .

وقد عكست المحاكمات التى شهدتها مصر صورة واضحة لبعض أقطاب الطفيلية وأفصحت عن طبيعة نشاطهم وطرق تكوين ثرواتهم ونمط سلوكياتهم الذى دفع بعضهم الى حد ارتكاب الجرائم بالمعنى « الجنائى » للكلمة^(١) .

وتشير الطفيلية فى الدراسة الى عناصر الطفيلية «البهتة» أى العناصر ذات النشأة الطفيلية من ناحية والنشاط الطفيلى من ناحية ثانية ، بمعنى آخر العناصر التى تنتمى الى خريجي السجون وأرباب السوابق والخارجين عن القانون . فهى عناصر ليست من ذوى الوظائف العامة فى الدولة وليست من عناصر رأسمالية قديمة ، وإنما هم يشكلون نبتة جديدة اضافتها فترة السبعينات الى التركيبة الرأسمالية المعهود بها تحقيق التنمية فى اطار سياسة الانفتاح الاقتصادى .

ويتضمن هذا الفصل المباحث التالية :

(١) نظرا لصعوبة دراسة هذا الرافد وبالذات الجوانب غير المشروعة فى نشاطه كالأعجار بالعملة أو التهرب بحكم الطبيعة السرية لهذه الأنشطة تم الاعتماد على حيثيات الاحكام والقضايا كمصدر وكمثل .

- المبحث السادس : تحديد مفهوم الطفيلية وخصائصها .
- المبحث السابع : السياسات الحكومية والرافد الطفيلي .
- المبحث الثامن : التهجين بين الروافد الثلاثة (الرأسمالية التقليدية ، والبرجوازية البيروقراطية ،
والطفيلية)

المبحث السادس

تحديد مفهوم الطفيلية وخصائصها

تناولت بعض الكتابات العلمية^(٢) بل والمحاكمات القانونية التي تعرضت لها بعض العناصر التي نشطت خلال سنوات الانفتاح الاقتصادي لفظ الطفيلية كوصف لطبيعة نشأة ونشاط هذه الشريحة ، وغالبا ما يستخدم هذا اللفظ لوصف ما ينقله الكاتب أو يعتقد أنه ضار بالاقتصاد الوطنى .

وبالرغم من شيوع هذا اللفظ فى الكتابات العلمية إلا أن هذا لايعنى أنه قد اكتسب معنى محددا وواضحا بالشكل الذى يجعله يرتقى الى مستوى المفاهيم والأفكار المنضبطة كأداة لتشريع وفهم تضاريس الواقع الاقتصادى والسياسى والاجتماعى المصرى .

أولا : تحديد مفهوم الطفيلية :

والمعنى الاصطلاحي للفظ الطفيلية يعنى لغويا « الكائن الذى يعيش متطفلا على كائن آخر داخله أو خارجه ، أى أنه يعيش على حساب غيره يتغذى بغذائه ويستنزف قواه »^(٣) .

وبناء على هذا المعنى الاصطلاحي للفظ الطفيلية تصبح الطفيلية فى معناها العام تدور حول مايلي :

١ — ان النشاط الطفيلى يقوم على استغلال الغير الأمر الذى يترتب عليه حرمان هذا الغير من فرص الترقى والنمو .

٢ — ان دخول العناصر الطفيلية لارتبط بالعملية الانتاجية الأمر الذى يعكس فى النهاية ان النشاط الطفيلى هو نشاط ناقل للثروة ومجاله الأساسى هو التبادل^(٤) ، ومن ثم فهو يفسر الى حد بعيد ظاهرة التكاثر المالى، وليس التراكم الرأسمالى^(٥) .

(٢) استخدم هذا اللفظ فى كتاباتهم الأساتذة : د.فؤاد مرسى ، د.اسماعيل صبرى عبد الله ، د.محمود عبد

الفضيل ، د. ابراهيم العيسوى ، د.جمال حمدان ، عادل حسين ، د.محمد دويلار ، د.محمد عبد الشفيق ، د.

لويس عوض ، د. رمزى زكى ، وغيرهم من أئمة الفكر السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى مصر . إلا أن ثمة

فرقا من كبار المفكرين الاقتصاديين يعترض على وصف تلك العناصر بالطفيلية وعلى رأسهم د.جلال أمين .

(٣) د. محمود عبد الفضيل ، مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى ظل الانفتاح الاقتصادى ، مجلة الطليعة ، عدد مايو ١٩٨٤ ، ص ١٩ .

(٤) د.ابراهيم العيسوى ، فى اصلاح مأسسة الانفتاح ، كتاب الأهالى رقم ٣ ، سبتمبر ١٩٨٤ ، ص ١٩١ .

(٥) يفرق د. اسماعيل صبرى عبد الله بين ظاهرة التكاثر المالى القائمة على أساس نقل الثروة وتراكمها لدى بعض العناصر نتيجة استخدام أساليب السلب والنهب والتحايل على القانون وبين ظاهرة التراكم الرأسمالى الناتجة عن توظيف رأس المال فى العملية الانتاجية وفق فن انتاجى معين الأمر الذى يترتب عليه تحقيق قيمة مضافة على المستوى القومى وتحقيق تراكم رأسمالى حقيقى .

(مقابلة للباحث مع د. عيل صبرى عبد الله بتاريخ ٢٨/٥/١٩٨٤) .

وازاء هلامية هذا اللفظ وعدم ارتقائه الى مستوى المفاهيم الدقيقة تعددت الآراء في تحديد معناه .
فثمة رأى يرى أن العناصر الطفيلية هي تلك التى تمارس أنشطة غير انتاجية ولا تساهم فى تدعيم الهيكل
الانتاجى ، ورأى آخر يرى أن الأنشطة الطفيلية هي تلك التى تقوم على أساس استغلال الغير وحرمانه
من فرص الترقى والنمو ، ورأى ثالث يرى أن الأنشطة الطفيلية هي تلك التى تقوم بنقل وتراكم الثروة لدى
بعض العناصر بشكل لا يتناسب وطبيعة العملية الانتاجية السائدة ودونما اسهام حقيقى فى تحقيق قيمة
مضافة للاقتصاد القومى .

والمحقق يجد أن قصر مفهوم الطفيلية على صفة أو سمة واحدة من السمات والخصائص السابقة
يجعل من هذا اللفظ مفهوما ضيقا لا يتسع لاستيعاب الخصائص المختلفة كما عايشتها الخبرة المصرية منذ
منتصف السبعينات .

فالقول بأن الأنشطة الطفيلية أنشطة غير انتاجية هو وصف ضيق فثمة أنشطة غير انتاجية ولكن
لها وظيفتها الاجتماعية وتساهم فى العملية الانتاجية بشكل غير مباشر ، بل أن هناك أنشطة انتاجية قد
يترتب عليها اضرار ببناء القيم فى المجتمع مثل انتاج الخمور^(٦) .

ومع ذلك يمكن القول بصفة عامة ان كل عمل منتج ليس عملا طفيليا ولكن كل عمل غير
منتج ليس بالضرورة عملا طفيليا^(٧) .

ومن استقراء التعريفات المختلفة التى ترد فى الكتابات المتعلقة بهذا الموضوع يمكن تحديد
الخصائص العامة للأنشطة الطفيلية فيما يلى :

أ — السعى الى الربح السريع والتركيز على الأنشطة قصيرة الأجل والميل الى تراكم رؤوس الأموال تراكما
سريعا .

ب — هذا السعى يستخدم كافة الطرق المشروعة أو شبه المشروعة .

ج — التركيز على الأنشطة الخدمية (غير المرتبطة بالعملية الانتاجية) وعدم ربط رأس المال بأصول
ثابتة انتاجية وانما يزوج به فى الأنشطة التى تحتفظ بسيولته الدائمة (مثل الاقراض الربوى ،
والمضاربة ، والسمسرة)^(٨) حتى يتمكن من التحول من نشاط الى آخر حسب الظروف
وتوقعات الربح السريع .

د — الارتباط بمصالح أجنبية وبصفة خاصة فى إطار الوكالات التجارية والسمسرة والوساطة .

هـ — ان العناصر الطفيلية لاكتفى بالضمانات والتسهيلات والمزايا التى منحها قانون استثمار رأس
المال العربى والأجنبى بهدف تشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية ، بل أنها تتفنن فى كيفية

(٦) د. ابراهيم العيسوى ، م . س . ذ . ، ص ١٩٤ .

(٧) المرجع السابق ، ص ص ١٩٤ — ١٩٨ .

(٨) د. محمود عبد الفضيل ، مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى ظل الانفتاح الاقتصادى ، م . س . ذ . ، ص ١٩٠ .

الاستفادة من كل الثغرات التي تضمنها هذا القانون بل وبمخالفته أحيانا^(٩) ، اذ نجد على سبيل المثال « سامى على حسن » تاجر العملة يقول فى دفاعه أمام المدعى العام الاشتراكى انه طبق القانون الذى أقره الرئيس محمد أنور السادات وهو قانون التعامل فى النقد الأجنبى فهو يطبق القانون ويستفيد من الضمانات والامتيازات التى منحها له القانون واذا كان ثمة عيب فهو فى القانون نفسه . هذا مع العلم أن القانون يميز التعامل فى النقد الأجنبى شريطة أن يتم التعامل عبر المصارف .

هذه هى أهم الخصائص التى يتحدد من خلالها مفهوم الطفيلية كمنشأة وكنشاط تحديدا اجرابيا من واقع خبرة الاقتصاد المصرى منذ منتصف السبعينات ، وهنا تجدر الإشارة الى عدة نقاط هامة :

١ — ان الطفيلية بمعناها السابق لا تمثل شريحة أو طبقة أو فئة بذاتها ، ومن ثم لا يمكن القول بأن هناك طبقة طفيلية أو فئة طفيلية بعينها ، كما أنه من غير الصحيح القول بأن النشاط الطفيلي مقصور على أنشطة بعينها مثل التجارة والنقل والتخزين ، اذ توجد « جيوب هامة » للأنشطة الطفيلية داخل الأنشطة السلعية الرئيسية فى مجالات الزراعة والصناعة والبناء والتشييد^(١٠) . الأمر الذى يصعب معه القول بأن كافة الأنشطة السلعية الرئيسية فى مجملها أنشطة انتاجية خالصة فى ظل ممارسات سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر .

والمحقق يجد أن انخراط جهاز الدولة وكبار مسئوليها فى مجال المال والأعمال والالتقاء الذى شهدته السبعينات وتكرسه الثمانينات بين عالم السياسة وعالم الاقتصاد جعل من الطفيلية بمفهومها السابق سمة سائدة على المستويين العام والخاص ، بل ربما أصبحت سمة مميزة للمجتمع بأسره ، وكما يقول الدكتور ابراهيم العيسوى « لم يعد بمنأى عنها سوى قلة قليلة من أفراد المجتمع المصرى »^(١١) . حيث أدت التحولات التى شهدتها المجتمع المصرى الى تحويل بعض العناصر الى

(٩) يصل الأمر ببعض الشركات الاستثمارية بعد انتهاء مدة الاعفاء الضريبى التى أقرها قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى الى تصفية شركاتها واقامة شركات جديدة بنفس الأصول الثابتة للشركات القديمة مع تغيير اسم الشركة أو نشاطها للحصول على مدة اعفاء ضريبى جديد . انظر المخالفات القانونية والاقتصادية والحضارية التى وجهت لمشروع هضبة الأهرام ، ومشروع العامرية . د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، م . س . د . ، ص ٩٤٧ .

(١٠) فى القطاع الزراعى يوجد قسم هام من الرأسمالية الزراعية ذات الطابع الطفيلي فى مجال تأجير الآلات الزراعية وفى مجال المضاربة والاتجار فى مستلزمات الانتاج الزراعى والاعلاف فى السوق السوداء ، وفى القطاع الصناعى توجد فئات من الرأسمالية الصناعية التقليدية تتحول الى فئات طفيلية تصفى أنشطتها فى الورش وتعيش على فروق الأسعار من خلال التعاقدات القائمة على عقود التوريد من الباطن مع صغار المنتجين والحرفيين (كما هو الحال فى صناعة الأثاث والأحذية والمنتجات الجلدية) ، انظر بالتفصيل : د. محمود عبد الفضيل ، حول مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى الواقع المصرى الراهن ، مجلة الطليعة ، عدد يناير — مارس ١٩٨٥ ، ص ١١٧ .

(١١) د. ابراهيم العيسوى ، م . س . د . ، ص ٢٠٢ .

عناصر « طفيلية رغم أنها » أى أجبرت بعض العناصر على أن تخوض هذا المجال مثل أصحاب الأراضى والمبانى والعقارات التى ارتفعت قيمتها فى غمار سياسة الانفتاح الاقتصادى ، هذا فضلاً عن فئات الأعمال الفنية الذين ارتفعت أجورهم ارتفاعاً كبيراً بسبب الهجرة الى الدول العربية النفطية والعمل فى الشركات الانفتاحية الاستثمارية . وقد شجع هذه العناصر المناخ الذى أوجدته تلك السياسة حيث الاشتغال بالسمرة والعمولات والتوكيلات التجارية الأجنبية .

٢ — بالرغم من عدم صحة ربط الطفيلية بنشاط معين من الأنشطة حيث أنها سلوك اقتصادى ، وبالرغم من أن الأنشطة الطفيلية أنشطة اخطبوطية قد توجد فى كافة المستويات الاجتماعية وفى كافة الأنشطة الاقتصادية ، إلا أنه يمكن القول بأن هناك أنشطة اقتصادية أكثر استعداداً وقبولاً لانتشار ونمو هذه الأنشطة الطفيلية وهذه الأنشطة كما حددها الدكتور محمود عبد الفضيل هى على النحو التالى :

أنواع الأنشطة الطفيلية	فئات الرأسمالية الطفيلية	أنواع الدخول الطفيلية
— التجارة الخارجية وعمليات الاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية	الرأسمالية الوكيلة لرأس المال الأجنبى	الأرباح الطفيلية الناتجة من الاتجار فى السلع المستوردة
— عقود المقاولات من الباطن	كبار المقاولين	العمولات والسمرة
— تجارة السوق السوداء فى النقد الأجنبى ————— وتجارة المخدرات	تجارة العملة فى السوق السوداء	فروق الأسعار الناجمة عن المضاربة على أسعار العملات
— تهريب السلع المستوردة من خلال المناطق الحرة .	تجارة السلع المهربة	هوامش ربح طفيلية
— جمعيات الاسكان	شرائع من كبار المهنيين	دخل عمولات وسمرة
— تقسيم الأراضى التعاونية	شركات تقسيم الأراضى والسماسة	أرباح مضاربة وعمولات وأتمام الصفقات العقارية
مقاولات البحر وعمليات التخليص	مقاولو البحر	ارباح طفيلية وآتاوات وخلوات الرجل
الجمركى	والمخلصون الجمركيون	
— عقود التوريد للحكومة والقطاع العام	المتعهدون والموردون	دخل العمولات والسمرة

— مكاتب السفريات والتسهيلات مقالو الانفار وأصحاب دخل العمولات والسمرة
مكاتب السفريات

— الاتجار غير المشروع في السلع التموينية بعض تجار البقالة أرباح طفيلية^(١٢)
والجملة

وتمثل هذه المجالات من الأنشطة شبكة متداخلة حيث يرتبط بعضها ببعض الآخر .
فعمليات التصدير والاستيراد مرتبطة بتجارة النقد الأجنبي وجميعيات الاسكان وتقسيم الأراضي
التعاونية والعقارات مرتبطة بجانب المقاولات ، كما أن تهريب السلع المستوردة من خلال المناطق
الحرّة مرتبط بمقاولات البحر والتخليص الجمركي . الأمر الذي يفضي الى تداخل وتشابك هذه
الأنشطة مع بعضها البعض .

٣ — ان الدراسة تقصد بالعناصر الطفيلية العناصر « البحة » منها من منطلق التمييز بين عناصر
طفيلية وأخرى قد تكون أقل حدة في طفيليتها . ولعل ماقدمه الدكتور ابراهيم العيسوي في هذا
الشأن تحت مسماه « بالطفيلية » واخوات الطفيلية يخدم تلك التفرقة بين الطفيلية والطفيلية
البحة .

أن وصف العناصر الطفيلية « بالبحّة » ينطلق من أن أنشطة ونشأة هذه العناصر
لا تتوقف عند كونها غير إنتاجية وسريعة التراكم للثروة بالطرق غير المشروعة وشبه المشروعة وأنها
تشيع الخلل في الهيكل الانتاجي الاقتصادي وتمارس بعض عناصرها أنشطة مجرمة جنائيا ، بل تمتد
الى النمط القيمي الجديد الذي اشاعته في مجتمع مصر السبعينات ، فهذا الوصف لا ينطوي على
أبعاد اقتصادية فحسب بل يتضمن أبعادا اخلاقية وقيمية أفضت الى حدوث انتكاسة حضارة
عمقت من مفهوم الأزمة المجتمعية المصرية .

ويصبح اطلاق لفظ الطفيلية دون نعته على هذا الرافد ينطوي على تعميم يضيع معه ملامح
أساسية لعناصر هذا الرافد . فهل الطفيلي الذي يملك عقارا في منطقة هامة ودفعته ظروف السوق
للمتاجرة فيه بغرض الاستفادة من فروق الأسعار أو الطفيلي الذي تقاضى رشوة أو عمل
بالسمرة يعتبر طفيليا بنفس درجة رشاد عثمان أو عصمت السادات أو توفيق عبد الحى وغيرهم
من أقطاب الطفيلية الذين احدثوا شرخا في البناء الاجتماعي والاقتصادى المصرى ؟؟

والجدير بالذكر أن الدراسة حينما تفرق بين الطفيلية والطفيلية البحة لاتضفى شيئا من
التبرير على تلك الأنشطة في مجملها وانما تقيم تمييزا موضوعيا له أساسه في الواقع وتبريره العلمى
والاخلاقى ، كما أن اطلاق لفظ الطفيلية على علته يختزل الواقع الاقتصادى المصرى ، فثمة

(١٢) د. محمود عبد الفضيل ، مفهوم الرأسمالية الطفيلية في ظل الانفتاح الاقتصادى ، م . س . ذ . ، ص ١٩٢ .

عناصر استفادت من الضمانات والامتيازات والتسهيلات التي منحها قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ وحقت أموالاً طائلة اذ نجد عناصر تدير مكاتب استشارية وأخرى تعمل كأعضاء ورؤساء مجال إدارة في عديد من الشركات الاستثمارية ويتقاضون أجوراً ومكافآت طائلة لاتتناسب مع حقيقة الجهد المبذول . فهل يعتبر هؤلاء طفيليون بنفس درجة طفيلية عصمت السادات أو غيو ؟؟؟

وتلقى الدراسة التي اجراها الدكتور محمد عبد الشفيع الضوء على بعض جوانب هذه التفرقة ، فقد اطلق على رأسمالية الانفتاح الاقتصادي « الشريحة الانفتاحية المميزة » وحدد فئاتها على النحو التالي :

— الفئات التي تمارس أنشطة قائمة على ملكية رأس المال في قطاعات الانتاج السلعي والخدمات وتحصل بذلك على أرباح استثنائية واحتكارية استنادا الى مركزها الخاص على سلم السلطة وسلم الثروة والدخل القومي .

أ — رأس المال التجارى ويمارس أنشطة التصدير والاستيراد وتجارة الجملة (خاصة في الأغذية ، قطع غيار السيارات والتوكيلات الأجنبية لشركات السيارات) .

ب — رأس المال الصناعى الذى يتركز أساسا في صناعات السلع الاستهلاكية الموجهة لتشكيل نمط جديد من الاستهلاك الجماهيرى .

ج — رأس المال الريفى ويدور حول زراعة المحاصيل النقدية التصديرية والمحاصيل البستانية والخضرية ومزارع الدواجن والبيض .

د — رأس المال العقارى وخاصة في انتاج الأبراج السكنية المخصصة للفئات الجديدة أساسا ومجمعات الاسكان الادارى المخصصة للمشروعات الاستثمارية .

هـ — رأس المال « المالى » ويتركز في البنوك وشركات التأمين الخاصة .

— الفئات ذات الأنشطة الطفيلية وتشمل القائمين بالمضاربة والسمسرة والوساطة .

— الفئات ذات الأنشطة الاجرامية ويقصد بها الأنشطة التي تجرمها القوانين المعمول بها مثل التهريب من المنطقة الحرة وتهريب المخدرات وتجارة العملة في السوق السوداء .

— الفئات شبه الربعية أى التى تحصل على عائد عملها فيما يسمى « شبه الربح » استنادا الى محدودية عرض مهاراتها وخاصة كبار المهنيين من المحامين وأطباء ومهندسين استشاريين^(١٣) .

(١٣) انظر بالتفصيل د. محمد عبد الشفيع ، الاقتصاد المصرى من أين وإلى أين ؟ بحث غير منشور ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ص ص ٢ — ٣ .

ثانيا : خصائص الطفيلية البحتة :

لقد عكست عناصر الطفيلة « البحتة » مجموعة من الخصائص التي تميزها وتحدد معالمها من حيث طبيعة النشأة ومن حيث أساليب الصعود والارتقاء في دنيا الثراء والأعمال اسمها الدكتور محمود عبد الفضيل « بالخصائص التشريعية » وذلك على النحو التالي^(١٤) :

١ - من حيث أساليب جمع وتراكم الثروات :

الملاحظة الأساسية على هذه العناصر هو نجاحها في جمع ثروات طائلة في عدد محدود من السنوات وبشكل غير مألوف في الأنشطة الرأسمالية والاستثمارية ، لذلك فمن الأرجح أن هذه الأرباح جاءت نتيجة عمليات تهريب وفرض عمولات واتاوات واحتكار منافذ للتوزيع والاتجار في السوق السوداء واستغلال النفوذ لدى المسؤولين بجهاز الدولة والقطاع العام ، وعلى سبيل المثال فقد جاء في حيثيات حكم محكمة القيم العليا أن ثروة رشاد عثمان قاسم حتى عام ١٩٧٦ كانت نصف مليون جنيه ثم قفزت الى ٦٨ مليون جنيه حسب المركز المالي له في عام ١٩٨٢ أى زادت عناصر ثروته بمقدار ٦٧.٥ مليون جنيه على مدى ست سنوات . كذلك أشارت بيانات الجرد الأولى التي شكلها جهاز المدعى الاشتراكي الى أن ثروة عصمت السادات وزوجاته وأولاده لا تقل عن ١٨٠ مليون جنيه .

ان ما أفصحت عنه محاكمات محكمة القيم بشأن قضية عصمت السادات يتضمن تحديدا لأهم أساليب جمع تلك الثروات حيث تضمنت مانصه الآتي :

« لقد انقلبت هذه العناصر كالتعالب الضالة يقصدون ضحاياهم ويمتصون دماءهم ويخربون اقتصاد مصر . لا هم لهم الا السطو والنهب وجمع المال والاستيلاء على الغنائم مسلحين بالجشع والأنانية وحب الذات متخذين الحيلة والنصب والوساطة والرشوة وفرض الأتاوات بالارهاب والتهديد ركابا الى اثمهم وعدوانهم بغرض الكسب السريع ذلك أنهم نفوس هشت الثراء فداست بأقدامها كل القيم الانسانية والانسان أيضا مما يصدق عليها وبحق انها عصابة « المافيا » التي ظهرت في مصر ونشرت فسادها في أرجاء البلاد تسرح وتمرح دون رادع الى أن استطاعت بوسائلها الخبيثة تكوين ثروات طائلة تقدر بالملايين من الجنيهات . كل ذلك بعد أن انقضوا على كل ما هو محرم فارتكبوا الأفعال الضارة بالمجتمع مالا عين رأس ومالا أذن سمعت ولاخطر على قلب بشر »^(١٥) .

٢ - الطبيعة التداخلية والتشابكية لتلك العناصر :

بمعنى أن تلك العناصر لها طبيعة اخطبوطية متشعبة ومتداخلة مع بعضها البعض . فالحقق يجد

(١٤) د. محمود عبد الفضيل ، تأملات في المسألة الاقتصادية (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٣) ص ص ٦٠ — ٦٨ .

(١٥) عبد الله امام ، قضية عصمت السادات : محاكمة عصر (القاهرة : روزا اليوسف ، ١٩٨٣) ص ١٥٢ .

أن ثمة علاقة قوية بين كل من رشاد عثمان ، وعصمت السادات ، وتوفيق عبد الحى ، وكامل الكفراوى من ناحية ومن ناحية ثانية نجد أن سامى على حسن له علاقة وطيدة بكل من عبد الرحمن بركة المتهم فى قضية تحويل النقد الأجنبى الى الخارج فى قضية بنك الأهرام وبنك هونج كونج بعد أن نقل اليه وبعلى عبد الله الجمال صاحب « جمال ترست بنك »^(١٦) .

ويؤكد ذلك مقاله رشاد عثمان أمام محكمة القيم « ان الذى ورطنى فى هذا هو عثمان أحمد عثمان وتوفيق عبد الحى »^(١٧) كما أوردت حيثيات حكم محكمة القيم بصدد قضية عصمت السادات انه على صلة وثيقة بكامل الكفراوى « المليونير الهارب » صاحب شركة « اخوان الصفا » لتقسيم الأراضى ومزارع عروس النيل كما أوضحت أن عصمت السادات قد حصل من كامل الكفراوى على مبالغ كبيرة كى يحميه من منافسة عثمان أحمد عثمان ولتسهيل عمليات استيراد الكتاكيت والبيض من اسرائيل هذا بالإضافة الى أن الأول قد فرض على الثانى اتاوة لمشاركته فى أعماله^(١٨) .

وتجدر الإشارة الى أن الطبيعة التداخلية والتشابكية بين أقطاب الطفيلية هذه تأخذ بعددين : البعد الأول هو التداخل فيما بينهم والبعد الثانى هو التداخل بينهم وبين أجهزة الدولة والقطاع العام الأمر الذى أدى الى قيام علاقات عمل بين هذه العناصر وعدد من المسئولين فى جهاز الدولة .

٣ - العمل فى مجال الأنشطة الهامشية والطفيلية :

النشاط الأساسى لهذه العناصر هو نشاط ليس خارجا عن العملية الانتاجية وحسب بل هو يصفى الهيكل الانتاجى القائم . فهذه العناصر من خلال أنشطتها الطفيلية تعمل على تجريف القطاعات الانتاجية المملوكة للقطاع العام والزج بها فى عالم الوساطة والسمسرة والشراكة مع رأس المال الخاص المحلى والعربى والأجنبى . فالأنشطة الطفيلية أدت الى تعاظم الأنشطة الخدمية بالدرجة التى أوجدت خللا فى البنية الاقتصادية المصرية أفضى الى إعطاء الصدارة لهذه الأنشطة وتقليص القطاعات السلعية (الزراعة والصناعة) .

(١٦) تم فرض الحراسة على كل من عبد الرحمن بركة وسامى على حسن وعلى عبد الله الجمال ، أنظر الأهرام بتاريخ ١٩٨٥/٣/٣١ ، ص ١ .

(١٧) يقول رشاد عثمان « الله ينتقم منك يا عثمان أحمد عثمان » لماذا لاتسألون عن نشاط شركة أريك . هى شركة توفيق عبد الحى إنه نصاب وشريك لعثمان أحمد عثمان ، لقد رفضت أن أشارك النصابين فى نهب قوة الشعب لقد رفضت ياسيادة الرئيس . أنظر : محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٣) الطبعة الثالثة ، ص ٤١١ .

(١٨) تكونت شركة « أخوان الصفا » من طلعت السادات رئيسا والدمرداش والكفراوى شركاء معه . وقد أعطى الكفراوى سبعة آلاف جنيه لطلعت السادات مقابل التوسط له عند عثمان أحمد عثمان حتى لا يحاربه فى أعمال المقاولات . أنظر بالتفصيل عبد الله امام ، م . س . ذ . ، ص ٤١ .

وقد أوضحت الدراسة أن أنشطة هذه العناصر تتمحور حول عمليات الشحن والتفريغ والتخليص الجمركي والتهرب والمقاولات والمضاربات العقارية والحصول على توكيلات تجارية والاشتغال بالوساطة والسمسة والاتجار في السلع الأجنبية المستوردة وتخليص الصفقات والمشروعات وغيرها من الأنشطة المماثلة بل وصل الأمر ببعض أقطابها للاتجار في الأغذية الفاسدة .

وتعكس طبيعة الشركات التي كونتها أو ساهمت في تأسيسها مثل هذه العناصر طبيعة الأنشطة التي يمارسونها وإن كانت في معظم الأحيان تمثل ستارا أو مظلة لممارسة أنشطة أخرى أكثر خطورة .

فالشركات التي كونها عصمت السادات هو وأولاده هي :
الشركة العالمية للتوكيلات الملاحية والتجارة والتوريدات ، وشركة الشرق الأوسط للمشروعات والتوزيع ، والشركة العربية للنقل والسياحة^(١٩) .

أما توفيق عبد الحى فقد أسس الشركة الدولية للعلاقات الصناعية والتجارية الشهيرة بشركة « أريك » وقد أسسها عام ١٩٧٧ ، والشركة الثانية أسسها في نوفمبر عام ١٩٨١ اذ قام بتحويل فرع من فروع شركة « أريك » بالجيزة الى شركة مستقلة تحت اسم شركة الجيزة الوطنية لانتاج وتوزيع المواد الغذائية .

والشركة الوحيدة المساهمة التي ساهم فيها في الفترة من ٧٤ — ١٩٨٤ فهي شركة دار مايو الوطنية للنشر وساهم فيها بعشرة آلاف جنيه .

ويدور النشاط العام لتلك الشركات حول أنشطة خدمية مثل الشحن والتفريغ والمقاولات والخدمات المصرفية وهو النشاط الذي يميز الاقتصاد المصري منذ منتصف السبعينات .

كما أسس سامى على حسن مع شقيقه محمد على حسن وحسين شوقي عبد السلام وزكريا داود عبد القادر شركة مصر الجديدة للاستثمار والتنمية برأسمال قدره ٣ ملايين جنيه ساهم فيها الشقيقان بنصف رأس المال . وجدير بالذكر أن نشاط هذه الشركة غير محدد^(٢٠) .

٤ — الطبيعة العائلية الضيقة لمشروعات تلك الفئات :

فالتبيعة التنظيمية لتلك الشركات يغلب عليها الطابع العائلي حيث تكون الشركة قاصرة في

(١٩) د. محمود عبد الفضيل ، تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية ، م . س . ذ . ، ص ٦٢ . معظم الشركات التي تؤسسها هذه العناصر هي شركات أشخاص وليست شركات أموال وقد اثبتت الدراسة العملية انها تعزف عن توظيف أموالها بالشكل القانوني ، فالشركات المساهمة التي اسسها أو ساهم فيها بعض هذه العناصر ضئيلة للغاية على نحو ما سوف يتم توضيحه .

(٢٠) أنظر الوقائع المصرية عدد ٢٧٤ بتاريخ ١٢/٣/١٩٨٣ . العديد من الشركات المساهمة لاتفصح صراحة عن طبيعة نشاطها أو الغرض الذي تؤسس من أجله ولكنها تكتفى بأن تذكر أن نشاطها ينطوي على ما حددته الفقرة الثانية من المادة الثالثة بقانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .

تكوينها على الزوجة والزوج والأبناء البالغين والقصر . وقد يتسع مفهوم العائلة ليشمل الأخوة والأخوات وأخوات الزوجة وبعض العناصر الأخرى من الأقارب والأصهار . فالشركات التى كونها رشاد عثمان أسسها ويديرها رشاد عثمان وزوجته وأبنائه وبناته الستة وشركات توفيق عبد الحى يديرها توفيق عبد الحى وزوجته وشقيقه وصهره وشركات عصمت السادات يقوم على ادارتها وتسيير شئونها هو وزوجاته وأبنائه الخمسة عشر .

وتجدر الإشارة الى أن مثل هذا الشكل من أشكال تنظيم وإدارة المشروعات يقوم على الدمج الكامل بين الملكية والإدارة والعائلة بما لايسمح بتطبيق أسس الإدارة الحديثة والمراقبة على مصادر الأموال واستخداماتها .

ولعل هذا الشكل العائلى لتنظيم مشروعات وأعمال مثل هذه العناصر يمثل الشكل الذى يلام طبيعة انشطتها ذات الطابع الطفيل وعدم احترام حرمة المال العام والخاص على السواء وبالشكل الذى يجعل سر المهنة محصورا بين أفراد عصابة عائلية محدودة العدد متحدة الإرادة بحكم علاقات الدم والمصاهرة^(٢١) .

٥ - الاحتماء بفساد أداة الحكم :

لايكفى لصعود وتآلق مثل هذه العناصر توافر الخصائص السابقة دونما عمليات تواطؤ من قبل أجهزة الحكم والقطاع العام التى قدمت التسهيلات اللازمة لظهور مثل هذه العناصر « كنجوم لامعة فى عالم الاقتصاد » .

ولقد أوضحت تحقيقات المدعى العام الاشتراكى والواقع العملى وجود علاقات قوية بين كبار رجال الدولة وبين تلك العناصر . فنجد على سبيل المثال حيثيات محكمة القيم بصدد قضية رشاد عثمان تتضمن مايلى : « ان تدرج ثروة رشاد عثمان ليس طبيعيا ولامشروعات ولكنه وليد تصرفات غير مشروعة واستغلال علاقته ببعض الوزراء والتى لم يقتصر استغلالها على تحقيق مكاسب مالية بل استخدامها فى التكيل بخصومه وأبعاد من يتصدى له من الموظفين العموميين »^(٢٢) كذلك أفصحت محكمة توفيق عبد الحى عن صلاته المتعددة بكبار رجالات الدولة ولاسيما فى مجال الجهاز المصرفى ، اما سامى على حسن فقد استغل صلته ببعض أقاربه وبعض الوزراء وكبار العاملين بالقطاع المصرفى ليس فى استغلال وابتزاز الجهاز المصرفى بل فى توريث هذا الجهاز ذاته .

وبشأن عصمت السادات تضمنت حيثيات محكمة القيم أسماء العديد من الوزراء وكبار المسؤولين

(٢١) د. محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية ، م . س . ذ . ، ص ٦٣ .

(٢٢) المرجع السابق ، ص ٦٣ .

بالقطاع العام مثل أحمد نوح وزير التموين السابق ، سليمان متولى سليمان وزير المواصلات وناصف طاحون وعبد الرحمن الشاذلى وزيرا تموين سابقين^(٢٣) .

- أما فيما يتعلق بشركات وهيئات القطاع العام والعاملين بها فقد ورد مايلى :
- الهيئة العامة للسلع التموينية حيث قدم كل من عبد الرحمن الشاذلى وحسن ابراهيم (عضو مجلس قيادة الثورة) وناصف طاحون تسهيلات عديدة لعائلة عصمت السادات .
- رئيس مجلس ادارة شركة الحديد والصلب المصرية فؤاد أبو زغلة .
- أحمد نوح وزير التموين السابق الذى أضعاع على هيئة السلع التموينية سبعة ونصف مليون جنيه اذ تعاقد مع شركة الشرق الأوسط المحدودة (التون وشركاه) فى صفقة دواجن دون مناقصة ولم تصل الصفقة وتم سحب قيمتها بمستندات مزورة من بنك كاميكال بلندن .
- ورد اسم زكريا طلبة بالشركة المصرية للحوم والدواجن حيث قدم لأولاد عصمت السادات (شركة تابانا) كميات كبيرة من البيض والدواجن وتم بيعها فى السوق السوداء .
- تواطؤ عبد الرحمن الشاذلى بتقديمه خطين آليين من الشركة العامة لمخابر القاهرة الكبرى لشركة المانية تدعى « فنكلر » والتي يعمل اللواء المسيرى وكيلا لها بمصر^(٢٤) .
- شركة مطاحن شمال الاسكندرية صرفت كميات كبيرة من نخالة الدقيق تم بيعها كعلف للماشية فى السوق السوداء .
- الشركة المصرية للنشا والخميرة صرفت مائتى كرتونة رابسومتيك لأحد أولاد عصمت السادات .
- شركة طنطا للكتان والزيت صرفت ١٥ ألف لوح خشب لأبناء عصمت السادات بمعرفة رئيس مجلس الادارة عبد الكريم جادو وتم بيعها فى السوق السوداء .
- شركة طنطا للزيت والصابون صرفت كميات كبيرة من الجلسرين وتم بيعه للاستفادة بفروق الأسعار فى السوق السوداء .

وكذلك ورد اسماء العديد من الشركات مثل الحديد والصلب ، وحلوان للصناعات غير الحديدية ، والنصر لصناعة المواسير والصلب ، والتجارية للأخشاب ، والدلتا للصلب ، والنصر للزجاج والبللور ، ومصر للتأمين . أما قطاع البنوك فهو يكاد يكون أكثر الجهات تورطا مع هذه العناصر حيث

(٢٣) انظر النص فى عبد الله امام ، م . س . ذ . ، ص ص ١٥٠ — ١٧٠ .

(٢٤) كان ضابطا بالحرس الجمهورى وله صلة بالرئيس محمد أنور السادات . انظر محمد حسنين هيكل ، م . س . ذ . ،

قام بتقديم تسهيلات لتلك العناصر بمقتضى توصيات شخصية دون الأخذ في الاعتبار الأصول المعمول بها في مجال العرف المصرفي^(٢٥) .

والمحقق يجد أن مثل هذه العناصر لم تكن على صلة وثيقة برأس الدولة وقمة^(٢٦) جهاز الحكم فقط بل انها تحدت النظام ذاته بدعوى أن هناك ممارسات مماثلة لم يتم تجريمها وعقابها . فنجد على سبيل المثال توفيق عبد الحى بعد ان تمكن من الهرب يتساءل في حديث صحفى عن سبب الضجة التى حدثت بسبب استيراد اللحوم الفاسدة واصدار شيكات بدون رصيد فيقول :

« ان الأغذية الفاسدة لاعقوبة عليها والنصب على البنوك عقوبته الحبس ثلاثة شهور ثم ان القانون في أوروبا وأمريكا يمنع تسليمى لمصر ، وعلى فرض أن هناك صفقة من اللحوم والدواجن الفاسدة — رغم أننى اتحدى الحكومة أن تثبت ذلك — فأين جمعية التوفيق التى استوردت الجبنة الفاسدة التى مات فيها عشرات التلاميذ ؟ هل تحفظ أحد على أموالها؟^(٢٧) »

ومن المفارقات التاريخية ورغم هذا الرصيد من الأعمال غير الشرعية والتى يجرمها القانون^(٢٨) تقدم هذه العناصر نفسها للمجتمع باعتبارها رجال أعمال ومستثمرين عصامين جمعوا ثرواتهم بكفاحهم وكدهم في حين أن المراكز الاحتكارية والتسهيلات التى تمتعوا بها هى التى صنعت منهم أباطرة في السوق ورجالا من ذوى السطوة والجاه^(٢٩) .

(٢٥) كشفت تحقيقات المدعى الاشتراكى مع أباطرة الطفيلية أمثال رشاد عثمان وعصمت السادات وتوفيق عبد الحى وسامى على حسن عن مدى عمق الفوضى المصرفية التى انتابت المجتمع المصرى وضربت بكل القواعد المصرفية عرض الحائط .

(٢٦) انظر كيف يطالب رشاد عثمان السيلة جيهان صفوت رؤوف حرم الرئيس محمد أنور السادات بمبلغ ١٥ ألف جنيه في مذكرة مرفوعة من رشاد عثمان ضد حرم الرئيس امام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية تتضمن مايلى : « صار رئيس الجمهورية ورئيس الحزب لايعقد اجتماعا الا ويدعوه اليه وزكاه ورضحه لعديد من المسئوليات السياسية والاجتماعية وطواه في معيته وصحبته المستديمة حتى صرف الطالب عن مشروعاته التجارية » انظر: عبد الله امام، م . س . ذ . ، ص ص ١٨ — ١٩ .

(٢٧) الأهرام ، ١٩٨٢/٤/٩ .

(٢٨) عصمت السادات ارتكب العديد من الجرائم بإصدار شيكات بدون رصيد قبل أن يتولى شقيقه الحكم . وتوفيق عبد الحى له رصيد مماثل في السلب والنهب والنصب والاحتيال واصدار شيكات بدون رصيد وله في هذا الشأن عشر قضايا ابتداء من عام ٦٦ — ١٩٧٨ (انظر الأهرام بتاريخ ٨٢/٤/٢ ، ٨٢/٤/٥) أما رشاد عثمان فلم يكن تاجرا ومستوردا للأخشاب وهاربا من الضرائب ومغتصبا لأملاك الدولة (استولى على ٩٠٠ فدان من الأراضى المحيطة بالاسكندرية . انظر محمد حسنين هيكل ، م . س . ذ . ، ص ٤٠٩) ومهريا للبضائع الأجنبية ومتاجرا فيها على النحو المبين بالملف رقم ١٨٢٠ لدى قسم مكافحة المخدرات بإدارة البحث الجنائى بالاسكندرية (انظر د . محمود عبد الفضيل ، تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية ، م . س . ذ . ، ص ٦١) بل وصل به الأمر الى تجويف عروق الخشب وتعبثها بالمخدرات .

(٢٩) د . محمود عبد الفضيل ، تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية ، م . س . ذ . ، ص ٦٥ .

ان نظرة لما احتواه ملف المدعى الاشتراكى المقدم الى مجلس الشعب عن أعمال وجرائم ارتكبت خلال عام ١٩٨٣ فقط توضح حقيقة الخلل الذى أوجدته ممارسات هذه العناصر الطفيلية^(٣٠) .

تم فرض الحراسة على أموال وعقارات نتيجة للكسب غير المشروع بلغ حجمها ٤٦ ملايين جنيه .

— استرداد حوالى ٦٨٦ ألف متر مربع من أراضى الدولة المسروقة التى سطا عليها لصوص الأراضى تبلغ قيمتها ١٢٩ مليون جنيه .

— اعادة حوالى ٢٢ مليون جنيه خلوات رجل دفعت لملاك العمارات .

— اكتشف الجهاز تورط بعض بنوك القطاع العام والقطاع الخاص فى التعامل مع تجار العملة فى السوق السوداء .

— اوضح الجهاز أن بعض كبار تجار الخشب وكبار تجار قطع غيار السيارات قد تهربوا من الضرائب وسداد مستحقات الجمارك وأشار الى أن شخصا من تجار الخشب تهرب من سداد رسوم جمركية تبلغ ٢٤ مليون ونصف مليون جنيه وان شخصا آخر مستحق عليه حوالى ٩ ملايين ونصف مليون جنيه . أما صاحب شركة « اريزان » فقد تهرب من سداد حوالى ٢١ مليون جنيه فضلا عن أنه مدين للبنوك المصرية بما يربو على ٤٥ مليون جنيه وانه توقف عن السداد لهروبه خارج البلاد كما تهرب من سداد ضرائب مستحقة قدرها ١٥ مليون جنيه . وقد صدر قرار بالتحفظ على أموال صاحب تلك الشركة وقدرها ٤٤ مليون جنيه .

— فيما يتعلق بقضايا المخدرات بلغت ثروة أحد المدعى عليهم حوالى ٨٥٠ ألف جنيه وآخر حوالى نصف مليون جنيه وثالث ٤٠٠ ألف جنيه ورابع ٧٠٠ ألف جنيه وخامس ٦٠٠ ألف جنيه^(٣١) .

ونخلص من ذلك الى أن كافة الوقائع السابقة تشير الى أن أقطاب الطفيلية ليست فقط رشاد عثمان وعصمت السادات وتوفيق عبد الحى وسامى على حسن بل إن الطفيلية هذه أصبحت بمثابة تشكيلة اجتماعية متشابهة من حيث النشأة وطبيعة النشاط وشكل السلوك والممارسات الاقتصادية والاجتماعية والقيمية .

(٣٠) عماد غنيم ، فاتورة حساب ١٩٨٣ ، مجلة الأهرام الاقتصادية ، عدد ٧٩٥ ، ١٦ ابريل ١٩٨٤ ، ص ص ١٦ — ٢٠ .

(٣١) المرجع السابق ، ص ص ١٨ — ٢٠ .

« المبحث السابع » السياسات الحكومية والرافد الطفيلي

إن ادراك الصفوات الحاكمة للواقع الاجتماعى فى مجتمع ما واختياراتها الأيديولوجية والقيمية هو مدخل لفهم ممارساتها وسلوكياتها ، ومن ثم لا يمكن الفصل بين نجاح أو اخفاق التجارب التنموية وبين نوعية القوى الاجتماعية والطبقة المسيطرة وكذا منظومة القيم والأفكار السائدة فى المجتمع ولدى الصفوة السياسية المسيطرة .

فإذا كانت السلطة السياسية فى دولة ما فى أيدي طبقة تتفق مصالحها مع مصالح الأغلبية يصبح فى الامكان ادارة الدولة وفقا لارادة الأغلبية أما اذا كانت السلطة السياسية فى أيدي طبقة تختلف مصالحها مع مصالح الأغلبية فإن السياسات المتبعة سوف تعكس هذا الوضع .

أولا : العلاقة بين جهاز الدولة والرافد الطفيلي :

لقد عكست مدركات وسلوكيات النخبة الحاكمة المصرية منذ منتصف السبعينات تحيزا لبعض العناصر الطفيلية التى تشكل شقا من نخبة الانفتاح الاقتصادى (موضع الدراسة) بدعوى أن المساس بها من شأنه تهديد للمناخ الاستثمارى ، وتمثل هذا التأيد قولاً وعملاً فى مواقف متعددة ، فعلى سبيل المثال عندما علت أصوات الكتاب والمثقفين تنادى بوضع حد لعمليات الانحراف والتسيب نجد أن رئيسا سابقا للوزراء يقول فى مؤتمر صحفى بتاريخ ١٩٧٥/٢/٥ مايلى :

« اسمحوا لى أن أتكلم بصراحة للأسف أننا نعطى الانحراف والتسيب واللا أخلاقيات أكثر من حقيقتها بحيث تضخمت من خلال الأحاديث والجلوس فى النوادى . هذا قد يؤدى الى السلبية المطلقة . وقد عملت فى الحكومة موظفا فى مصلحة الضرائب وعملت فى الجامعة واطلعت على أرقام وقضايا الرشوة والاختلاس . لقد وجدت أن النسبة بسيطة جدا أو على هامش السيرة وفى أى مجتمع شرقا وغربا يوجد انحراف لكن ما هو حجمه ؟ ومن هم القائمون به ؟ الرئيس قال فى بداية رسالته ولاشك أننا معه أن هذه قلة وهى على هامش المجتمع إنها قلة ، وربما يبرر وجود القلة وجود نشاط اقتصادى ومن هنا أقول أن التشكيك مقصود وموجه لسياسة الانفتاح الاقتصادى »^(١) .

وقد تتضمن تلك الرؤية شيئا من المصادقية من منطلق أن سياسة الانفتاح الاقتصادى لم تكن قد اتضحت كل معالمها وأبعادها بعد ولاسيما لو أخذ فى الاعتبار أن تلك الفترة كانت مازالت امتدادا

(١) د. محمود القاضى ، البيوت الزجاجية ، (القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨١) ، ص ١٣٦ .

للفترة السابقة وكانت النخبة الحاكمة قد أعلنت مرارا أن ورقة أكتوبر مى امتداد لمواثيق الثورة الا أن ما حدث بعد ذلك كان أعمق بكثير من تصورات الكثيرين الأمر الذى دفع بهم الى العدول عن تلك السياسة وتوجيه النقد اليها .

ولكن ماثير التساؤل هو موقف عناصر النخبة الحاكمة من العناصر الجديدة الذى أضفى على وجودها قدرا من الشرعية السياسية والاجتماعية ، بحجة أن الفساد موجود فى كل مجتمع ، ولعل هذا يذكرنا بموقف النخبة الحاكمة من عناصر البرجوازية البيروقراطية خلال الستينات .

وتبدو المقارنة أكثر وضوحا بسرد مقاله الرئيس محمد أنور السادات وموقفه من تحولات الستينات وتبريره لوجود العناصر الطفيلية إذ يقول :

« لقد تمزق الانسان المصرى فى فترة الستينات وكان ذلك نتيجة حتمية لمأساة التطبيق الاشتراكى فى مصر . لقد أصبحت الاشتراكية فى ذلك الوقت مرادفا لفرض الحراسات ومصادرة الملكيات وفتح المعتقلات وغياب القانون . أوشكت هذه الموجة الطاغية أن تطمس معالم شخصيتنا الأصيلة مع ضياع القيم والمثل والتقاليد التى منحت شعبنا الإصرار والصمود والارادة الصلبة على مر حقب تاريخه الحضارى الطويل . فالاشتراكية ليست توزيع الفقر بالعدل بل هى توزيع الرفاهية والخير »^(٢) .

« قد وجدت طبقة فعلا نتيجة للانفتاح الاقتصادى بس لانكون مبالغين لأننا بتكلم على مستوى علمى . فى أربع سنين مش ممكن يطلع خمسمائة مليونير زى ما واحد من الجماعة الماركسيين قال فى مجلس الشعب وقالوا دا خمسمائة مليونير طلعا وقالها من سنتين والانفتاح كان بقاله سنتين ... يبقى فى سنتين اشتغلت الدولة أو دخل الدولة انفتاح أو رؤوس أموال مما يسمح لخمسمائة واحد يقوا مليونيرات ... حصل فعلا تفاوت وحصل طبقة طلعت ... طبقة طفيلية آه صح الطبقة دى ما طلعتش لوحدها لأ فيه طبقة أخرى كانوا أوعى من ثورة ٢٣ يوليو وأوعى من عبد الناصر جم راحوا حاطين الفلوس والمجوهرات تحت البلاطة ... يوم ما أنا أعلنت سياسة الانفتاح الاقتصادى وأصبح كل واحد آمن راحت طالعة من مصر الجديدة للهرم تجدد على الأقل ألف عمارة على الأقل من ذات ال ١٢ وال ١٥ دور بس اسكان فاخر مش الاسكان الى احنا عاوزينه الشعبى ، مين الملاك بتروع دول دى الى تدينى المفتاح هل هى فعلا طبقة المليونيرات الى طلعت جديد واللناس تانيين طلع ان فيه ٩٠ فى المائة منها من الى كانوا حاطين الفلوس والمجوهرات تحت البلاط أنا لا أحقد على أحد يكسب ولكن يدينى حق الدولة »^(٣) .

(٢) محمد أنور السادات ، وصيته (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، د.ت) ص ص ١٢ — ١٤ .

(٣) خطاب الرئيس محمد أنور السادات بجامعة الاسكندرية ، مجموعة خطب وأحاديث الرئيس محمد أنور السادات — الفترة من يناير — يونيو ١٩٧٨ ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ص ٥٧١ .

ويعكس هذا الحديث عدة نقاط هامة :

١ — أن الفئات الطفيلية التي نشأت وتحالفت مع بعضها البعض مستفيدة من كل الظروف والضمانات والامتيازات قد نمت في اطار علم ومعرفة السلطة الحاكمة وفي ظل تأييدها . فالواضح أن قمة النظام السياسى تعترف بوجود هذه العناصر مشكلة طبقة جديدة وتبرر وجودها وتستنكر كل تيار فكرى سياسى أو اجتماعى يحذر من توسعها وامتداد أنشطتها ، ومن ثم يصبح انتقاد تلك العناصر ليس من قبيل التشكيك في سياسة الانفتاح الاقتصادى بل يصبح تشكيكا في القيادة السياسية نفسها .

والمحقق يجد أن اعتراف السلطة بهذه الفئات وإضفاء الحماية والأمان عليها قد خلق منها قوة تملك القدرة على حماية مصالحها ومواقفها وان تعارضت مع السلطة ذاتها .

وهكذا كان الاختيار السياسى لقيادة الدولة هو أن تسبغ الحماية وتوفر الأمان لهذه العناصر بحجة أن المساس بفئة الأغنياء الجدد يتعارض مع مبدأ سياسة الانفتاح الاقتصادى كنموذج غرنى يؤكد على الحرية المطلقة للفرد وقيمه ، إذ أن النموذج الغربى هو الذى يقيم المجتمع الحر^(٤) .

٢ — أن أيديولوجية النخبة الحاكمة قد أدركت ظروف التحالف واللقاء التاريخى وكيفية الربط بين العناصر الغنية القديمة والعناصر الغنية الجديدة . فإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى كان ايذانا بتكوين عناصر غنية جديدة وفي نفس الوقت استدعاء لعناصر غنية قديمة إيمانا بأن هذا التحالف هو الجبهة الاجتماعية القائدة لهذه السياسة والآخذة على عاتقها مهمة تنفيذها . أى أنها الأداة التى سوف تصنع النموذج الغربى للتنمية موضع التنفيذ .

٣ — أن انبهار النخبة الحاكمة المصرية بالنموذج الغربى للتنمية قد جعلها تقبل وجود مثل هذه العناصر بحجة خلق قوى اجتماعية غنية لديها القدرة على شراء السلع والمنتجات الأجنبية ولها ارتباطاتها بالرأسمالية العالمية من خلال عمليات التجارة والوساطة والتوكيلات الأجنبية الأمر الذى يشكل منها فى النهاية قوى وسيطة لها ارتباطاتها برأس المال الأجنبى .

ولعل هذا يفسر كيف أن ما يتم على أيدي هذه العناصر وما يتعرض له المجتمع المصرى يرتبط ارتباطا وثيقا باستراتيجية قوامها خلخلة البناء القيمى المصرى وتفكيك أوصال المجتمع الى الحد الذى وصفه الدكتور على الدين هلال بأنها نوع من (المؤامرة)^(٥) .

فباسم التنمية والانفتاح الاقتصادى تُحدث هذه العناصر خلخلة فى التوازن الاقتصادى

(٤) محمد أنور السادات ، البحث عن الذات (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٨) ص ١٠٣ .

(٥) د. على الدين هلال ، المؤامرة ، مجلة روز اليوسف ، السنة التاسعة والخمسون ، م . س . ذ . ، ص ١٨ .

والاجتماعى ، ويحدث التفاوت الصارخ بين المرتبات والدخول وتنفصل العلاقة بين الدخل والتعليم ، ويصبح لا الانتاج والا العمل هو معيار الدخل ، وتساهم هذه العناصر فى إضعاف عناصر الربط والضبط فى المجتمع فاذا كانت المؤسسات الاقتصادية عنصرا ضابطا لحركة القطاع العام ، فمن الأفضل أن تلغى واذا كانت الرقابة الادارية عنصرا ضابطا للسلوك الادارى فمن الأفضل أن تلغى بحجة أنها أصبحت جهازا معطلا لحرية الحركة والمبادرة . ومن ثم يصبح الحديث عن الرشوة والاختلاس والاتجار بالمخدرات وتجارة العملة واستغلال الجهاز الحكومى فى تقديم ضمانات وتسهيلات من قبيل التشويش و « تطفيش » أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى مصر .

٤ — أن النخبة الحاكمة المصرية تجاهلت أقلام وأفكار الكتاب والمثقفين الذين نادوا بتحجيم دور هذه العناصر بغية أن يأخذ الخط التنموى فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى مساره الحقيقى . فرغم القول بأن هذه العناصر قلبت موازين المجتمع وأصبحت تشكل خطرا اجتماعيا وسياسيا وقيميا ، الا أن النخبة الحاكمة تمارت ليس فى إضفاء الحماية عليها بل والمساهمة والمشاركة معها فى عالم الأعمال .

لقد تزامن مع انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى وفتح الاقتصاد المصرى على مصراعيه (دخول رؤوس أموال أجنبية وبيع استهلاكية وتكنولوجيا أجنبية وخروج عمالة مصرية) تفاقم الأزمة المجتمعية المصرية التى عبرت عن نفسها فى العديد من الأزمات مثل أزمة الهوية الحضارية والجدل حول الانتماء القومى فيما يسمى بعروبة مصر فى مواجهة تحييد وتحجيم دور مصر وأزمة التطور الديمقراطى وأزمات التنمية الاقتصادية (الناتج / التوزيع) فضلا عن مشكلات التحول الاجتماعى وبروز التناقضات الطبقية وتعميق التمايزات الاجتماعية .

وصحيح أن تلك التبدلات والتحولات كانت نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادى فى مجملها فضلا عن عوامل عديدة أخرى داخلية وخارجية الا أنه يمكن القول بأن تلك العناصر الطفيلية قد لعبت دورا لا يستهان به فى إحداث وتأصيل ميكانزم التفسخ فى المجتمع المصرى .

ولعل محاكمات المدعى العام الاشتراكى قد أفصحت صراحة عند محاكمة بعض أقطاب تلك العناصر عن مدى خطورتها وخطورة سلوكياتها على المجتمع المصرى ، كما أشارت تلك المحاكمات الى مدى تورط ومشاركة الجهاز الحكومى والقطاع العام فى ومع الممارسات الطفيلية والقائمين بها والى استغلال تلك العناصر لجهاز الدولة بغرض تحقيق أطماع شخصية ، اذ نجد بعض كبار رجال الحكم يتهمون بتقاضى رشوة مثل أحمد سلطان^(٦) (نائب رئيس وزراء سابق) الذى إتهم بتقاضى عمولة من ممثلى شركة وستنجهاوز قدرها ٢٥٠ ألف دولار عند فوز الشركة بعقد مشروع محطة القاهرة غرب وكانت قيمة

(٦) أعلنت براءة أحمد سلطان بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٧

العقد ٣٠ مليون دولار ، كما إتهم هانى جرانه بتقاضى رشوة من نفس المشروع قدرها ٧٣٩ ألف دولار ، وما اثير بشأن تقاضى السيد عويس بصفته كبير مستشارى بنك مصر ورئيس مجلس الادارة المنتدب لمجمع العامرية وبصفته وكيلًا تجاريًا لشركة عائلية تدعى الاسكندرية للادارة والتصنيع يمتلكها هو وأبناءؤه عمولة من مشروع مصر العامرية للألياف الصناعية^(٧) .

لقد وصل عرف العملات والسمسرة الى قمة النظام ذاته وفي هذا الشأن يذكر محمد حسنين هيكل فى مؤلفه خريف الغضب ما تم بشأن قضية طائرات « البوينج » حيث كان طرفًا فيها الرئيس محمد أنور السادات مع أحمد نوح وزير الطيران ومحمد عبد الله مرزبان نائب رئيس وزراء سابق وكال أدهم مستشار الملك فيصل ومدير المخابرات العامة السعودية^(٨) .

بل إن هناك عددا من الحالات والوقائع التى أثير فيها اتهام بعض المسئولين بتقاضى عمولات وسمسرة مثل صفقة الأتوبيسات الإيرانية التى اتهم فيها أشرف مروان ومرعى أحمد مرعى وكذا صفقة حديد التسليح الأسباني التى اتهم فيها عثمان أحمد عثمان وآخرون^(٩) .

وتوالى عمليات اداة كبار المسئولين فى مثل هذه الصفقات وغيرها وعلق على ذلك الدكتور مصطفى كامل السيد فى عام ١٩٨٣ بقوله « لم تشهد الأحكام المصرية تعددا فى الأحكام الصادرة من أعلى الهيئات القضائية (محكمة القيم العليا — المحكمة الدستورية العليا) تدين كبار المسئولين الحكوميين مثلما حدث خلال العامين السابقين »^(١٠) .

والجدير بالذكر أن تعامل بعض المسئولين مع العناصر الطفيلية لم يتوقف على الداخل فقط ، بل وامتد فى الخارج أيضا من خلال التعامل مع بعض المشروعات الاستثمارية التى تبنتها الدولة مثل مشروع هضبة الأهرام ومشروع العامرية .

فمشروع هضبة الأهرام يدور حول رغبة شركة أجنبية مسجلة فى هونج كونج فى الاستثمار السياحى والفندقى بأرض الأهرام ، ويقوم المشروع أساسا على الاقتراض من الداخل واستخدام الموارد

(٧) عادل حسين ، م . س . ذ . ، ص ١٥٠ .

(٨) بعد عقد الصفقة نشر صحفى أمريكى يدعى « جيم هوجولاند » فى جريدة واشنطن بوست أن ثمة مبالغ قد تم ايداعها بواسطة الشركة بعد عقد صفقة الطائرات البوينج فى حسابين سرين فى سويسرا أحدهما وضع فيه ٨ ملايين دولار والآخر ٦٥٠ ألف دولار . أنظر : محمد حسنين هيكل ، م . س . ذ . ، ص ٣٩٨ . اعلنت براءة كل من أحمد نوح ومحمد عبد الله مرزبان من تهمة الاهمال الجسيم وذلك بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٣ .

(٩) د . محمود القاضى ، م . س . ذ . ، ص ٢٦ .

(١٠) د . مصطفى كامل السيد ، السلطة التنفيذية فى مصر : السلطان فى يد والفيتو فى اليد الأخرى ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، العدد ٧٦٠ ، ١٩٨٣/٨/١٨ ، ص ٣٦ .

الذاتية . وتقدم كل من السيدين « جليورومونك » ممثلين للشركة (تين فيما بعد أنهما مطرودان من كندا بسبب فضيحة مالية)^(١١) للحصول على حق الاستغلال للشركة في ممارسة نشاطها لمدة ٩٩ عاما^(١٢) . وقد وافق الرئيس محمد أنور السادات بتاريخ ١٩/٥/١٩٧٥ وبعد الموافقة تبين أن المشروع مخالف للقوانين الاستثمارية وقانون الشركات بل وقانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والذي يميز حق الاستغلال لمدة عشرين عاما فقط .

أما مشروع العامرية فهو يعكس الدور الجديد لأحد البنوك الوطنية وهو بنك مصر في إطار الشراكة الأجنبية مع بيوت الخبرة السويسرية لإنتاج كميات كبيرة من الغزل والنسيج والتريكو والأقمشة والألياف الصناعية . ولم تقدم دراسة جدوى لهذا المشروع وتمكنت العناصر المسئولة عن تنفيذه من الحصول على الموافقة عليه من قبل هيئة الاستثمار في غضون أربعة أيام فقط وقد قدرت تكاليف هذا المشروع بحوالى ٥٣ مليون جنيه . وقد اعترضت العديد من الجهات المسئولة من منطلق حماية الصناعة الوطنية مثل وزارة الصناعة واتحاد الصناعات المصرية والغرفة الصناعية^(١٣) .

يتضح مما سبق أن العناصر الطفيلية سواء خارج جهاز الدولة أو داخله استطاعت أن تحجم دور الدولة التقليدى وأن تستغل سلطة الدولة السياسية في الحصول على التراخيص والأذونات وتقديم التسهيلات والزج بالدولة ذاتها كشريك في العملية الاستثمارية واستخدام المال العام وخاصة في القطاع المصرفي لتمويل الأنشطة الطفيلية (في مجال التجارة والسمرة والوساطة وغيرها) بل والاستيلاء على أصول القطاع العام ذاته إما من خلال الشراكة أو من خلال الاستيلاء وتصفيته بالكامل (مثال شركة كلورايد وهى شركة استثمارية تقوم بصناعة البطاريات وقد قامت على أساس تصفية الشركة العامة للبطاريات والاستيلاء على كافة الأصول الثابتة للشركة فضلا عن الموظفين والعاملين وفائض التمويل الذاتى المحقق لدى الشركة) .

فالنظام الحاكم لم يضيف فقط الأمان والاستقرار على العناصر الطفيلية بل أصبح شريكا لها في العديد من الأنشطة ويتضح هذا التداخل بعمق على مستوى المحليات أيضا حيث اندماج عناصر الحزب الحاكم في الشركات الاستثمارية المكونة في المحليات ولاسيما في فروع البنك الوطنى للتنمية وشركات الأمن الغذائى .

ثانيا : التحالف بين الرافد الطفيل ونخبة الانفتاح الاقتصادى :

عكست دراسة الرافدين السابقين (الرأسمالية التقليدية والبرجوازية البيروقراطية) درجة عالية من

(١١) بأتى دائما فى ثنايا رأس المال الأجنبى العديد من عناصر الطفيلية والسماسة والأفاقين أنظر دافيدس لاندز ، بنوك وباشوات ، م . س . ذ .

(١٢) أنظر د . محمود القاضى ، م . س . ذ . حيث قال ان هذا المشروع يمثل أكبر عملية بيع لأرض مصر وإن مدة استغلاله تذكر بمدة امتياز حفر قناة السويس .

(١٣) د . محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، م . س . ذ . ، ص ٩٥٠ .

التداخل والتشابك كمرستها تحولات الستينات وأصقلتها فترة السبعينات وبصفة خاصة مع بداية الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى .

وتجدر الإشارة الى أن العلاقة بين الرافد الطفيلى والرافدين السابقين أقل وضوحا (فى اطار دراسة الشركات المساهمة) وهذا يرجع الى أن العناصر الطفيلية بصفة عامة لا تميل الى توظيف أموالها بشكل رسمى وقانونى سواء فى شركات مساهمة أو غيرها من شركات الأموال^(١٤) فعصمت السادات وعائلته لم يشارك فى أية شركة مساهمة على الاطلاق خلال فترة البحث (٧٤ — ١٩٨٢) كما أن الشركات التى ساهم فيها كل من توفيق عبد الحى ورشاد عثمان وسامى على حسن شركات ضئيلة للغاية اذا ما قورنت برؤوس الأموال التى يشتغلون بها .

وقد يتضح التحالف والترابط بين الرافد الطفيلى والرافدين السابقين من خلال طرح : النظم الأساسية : لإنشاء تلك الشركات ومن خلال موقعهم بين بقية المساهمين يمكن الحكم على مدى الترابط بين الروافد الثلاثة : شركة دار مايو الوطنية للنشر ٨١/٩/١٢

المساهمون	قيمة المساهمة بالألف جنيه	المساهمون	قيمة المساهمة بالألف جنيه
— محمد أنور السادات	ار	— صندوق التنمية الشعبية	٥٠٠
— محمد حسنى مبارك	ار	— عبد الله عبد البارى	١٠
— عثمان أحمد عثمان	١٠٠	— ابراهيم سعده	٢
— البنك الوطنى للتنمية	٢٥٠٠	— توفيق عبد الحى	١٠
— بنك مصر (قطاع عام)	٥٠٠	— شريف فتحى الفضالى	٢٥
— بنك القاهرة (قطاع عام)	٢٥٠	— محمد ومصطفى البلبدى ^(١٥)	٢٥
— بنك الاسكندرية (قطاع عام)	٢٥٠	— بريقى بدار	٢٠
— البنك الأهلى المصرى (قطاع عام)	٢٥٠	— ماجد محمد موسى	٥٠
— بنك قناة السويس	٢٥٠	— لطفى محمد موسى	٥٠
— بنك المهندس	٥٠	— شركة منتصر للمقاولات	٢٠
		— ماهر محمد على	١

(١٤) تميل هذه العناصر الى توظيف أموالها فى شركات أشخاص تكونها فيما بينها وغالبا ما تأخذ الصفة العائلية على نحو ما أوضحت الدراسة سابقا .

(١٥) حذر مصطفى البلبدى وهو رجل أعمال مشهور وعمل رئيسا للفرقة التجارية من اشتراك توفيق عبد الحى فى تلك الشركة نظرا لرصيده فى النصب والاحتيال .

شركات ساهم فيها رشاد عثمان :
— الشركة الوطنية للأمن الغذائى ١٩٨٠/٩/١١

قيمة المساهمة بالآلف جنيه

أهم المساهمين

١٠٠	— محمد أنور السادات
٥٠٠ (قطاع عام)	— بنك ناصر الاجتماعى
٢٥٠ (قطاع عام)	— بنك مصر
٢٥٠	— بنك قناة السويس .
١٠٠	— بنك المهندس
٢٥٠ (قطاع عام)	— محافظة بورسعيد
٢٥٠	— شركة الشرق الأوسط لاستصلاح الأراضى
١٠٠	— شركة المهندس للتأمين
٥٠	— شركة الاسماعيلية للدواجن
٢٥٠ (قطاع عام)	— شركة النيل للمجمعات الاستهلاكية
٢٥٠ (قطاع عام)	— شركة الأهرام للمجمعات الاستهلاكية
٢٠٠ (قطاع عام)	— الشركة العامة الاقتصادية للقوات المسلحة
١٥٠	— رشاد عثمان قاسم

— الشركة الوطنية للإسكان للنقابات المهنية ١٩٨٠/١٢/٩

قيمة المساهمة

أهم المساهمين

بالآلف جنيه	
٢٠٠٠ قطاع عام	— نقابة المهندسين
١٠٠٠ قطاع عام	— نقابة المهن التطبيقية
٥٠٠ قطاع عام	نقابة المعلمين
٢٥٠ قطاع عام	— نقابة الزراعيين
٢٠٠٠ قطاع عام	— بنك مصر
٢٠٠٠ قطاع عام	— بنك ناصر الاجتماعى
٥٠٠	— بنك قناة السويس
٢٥٠	— بنك المهندس
١٠٠٠	— شركة مصر للتعمير

١٠٠٠ قطاع عام	— الشركة المحمودية المصرية للتعمير
١٠٠٠ قطاع عام	— هيئة قناة السويس
٥٠٠	— المقاولون العرب للاستثمار
٢٠٠	— رشاد عثمان قاسم
١٠٠	— شركة المهندس للتأمين
١	— حسن محمد السيد

— شركة ديرب نجم للاستثمار ١٩٨١/٥/١٩

— عائلة شلبى وتشمل :

عزة محمد حسن شلبى (زوجة وزير الاقتصاد السابق الدكتور مصطفى السعيد) ومختار محمد يوسف شلبى ، وفاطمة محمد يوسف شلبى ، ومنى محمد يوسف شلبى ، وأحمد السعيد يوسف شلبى ، وأحمد سيف الاسلام شلبى ، وهبة محمد يوسف شلبى ، وزينب محمد يوسف شلبى .

— محمد السعيد ابراهيم (شقيق د. مصطفى السعيد)

— ممدوح السعيد ابراهيم

٢٢

— ابراهيم السعيد ابراهيم

— عبد الرحمن بركة

١٠

— أحمد عثمان أحمد عثمان

٢

— صلاح فريد الطاروطى (عضو مجلس الشعب)

١٠

— رشاد عثمان قاسم (عضو مجلس الشعب)

٢

— بهية عبد المنعم براده (عضو مجلس الشعب)

٥

— خالد محمد حامد محمود (رأسمالية قديمة)

٤

— محمد أحمد الطويل (رأسمالية قديمة)

١٠

— كامل توفيق دياب (رأسمالية قديمة)

٣

— سيد على المرسى

— بنك الاسكندرية التجارى البحرى :

المؤسسون	قيمة المساهمة بالألف جنيه
— محمد ابراهيم حسن	١٠٠٠
— عبد الفتاح الشافعى	٢٥٠
— أنور محمد مرسى	١٠٠
— نبيلة محمد مختار	٥٠
— رشاد عثمان قاسم	٥٠
— شركة رشاد عثمان للشحن	٥٠٠
— مصطفى رمزى الشافعى	٥٠
— رمزى أحمد الشافعى	٥٠
— الشركة العربية للشحن والتفريغ	١٠٠٠ قطاع عام
— شركة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية	٤٠٠٠ قطاع عام
— شركة القناة للتوكيلات الملاحية	٢٠٠٠ قطاع عام
— الشركة المصرية لأعمال النقل البحرى	٤٠٠٠ قطاع عام
— الشركة المصرية لاصلاح السفن	٥٠٠ قطاع عام
— بنك الاستثمار القومى	٣٠٠٠ قطاع عام
— بنك الاسكندرية	١٤٢٨ قطاع عام
— البنك الأهلى المصرى	١٤٢٨ قطاع عام
— شركة مصر للتأمين وآخرون	٢١٠٠ قطاع عام

« مجلس ادارة بنك الاسكندرية التجارى البحرى »

رقم	الاسم والجنسية	الصفة
١	السيد الدكتور م/نعيم أبو طالب (مصرى)	رئيسا وعضوا منتدبا
٢	السيد / محمد فهمى محمود فهمى (مصرى)	عضوا منتدبا
٣	السيد الريان / حسين كامل الجندى (مصرى)	عضوا
٤	السيد / محمد ابراهيم حسن (مصرى)	عضوا
٥	السيد / حكمت أحمد رزق (مصرى)	عضوا
٦	السيد / عبد الفتاح الشافعى (مصرى)	عضوا

عضوا	٧ السيد / عبد الرحمن الراجحي (مصرى)
عضوا وممثلا عن الشركة المصرية لأعمال النقل البحرى	٨ السيد / محمد شوقى يونس (مصرى)
عضوا وممثلا عن شركة اسكندرية للتوكيلات الملاحية	٩ السيد / محمد عادل البرقوقي (مصرى)
عضوا وممثلا عن شركة القناة للتوكيلات الملاحية	١٠ السيد /
عضوا وممثلا عن الشركة العربية للشحن والتفريغ	١١ السيد / فؤاد ييومي هاشم (مصرى)
عضوا وممثلا عن الشركة المصرية لاصلاح السفن	١٢ السيد المهندس / محمد أحمد أبو طالب (مصرى).....
عضوا عن بنك الاسكندرية	١٣ السيد / مصطفى محمد نور الدين (مصرى)
عضوا عن بنك الاهل المصرى	١٤ السيد الدكتور / يونس أحمد البطريق (مصرى).....
عضوا عن بنك الاستثمار القومى	١٥ السيد / اسماعيل غانم (مصرى)
عضوا عن شركة مصر للتأمين	١٦ السيد / سيد صالح (مصرى)
عضوا عن شركة رشاد عثمان للشحن والتفريغ	١٧ السيد / رشاد عثمان قاسم ^(١٦) (مصرى)
عضوا عن صندوق تأمين ومعاشات العاملين بشركة الاتحاد العربى للنقل البحرى (فامكو)	١٨ السيد الدكتور / محمد عبد اللاه (مصرى).....

(١٦) اتهم كل من ماجد محمد موسى ولطفى محمد موسى (أصحاب معرض سيارات النهضة وشركة النهضة للتجارة الخارجية والمناطق الحرة) بالاستيلاء على ١٠٠ مليون جنيه فقد حصلوا على تسهيلات ائتمانية ضخمة من البنوك بالعملة المحلية والأجنبية تفوق هذا المبلغ واستولوا على ٩٨٧ سيارة مازدا كانت واردة لأحد البنوك دون وجه حق وقاما بتخزين السيارات فى مخازن بالمنطقة الحرة رغم أنها غير مالكة لها وذلك نتيجة للتواطؤ مع بعض العاملين فى هيئة الاستثمار وجمارك بورسعيد وتوكيل اسبوط للملاحة حيث سهلوا للشركة تخزين السيارات فى مخازنها دون أن تقدم سند ملكيتها لتلك السيارات وقد ثبت أنهما قد تعاملتا مع ١٥ بنكاً . انظر موقعهما بين قمة جهاز الدولة والقطاع العام ورجال الأعمال . الأهرام ١٩٨٥/١٢/٢٤ .

ونستخلص مما سبق النتائج التالية :

١ — أن توارىخ مساهمة تلك العناصر فى الشركات المساهمة تشير الى تأخر ظهورها فى مجال الأعمال . فالشركات التى ساهم فيها رشاد عثمان وتوفيق عبد الحى وسامى على حسن تم تأسيسها ابتداء من عام ١٩٨٠ أى بعد ٦ سنوات من بدء سياسة الانفتاح الاقتصادى وهذا يعنى أن هذه العناصر لم تطف على السطح الا بعد أن أمنت موقعها واستطاعت أن توجد قنوات تدخل وتشابك مع جهاز الدولة .

(أنظر مساهمة الرئيس محمد أنور السادات مع توفيق عبد الحى ورشاد عثمان وأيضاً موقع رشاد عثمان بين كبار موظفى الدولة والقطاع العام) .

٢ — رغم ضآلة الشركات التى تساهم فيها العناصر الطفيلية الا أن هذا العدد المحدود عكس أيضاً التداخل والتشابك بين الروافد الثلاثة (الرأسمالية التقليدية ، البرجوازية البيروقراطية والطفيلية) .

٣ — أن تكوين الشركات السابقة عكس ظاهرة الخلط بين المال العام والمال الخاص وكيفية اندماج جهاز الدولة والقطاع العام فى مجال الاستثمارات الخاصة .

المبحث الثامن

النهجين بين الروافد الثلاثة

الرأسمالية التقليدية والبرجوازية البيروقراطية والطفيلية

بالتقاء الروافد الثلاثة السابقة يصب الكل في واحد ويصبح الواحد جزءا من الكل لتشكيل رأسمالية جديدة لها سمات وقسمات وخصائص مميزة اذ أن عمليات التزواج والتشابك والتحالف فيما بينها قد اكسبتها مذاقا آخر جعلها تتميز عن رأسمالية أخرى عهدها المجتمع المصرى فى العشرينات .

وإذا كانت الدراسة قد تناولت كل رافد على حدة فإن هذا التناول قد تم على سبيل التبسيط العلمى حيث أن الدراسة تطلبت هذا الفصل لمعرفة الأبعاد المشكلة لكل رافد على حدة والظروف التاريخية والتحولات المجتمعية التى سمحت بالتقاء هذه الروافد فى اطار تشكيلة رأسمالية جديدة اطلق عليها رأسمالية الانفتاح أو رأسمالية السبعينات أو الشريحة الانفتاحية المميزة .

وبالرغم من تناول كل رافد على حدة الا أن الدراسة العملية قد عكست تشابكا وترباطا وتحالفا وثيقا بين الروافد الثلاثة . فدراسة الرافدين الأول والثانى (الرأسمالية التقليدية والبرجوازية البيروقراطية وقد أوضحت ان التشابك والتداخل فيما بينها ليس وليد السبعينات ، وإنما له جذوره وبداياته الجنينية منذ الستينات اذ فجرته العديد من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (التأميم — المصادرة — الحراسة — قوانين الإصلاح الزراعى — الوحدة بين مصر وسوريا — حرب اليمن) بيد ان فترة السبعينات قد جعلت منه تحالفا رسميا فى اطار استراتيجية التنمية التى تبنتها النخبة الحاكمة .^(١)

وثمة ملاحظة هامة تجدر الإشارة إليها ألا وهى قدرة الرافد الرأسمالى التقليدى على التشكيل والتحول عبر الحقب الزمنية المختلفة التى انتابت المجتمع المصرى .

فالملاحظ أن الرأسمالية التقليدية كانت بمثابة النواة الجنينية التى تنشط مع كل تحول وتكيف وتلاءم مع كل حقبة تاريخية فهى لها جذورها التاريخية الممتدة فى التاريخ المصرى قبل الثورة وهى تلعب دورا فى الخمسينات ثم تستكملها فى الستينات وتتمكن من أن تجد لها ولأبنائها منافذ ومداخل فى النظام الجديد بعد قيام الثورة ، بل ان النظام قد فتح لها بنفسه العديد من تلك المداخل عبر عمليات التأميم الواسعة وعن طريق التنظيمات السياسية التى تم نزوح العديد من أبنائها إليها ويتطور دورها بتحالف البرجوازية البيروقراطية معها لاستكمال دورها فى السبعينات اذ شكلا معا الركيزة الاجتماعية الناشطة والفاعلة من أجل الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى ووضعها موضع التنفيذ ولاسيما بعد أن اكتملت

(١) أنظر خطاب الرئيس أنور السادات بجامعة الاسكندرية ، م . س . ذ .

التشكيلة الاجتماعية بانضمام الرافد الثالث الذى هو بالأساس وليد حقبة السبعينات ، ومن هنا نجد أن الرأسمالية التقليدية هى نقطة التخمير الحقيقية فى تشكيل واتساع البرجوازية البيروقراطية فى الستينات كما مثلت أيضا خط الدفاع الأول الذى تم استدعاؤه لتشكيل رأسمالية السبعينات .

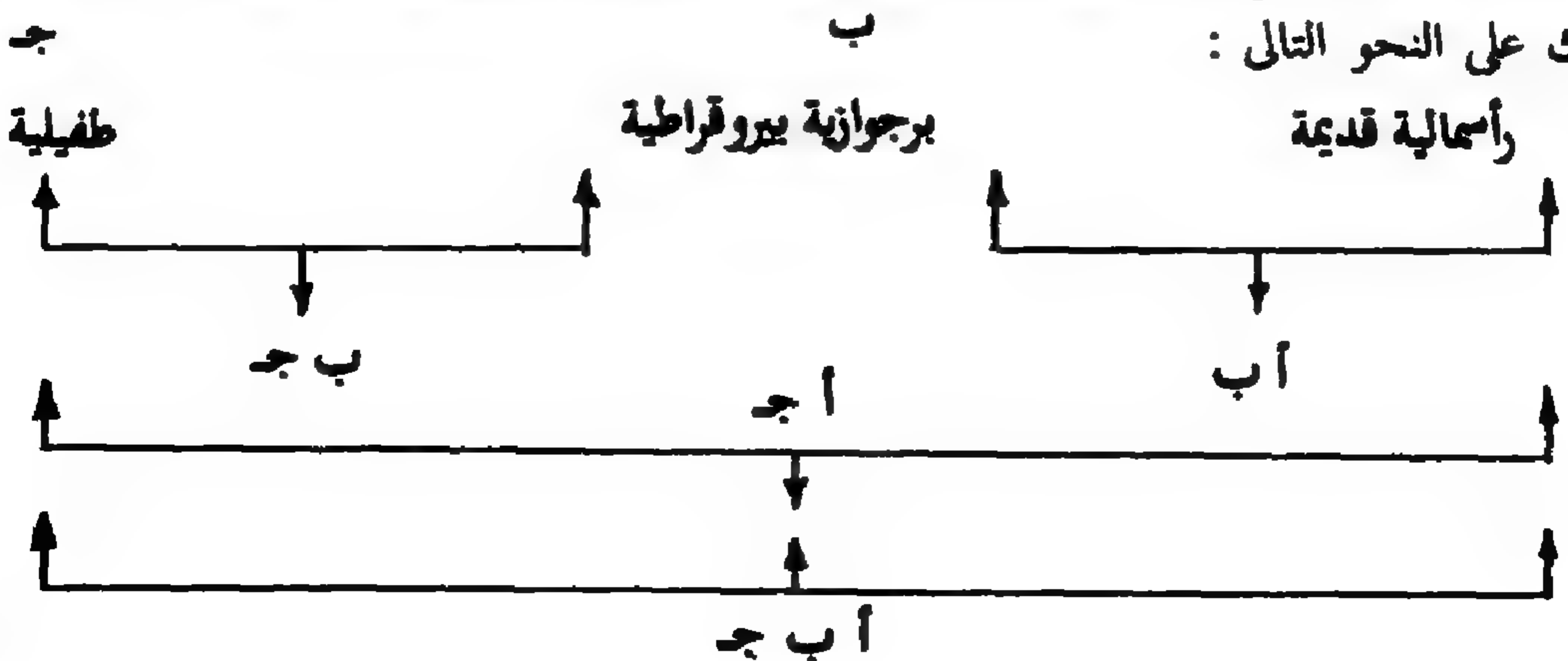
ولعل هذا يعكس طبيعة تشكيل « الرأسمالية الانفتاحية » منذ منتصف السبعينات اذ يبدو وكأن كل حقبة تاريخية قد أفرزت عنصرا هاما داخل تلك التكوينة الرأسمالية الجديدة فمرحلة ما قبل ثورة يوليو تفرز الرأسمالية التقليدية وحقبة الستينات تقدم البرجوازية البيروقراطية وحقبة السبعينات تضيف أسوأ ماضيف الى هذا النسيج الاجتماعى وهو الجناح الطفيلى لها . وبالتقاء الروافد الثلاثة تتشكل تكوينة رأسمالية جديدة فينصهر فيها الكل لتكتسب خصوصية جديدة .

وفى هذا التكوين يكتسب كل رافد خصائص وسمات جديدة ، فواقعة عودة الرأسمالية التقليدية لا تنطوى على نفس الدور الذى لعبته الرأسمالية التقليدية قبل الثورة وبعدها (حتى الستينات) ولكنها تنطوى على دور جديد فى اطار ظروف تاريخية جديدة ، وكذلك واقعة عودة عناصر البرجوازية البيروقراطية كانت تنطوى أيضا على محاذير وتساؤلات عديدة ولاسيما لو أخذنا فى الاعتبار الدور الأيديولوجى الذى لعبته تلك العناصر خلال الستينات .

وماتجذر الاشارة اليه بهذا الصدد هو أن التفرقة بين رأسمالى قديم وبرجوازي بيروقراطى وطفيلى هو تقسيم يستند الى أصل النشأة التاريخية على أن الواقع العملى يشهد اندماج وتداخل تلك الروافد الثلاثة .

فالمحقق يجد أن ثمة عناصر رأسمالية تقليدية تمكنت من أن تتقلد مناصب ووظائف داخل جهاز الدولة والقطاع العام وهى بذلك تجمع بين كونها رأسمالية تقليدية من ناحية وبرجوازية بيروقراطية من ناحية ثانية مثل سيد مرعى ، ومحمد حامد محمود ، وأبو بكر الباسل ، ومريت بطرس غالى ، ونعمة الله بولس ، وعائلة العبد .

كما أن هناك عناصر ذات أصول رأسمالية تقليدية تمارس أنشطة طفيلية فتجمع بين كونها رأسمالية تقليدية وطفيلية وهى كل العناصر الرأسمالية القديمة التى تعمل بمجال الوساطة والسمرة والأنشطة الطفيلية ، وثمره عناصر برجوازية بيروقراطية تمارس أيضا أنشطة طفيلية فتجمع بين الصفتين . أما الحالة الرابعة فهى التى تجمع بين عناصر الرأسمالية القديمة والبرجوازية البيروقراطية والطفيلية . ويمكن توضيح ذلك على النحو التالى :



وقد عكست الدراسة حالات تبين تركيز العناصر الرأسمالية القديمة وتحالفات تشبه الى حد بعيد تحالفاتها قبل الثورة وحالات تركيز للعناصر البرجوازية البيروقراطية ، وحالات تداخل وتشابك بين الروافد الثلاثة . وفيما يلي بعض الأمثلة التي تعكس مثل هذه الحالات المختلفة :

أولا : شركات تعكس تركزا للرأسمالية التقليدية :

- الشركة المصرية الفرنسية « فرمس » ١٦/٢/١٩٨٠ .
- الشركة العربية الحديثة لصناعة الأخشاب « متين » ١٨/٢/١٩٨٠ .
- الشركة المصرية الفرنسية للصناعات الغذائية ٢٦/٧/١٩٨١ وتضم من بين مؤسسيها سعد فخري عبد النور ، وسيد مرعى ، واسماعيل بليغ صبرى .
- شركة النيل للفنادق والسياحة ٣٠/١٢/١٩٨١ وتضم توفيق بياوى منصور ، وزكى هاشم .
- الشركة المصرية العالمية للنشر (لونجمان) ٨/٣/١٩٨٢ . وتضم مريت نجيب بطرس غالى ، ويوسف مراد وهبة .
- الشركة المتحدة للأثاث كرومكس ٢٠/٤/١٩٨٢ وتضم محمد زكى هاشم ، ومحمد حامد محمود .

ثانيا : شركات تعكس التركيز البرجوازي البيروقراطى :

- شركة الاستثمار العربى ٥/١٢/١٩٧٨ تضم عبد العزيز حجازى مع محمد فؤاد ابراهيم .
- الشركة المصرية الأمريكية للنقل والشحن والتفريغ ٢٩/٤/١٩٧٩ تضم محمد عبد الله مرزبان ومصطفى كامل مراد .
- شركة الاتحاد العربى للاستثمار ١٤/٨/١٩٧٩ . تضم عمرو حسين ذو الفقار صبرى واشرف مروان .
- بنك الاعتماد والتجارة مصر ٨/٦/١٩٨١ تضم محمد عبد الله مرزبان ومقبل البدرأوى^(٢) .
- الشركة الاسلامية للأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية (فاركو للأدوية) ٧/١١/١٩٨٢ . تضم حسن عباس حلمى فهمى مع فاروق حسن الاييارى .

ثالثا : شركات تعكس التداخل بين الرأسمالية القديمة والبرجوازية البيروقراطية :

- شركة المطاعم السويسرية المصرية « سيركو » ٢٩/٧/١٩٧٦ تضم توفيق بياوى منصور وشارل رمزى ستينو .
- شركة فالى للاستثمارات ٢٦/٣/١٩٧٨ تضم على عبد الفتاح الشلقانى وأنور القاضى وشقيقه .

(٢) كان يعمل رئيسا لمجلس ادارة شركة النصر لصناعة المحولات والمنتجات الكهربائية خلال الستينات . أنظر الجريدة الرسمية بتاريخ ١/١/١٩٦٧ .

- شركة النيل للفنادق والسياحة ١٩٧٨/١٢/١٢ تضم توفيق بياوى منصور ، وزكى هاشم مع محمد محمود العتال .
- الشركة المتحدة للانشاءات ١٩٨٠/٧/١٥ تضم حسن علام واشرف مروان .
- بنك الاعتماد والتجارة مصر ١٩٨١/٦/٨ . ويضم زكى هاشم مع محمد عبد الله مرزبان وعبد العظيم أبو العطا ، وعثمان أحمد عثمان.
- الشركة المتحدة للأثاث كرومكس ١٩٨٢/٤/٢٠ . وتضم محمد زكى هاشم ، ومحمد حامد محمود ، وبشرى عبد المنعم الصاوى .
- بنك هونج كونج ١٩٨٢/٥/١٧ يضم مصطفى البليدى ، والطويل مع حامد السايح .
- بنك مصر العربى الأفريقى ١٩٨٢/٩/٤ يضم عائلة سعيد الطويل مع عائلة أبو الفتوح ، وعبد المنعم القيسونى .

رابعا : شركات تعكس التداخل والتشابك بين الروافد الثلاثة :

وهى شركات محدودة العدد (انظر الشركات التى تساهم فيها العناصر الطفيلية فى المبحث السابق) .

وتوضح مصفوفة النهجين بين الروافد الثلاثة هذا التداخل والتشابك بصورة أكثر وضوحا على النحو التالى :

- يشير الرمز «أ» الى التحالفات والتشابكات بين العناصر الرأسمالية التقليدية بعضها وبعض والشركات التى تؤسسها أو تساهم فيها .
- يشير الرمز «هـ» الى التحالفات والتشابكات بين العناصر البرجوازية البيروقراطية بعضها وبعض والشركات التى تساهم فيها .
- يشير الرمز «ب» ، «د» الى التحالفات والتشابكات بين عناصر الرأسمالية التقليدية والبرجوازية البيروقراطية والشركات التى تساهم فيها تلك العناصر .
- يشير الرمز «ج» الى التحالف والتشابك بين العناصر الطفيلية وعناصر الرأسمالية التقليدية والشركات التى تساهم فيها .
- يشير الرمز «و» الى التحالف والتشابك بين عناصر البرجوازية البيروقراطية والعناصر الطفيلية .

مصنوعة التجهيز بين الروافد الثلاثة (الرأسمالية التقليدية ، البرجوازية البيروقراطية ، الطفيلية)

المشاة	الشراكة	رأسمالية تقليدية	برجوازية بيروقراطية	طفيلية
أبو بكر محمد حمد النابل مع عمرو المصري محمد عبد العظيم في (شركة فيرو للانسك) - يوسف مراد وهده مع مريت عجب مطرس غالى في (الشركة المصرية العالمية للنشر) لوجمان) - محمد عبد المحسن شتا مع كامل توفيق دياب ، سعيد الطويل ، مصطفى البدي في (بنك هوج كوخ المصري) - مير شريف صبرى مع محمد أحمد حرايه في (شركة بوفانوك القاهرة) حلال محمد حسن الصمد مع عائلة الصلور في (الشركة العربية للحرف) عبد اللطيف الديب مع سعيد الطويل ، مدحت أبو القزوح في (بنك مصر العربي الأفرقي) - عائلة الديب مع عيسى الموطى في (شركة النيل للطباعة والتطيل) - توفيق باوى مصور مع نعمة الله بولس ، محمد عبد المحسن شتا في (بنك قناة السويس) - توفيق باوى مصور مع ركنى هاشم في (شركة النيل للصادق والسياحة) - محمد أحمد الطويل مع كامل توفيق دياب ، خالد محمد محمود في (شركة ديرب نجم للاستثمار) - سعد فخرى عبد النور مع إسماعيل بلبع صبرى ، سيد أحمد مرمى في (الشركة المصرية القومية للصناعات الزراعية الغذائية) - أحمد محمد أناطة مع حامد حرايه ، عائلة شاهين ، هالى عبد الحليل العمري ، مراد ميشيل باحوم في (بنك المصري الخليجي) محمد أحمد الطويل مع حسام أبو القزوح في (الشركة المصرية القومية فريس) - حسام أبو القزوح مع عيسى الموطى في (الشركة العربية لصناعة الأثاث «مير») - عيسى الموطى مع حسام أبو القزوح ، إسماعيل بلبع صبرى ، سعيد الطويل ، الدراوى في (بنك النيل) - حسام أبو القزوح ، مع عبد اللطيف أبو رحيله في (بنك الأهرام) - عبد الحكيم مرمى مع عبد القادر الحراكي في (شركة مصر للدواحي) - المحتر عادل الألفى مع حسام أبو القزوح في (شركة المهندس الوطنية لصناعة اللحوم) - عادل ناصر سدارى مع أميل شريف الكسان ، أحمد يوسف الحدى في (شركة الطيران العربى الدولى)	ركنى هاشم ، توفيق باوى مصور مع محمد محمود الصال في (شركة النيل للصادق والسياحة) - إسماعيل بلبع صبرى ، سعد فخرى عبد النور ، سيد مرمى مع محمد محمود أبو شادى وأحمد كامل مرمى في (الشركة المصرية للصناعات الزراعية الغذائية) أولاد محمد محمود مع عبد العزيز فهد حامد المصري المصري في (الشركة المصرية لصناعة الأدوات الصحية) - أحمد محمد أناطة ، حامد حرايه ، عائلة شاهين ، هالى عبد الحليل العمري ، ميشيل باحوم مع جمال الدين البولس ، أحمد محرم في (بنك المصري الخليجي) - محمد عبد المحسن شتا ، كامل توفيق دياب ، سعيد الطويل ، مصطفى البدي مع حامد عبد اللطيف السامح في (بنك هوج كوخ المصري) عيسى الموطى ، أبو القزوح ، إسماعيل بلبع صبرى ، سعيد الطويل ، الدراوى مع عبد السلام البهرى ، عبد المعمر الطاميل ، محسن عبد الحلقى ، عثمان أحمد عثمان في (بنك النيل) - المحتر عادل الألفى ، أبو القزوح مع عثمان أحمد عثمان في (شركة المهندس الوطنية لصناعة اللحوم)	لا يوجد	محمد عبد الله مريهان ، مكيل الدراوى ، عبد العظيم أبو العطا مع ركنى هاشم في (بنك الاعتقاد والصناعة مصر) - أحمد محرم مع ميشيل باحوم في (العديد من الشركات) - محسن هلام مع أحمد عمر مرمى في (في - في في) - شاربلى لدراسة المشآت العمرانية) - شاربلى ومري سحر مع توفيق باوى في مصور في (شركة المطاعم السياحية المصرية) - عبد المعمر القيسوى ، محمد محمود أبو شادى مع عبد اللطيف الديب ، سعيد الطويل ، مدحت أبو القزوح في (بنك مصر العربي الأفرقي)	رشاد عثمان قاسم مع محمد أحمد الطويل ، كامل توفيق دياب ، خالد محمد حامد محمود في (شركة ديرب نجم للاستثمار) - توفيق عبد الحسى مع مصطفى البدي في (شركة دار مايو الوطنية للنشر)
ب	برجوازية	بيروقراطية	لا يوجد	لا يوجد
ح	طفيلية	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

• هذه الأسماء لا تمثل حصرا كاملا لكل الأسماء الواردة بالدراسة ولكنها مجرد أمثلة من الأسماء تنعكس التشابه والتداخل بين الروافد الثلاثة فهناك أسماء أخرى تنتمى إلى كل واحد ولكنها لم تدخل في شركة مع بعضها البعض

وتعكس المصنوفة النتائج التالية :

* عمق التداخل والتشابك بين الرأسمالية القديمة والبرجوازية البيروقراطية .
• ضالة مساهمات العناصر الطفيلية في الشركات المساهمة الأمر الذى أفضى الى قلة تداخلها وتشابكها مع بقية الروافد الأخرى .

ونخلص مما سبق الى أن رأسمالية السبعينات رأسمالية مهجنة متعددة الروافد وتنتمى الى أحقاب تاريخية مختلفة فهي تضم عناصر رأسمالية قديمة وعناصر برجوازية بيروقراطية وعناصر طفيلية .

أما عناصر الرأسمالية التقليدية فقد تمكنت من أن تبقى على دورها من خلال عدة منافذ هي :
أ - عناصر ظلت مرتبطة بدوائر الأعمال العربية والأجنبية ونجحت في تكوين ثرواتها بالخارج . وقد عكست الدراسة الارتباط الوثيق بين رأس المال القديم ورأس المال الأوربي (في اطار الشراكة الأجنبية) .

ب - عناصر انخرطت داخل القطاع العام وجهاز الدولة والمحليات وخاصة بعد عمليات التأميم الواسعة التى آل بمقتضاها العديد من الشركات التجارية والصناعية (بهيكل ملكيتها العائلى) .

ج - عناصر لم تنخرط لاداخل القطاع العام ولا داخل جهاز الدولة بل ظلت تمارس نشاطها في عالم الأعمال (خاصة المقاولات والتوريدات) .

ونجحت كل هذه العناصر في تكوين ثروات طائلة وانتظرت الفرصة المقننة لأن تستأنف دورها في ظل المعطيات التاريخية الجديدة .

أما الرافد الثانى فهو البرجوازية البيروقراطية التى استغلت مكانتها الوظيفية داخل جهاز الدولة والقطاع العام في تحقيق ثروات طائلة . أى أن مصدر ثرواتها هو الوظيفة العامة .

وتجدر الإشارة هنا الى بعض العناصر التى استغلت وظيفتها ومكانتها في السلم الوظيفي في توطيد علاقاتها برجال ودوائر الأعمال المحلية والعربية والأجنبية ولاسيما في مجال الاستيراد والتصدير وتجارة التوكيلات التى كانت حكرًا آنذاك على القطاع العام . وتمكنت تلك العناصر من تكوين ثروات طائلة وبدأت بعد ذلك تطالب بمزيد من التحولات التى من شأنها تفكيك مركزة الاقتصاد وإضعاف دور الدولة والقطاع العام واعطاء الفرصة للقطاع الخاص .

أما الرافد الثالث فيتمثل في العناصر ذات النشأة الاجتماعية والنشاط الطفيلى ، حيث أن معظم عناصر هذا الرافد غير معروف مصدر شرعى لثرواتهم وفي كثير من الأحيان ارتبطوا بأنشطة التهريب وتجارة المخدرات وتجارة العملات .

وتمكنت عناصر هذا الرافد من خلال علاقاتها غير الشرعية بجهاز الدولة وكبار العاملين به من تسخير لخدمتها وتحقيق أغراضها بل ونجحت في توريث جهاز الدولة ذاته في العديد من قضاياها .

من الروافد الثلاثة السابقة تشكلت تكوينة اجتماعية تنصهر فيها هذه الروافد مجتمعة معلنة عن تشكيل رأسمالية جديدة منذ منتصف السبعينات وتتمكن من استقطاب العديد من عناصر بيروقراطية السبعينات والثمانيات مستغلة اندماج جهاز الدولة ذاته في مجال الأعمال والشراكة مع رأس المال الخاص المحلي والعربي والأجنبي .

وقد أوضحت الدراسة مدى انخراط العديد من الوزراء السابقين والحاليين وبعض المحافظين وكبار العاملين في المؤسسات الصحفية وبعض أعضاء مجلس الشعب وغيرهم من كبار رجال الدولة في عالم المال والأعمال .

ويلاحظ أن النخبة الحاكمة عندما أعلنت الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي كانت تعي أن هناك عناصر محلية تملك من الثروة مايمكنها من تشكيل ركيزة اجتماعية تأخذ على عاتقها تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادي . إلا أنه من المفارقات التاريخية ان قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي جاء ليعطي الفرصة أولا لرأس الأجنبي وليس لرأس المال المحلي . ويمكن تفسير ذلك بعدة اعتبارات .

أولا : أن النخبة الحاكمة أدركت وبعمق مدى تخوف رأس المال المحلي من المبادرة والمخاطرة في إطار التجربة الجديدة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أدركت أن رأس المال المحلي لن يخرج إلا في مظلة رأس المال العربي والأجنبي ، ومن ثم فإن منح الضمانات والامتيازات لرأس المال العربي والأجنبي كان يتضمن تشجيع رأس المال المحلي للمطالبة بنفس الامتيازات والضمانات الممنوحة للمستثمر العربي والأجنبي وهو ماحدث بالفعل .

ثانيا ؛ أن النخبة الحاكمة كانت منطقية مع ذاتها — باعتبار أنها تمثل مصالح الرأسمالية الجديدة — عند استدعاء رأس المال العربي والأجنبي في البداية . ذلك لأن استدعاء عناصر الرأسمالية المحلية بروافدها المختلفة كان يتناقض مع التكتيك الذي اختطته ولاسيما في السنوات الأولى من الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي عندما كانت تؤكد أن هذه السياسة ليست خروجاً عن النهج الاشتراكي .

ولعل هذا يفسر لماذا تأخر ظهور البرجوازية البيروقراطية في عالم الأعمال (في إطار دراسة الشركات المساهمة) حيث كان عليها أن تنتظر حتى تتم اجراءات التحول الرأسمالي إذ لايليق أن يخرج « الاشتراكيون » فجأة في « ثوب » رأسمالي جديد ومن ثم كان على النظام الحاكم ان يدفع بعنصرين هامين في هذا المجال هما : الرأسمالية التقليدية ، والقطاع العام . أما بالنسبة للرأسمالية التقليدية فقد تم في البداية استدعاؤها وخاصة بعد أن تم تعويضها . وقد اثبتت الدراسة أن الشركات المساهمة التي تأسست في بداية سنوات الانفتاح الاقتصادي كانت في معظمها برأسمال محلي تقليدي .

أما من ناحية القطاع العام فقد تم الزج به في الشراكة مع رأس المال المحلي والعربي والأجنبي اذ شهدت السنوات الأولى أيضا لتلك السياسة تكثيفا لمساهمات القطاع العام على نحو سوف يتم تفصيله .

وتكمن الخطورة الحقيقية في اندماج جهاز الدولة والقطاع العام في تلك الشراكة المتعددة الأطراف من ناحية وفي كيفية تحويل ذلك الجهاز لخدمة التشكيلات الرأسمالية الجديدة ، من ناحية ثانية حيث أن وحدة المصالح المشتركة بين تلك العناصر^(٣) سوف تجعل من الدولة وأجهزتها المختلفة أداة لاستصدار التشريعات والقوانين المختلفة التي تمكنها من تحقيق هذه المصالح ولاسيما لو أخذنا في الاعتبار تبدل موقف السلطة الحاكمة وتحولها لتأييد جماعات المصالح الجديدة والتي خرج كثير منها من « عباءة الدولة »^(٤) .

ومن المفارقات الغريبة أن تلك العناصر بعد تحولها الى عالم الأعمال تضيق ببعض التشريعات التي قد صاغتها واصدرتها أثناء وجودها في السلطة بحجة أنها تحد من أنشطتهم في مجال الأعمال .

كما تجدر الإشارة أيضا الى الدور الذي بدأ يلعبه رأس المال الأجنبي في استقطاب كبار رجالات الدولة والزج بهم في عالم الأعمال كمساهمين وكمشاركين ، ولعل هذا يذكرنا باندماج جهاز الدولة في مجال الأعمال قبل الثورة حيث حرص رأس المال الأجنبي دائما على الاستعانة بكبار رجال الحكم^(٥) .

ونخلص مما سبق الى أن رأسمالية الانفتاح الاقتصادي رأسمالية مهجنة تتضمن روافد اجتماعية مختلفة تعود الى أحقاب تاريخية مختلفة وبالرغم من أن كل رافد يحمل سمات وقسمات خاصة الا أن حقبة السبعينات قد شهدت اندماج تلك الروافد في إطار تشكيلة واحدة عبرت عنها الدراسة بنخبة الانفتاح الاقتصادي .

(٣) أنظر « حضور لقيف من الوزراء السابقين مؤتمر رجال الأعمال بوصفهم رجال أعمال منهم عبد العزيز حجازي رئيس وزراء سابق ، وعثمان أحمد عثمان ، وحامد السايح ، وسليمان نور الدين ، وفؤاد حسين ، وجمال الناظر ، الأهالي ، ١٩٨٤/١٢/١٢ ، ص ٧ .

(٤) د. سمير رضوان ، الاقتصاد المصري بين الرأسمالية والاشتراكية ، مجلة الأهرام الاقتصادي ، عدد ٨٣١ ، ١٩٨٤/١٢/١٧ ، ص ١٥ .

(٥) أنظر كيف تضم جمعية رجال الأعمال لقيفا من كبار رجال الدولة السابقين والحاليين مثل عبد العزيز حجازي ، علي جمال الناظر ، وزكريا توفيق ، وعبد الرحمن الشاذلي ، ومحمد الدكروري ، ومحمد عبد المنعم رشدي ، وكيف ان الجمعية تمنح العضوية بالانتساب لكبار موظفي الدولة الذين يتصل عملهم بالنشاط الاقتصادي وذلك خلال شغلهم لوظائفهم فهي أداة هامة لجذب الوزراء وكبار موظفي القطاع العام . أنظر بالتفصيل : أماني قنديل ، صنع السياسات العامة في مصر ، م . س . ذ . ، ص ٤٧٤ .

من يملك مصر ؟ !

الفصل الرابع

نخبة الانفتاح الاقتصادى : تحليل امبريقى

□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □

المبحث التاسع :

تحليل هيكل ملكية رأس المال

المبحث العاشر :

تحليل الأنشطة الاقتصادية

المبحث الحادى عشر :

التشابكات والتحالفات العائلية

الفصل الرابع

نخبة الانفتاح الاقتصادى : تحليل اميرقى

مقدمة : تنطوى دراسة هذا الفصل على تحليل اميرقى لبعض خصائص نخبة الانفتاح الاقتصادى من واقع دراسة تحليلية للشركات المساهمة . فقد تم حصر الأنظمة القانونية لتلك الشركات من الجريدة الرسمية والوقائع المصرية خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٢ وتحليلها للوقوف على حقيقة الروافد المشكلة لتلك النخبة من ناحية وخصائصها من ناحية أخرى .

وتنقسم الشركات من حيث طبيعة تكوينها الى شركات اشخاص وشركات أموال ويتضمن التقسيم الأول شركات التضامن والتوصية البسيطة وشركات المحاصة بينما تضم شركات الأموال شركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .

وتعتبر شركات المساهمة أهم أشكال شركات الأموال وقد شهد الاقتصاد المصرى نموا مضطردا لهذا النوع من الشركات ابتداء من أواخر القرن التاسع عشر حيث صدرت عدة قرارات منظمة له .

ويمثل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ أهم القوانين التى عاجلت موضوع الشركات فى مصر فقد أبقى هذا القانون على التقسيم السالف لشركات الأموال . ومع التبدلات والتحويلات التى شهدتها الواقع الاقتصادى المصرى منذ منتصف السبعينات أبقى قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ وكذا القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على تقسيم شركات الأموال كما هو مع ادخال تعديلات جوهرية أدت الى إلغاء القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

وترجع أهمية الشركات المساهمة الى أن القانون يخولها ويميز لها القيام بمشروعات أعمال التأمين والبنوك والادخار وتلقى الودائع والأموال لحساب الغير . وتمثل هذه الأنشطة الشق الأكبر من

النشاط الاقتصادى المصرى منذ منتصف السبعينات فى حين لا يجوز للنوعين الآخرين من شركات الأموال القيام بتلك الأنشطة^(١).

وتنشأ شركة المساهمة بترخيص من الدولة وتؤسس وفق اجراءات معينة ينص عليها القانون اذ يجب ألا يقل عدد الشركاء المؤسسين عن ثلاثة ، ويقسم رأسمالها الى اسهم متساوية القيمة تطرح للاكتتاب العام وقابلة للتداول بالطرق التجارية وتحدد مسئولية الشريك المساهم فيها بقدر حصته فقط .

ويتم تأسيس الشركة المساهمة بإحدى وسيلتين : إما طريقة التأسيس الفورى وهو الذى يقتصر فيه المؤسسون فى الاكتتاب فى أسهم الشركة على أنفسهم دون الالتجاء الى الجمهور فى صورة اكتتاب عام (المادة ٣٧ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١) وإما التأسيس عن طريق الاكتتاب العام ويطلق عليه التأسيس المتتابع^(٢) .

ومن أهم خصائص الشركات المساهمة أنها شركات أموال لا أساس فيها للاعتبار الشخصى فالغرض من تكوينها هو تجميع الأموال وتوظيفها فى مشروعات بغض النظر عن شخصية المساهمين فيها . وبمجرد طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام يستطيع أى فرد ان يكون شريكاً فيها بمجرد دفع قيمتها ويترب على ذلك عدة نتائج هى :

أ — أن أسهم الشركة قابلة للتداول بالطرق التجارية فيجوز التنازل عنها للغير والتصرف فيها بكافة أنواع التصرفات دون أن يكون لذلك أثره على حياة الشركة .

ب — أن مسئولية الشريك محدودة بقدر حصته ولا يسأل عن ديون الشركة الا فى حدود ما اكتتب فيه من أسهم .

ج — إن إسم الشركة التجارى مستمد من غرضها .

ونظراً لأهمية هذا النوع من الشركات رأيت الدراسة أن تركز على تحليلها حيث استطاعت أن تجيب من خلالها على تساؤلات عديدة . ومن هذه التساؤلات : ما هو حجم رأس المال المستثمر فى تلك الشركات ؟ ما هى العلاقة بين حجم رؤوس الأموال وجنسيات أصحابها ؟ هل تمثل شركات المساهمة نفس المنحى الذى تنحوه الاستثمارات الاجمالية العاملة فى الاقتصاد المصرى فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى من حيث استثمار رأس المال العام بشق لا يستهان به من اجمالى رأس المال المحلى

(١) قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

(٢) د . سميحة القليوبى ، الشركات التجارية (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٣) ص ص ٢٥٦ — ١٥٨ .
انظر كيف يكرس قانون الشركات طريقة التأسيس الفورى الأمر الذى يشجع تكوين الشركات العائلية المغلقة فهو يميز لأى مساهمين ثلاثة تكوين شركة مساهمة حتى لو كانوا عائلة واحدة .

المستثمر وكذا سيطرة الأنشطة الخدمية على النشاط العام وتراجع الأنشطة الانتاجية ؟ هل تعكس تلك الشركات ضآلة الاستثمارات العربية والأجنبية وهي الشركات المساهمة التي يجب أن تعكس صورة مغايرة للاستثمارات الاجمالية ؟ هل تعكس تلك الشركات الطبيعة العائلية والتكوين الضيق ؟

تساؤلات عديدة تجد اجاباتها من خلال تحليل تلك الشركات ولذلك رؤى أن يتناول هذا الفصل دراسة المباحث التالية :

- المبحث التاسع : تحليل هيكل ملكية رأس المال .
- المبحث العاشر : تحليل الأنشطة الاقتصادية .
- المبحث الحادى عشر : تحليل التشابكات والتحالفات العائلية .

المبحث التاسع تحليل هيكل ملكية رأس المال

استهدفت سياسة الانفتاح الاقتصادى كاستراتيجية تنمية تبتها النخبة الحاكمة منذ منتصف السبعينات تشجيع رأس المال المحلى من ناحية وجلب الاستثمارات العربية والأجنبية من ناحية ثانية ، إيماناً بأن رأس المال الأجنبى عامل محورى لتحقيق التنمية نظراً لما يأتى فى ركابه من موارد وخبرات وتكنولوجيا .

وبالرغم من الضمانات والامتيازات والاعفاءات التى تضمنها القانون بهدف جلب رأس المال العربى والأجنبى ، إلا أن الواقع العملى منذ تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى (٧٤ حتى ١٩٨٣) أثبت أن رأس المال المحلى مازال يستأثر بالشق الأكبر من جملة الاستثمارات العاملة فى مصر فى ظل قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى .

ويوضح الجدول رقم (٦) نسبة مساهمة الجنسيات المختلفة فى المشروعات التى بدأت الانتاج داخل البلاد حتى ١٩٨٣/٦/٣٠ .

جدول رقم (٦)
نسبة مساهمة الجنسيات المختلفة فى المشروعات التى بدأت الانتاج داخل
البلاد حتى ١٩٨٣/٦/٣٠

الجنسية	مصريون	عرب	أوروبيون	أمهكيون	دول أخرى
نسبة الملكية الى اجمالي رأس المال	٦٣	٢٣	•	٤	•

المصدر : التقرير السنوى ١٩٨٣/٨٢ ، وزارة الاستثمار والتعاون الدولى ، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ٦٩ .

وإذا كان الجدول السابق يعكس الشكل العام للاستثمارات الاجمالية العاملة في ظل قانون استثمار رأس المال العرفى والأجنبى حتى عام ١٩٨٣ فماذا عن الاستثمارات في الشركات المساهمة خلال الفترة من ٧٤ - ١٩٨٢ ؟؟

بلغت جملة الاستثمارات العاملة في الشركات المساهمة (٥٣٤ شركة) ١٩٥٢٣٦٢ ألف جنيه وقد استأثر رأس المال المحلى (العام والخاص معا) بـ ٧٠٪ من جملة تلك الاستثمارات ، بينما شكلت الجنسيات الأخرى بما فيها رأس المال العرفى والأمريكى والأوربى واليابانى وغيره من الجنسيات ما نسبته ٣٠٪ من جملة تلك الاستثمارات في الشركات المساهمة .

ويوضح الجدول رقم (٧) والجدول رقم ٧ أ والشكل رقم (١) حجم ونسب مساهمة الجنسيات المختلفة في الشركات المساهمة في الفترة محل الدراسة ٧٥ - ١٩٨٢ على النحو التالى :

جدول رقم ٧ أ
حجم مساهمة الجنسيات المختلفة في الشركات المساهمة في الفترة
٧٥ - ١٩٨٢

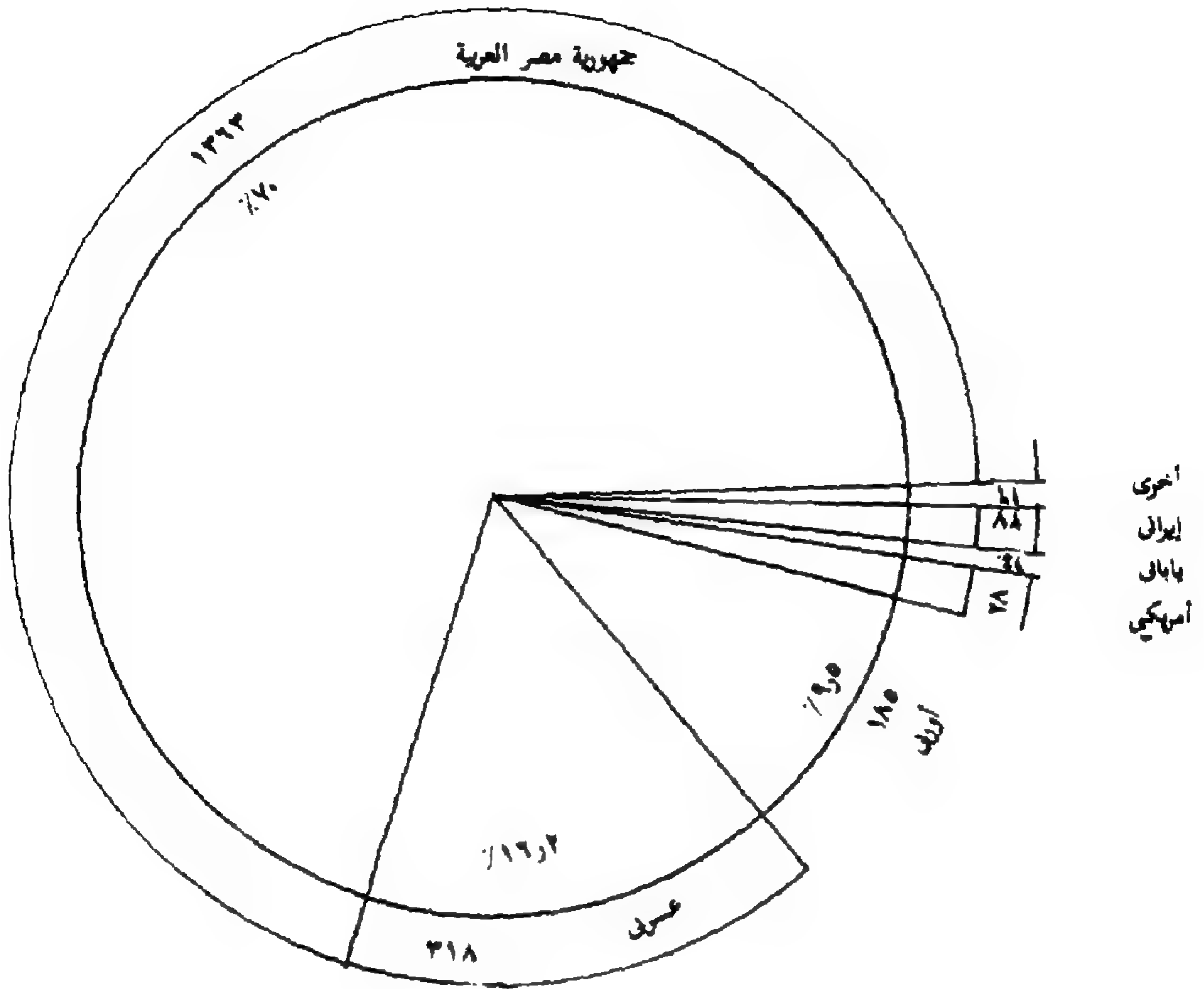
(بالمليون جنيه)

الجنسية	مصرى	عربى	اوربى	أمريكى	ايرالى	يابانى	بنما	كورى	جنسيات أخرى	جملة
القيمة المساهمة	١٣٦٢	٣١٨٥	١٨٥	٢٧٨	٢٧٤	١٤٤	٦٧	٦٥	٣٧	١٩٥٢
نسبة المساهمة الى الاجمالى	٧٠	١٦٣	٩٥	١٤	١٤	٧	٣	٣	ار	%١٠٠

المصدر : الجريدة الرسمية والوقائع المصرية ، أعداد مختلفة .

وفيما يلى تحليل لاسهام كل نمط من أنماط رؤوس الأموال :

شكل (١)



إجمالي رؤوس الأموال المساهمة في الشركات المساهمة ٧٥ - ١٩٨٢ (بالمليون جنيه)
 (وفقا لتحليل الجريدة الرسمية والوقائع المصرية في الفترة من ٧٥ - ١٩٨٢)

أولا : رأس المال المصرى :

ارتبطت زيادة نسبة مساهمة رأس المال المصرى بالزيادة المضطردة فى عدد الشركات حيث ساهم رأس المال المصرى فى كافة الشركات المؤسسة تقريبا . ويوضح الجدول رقم (٨) طردية العلاقة بين عدد الشركات وقيمة مساهمة رأس المال المصرى (العام والخاص) فضلا عن عدد الشركات التى تضمنت مساهمة من قبل رأس المال المصرى^(٣) .

جدول رقم ٨ :
العلاقة بين عدد الشركات وحجم مساهمة رأس المال المصرى
فى الفترة ٧٥ - ١٩٨٢

سنة التأسيس	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	جملة
عدد الشركات	٢٢	٣٦	٤٠	٦٦	٦٥	٧٩	١١٧	١٠٩	٥٣٤
شركات تتضمن مساهمة مصرية	٢٢	٣٤	٣٩	٦٦	٦٣	٧٩	١١٥	١٠٩	٥٢٧
قيمة المساهمة بالمليون	٥٩	٥٥٨	٨٤٤	٢٢٣٨	١٢٤٥	٢٤٨٥	٣٥٤٥	٢١٢٥	١٣٦٣

المصدر : الوقائع المصرية ، أعداد مختلفة .

وبشأن تحليل رأس المال المصرى يمكن استخلاص الخصائص التالية :

(١) ميل رأس المال المصرى لمشاركة رأس المال العربى والأجنبى . فبالرغم من أن الأول يشكل نصيب الأسد من جملة الاستثمارات وبالرغم من ضآلة الاستثمارات العربية والأجنبية إلا أن رأس المال المصرى يميل دائما الى أن يأتى فى ركاب رأس المال العربى والأجنبى ، ففى الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٧ يأتى رأس المال المصرى دون أية شراكة عربية أو أجنبية فى ثلاث شركات فقط من بين ٩٨ شركة أى بنسبة ٣٪ وهذه الشركات هى :

شركة السويس للأسمنت : تأسست بتاريخ ١٩٧٧/٣/١ برأسمال قدره ١٦ مليون جنيه ويساهم فيها شركة اسمنت بورتلاند طرة/ اسمنت بورتلاند حلوان/ القومية للأسمنت/

(٣) براعى طردية العلاقة بين عدد الشركات المؤسسة فى الفترة من ٧٥ - ١٩٨٢ وبين قيم المساهمة المصرية على عكس الفترة من ٨٣ - ١٩٨٤ حيث عكسية العلاقة اذا انخفض عدد الشركات انخفاضا ملموسا ومع ذلك ظلت قيمة المساهمة المصرية مرتفعة وهذا يعكس ارتفاع فئات رؤوس اموال تلك الشركات .

الاسكندرية للأسمت/ البنك الأهلي المصري/ بنك مصر/ بنك الاسكندرية/ بنك القاهرة/ بنك ناصر الاجتماعي/ شركة الشرق للتأمين/ مصر للتأمين/ التأمين الأهلية/ المصرية لإعادة التأمين/ مصر للتجارة الخارجية .

— الشركة العربية للألياف الصناعية : وهي شركة عائلية تضم عائلة عثمان أحمد عثمان .

— شركة أوناس للسياحة : وهي أيضا شركة عائلية اقتصرت فيها المساهمة على السيد محمد عويس (مستشار بنك مصر والمسئول عن مجمع العامرية) ، وفاروق ابراهيم عويس ، وحسن عبد الفتاح الشلقاني ، ومحمد عبد المنعم شاهين ، وأبو بكر عبد الفتاح مصطفى .

ومع تزايد عدد الشركات ترتفع نسبة مساهمة رأس المال المصري بالنسبة للاستثمارات الاجمالية . وكذا يتزايد عدد الشركات التي يأتى فيها رأس المال المصري (خالصا ١٠٠٪) دون أية شراكة عربية أو أجنبية ويوضح الجدول رقم (٩) عدد المرات التي شارك فيها رأس المال المصري بنسبة ١٠٠٪ .

جدول رقم (٩)
الحالات التي شارك فيها رأس المال المصري بنسبة ١٠٠٪ فى الفترة
٧٥ — ١٩٨٢

سنة التأسيس	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	جملة
عدد الشركات	٢٢	٣٦	٤٠	٦٦	٦٥	٧٩	١١٧	١٠٩	٥٣٤
شركات مساهمة مصرية ١٠٠٪	—	—	٣	١٢	١٢	٢٣	٥٢	٥٦	١٥٨
النسبة	—	—	٨٪	٢٪	٢٪	٢٩٪	٤٤٪	٥١٪	٢٩٪

المصدر : الوقائع المصرية ، والجريدة الرسمية ، اعداد مختلفة .

ويرجع تزايد الشركات المصرية الخالصة الى عاملين أولهما اطمئنان رأس المال المحلى الى المناخ الاستثمارى ولا سيما بعد أن حصل على نفس الضمانات والامتيازات التي منحها قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى للمستثمر المحلى . وقد يؤكد هذا طبيعة الشركات المحلية الخاصة التي تأسست بنسبة محلية ١٠٠٪ حيث أن معظمها إما شركات عائلية مغلقة وإما شركات قطاع عام برأسمال محلى خالص وثانيهما انتشار ظاهرة اشتراك شركة مساهمة فى

تأسيس شركة أو شركات مساهمة أخرى الأمر الذى يوجد نوعا من التداخل الذى يفقد رأس المال هويته وحدوده وتوضيح ذلك نضرب مثالا :

لو فرض وان الشركة « س » تأسست كشركة مساهمة من المساهمين أ (رأسمال محلى) ب (رأسمال عربى) ، جـ (رأسمال أجنبى) ثم ساهمت هذه الشركة « س » فى تأسيس شركة « ص » فى هذه الحالة تساهم الأولى فى الثانية باعتبارها شركة مساهمة مصرية ١٠٠٪ هذا من الناحية القانونية والشكلية الا أن الواقع العملى يؤكد ان ثمة خليطا من رأس المال المحلى والعربى والأجنبى . والأمثلة عديدة نذكر منها الآتى :

— بنك مصر ايران للتمية : شركة مساهمة مصرية تأسست بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٧ برأسمال قدره ٤٠ مليون جنيه مناصفة بين رأس المال المصرى ورأس المال الايرانى . يساهم هذا البنك فى العديد من الشركات الأخرى باعتباره شركة مساهمة مصرية ١٠٠٪ ومن هذه الشركات « الشركة المصرية للصناعات الغذائية » ١٩٧٩/٢/٧ و « الشركة المصرية المالية للتعمير ومواد البناء ممفيك » .

— شركة كرافن مصر للاستثمارات : تساهم فى تأسيس شركة جورج ومبى ايجيبت بتاريخ ١٩٧٩/٢/٨ باعتبارها رأس مال مصرى ١٠٠٪ رغم ان تلك الشركة قد تم تأسيسها بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٧ بين رأسمال محلى (١٠٪) ورأسمال بنمى (٩٠٪) .

— شركة النصر الفطيم للاستثمارات : تساهم فى تأسيس شركة النصر الفطيم للتجارة ٧٦/٥/١ باعتبارها رأسمال محلى ١٠٠٪ فى حين أن هذه الشركة المؤسسة بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٥ هى شراكة مصرية (٤٠٪) وعربية (٦٠٪) .

مثل هذه الظاهرة تؤدى الى تضخيم رأس المال المصرى فى حين أن واقعه يشهد تداخلا مع رأس المال العربى والأجنبى .

(٢) من حيث نسبة مساهمة القطاع العام الى اجمالى رأس المال المصرى : بلغت جملة مساهمات القطاع العام فى الشركات المساهمة ٧٥ — ١٩٨٢ ، ٧٢٥ر٢ مليون جنيه من اجمالى رأس مال مصرى ١٣٦٣ مليون جنيه بنسبة ٥٣ر٢٪ . أى أكثر من نصف رأس المال المصرى .

وقد نزع الشق الأكبر من تلك الاستثمارات (ما يقرب من النصف) من قطاع المال (البنوك وشركات التأمين) حيث مثل ٤٧٪ من جملة مساهمات القطاع العام . ويوضح الجدول رقم « ١٠ » نسبة حيازة وحدات القطاع العام من اسهم الشركات المساهمة خلال الفترة من ٧٥ — ١٩٨٢ على الوجه التالى :

جدول رقم ١٠ ،
نسبة حيازة وحدات القطاع العام من أسهم الشركات المساهمة في الفترة
١٩٨٢ - ٧٥

(١)

الجهة	الجهاز المصرفي	شركات تأمين	شركات مقاولات وتشيد	شركات كيمالوية	نقل	أجهزة خدمية بالمحافظات (تموين)	سلع غذائية (تموين)	سياحة	بتروك	أخرى	جملة
نسبة المساهمين الى الاحمال	٣٧٪	١٠٪	١٩٪	٧٪	٦٢٪	٤٣٪	٣٥٪	٢٥٪	٢٪	٨٥٪	١٠٠٪

المصدر : الوقائع المصرية ، اعداد مختلفة .

ويستخلص من الجدول السابق النتائج التالية :

أ - يعكس الجدول السابق دلالة هامة ألا وهي اندماج كافة وحدات وأجهزة القطاع العام في مجال الاستثمار الخاص والانخراط في الشراكة مع رأس المال الخاص من ناحية والعرب والأجسبي من ناحية أخرى . والباحث يجد أنه لا قطاع قد فلت من تلك الشراكة ابتداء من قطاع المال الذي يشكل عصب الاقتصاد المصري وانتهاء بالأجهزة الخدمية المحلية بالمحافظات التي تركزت في مساهماتها بشكل واضح في البنوك الوطنية للتنمية وشركات الأمن العدائ بالمحليات .

ب - استثمار قطاع المال (البنوك وشركات التأمين) بخوالى نصف مساهمات القطاع العام ، وتجدر الاشارة هنا الى نقطة هامة ألا وهي تفاوت قيم المساهمة ونسب الحيازة ليس على مستوى القطاعات المختلفة بل على مستوى كل قطاع على حدة . اد نجد داخل القطاع المصرفي يستأثر بنك مصر وحده بخوالى ٢٧٪ من جملة مساهمات هذا القطاع بينما تبلغ مساهمة البنك المركزى ٢٢٪ ، والبنك الأهلى المصرى ١٧٪ ، وبنك القاهرة ١٣٪ ، وبنك الاسكندرية ١٣٪ . وفيما يتعلق بشركات التأمين نجد أن مساهمة شركة مصر للتأمين بلغت ٣٨٫٥٪ والشرق للتأمين ٣٦٫٥٪ من جملة مساهمة شركات التأمين كلها .

(٤) تشمل أخرى وحدات في قطاع الزراعة وشركات التجارة الخارجية وشركات القطن وشركات كهرباء وشركات غزل ونسج وشركات أدوية وهيئات عامة (أنظر الملحق رقم (١) الخاص بمساهمات القطاع العام كلها .

ج - احتل قطاع المقاولات والبناء والتشييد^(٥) المرتبة الثانية بعد قطاع المال حيث بلغت نسبة مساهماته ١٩٪ من جملة مساهمات القطاع العام كاملة . وكان نصيب شركة « المقاولون العرب » وحدها ٢٠٪ حيث انتشرت مساهمات تلك الشركة في حوالى ١٦ مشروعاً^(٦) .

د - مثل كل من القطاعين السابقين (المال ، الاسكان والتعمير والمقاولات) معا مانسبته ٦٦٫٥٪ من جملة مساهمات القطاع العام المختلفة والتي أخذت كافة صور الشراكة مع رأس المال المحلى والعربى والأجنبى .

هـ - مثلت كافة القطاعات الأخرى ما نسبته ٣٣٫٥٪ ومع ضآلة نسبة المساهمات إزداد عدد الوحدات المساهمة بحيث انخرطت كافة وحدات القطاع العام داخل المجالات الاستثمارية ، شركات التجارة الخارجية ، وكافة شركات القطن ، وكافة شركات السياحة ، وشركات النقل ، وشركات الغزل والنسيج ، وشركات الكهرباء ، وشركات الزراعة ، والنقابات المهنية والأجهزة الخدمية وصناديق الخدمات المحلية والهيئات العامة مثل هيئة الأوقات المصرية ، والهيئة العامة للتأمينات ، ومؤسسة الأهرام .

٣ - إرتباط رأس المال المصرى برأس المال العربى بصفة عامة والخليجى بصفة خاصة . فالحق يقيد أن شقا من رأس المال المصرى قد تكون وتبلورت بداياته الجينية فى الدول العربية البترولية اذ تزامن وتلازم مع انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى فتح أبواب المجتمع المصرى على مصراعيه للهجرة الى الدول العربية وغير العربية وقد نجحت العديد من العناصر المصرية فى تكوين ثروات طائلة فى الدول العربية البترولية وقد ساعد على ذلك حصول العديد منهم على الجنسيات العربية المختلفة وبصفة خاصة الجنسية « السعودية » .

وقد عكست الدراسة العديد من العناصر المصرية الحاصلة على الجنسية السعودية حيث تساهم تارة باعتبارها سعودية وأخرى باعتبارها مصرية ونذكر منها على سبيل المثال :

عبد العظيم لقمة : مهندس مصرى سافر الى السعودية فى الستينات (عقب حركة الاخوان المسلمين) وله ارتباطات وعلاقات وثيقة بعثمان أحمد عثمان^(٧) . ونجح فى تكوين ثرواته بالمملكة

(٥) يشمل هذا القطاع شركات الاسكان والتعمير والهيئات التابعة لها وعددها ١٠ وحدات ، شركة المقاولات وعددها ٧ شركات ، شركات الأسمت وعددها ٤ شركات .

(٦) هناك شركات أسسها عثمان أحمد عثمان بصفته الخاصة وهناك شركات ساهمت فيها « المقاولون العرب » كـرأسمال عام .

(٧) انظر بالتفصيل : عثمان أحمد عثمان ، تجربتى ، م . س . ذ ، ص ٣٦٤ .

العربية السعودية . وقد أوضحت الدراسة مدى ارتباطه الوثيق برأس المال العرى ومن الشركات التي يساهم فيها بصفته سعودى الجنسية^(٨) : بنك قناة السويس/ مجمع زفتى الوطنى للتجميد والتبريد/ شركة انتركار للسياحة/ شركة الاسماعيلية مصر للدواجن/ شركة الاسماعيلية مصر للتنمية/ شركة مصر السعودية العقارية/ الشركة العربية الدولية للاستثمارات^(٩) .

السيد السيد الجوهري : مصرى حاصل على الجنسية السعودية وساهم فى عديد من الشركات بصفته سعودى الجنسية وارتبطت معظم مساهماته برأس المال العرى حيث تكاد تنحصر مع مجموعة من العائلات العربية منها الشيخ غسان ابراهيم شاكر ، وغازى ابراهيم شاكر ، وخالد بن سالم بن محفوظ ، وسعيد بن سالم بن محفوظ ، وسالم محمد بن لادن ، والشيخ محمد الشربلى ، وعبد الله تحسين ، وأحمد بن على العمودى ، ومؤسسة لادن أخوان ، وعلى عبد الله بقشان ، والشيخ كمال أدهم .

ومن الشركات التى ساهم فيها بصفته سعودى الجنسية : شركة القاهرة للمرطبات والصناعة الاسكندرية للمرطبات والصناعة/ الشرق الأوسط لصناعة الزجاج/ السعودية المصرية للاستثمار والتمويل/ المقطم للفنادق والمنشآت السياحية .

عبد القادر السمان : يساهم فى تأسيس شركة عائلية بصفته سورى الجنسية وهى الشركة العربية للغازات السائلة^(١٠) .

محمى الدين عبد الله هلال : يساهم فى الشركة العالمية للمقاولات والتشييد بصفته سعودى الجنسية .

محمد على عادل عزام : يساهم فى شركة الشرق الأوسط للتنمية والتعمير^(١١) بصفته سعودى الجنسية .

الطيب التونسى : يساهم فى شركة مصر للانتاج الحيوانى مع عدة عائلات عربية مثل حسين محمد الحارثى ، وأمين حسن جاوة ، وصالح عبد الله كامل ، وحسن عبد الله كامل ، وبن لادن ، وفهد شبكشى ، ويساهم أيضا فى شركة الاستثمار العربى مع نفس العائلات العربية .

وتجدر الإشارة الى أن هذه العائلات ليست فقط التى تميل الى شراكة رأس المال العرى بل إن الاتجاه العام لرأس المال المصرى (العام والخاص) يميل الى تلك الشراكة فثمة شخصيات وعائلات مصرية ركزت كل مساهماتها تقريبا مع رأس المال العرى ومن هذه العائلات :

(٨) اعتبرت مساهمات هذه العناصر مساهمات مصرية حيث لم تؤخذ الجنسية الثانية فى الحسبان .

(٩) انظر الملحق رقم (٣) .

(١٠) الوقائع المصرية ١٩٨٣/٥/١٢ .

(١١) الوقائع المصرية ١٩٨٢/١/١٦ .

أحمد يوسف الجندى^(١٢) : يساهم في شراكة عربية في الشركات التالية « الوطنية للاستثمار والمشروعات العامة » ١٩٨١/٣/١٩ مع عائلة. وشركات فهد وعلى شبكشي « الطيران العربي الدولي » ١٩٧٨/١٢/٢٤ مع الشيخ سرور بن آل نهيان ، وفرج بن علي بن حموده ، وأحمد العبيدلي (الامارات) وعائلات سعودية أخرى — « مصر أبو ظبي للاستثمارات العقارية » ١٩٧٦/٥/٢٥ مع المساهمين السابقين أيضا .

محمد سيد عبد المنعم : يساهم مع رأس المال العربي في الشركات التالية : مصر العربية للإنتاج الحيواني ١٩٨٢/٦/٢٤ ، المصرية الكويتية للتعمير ١٩٨٠/٩/١٩ ، الوطنية للاستثمار والمشروعات العامة ١٩٨١/٣/١٩ ، الطيران العربي الدولي ١٩٧٨/١٢/٢٤ ، الاستثمار العربي ١٩٨٠/١/٢٧ مع فهد الشبكشي والشيخ محمد الحارثي وصالح عبد الله كامل ويحيى حمزه كوشك وابن لادن .

محمد جميل عبد الرحمن : يساهم مع عائلات عربية في الشركات التالية : ينوفرسال لصناعة المنتجات ذات اللصق « يونياك » ١٩٨١/٣/٢ مع بن عبود علي العمودي وأحمد محمد بكريم ، ينوفرسال للاستثمار والتنمية (يدكو) ١٩٧٩/٢/١٤ مع نفس العائلات العربية السابقة .

المعتز عادل الألفي : يساهم في الشركة العربية للمباني الجاهزة والمواد العازلة ١٩٧٨/٩/٣ ويدخل في شراكة مع عبد المحسن الخزائي (كويتى الجنسية) .

عبد المنعم وعبد الحميد مصطفى سعودى : عائلة تساهم في تأسيس شركة النيل للتنمية الزراعية ١٩٧٩/١٠/٨ مع عائلة عبد العزيز السليمان (سعودية) .

بشرى عبد المنعم الصاوى : يساهم في شركة مصر للاستثمار والتنمية ١٩٧٨/٢/٤ مع الأمير فهد بن عبد العزيز والشيخ علي حسن الشبكشي والشيخ صالح عبد الله كامل وحسن الحارثي .

حسام أبو الفتوح : يساهم في الشركة العربية لصناعة الأخشاب « متين » ١٩٨٠/٢/١٨ مع الأمير عبد الله الفيصل^(١٣) .

وبالرغم من أن الأمثلة السابقة توضح ميل رأس المال المحلي الخاص للشراكة العربية ، إلا أنه يمكن القول بأن رأس المال المحلي (العام والخاص) يميل الى مشاركة رأس المال العربي والأجنبي معا .
(١٢) رجل أعمال مشهور (رأسمالى قديم) نائب رئيس الجالية المصرية بلندن وله ارتباطات وثيقة برأس المال العربي والأوربي ، عضو باللجنة القانونية لحزب الوفد . انظر الأهرام ١٩٨٥/٣/٢٤ ، ص ٩ .

(١٣) بالإضافة الى ذلك توجد عائلات أخرى دائمة الشراكة مع العائلات العربية مثل حسن عباس زكى ، عبد الوهاب قوطه .

انظر محدودة العائلات العربية دائمة الشراكة .

فقد شهد الواقع العملي تكثيفا لمشاركة رأس المال العام والزج به منذ البداية في تلك الشراكة . فمن بين ٢٢ شركة تأسست عام ١٩٧٥ توجد ٥ شركات يشارك فيها رأس المال المحلي العام رأس المال العربي .

ويوضح الجدول التالي عدد الشركات التي دخل فيها رأس المال العام في شراكة مع رأس المال العربي .

جدول رقم ١١ :
العلاقة بين رأس المال المحلي العام ورأس المال العربي ٧٥ - ١٩٨٢

سنة التأسيس	عدد الشركات	شركات علم + عربى	النسبة
١٩٧٥	٢٢	٥	%٢٣
١٩٧٦	٣٦	١٣	%٣٦
١٩٧٧	٤٠	٦	%١٥
١٩٧٨	٦٦	١٣	%٢٠
١٩٧٩	٦٥	٦	%٩
١٩٨٠	٧٩	٨	%١٠
١٩٨١	١١٧	٧	%٦
١٩٨٢	١٠٩	٤	%٤
جمله	٥٣٤	٦٢	%١١,٦

المصدر : الوقائع المصرية ، والجريدة الرسمية ، أعداد مختلفة .

ويعكس الجدول السابق ارتفاع نسبة مساهمة رأس المال العام مع رأس المال العربي في السنوات من ٧٥ - ١٩٧٨ . وبالرغم من ضآلة النسبة على المستوى الاجمالى ، الا أن المشاركة بين رأس المال العام ورأس المال العربي في حد ذاتها تثير العديد من التساؤلات . والمحقق يجد أن سياسة النخبة الحاكمة في بداية سنوات الانفتاح الاقتصادى قد كرست الشراكة بين رأس المال العام ورأس المال العربي والأجنى حين تحضير رأس المال المحلي الخاص (بروافله المختلفة) . وهذا يعكس أن رأس المال المحلي الخاص لا ينفرد بميله الى شراكة رأس المال العربي بل وأيضا رأس المال العام . فمن بين ٣٦٥ شركة^(١٤) متعددة الجنسية (يأتى فيها رأس المال المحلي مختلطا برأس المال العربي أو الاجنبى أو كلاهما) يأتى رأس المال المحلي (العام والخاص) في شراكة مع رأس المال العربي في ١٦٣ شركة

(١٤) عدد الشركات التي اختلط فيها رأس المال المحلي بالعربى والأجنى ٣٦٥ شركة من بين ٥٣٤ . ويمثل الفارق ١٦٩ شركة ، إما شركات محلية خالصة أو عربية خالصة أو أجنبية خالصة .

بنسبة ٤٥٪ من عدد تلك الشركات بينما لا يأتي المال العربى خالصا ١٠٠٪ الا فى شركتين فقط هما :

— الشركة العربية للعقارات المتحلة ١٩٧٦/٧/١٥ (كويتية سعودية) .

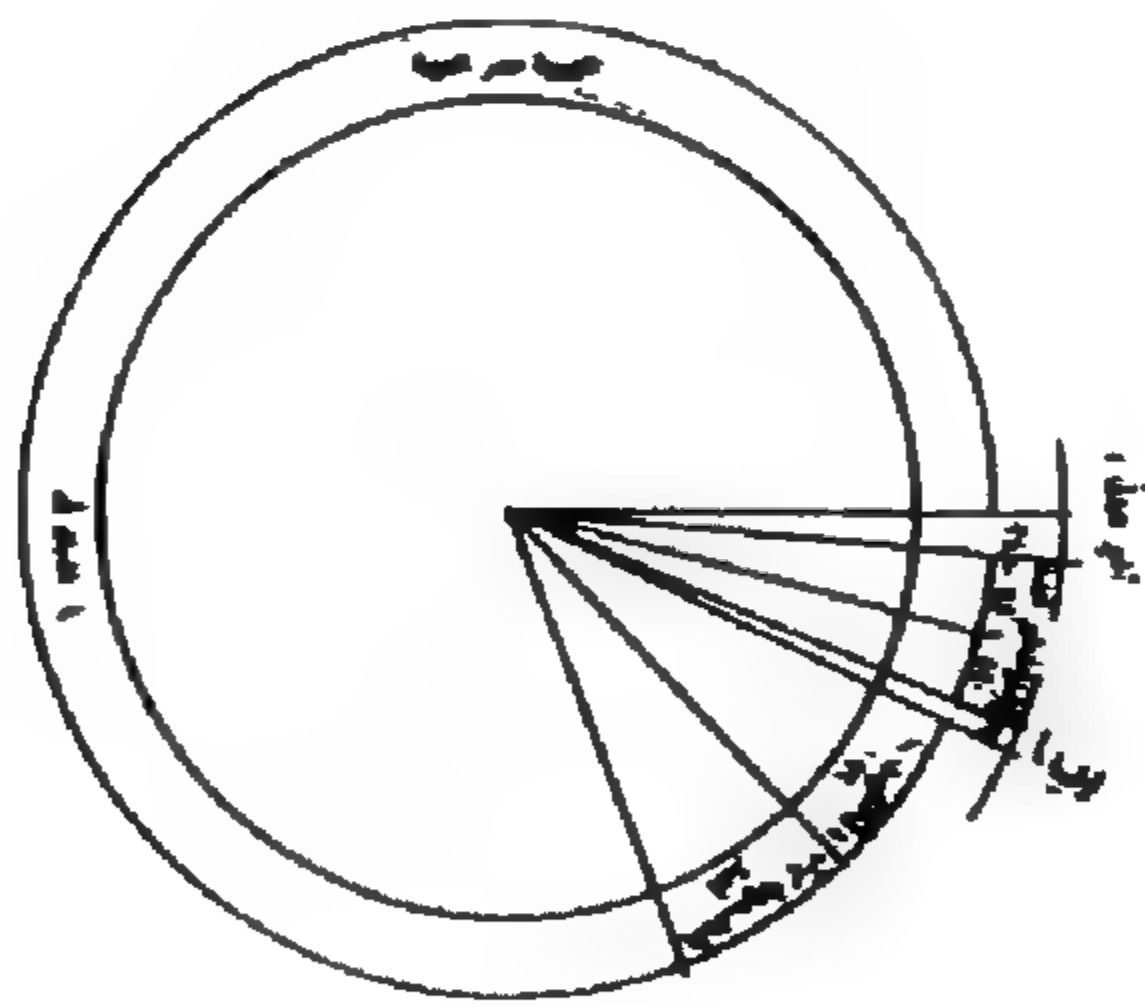
— الشركة الكويتية للاستثمار والامتداد العمرانى ١٩٧٩/٥/١٩ (كويتية ١٠٠٪) .

واذا كانت شراكة رأس المال المحلى الخاص لا تثير تساؤلات بشأن اندماجها مع رأس المال العربى الا أن التساؤل يكمن بشأن رأس المال العام وتزداد الأمور تعقيدا ليس فى إطار تلك الشراكة الثنائية بل عندما تمتد وتتسع تلك الشراكة لتأخذ ابعادا أكثر تشابكا وتداخلا فى إطار شركات رباعية يصبح أقطابها رأس المال العام ورأس المال الخاص ورأس المال العربى ورأس المال الأجنبى ومع هذا التداخل تضعف وتميع هوية كل منهم .

ثانيا : رأس المال العربى :

بلغت جملة رؤوس الأموال العربية المستثمرة فى الشركات المساهمة فى الفترة ٧٥ — ١٩٨٢ حوالى ٣١٨ مليون جنيه بنسبة ١٦٪ من جملة رؤوس الأموال المستثمرة فى تلك الشركات . ويوضح الشكل رقم (٢) جنسيات رؤوس الأموال العربية وجملة مساهماتها . ويتضح من هذا الشكل ما يلى :

شكل (٢)



هيكل رأس المال المصرى والعربى المساهم فى الشركات المساهمة ٧٥ — ١٩٨٢ (بالمليون جنيه)
(وفقا لتحليل الجريدة الرسمية والوقائع المصرية فى الفترة من ٧٥ — ١٩٨٢)

أولاً : ان الشق الأكبر من الاستثمارات العربية نزع من الدول العربية البترولية السعودية (٣٢٪) ، الكويت (٣٠٪) ، الامارات (١٤٪) ، وقد مثلت جملة مساهمة الأقطار العربية الثلاثة ما نسبته ٧٦٪ تقريبا من جملة المساهمة العربية .

ثانيا : أن شقا لا يستهان به (١٤٪) من رأس المال العربى جاء تحت اسم (عربى غير محدد) وقد اعتبرته الدراسة ضمن رؤوس الأموال العربية البترولية نظرا لأنها تميل الى أن تكون بترولية حيث ضالة المساهمات غير البترولية .

ونظرا لاستثمار الدول العربية البترولية بنصيب الأسد من جملة رأس المال العربى نجد رؤوس أموال تلك الجنسيات تميل الى التغلغل والشراكة المحلية والأجنبية .

وقد أوضحت الصفحات السابقة طبيعة العلاقة الشائكة بين رأس المال العام ورأس المال العربى ولا سيما أن تلك العلاقة قد شهدت تكثيفا لقطاعات بعينها مثل قطاع المال وقطاع التجارة الخارجية وقطاع التشييد . وتوضح بعض أمثلة تلك الشراكة مكنم الخطورة الحقيقية التى تضيع معها حدود رأس المال العام :

الشركة	تاريخ التأسيس	رأس المال	مساهمة مصرية	مؤسسون
— العربية المشتركة للاستثمار (تمويل مشروعات)	١٩٧٩/١/٥	٥٠ مليون جنيه	٥٠٪	طرف عربى : حكومية الامارات . طرف مصرى : الشرق للتأمين/ التأمين الأهلية/ المصرية لاعادة التأمين/ البنك الأهلى المصرى/ بنك مصر/ بنك الاسكندرية/ بنك القاهرة .
— المصرية الكويتية للتنمية العقارية (امتلاك أراضى بمعرض البناء والتشييد)	١٩٧٨/٤/٢٧	١٠٠ مليون جنيه	٥٠٪	محافظة القاهرة ، شركة مدينة نصر للمكاتب والصمم — المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية .
— الاستثمار العربى (استثمار أموال)	١٩٧٨/١٢/٥	٥ ملايين جنيه	١٨,٧	مؤسسات فهد وعلى تكتنى شركة شوبل الدولية — حسن الحلوى — عبد الله صالح كامل — يحيى حمزة كوشك . طرف مصرى : شركة مصر للتأمين — عبد العزيز حجازى ، محمد قزاد ابراهيم — على مشرفة — محمد سيد عبد النعم

— النصر العظيم للاستثمارات (أعمال تجارية وتوكيلات) ١٩٧٥/١١/٢٥ مليون جنيه ٤٠٪ مصرى — شركة النصر للتصدير والاستيراد عربى — مؤسسة العظيم

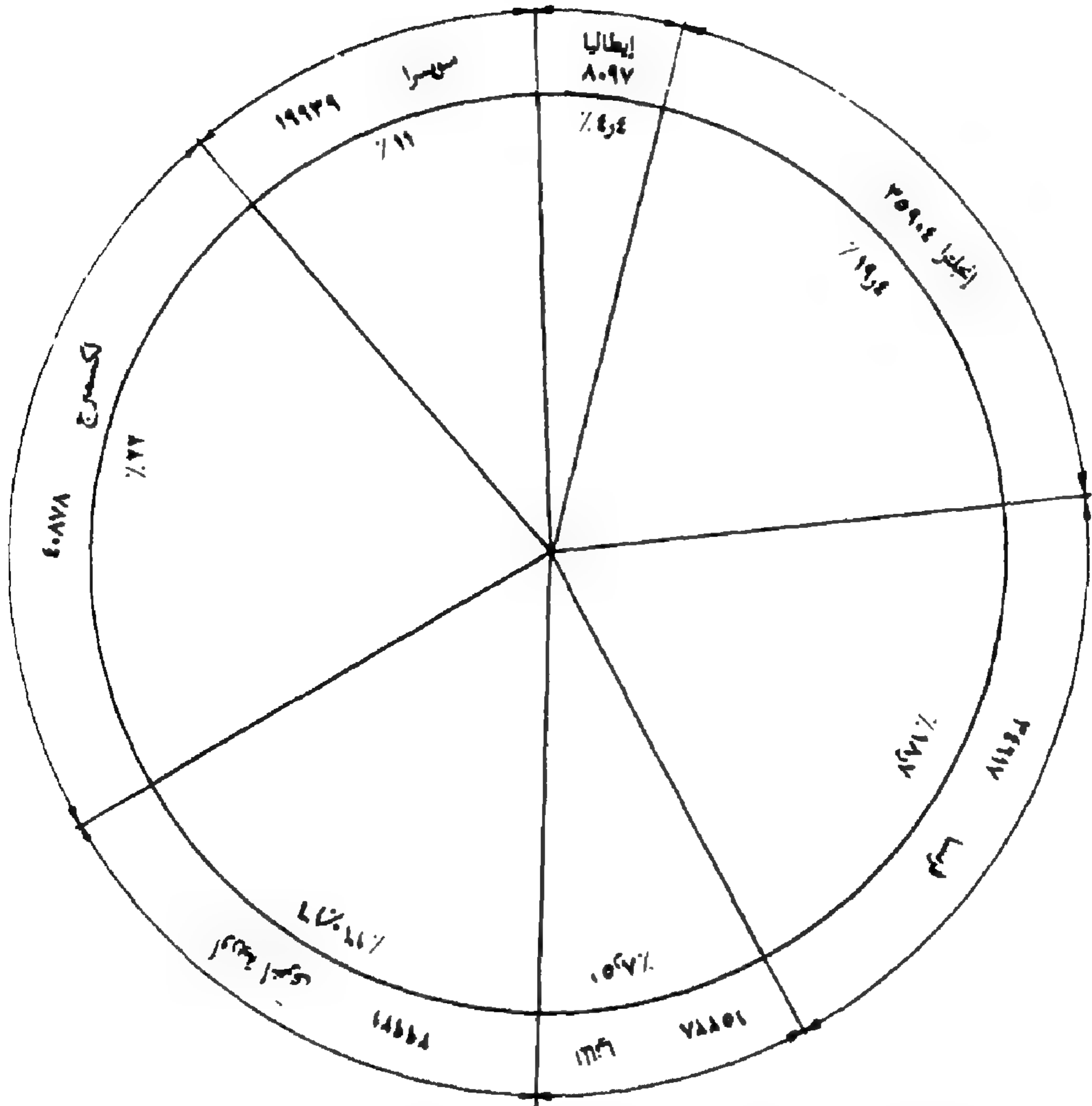
— المقطم للفنادق والمنشآت السياحية ، لفندق وسباحة ، ١٩٧٨/١٢/٣١ ٣ ملايين جنيه ٨١٪ طرف مصرى : — شركة مصر للتأمين — شركة الشرق للتأمين^(١) — شركة السعودية المصرية للاستثمار طرف عربى : — الشيخ كمال أدهم — عبد الله بقرشان — غسان ابراهيم شاكر — السيد السيد الجوهري .

ومع ضآلة حجم الاستثمارات العربية الا أنها انتشرت انتشارا واسعا في كم هائل من الشركات . ولعل هذا يعكس الدور الذى يلعبه رأس المال العربى والأجنبى معا وأن هذا الدور لا يتناسب مع حجم كل منهما وأن الضمانات والامتيازات والاعفاءات التى تم منحها بغرض استجلاب رأس المال العربى والأجنبى لا تتناسب مع حجم تلك الاستثمارات ، ولا سيما لو أخذنا في الاعتبار الطبيعة العائلية لتلك المساهمات فقد أوضحت دراسة رأس المال العربى نتيجتين أولاهما أن ثمة عائلات عربية (سعودية — كويتية — من الامارات — لبنانية) هى تلك التى تتكرر شراكها في العديد من الشركات المساهمة (فهد وعلى شبكشى/ كمال أدهم/ صالح عبد الله كامل/ الحارثى/ بن لادن/ العمودى) وثانيتها ان القول بأن هناك رأسمالا عربيا خالصا ينطوى على العديد من المحاذير اذ ما هو المعيار لمعرفة هوية رأس المال العربى ؟ بمعنى آخر ما هى الحدود الفاصلة بين رأس المال العربى والأجنبى ؟ وما هى الحدود الفاصلة بين رأس المال العربى والمصرى وخاصة في اطار تعدد الجنسيات ؟ . وقد دعم من تلاشى تلك الحدود ظاهرة تعدد الجنسيات سواء على مستوى المساهمين الأفراد أو الشركات . فهناك العديد من الأفراد الذين يحصلون على جنسية سعودية بجانب جنسيتهم المصرية كما أن هناك العديد من الشركات العربية المؤسسة برؤوس أموال عربية والمسجلة في دول أجنبية (لكسمبرج — بنما — ليبيريا) وتحصل على جنسية تلك الدول فتبدو من الناحية الشكلية والقانونية وكأنها رأسمال أجنبى في حين الواقع يعكس أن طبيعة تلك الأموال قد تكون عربية أو محلية والأكثر من ذلك هو تلاشى تلك الحدود بين رأس المال العربى والأجنبى في اطار ما يعرف بظاهرة تدوير « البترودولارات » .

(١٥) الشركة السعودية المصرية للاستثمار هى شركة مساهمة مصرية تأسست بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٥ برأسمال قدره ٢٠ مليون جنيه مناصفة بين رأس المال السعودى ورأس المال المحلى . فهى ليست مصرية ١٠٠٪ ورغم ذلك تساهم في تلك الشركة باعتبارها مصرية ١٠٠٪ . ومؤسسو هذه الشركة هم : الشرق للتأمين/ رشدى صبحى/ محمد محمود نصير/ على فابند/ السيد السيد الجوهري/ الشركة السعودية للتمية والتجارة (سعودية) .

ثالثا : رأس المال الأوربي :

مثلت الاستثمارات الأوربية ما يقرب من ٩٥% (١٨٥ مليون جنيه) من جملة رؤوس الأموال المستثمرة في الشركات المساهمة ٧٥ — ١٩٨٢ . ويوضح الشكل رقم ١٣ الجدول رقم (١٢) المساهمات الأوربية على مستوى كل جنسية على حدة ويتضح منها الآتي :



جنسيات رأس المال الأوربي المساهم في الشركات المساهمة ٧٥ — ١٩٨٢ (بالآلف جنيه)
(وفقا لتحليل الجريدة الرسمية والوقائع المصرية ٧٥ — ١٩٨٢)

بالآلاف جنيه
مجمع رؤوس الأموال الأثرية المستقرة في الشركات المساهمة (٧٥ - ١٩٨٢)
جدول رقم (١٢)

مجموع	يوغوسلافيا	البحر	الاندلس	البحر	الاندلس	اسبانيا	موريتانيا	فلسطين	البحر	اليونان	رومانيا	لوكسمبورج	سويسرا	إيطاليا	البحر	فرنسا	ألمانيا	البحر
٢٠٢٢١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٧٢٥	٤٨٢٢	١٤٠٠	١٢٢٧٤	-	-	١٩٧٥
٢٠٢٢٨	-	٣٦	٤٠١٧	٦٠	-	-	٦٠	-	-	-	-	٦٨٠٩	٤١٩	١٥٠	١٠٧٤	١٩٠١	٦١٦٢	١٩٧٦
٢٨٣٢٩	-	-	-	-	-	-	-	١٦٠٠	٧٢٨	٣٧٠	٧٤٥٠	٤١٢٠	٦٣٥٠	٤٥٠	١٧٧٦	١٠٤٤٥	٨٠	١٩٧٧
١٣٢٥٩	-	-	-	١٤٦١	-	٥٠٠	١٤٦١	-	٢٧٠	-	-	-	١١٢٦	٢٩٦	٢١٤٠	٤١٧٠	٢٨٩٦	١٩٧٨
٢٠٢٨٤	-	-	١١٠٠	٣٨٩	-	١٤٧	٣٨٩	-	٢٧٦	-	-	١٤٣٤٠	١٦١١	٥١٦	٨٠٥	٦٣٨	٥٦٢	١٩٧٩
٣٠٩١٧	-	-	-	٢٤٧٢	-	٢٧٠٠	٢٤٧٢	-	-	٥٠٠	-	٥٠٠	٣٥٩٩	٢٥٠	٨٣١٨	١١٧٢٢	٨٥٦	١٩٨٠
٢٢٦١٤	٣٤٣	٧١٠	-	٣٧٠	-	٥٦٠٠	٣٧٠	-	-	-	-	٧٤٠	١٢٩٣	٢٥٨٥	٥٢٥٤	٢٨٤٣	٢٩٢٦	١٩٨١
٢٨٧٣٢	٥٢٩	-	-	١٠٢٤	-	٢٠٨	١٠٢٤	-	٢١٧٠	-	-	١٢٦٤٤	٧١٩	٢٤٥٠	٤٢٦٣	٢٨٩٨	١٧٤٦	١٩٨٢
١٨٥٠٨٤	٨٧٢	٢٤٦	٥١١٧	٥٧٧٦	١٦٠٠	٩١٥٥	٥٧٧٦	١٦٠٠	٣٤٥٤	٨٢٠	٢٤٥٠	٤٠٨٧٨	١٩٩٣٩	٨٠٩٧	٣٥٩٠٤	٣٤٦١٧	١٥٢٢٨	مجموع

المصدر : الوقائع المصرية والجمعية الرسمية ، أعداد مختلفة .

كما شكل رأس المال العام نصف مساهمة رأس المال المصري وكما استأثر رأس المال السعودي والكويتي ورأس المال الامارات بالشق الأكبر من رأس المال العربى استأثر رأس المال اللكسمبرجى والانجليزى والفرنسى والسويسرى بنصيب الأسد من جملة تلك المساهمات الأوربية . الا أن رأس المال اللكسمبرجى قد احتل المرتبة الأولى حيث ساهم وحده بنسبة ٢٢٪ من جملة رأس المال الأوربى بينما بلغت نسبة مساهمات رأس المال الانجليزى والفرنسى والسويسرى ١٩ر٤٪ ، ١٨ر٧٪ ، ١١٪ على التوالى .

والمحقق يجد أن تقسيمة رأس المال الأوربى وفق جنسياته المختلفة تشير عدة تساؤلات منها : لماذا احتل رأس المال اللكسمبرجى المرتبة الأولى ؟ وبالتالي لماذا احتل رأس المال الانجليزى والفرنسى والسويسرى المرتبة الثانية ؟ هل رأس المال الأوربى هذا يعتبر اوروبيا خالصا أم انه ينطوى على رؤوس اموال محلية وعربية مودعة بالبنوك الأوربية ؟ ماهى معايير الاحتكام الى هوية رؤوس الأموال المختلفة ؟

اثبتت الدراسة ان ثمة علاقة وثيقة بين رأس المال المحلى ورأس المال الأوربى بصفة عامة والانجليزى والفرنسى بصفة خاصة . فطبيعة العلاقات التاريخية والخبرة التاريخية فى مجال الأعمال بين الرأسمالية المحلية والرأسمالية الأوربية (الانجليزية والفرنسية)^(١٦) ما زالت لها جذورها ولا سيما عند العناصر الرأسمالية المحلية القديمة التى مازالت تحتفظ بعلاقاتها فى مجال الأعمال مع تلك الدول بالرغم من انتقال العاصمة الرأسمالية من لندن الى واشنطن . الا أن التساؤل الذى يظل يحتل الصدارة هنا هو طبيعة رأس المال الوارد من لكسمبرج هل هو اوربى خالص أم يتضمن رأسمال محلى وعربى بين ثناياه ؟ .

والاجابة على هذا التساؤل تتطلب تناول ظاهرة تعدد الجنسيات سواء على مستوى الفرد المساهم أو الشركة المساهمة . والدراسة عكست بعض العناصر التى حصلت على جنسيات عربية وأجنبية ويساهمون بهذه الصفة الى جانب جنسيتهم المصرية . والأكثر من ذلك أن هناك شركات قد تم تأسيسها وفقا لقوانين جنسيات مختلفة فى حين أن حقيقة رؤوس أموالها لا تمت لتلك الجنسيات بأية صلة^(١٧) . والأمثلة على ذلك عديدة فهناك شركات تم تأسيسها فى لكسمبرج ، وبنما ، وليبيريا ، لختنشتين ، وهونج كونج وحملت نفس الجنسيات وساهمت باسم هذه الجنسيات رغم ان معظم رؤوس أموالها تنتمى الى دول عربية بل الى عائلات عربية محددة . وتسمى رؤوس الأموال

(١٦) الظروف الاستعمارية التى تعرضت لها المنطقة العربية بصفة عامة . فضلا عن أن بدور الرأسمالية المصرية قد نشأت فى ظل الوجود الاستعمارى (أنظر نشأة الرأسمالية المصرية ، الفصل الأول) .

(١٧) ظاهرة التلاعب بحسبة الشركات ليست ظاهرة جديدة بل هى ظاهرة عهدتها العديد من الشركات للحصول على

مرايا مالية وعينية . فنجد على سبيل المثال أحمد عود ياشا قد اشترى شركة بواحر البوسنة الخديوية وهى شركة بريطانية فى الواقع ثم رفع عليها العلم المصرى استدرازا للمعونات المالية فى مصر . انظر فتحى رضوان ، طلعت

حرب ، م . س . د ، ص ١١٩ .

العربية وغير العربية لتسجيل شركاتها والحصول على تلك الجنسيات لسببين هما ان قوانين تلك الدول تسمح بدخول وخروج رؤوس الأموال ، وأنها تسمح بحرية تحويل الأرباح والاعفاءات الضريبية والمالية التي تتمتع بها تلك الشركات عند التكوين .

وقد تبين ان هناك العديد من الشركات ذات رأس المال العربى قد تم تسجيلها فى لكسمبرج وبنا وليبيريا . وهنا تكمن الخطورة التى تطيح بمحدود وهوية رأس المال فرأس المال اللكسمبرجى هنا ينطوى على رؤوس اموال عربية والأمثلة تؤيد ذلك :

الشركة	الجنسية	الشركات المساهم فيها
— التطهير والمقاولات البحرية (عربية مسجلة فى لكسمبرج)	لكسمبرج	القناة العالمية لمشروعات التطهير والأعمال البحرية ١٩٧٥/١٠/٢
— تراياد مصر (مصرية مسجلة فى لكسمبرج)	لكسمبرج	— الاستشارات العربية للتعمر ١٩٧٩/٢/٢٧ — الاستثمارات العربية للتعمر ١٩٧٥/١١/١٨
— مشروعات البحر الأحمر (عربية مسجلة فى لكسمبرج)	لكسمبرج	— القاهرة للمرطبات والصناعة ١٩٧٩/٣/١٠ — الاستثمارية للسكان والتعمر ١٩٧٦/٢/١٦ — الشرق الأوسط لصناعة الزجاج ١٩٧٩/١/١٥ — الاسكندرية للمرطبات والصناعة ١٩٧٩/١١/٢٤
— العربية الأولى (عربية مسجلة فى لكسمبرج)	لكسمبرج	— الاسكندرية للمرطبات والصناعة ١٩٧٩/١١/٢٤ — الألونيوم العربية ١٩٧٦/٤/١٥
— التمويل والاستشارات (عربية مسجلة فى لكسمبرج ويمثلها على عبد الله الجمال)	لكسمبرج	— فنادق حدائق الأهرام بمراميد ١٩٧٦/٦/٢ — اوفرسيز للتمية والاستثمار ١٩٧٩/١١/١٩ ، أوديك ،

(من بين مؤسسيها جمال ترست بنك وشركة هبه للاستثمار
ويمثلها على عبد الله الجمال) .

— العربية للتمويل الدولي
(عربية مؤسسة في
لكسمبرج)
— المصرفية العربية الدولية
لكسمبرج ١٩٧٩/٥/٢٥

Tag group —
(مجموعة تاج) مسجلة في
لكسمبرج ويمثلها اشرف مروان
Mestemo Compny

— (شركة ميستيمو للاستثمار)
ليختشين الاتحاد العربي للاستثمارات ١٩٧٩/٨/١٤
يمثلها اشرف مروان^(١٨) .

ويرجع كبر حجم رأس المال لللكسمبرجى بالنسبة لإجمالى رأس المال الأوربي ليس فقط لأنه
يتضمن شقا من رأس المال العربى والمحلى بل لأن الشركات الحاصلة على تلك الجنسية هي التى تتكرر
مساهماتها فى الشركات المساهمة المصرية بصفة منتظمة . فلو أن الشركة أ شركة عربية مسجلة فى
لكسمبرج ساهمت فى تأسيس الشركة ب ، ج ، د ففى كل حالة شراكة سوف يتم حساب قيمة
المساهمة على أنها رأسمال لكسمبرجى رغم أن الشركة هي الشركة لم تتغير وفى كل حالة شراكة
جديدة تتضمن رأسمالا عربيا أيضا ولتوضيح ذلك نذكر بعض الأمثلة :

— شركة مشروعات البحر الأحمر (شركة عربية مسجلة فى لكسمبرج) تساهم فى تأسيس
الشركات التالية :

المشركة الاستثمارية للاسكان والتعمير ١٩٧٩/٣/١٠

مساهمة عربية ٥٠٪ ولكسمبرجية ٥٠٪ . ويمثل المساهمة العربية عائلة العمودى — سالم بن
محفوظ — عبد الجليل عبد الحق .

— القاهرة للمرطبات والصناعة ١٩٧٦/٢/١٦

(١٨) قام عدد من المسئولين بتسيق اعمالهم فى الخارج على هيئة شركة قابضة للتجارة الدولية مقرها لكسمبرج اسمها
شركة « مالتى تيه » فى يناير ١٩٧٤ . وقد قامت هذه الشركة بانشاء شركة مساهمة فرنسية مقرها الدائم فى باريس
وكانت وراء غالبية صفقات استيراد السلع الاستهلاكية . وقد سجلت تقارير الرقابة الادارية مخالفات وانحرافات
متعددة فى الصفقات التى تنفذها وكان أول رئيس لتلك الشركة عبد المنعم القيسونى ثم خلفه حامد السامح ثم
مصطفى خليل . انظر بالتفصيل عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ج — ث ، م .
س . ذ ، ص ٥٢ .

مساهمة مصرية ٢٠٪ عربية ولكسمبرجية ٨٠٪ ويمثل الجانب العربى غسان شاكر/ عبد الرحمن الشربتلى — أحمد العمودى — الشركة العربية الأولى — السيد السيد الجوهري وآخرون .

— الشرق الأوسط لصناعة الزجاج ١٥/١/١٩٧٩ . مساهمة مصرية ٢٦٪ ، مساهمة عربية ولكسمبرجية وجنسيات أخرى ٧٤٪ .

المساهمون : شركة مشروعات البحر الأحمر/ القاهرة للمرطبات والصناعة/ الشيخ غسان شاكر/ خالد بن سالم بن محفوظ/ سالم بن محمد بن لادن/ عبد الله تحسين/ عبد الرحمن الشربتلى/ احمد بن على العمودى/ مؤسسة بن لادن/ حسن حسن منصور/ السيد السيد الجوهري/ اوفيز النوى العالمية (سويسرية)/ شركة منتجات الكروم والتقطير (مصرية) .

— الاسكندرية للمرطبات والصناعة : مساهمة مصرية ٩٣٫٣٪ والمساهمون هم نفس المساهمين في الشركات السابقة^(١٩) .

وتعكس أمثلة عديدة (منها المثال السابق) درجة انتشار رأس المال العربى وميله الى تعدد شراكته سواء بصورة مستترة أو من خلال الشراكة الصريحة .

والمحقق يجد أن رأس المال العربى شأنه شأن رأس المال الأورى يميل تارة الى تفتيت شراكته في بعض القطاعات وتارة أخرى يميل الى تركيز شراكته وهو بذلك يضمن التغلغل في أكبر عدد من الشركات فضلا عن النزول بثقل في قطاعات معينة . ولتحقيق هذه الدرجة من السيطرة والانتشار ينحو رأس المال العربى منحني أحدهما رأسى والآخر افقى .

أما بالنسبة للمستوى الرأسى يتم الانتشار وفقا لمعيارين هما نسبة المساهمة التى يساهم بها سواء مع رأس المال المحلى أو الاجنبى فهو إما أن يشارك مناصفة أو بأكثر من النصف في بعض الشركات وإما يفتت شراكته في البعض الآخر . أما المعيار الثانى هو محدودية العائلات العربية التى تبرز مساهماتها في أكبر عدد من الشركات التى يساهم فيها رأس المال العربى . فالسمة العائلية لم تبرز على مستوى رأس المال المحلى الخاص فقط بل أيضا على مستوى رأس المال العربى أيضا ويمكن أن نحدد بعض العائلات التى تكررت مساهماتها على النحو التالى :

— الشيخ كمال أدهم — الاتحاد العربى للاستثمارات ١٤/٨/١٩٧٩
— المقطم للفنادق والمنشآت السياحية ٣١/١٢/١٩٧٨

(١٩) تتكرر نفس اسماء العائلات العربية مع كل شراكة . وتميل الشركات العربية المسجلة في لكسمبرج الى شراكة رأس المال العربى وهذا يعكس ان مؤسس تلك الشركات من أنفسهم الذين يدخلون شركاء معها مرة ثانية .

— عائلة العمودى

- يونفرسال لصناعة المنتجات ذات اللصق « يونياك »
- الشرق الأوسط لصناعة الزجاج .
- المشتركة الاستثمارية للإسكان والتعمير .
- القاهرة للمرطبات والصناعة .
- الاسكندرية للمرطبات والصناعة .
- القناة لتصنيع الأسماك .

— عائلة الشبكشى

- مصر للاستثمار والتنمية — الاستثمار العربى — مصر ابو ظبى للاستثمارات العقارية — مصر للاستثمار — الوطنية للاستثمار والمشروعات العامة — الفيوم للمياه المعدنية — مصر العربية للانتاج الحيوانى — الطيران العربى الدولى .

— عائلة بن لادن

- بن لادن العربية للاستثمار — مصر العربية للاستثمار — مصر العربية للانتاج الحيوانى — الطيران العربى الدولى — الشرق الأوسط لصناعة الزجاج .

— عائلة الحارثى

- مصر للاستثمار والتنمية — الاستثمار العربى — مصر العربية للانتاج الحيوانى — الطيران العربى الدولى .

— عائلة صالح بن عبدالله

كامل

- مصر للاستثمار والتنمية — الاستثمار العربى — دلة القابضة — السعودية للانتاج الإعلامى — مصر العربية للانتاج الحيوانى — الطيران العربى الدولى .

وتعكس الأسماء السابقة الى أى مدى تسيطر عدة عائلات عربية على معظم الشركات التى يساهم فيها رأس المال العربى .

أما بخصوص المستوى الأفقى فيتم الانتشار عن طريق مساهمة شركات فى تأسيس شركات أخرى حيث تنبثق شركات من شركات أخرى فمشركة مشروعات البحر الأحمر ساهمت فى تأسيس شركة القاهرة للمرطبات والصناعة ١٦/٢/١٩٧٦ ، والشرق الأوسط لصناعة الزجاج ١٥/١/١٩٧٩ ، والمشاركة الاستثمارية للإسكان والتعمير ١٠/٣/١٩٧٩ ، والاسكندرية للمرطبات والصناعة ٢٤/١/١٩٧٩ . ثم ساهمت شركة القاهرة للمرطبات والصناعة فى تأسيس شركة الشرق الأوسط لصناعة الزجاج ، والاسكندرية للمرطبات والصناعة . ويمكن توضيح تلك العلاقة على النحو التالى :

الشركة س ساهمت بنصيب الأمد فى تكوين الشركة	أ	١٩٧٦/٢/١٦
الشركتان س + أ قامت بتأسيس الشركة	ب	١٩٧٩/١/١٥
الشركات س+أ+ب قامت بتأسيس الشركة	ج	١٩٧٩/٣/١٠
الشركات س+أ+ب+ج قامت بتأسيس الشركة	د	١٩٧٩/١١/٢٤

وتوضح العلاقة السابقة كيف ان هذه الشركات انبثقت من شركة واحدة وكما يقال « اختلفت الفروع والجذع واحد » .

واذا كانت دراسة وتحليل رأس المال الأوربي قد تضمنت بطريقة غير مباشرة تحليلا لبعض أبعاد رأس المال العربي فكان ذلك نتيجة لطبيعة العلاقة الشائكة والمتداخلة فيما بينهما وتبرز من هذا التحليل نتيجتان هما : أن العلاقة وثيقة بين رأس المال العربي ورأس المال اللكسمبرجي اذ من بين ٢٤ شركة شارك فيها رأس المال اللكسمبرجي كانت هناك ١٠ حالات يأتي فيها رأس المال العربي الخليجي في شكل إما شركات عربية مسجلة في لكسمبرج وإما شراكة صريحة . ولعل هذا يؤكد أن رأس المال الوارد من لكسمبرج يتضمن قدرا من « البترو دولارات » والنتيجة الثانية هي أن رأس المال الأوربي بالرغم من ضآلة حجمه بالنسبة لجملة الاستثمارات يميل الى تفتيت وتوزيع شراكته في أكبر عدد من الشركات المساهمة . وتنطبق هذه السمة بالنسبة لجنسيات رؤوس الأموال المختلفة . فلم يأت رأس المال الأوربي خالصا (١٠٠٪) دون أية شراكة الا في شركتين^(٢٠) فقط في حين أنه شارك رأس المال المحلي والعربي

والأجنبي^(٢١) في ١٨٧ شركة من بين ٣٦٥ شركة أي بنسبة ٥١٪ وهي نسبة عالية اذا ما قورنت بحجم الاستثمارات الأوربية . وقد عكس العديد من الشركات سياسة رأس المال الأوربي في الانتشار عبر مساهماته الضئيلة ومن تلك الأمثلة نوضح ما يلي :

الشركة	شكل المساهمة الأوربية
— مذكو للبواخر النيلية ١٩٧٦/٥/٩	٢٢٪ فرنسي ، ١٢٪ ألماني ، ٦٢٪ سويسري
— أورليكون مصر لأسياخ	
ومهمات اللحام ١٩٧٨/٥/١٣	٣٥٫٤٪ سويسري ، ٦٧٪ ألماني ، ٦١٪ هولندي
— مستشفى السلام ١٩٧٨/١٢/١٢	١٦٪ هولندي ، ١٦٪ سويسري .
— المصرية الفرنسية	
للكاوتشوك سنكا ١٩٨٠/١٢/٢	٢٥٪ فرنسي ، ١٠٪ انجليزي .
— سالي مصر الكويت	
للصناعات الخشبية ١٩٨١/١/٢١	٨٦٪ ألماني
— مزارع اللوتس لانتاج	
اليض والدواجن ١٩٨١/٣/٧	٩٦٪ ايطالي
— المصرية الألمانية	
للأغذية ١٩٨١/٣/٢٤	٢٢٫٨٪ ألماني
— مارنيو للاستثمار ١٩٨١/١٠/٣١	٤٠٪ ايطالي ، ١٠٪ انجليزي
— سميس ايجيت ١٩٨١/١٠/١	٣٠٪ ألماني ، ٣٠٪ نمسوي

(٢٠) شركة أومسس بتشكيب مصر ليمتد ١٩٧٦/٩/٧ وهي مساهمة سويسرية انجليزية بفرض تقديم خدمات بتروية ، وشركة مقلولي البناء الدولية ١٩٨١/٦/٧ وهي شركة فرنسية ١٠٠٪ .

(٢١) الأجنبي غير الأوربي .

وتؤكد الأمثلة السابقة على أن الدور الذي يلعبه رأس المال الأوربي أكبر من حجمه وكيف أن استراتيجية استدعاء رأس المال العربي والأجنبي كانت بمثابة مظلة يأتى فى ركابها رأس المال المحلى .

رابعا : رؤوس أموال أخرى وتشمل رؤوس الأموال الأمريكية واليابانية والإيرانية :

١ — رأس المال الأمريكى : بلغت نسبة مساهمة رأس المال الأمريكى ١٤٪ من جملة رؤوس أموال الشركات المساهمة ٧٥ — ١٩٨٢ وهى نسبة ضئيلة للغاية تمكن بها من الشراكة فى ٣٨ شركة من اجمالى ٣٦٥ شركة أى بنسبة ١٠٪ تقريبا من جملة الشركات متعددة الجنسيات .

وتجدر الإشارة الى أن رأس المال الأمريكى يميل بصفة خاصة الى شراكة رأس المال المحلى « العام » فمن بين ٣٨ شركة يساهم فيها رأس المال الأمريكى توجد ٢٨ شركة (أى بنسبة ٧٢٪) يساهم فيها رأس المال الأمريكى مع رأس المال العام . وتنخرط أنشطة رأس المال الأمريكى فى الأنشطة الخدمية (النقل والتخزين — التأمين — خدمات صحية ومستشفيات ، خدمات استشارية) وصناعات استهلاكية (لبان وحلويات — صناعة شرائط كاسيت — معجون أسنان) وبعض الصناعات الوسيطة المتعلقة بالبناء والتشييد .

٢ — رأس المال اليابانى : بلغت نسبة مساهمة رأس المال اليابانى ٧٪ من جملة رؤوس الأموال فى الشركات المساهمة أى نصف مساهمة رأس المال الأمريكى وقد جاءت فى شكل مساهمة مكثفة^(٢٢) فى ٥ شركات فقط منها واحدة فقط ١٠٠٪ رأس مال يابانى خالص . وهذه الشركات هى :

— العربية الدولية للتأمين ١٩٧٦/٣/٤	نسبة مساهمة ٥٪ .
— أولسوكا العربية	
للمستحضرات الطبية ١٩٧٧/١٢/١٣	نسبة مساهمة ١٠٠٪ .
— واى . كى . كى زير مصر ١٩٧٩/٥/٣٠	نسبة مساهمة ٧٥٪ .
— الكويتية المصرية لانتاج	
الأنابيب البلاستيك ١٩٨٠/٥/٤	نسبة مساهمة ٤٩٪ .
— الاسكندرية الوطنية	
للصلب ١٩٨٢/٧/٢٤	نسبة مساهمة ١٠٪ .

(٢٢) قلون بين عدد الشركات التى يساهم فيها رأس المال الأمريكى والشركات التى يساهم فيها رأس المال اليابانى ، فلم تدخل الشركات التى تتضمن مساهمة يابانية فى انشاء شركات أخرى . يبرز دور رأس المال الأمريكى واضحا فى شركات البترول حيث توقفت مصر عن البحث عنه وأوكلت هذا للشركات الأمريكية .

٣ - رأس المال الإيراني^(٢٣) : نسبة مساهمة رأس المال الإيراني هي نفس نسبة المساهمة الأمريكية ١٤٪ . وتركزت مساهمات رأس المال الإيراني (بين عامي ٧٥ - ١٩٧٦) في بنك مصر ايران للتنمية ١٩٧٥/٢/٧ ، المصرية الايرانية للمقاولات ١٩٧٥/١١/٢٢ ، مصر ايران للغزل والنسيج ١٩٧٥/١٢/٢٢ ، مصر ايران للاستشارات الهندسية ١٩٧٦/٥/٢٠ .

هذه هي أهم جنسيات رؤوس الأموال التي شاركت نخبة الانفتاح الاقتصادي (كرأس مال محلي عام وخاص) . وقد أوضحت الدراسة طبيعة أشكال التداخل والتشابك بين كل من الجنسيات المختلفة ويوضح الجدول رقم (١٣) تحليل رأس المال وفقا لنمط الملكية والتمويل ٧٥ - ١٩٨٢ ويعكس هذا الجدول العديد من الدلالات فبالرغم من استثمار رأس المال المحلي بنصيب الأسد من جملة رؤوس الأموال الا أنه لم يأت منفردا (١٠٠٪) دون أية شراكة عربية أو أجنبية الا في ٣٠٪ فقط من عدد الشركات (١٦٢ من ٥٣٤) جاءت على النحو التالي : ٢٤ شركة برأسمال عام بحت ، و ٧٩ شركة برأسمال خاص بحت ، ٥٩ شركة رأسمال مختلط عام وخاص ، بينما جاء في شراكة رأس المال العرفي والأجنبي في ٧٠٪ من جملة الشركات ، بل ان ثمة نظرة لتكوين الجدول تعكس ميل رؤوس الأموال بجنسياتها المختلفة للدخول في الشراكة وعزوفها عن أن تأتي « خالصة » .

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو : لماذا الزج بالقطاع العام في الشراكة الخاصة المحلية والعربية والأجنبية ، لقد بلغ عدد الشركات التي يساهم فيها أو يؤسسها رأس المال العام ما يقرب من ٢١٦ شركة من اجمالي ٥٣٤ شركة أي بنسبة ٤٠٪ . فهو يساهم بنصف رأس المال المحلي من ناحية وفي ٤٠٪ من عدد الشركات المساهمة من ناحية أخرى .

وتكمن الخطورة في علاقات التشابك الثنائية والثلاثية وتصل الى أقصاها في حالات الشراكة الرباعية حين تضم رأس المال العام مع الخاص مع العربي مع الأجنبي . ومع هذا المربع تضيق كل أبعاد وهوية رؤوس الأموال المستثمرة ويندج كل منها في الآخر .

وفي نهاية هذا المبحث يمكن استخلاص أنه بالرغم من أن شركات المساهمة تمثل أهم شركات الأموال وكان يجب أن تظهر صورة مخالفة للاستثمارات الاجمالية العاملة في ظل قانون استثمار رأس المال العرفي والأجنبي من حيث بروز دور رأس المال العرفي والأجنبي الا أن التحليل يشير الى أنه ينحو نفس المنحى ويعكس نفس النسب الاجمالية تقريبا لجملة رؤوس الأموال العاملة في ظل قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ . كما يمكن القول بأن الزج بالقطاع العام كان وفق استراتيجية النخبة الحاكمة التي رأت أن تقدمه (كبش فداء) لاستجلاب رأس المال العربي والأجنبي بل والمحلي .

(٢٣) دخلت الشركات التي تتضمن رأسمالا ايرانيا في تكوين العديد من الشركات المساهمة الأخرى وقد ساهمت باعتبارها شركة مصرية وأن رأسمالها مصرية ١٠٠٪ فعلى سبيل المثال وصل عدد الشركات التي يساهم فيها بنك مصر ايران للتنمية ٨ شركات ولعل هذا يؤكد طبيعة التداخل والتشابك بين رأس المال المحلي ورأس المال الأجنبي .

جدول رقم ١٣
تحليل رأس المال المدفوع حسب خطة الملكية والتمويل (٧٥ - ١٩٨٣)

القطاع المدفوع										موردين			رأس مال على		طبيعة رأس المال
دراسة باهية		دراسة لائحة				دراسة مملوكة				موردين			عائش	ملم	
طبيعة	عائش + ملم + مملوكة + أجنبي	عائش + ملم + مملوكة + أجنبي	عائش + ملم + مملوكة + أجنبي	عائش + ملم + مملوكة + أجنبي	عائش + ملم + مملوكة + أجنبي	عائش + ملم + مملوكة + أجنبي	عائش + ملم + مملوكة + أجنبي	عائش + ملم + مملوكة + أجنبي	عائش + ملم + مملوكة + أجنبي	عائش + ملم + مملوكة + أجنبي	عائش + ملم + مملوكة + أجنبي	عائش + ملم + مملوكة + أجنبي	عائش + ملم + مملوكة + أجنبي	عائش + ملم + مملوكة + أجنبي	
١٧	-	١	١	١	١	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	-	-	١٩٧٥
٢١	٢	٢	٤	٢	٢	٩	٢	٢	٢	٢	٢	٢	-	-	١٩٧٦
٤٠	٢	٥	٢	١	-	٨	٢	٢	٢	٢	٢	٢	-	-	١٩٧٧
٥١	٢	٢	٧	٥	-	١٧	٩	١٠	١	-	-	-	-	-	١٩٧٨
٦٥	١	٢	٧	٥	١	١٩	١١	٥	١	-	-	-	-	-	١٩٧٩
٧٩	٢	٢	٢	١	١	٢٨	١٢	٥	١	-	-	-	-	-	١٩٨٠
١٧٧	١	٢	٢	٥	١	٢١	٢٩	٢	٢	-	-	-	-	-	١٩٨١
١٨٤	٢	٢	٢	١	-	٢٤	١٨	٢	٢	-	-	-	-	-	١٩٨٢
٥٣٤	١٥	٢٥	٢٥	٢٨	٩	١٣٩	٧٣	٤٩	١٣	٢	٢	٢	٥٩	٧٩	٢٤
															مجموع

ومن ثم يصبح القول بأن ثمة رأسمالا محليا عاما ورأسمالا محليا خاصاً ينطوى على العديد من المحاذير . فالحدود أصبحت غير واضحة ويستمر الزج بالقطاع العام في كافة أشكال الشراكة بالرغم من أن معظم وحداته خاسرة وتشكو من قلة السيولة النقدية وتم تلك الشراكة عبر ثلاثة منافذ هي :

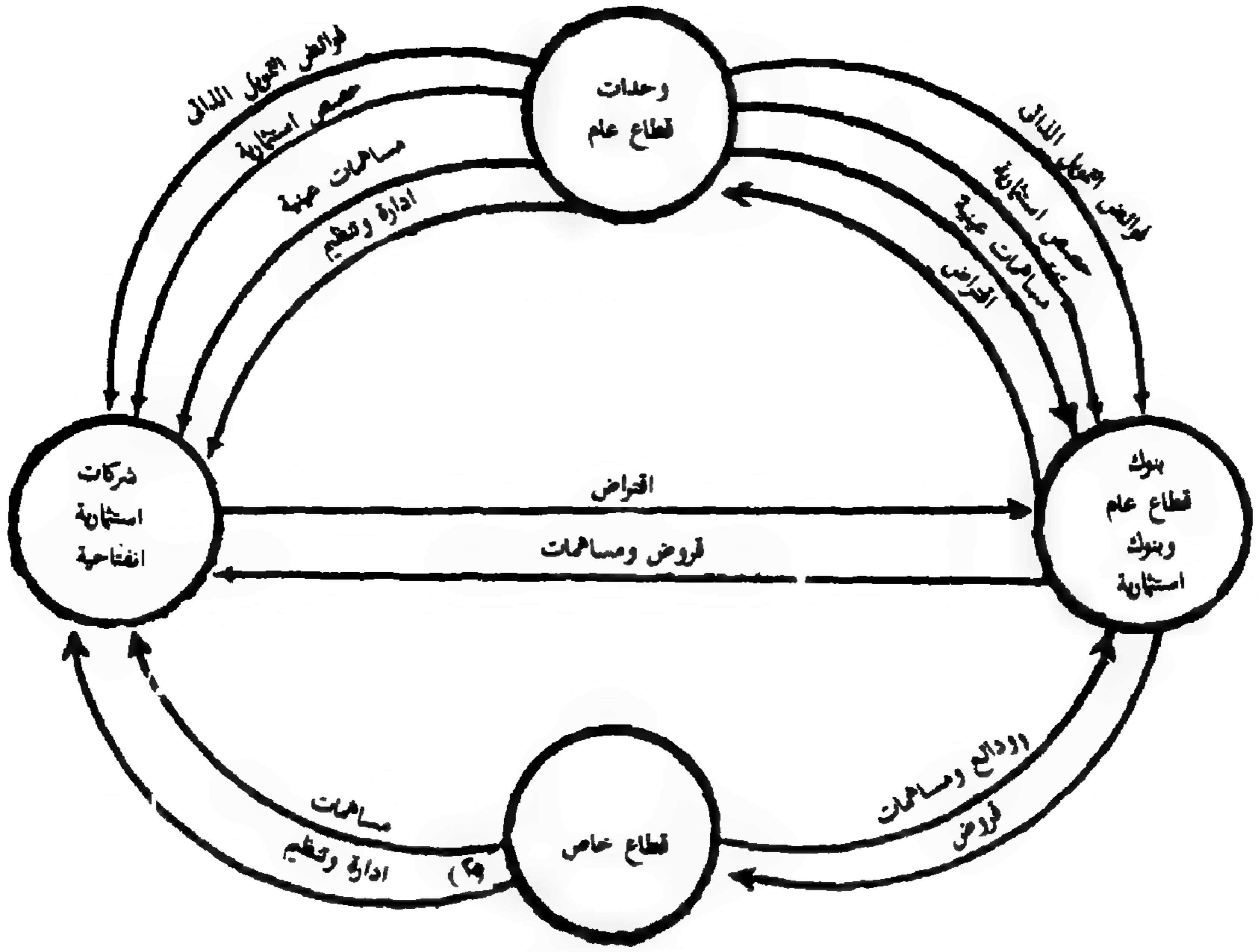
١ — تحويل فائض التمويل الذاتي لشركات ووحدات القطاع العام التي تحقق ربحاً إما الى البنوك الاستثمارية الخاصة أو بنوك القطاع العام مقابل الحصول على سعر فائدة أعلى بالرغم من أن قانون انشاء بنك الاستثمار القومي رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ يقضى بتحويل تلك الفوائض الى حساب بنك الاستثمار القومي الذي يقوم بتنفيذ ومتابعة الخطة الاستثمارية الخمسية ٨٢ — ١٩٨٧ (تمويل القطاع العام) .

٢ — أن بعضاً من وحدات القطاع العام (حتى الخاسرة منها) تقوم بإبداع حصصها الاستثمارية المدرجة لها بالخطة الاستثمارية كودائع في البنوك (في حسابها الجاري) للحصول على فائدة أعلى من جراء تشغيل رأس مال معتمد لتنفيذ الخطة الاستثمارية ، بالرغم من أن التأشيرات العامة للموازنة الاستثمارية لا تميز مثل هذه التصرفات . ولعل هذا يفسر لماذا يظهر التناقض في الحسابات الاستثمارية والحسابات الجارية في معظم وحدات القطاع العام فتبدو مقرضة من بنك الاستثمار القومي (خاسرة وتشكو قلة السيولة) ومن ناحية أخرى تبدو مقرضة للبنوك التجارية والاستثمارية .

٣ — أن الشق الأكبر من مساهمات القطاع العام عبارة عن أصول ثابتة (أراضي ، مباني^(٢٤) ، آلات ،) عينية وبالتالي فانها لا تعد استثماراً على المستوى القومي بل هي في النهاية مجرد نقل ملكية من وحدة اقتصادية الى وحدة اقتصادية أخرى (أنظر شركة كلورايد وكيف أن الشركة العامة للبطاريات « قطاع عام » قد آلت بكامل أصولها الثابتة وفائض التمويل الذاتي الى الشركة الأجنبية كلورايد) .

ويمكن توضيح أبعاد هذا التداخل بين رأس المال العام ورأس المال الخاص على النحو المين بالشكل التالي :

(٢٤) سيد الباب ، طبيعة مشروعات الانتاج في الاقتصاد المصري ، مجلة الأهرام الاقتصادي ، عدد ٨٤٢ ، ١٩٨٥/٣/٤ ، ص ص ٥٣ — ٥٤ .



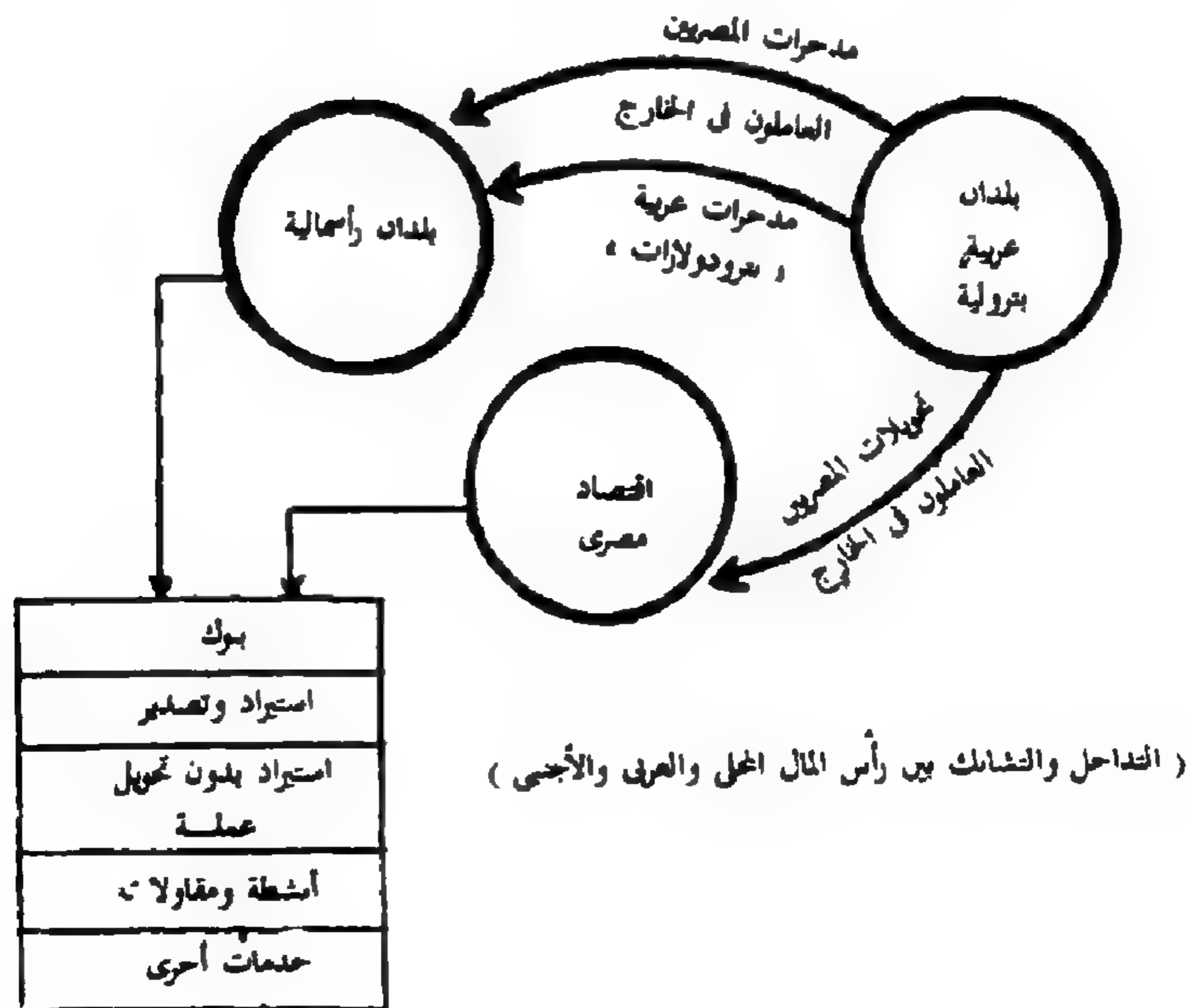
« التداعلي والتشابه بين رأس المال العام ورأس المال الخاص »

(٢٥) على سبيل المثال : تعطى جمعية رجال الأعمال عضوية شرفية لرؤساء مجالس ادارة شركات القطاع العام كما تشترك بعض العناصر الفنية في مجال التنظيم والادارة والاستثمارات القانونية والمحاسبية والاقتصادية (مثل محمدي حشيش — عبد العزيز حجازي — عبد الفتاح الشلقاني) .

وتعكس نماذج عديدة للشركات المساهمة ظاهرة الخلط بين المال العام والمال الخاص وخير مثال على ذلك الشركات التي كونها عثمان أحمد عثمان بصفة (المقاولون العرب) والشركات التي كونها بصفته الشخصية . وهناك مثال آخر هو الشركة الفرعونية للملاحة ١٩٧٧/٢/٢٨ برأسمال ٤ ملايين جنيه تأسست بغرض الملاحة وتشغيل السفن يساهم فيها مصطفى كامل مراد (رئيس مجلس ادارة الشركة الشرقية للأقطان) — والشركة الشرقية للأقطان ومعظم شركات القطن الأخرى وشركات التجارة الخارجية ومثال ثالث وهو الشركة المصرية الأمريكية للنقل والشحن والتفريغ المؤسسة بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٩ يشارك في تأسيسها مصطفى كامل مراد والشركة الشرقية للأقطان ومساهمون آخرون .

وأخيرا يمكن القول بأن تلاشي الحدود لم يقتصر على العلاقة بين رأس المال العام ورأس المال الخاص بل أيضا بين رأس المال المحلي والعربي والأجنبي . ويوضح الشكل التالي عمليات التداخل والتشابك بين رؤوس الأموال المصرية والعربية والأجنبية على النحو التالي :

ونخلص مما سبق الى أنه ليس هناك حدود واضحة تجزم بأن هناك رأسمالا عربيا خالصا أو أجنبيا خالصا . فمعظم رؤوس الأموال المصدرة الى الدول النامية والقادمة من الدول الأجنبية قد تمثل في جوهرها عوائد النفط العربي المودعة لدى البنوك الأجنبية بل قد تمثل رؤوس أموال محلية أيضا مودعة في تلك البنوك ويدعم أيضا من تلك الظاهرة انتشار مؤسسات التمويل المشتركة (رأس مال عربي + رأسمال دولي) . ومع هذه الدرجة العالية من التداخل والتشابك تضيع هوية وحدود رؤوس الأموال .



(٢٦) نقلا عن : د . محمود عبد الفضيل ، مفهوم الرأسمالية الطفيلية في ظل الانفتاح الاقتصادي ، م . س . د ، ص ١٩٢ .

المبحث العاشر

تحليل الأنشطة الاقتصادية

لم يعد الاقتصاد المصرى ذلك الاقتصاد المختلط التقليدى الذى يقوم على تواجد القطاع العام والقطاع الخاص جنباً الى جنب فى عمليات التنمية . فمنذ منتصف السبعينات بدأ الاقتصاد المصرى كالاقتصاد مختلط فى تركيبه هيكلية جديدة تعكس درجة عالية من التشابك والتداخل بين رأس المال المحلى ورأس المال العربى والأجنبى .

فالنظام الاقتصادى المصرى المختلط قد أصبح يتشكل من وحدات ومكونات وهى وحدات القطاع العام البحث/ وحدات القطاع الخاص البحث/ فروع لشركات أجنبية/ وحدات قطاع مختلط بين رأس المال العام ورأس المال الخاص/ وحدات قطاع مختلط بين رأس المال العام والعربى والأجنبى/ وحدات قطاع مختلط بين رأس المال الخاص والعربى والأجنبى^(١) .

وانطلاقاً من الضمانات والامتيازات التى منحها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والخاص باستثمار رأس المال العربى والأجنبى بدأت تلك الوحدات الاقتصادية فى ممارسة الأنشطة التى حددها ذلك القانون فى الفقرة الثانية من مادته الثالثة والتى تضمنت المجالات المختلفة لرأس المال على النحو التالى :

«التصنيع ، التعدين ، الطاقة ، السياحة ، النقل ، استصلاح الأراضى البور والصحراوية واستزراعها ، مشروعات تنمية الانتاج الحيوانى والثروة المائية ، مشروعات الاسكان ومشروعات الامتداد العمرانى ، شركات الاستثمار وبنوك الاستثمار وشركات اعادة التأمين التى يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملة الحرة ولهذه أن تقوم بتمويل عمليات تجارة مصر الخارجية والبنوك المتعاملة بالعملة المحلية بشرط أن تكون مشتركة ، نشاط التعمير فى المناطق الخارجة عن الرقعة الزراعية ونطاق المدن الحالية ، نشاط بيوت الخبرة الفنية المتخذة شكل شركات مساهمة مع بيوت خبرة أجنبية عالمية»^(٢) .

ويتضح من نص المادة الثالثة بقانون الاستثمار العربى والأجنبى أن مفاتيح الاقتصاد المصرى التى تتمثل فى قطاع المال وقطاع التجارة الخارجية والتجارة الداخلية والصناعات الثقيلة والتعدين قد فتحت أبوابها أمام الاستثمارات الخاصة المحلية والعربية والأجنبية .

وبالرغم من أن ذات المادة قد أفسحت المجال أمام تلك الاستثمارات الا أن القانون قد حرص على أن يتضمن عبارة صغوية (وغيرها من المجالات) وقد دفعت تلك العبارة العديد من الشركات لأن تحيط نفسها بسياسات من التمويه وعدم الافصاح صراحة عن طبيعة نشاطها بل كانت تكتفى بعبارة صريحة فى

(١) د. محمود عبد الفضيل ، المشاكل الجديدة للإدارة والتوجيه والتخطيط فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ، المؤتمر العلمى السنوى الثامن للاقتصاديين المصريين ، جمعية الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ١٢ - ١٤/٥/١٩٨٣ .

(٢) قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .

النظام الأساسى المشكل لها والمنشور رسميا بالجريدة الرسمية والوقائع المصرية ألا وهى ان نشاطها يتحدد فى اطار ماورد بالفقرة الثانية من المادة الثالثة بذلك القانون الأمر الذى دفع بنحو أربعين شركة لأن تدرج تحت بند أنشطة غير محددة ، هذا فضلا عن العديد من الشركات التى تفصح صراحة عن نشاطها (فى النظام الأساسى) ثم تمارس أنشطة أخرى . وفى هذا الاطار خلص تحليل الأنشطة الاقتصادية الى النتائج التالية :

أولا : العزوف عن النشاط الانتاجى :

مع كل الضمانات والامتيازات والمجالات التى فتحت أمام رأس المال الخاص المحلى والعربى والأجنبى الا أنه ظل عازفا عن الخوض فى الاستثمارات الانتاجية . وقد أوضحت الدراسة على مستوى الشركات المساهمة تحيز رأس مالها للأنشطة الخدمية على حساب الأنشطة الانتاجية الأمر الذى كان مدعاة لوجود خلل فى البناء الهيكلى للاقتصاد المصرى وهى أمور لاتستقيم ومتطلبات التنمية التى تنبثق من رحم القطاعات الانتاجية (الزراعية والصناعية) .

وإذا كان الاقتصاد المصرى قد أحرز معدلا عاليا من النمو بلغ ٩.٥٪ سنويا خلال الفترة من ٧٥ — ١٩٨٢/٨١ الا أن هذا النمو كان يخفى عدم التوازن بين القطاعات المختلفة^(٣) من ناحية ، وتبديد الموارد الاقتصادية القابلة للنضوب من ناحية أخرى (ايرادات صادرات البترول ، تحويلات المصريين العاملين بالخارج) .

ويؤكد هذا متوسطات معدل النمو السنوى فى كل قطاع على حدة فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوى فى قطاع التجارة والمال والتأمين ١٧٪ وفى قطاع الخدمات الحكومية ٩.٩٪ وفى قطاع النقل والتخزين والمواصلات ٧.١٪ بينما لم يزد معدل النمو السنوى فى قطاع التعدين والصناعة عن ٢.٦٪ وفى قطاع الزراعة عن ١.٨٪^(٤) .

(٣) انظر بالتفصيل توزيع اجمالى مشروعات الانفتاح التى بدأت الانتاج داخل البلاد حتى ١٩٨١/١٠/٣١ والتى تعكس نتائج هامة منها :

١ — استثمار قطاع الاستثمار والبنوك بحوالى ٦٣٪ من رؤوس اموال مشروعات الانفتاح محتلين المركز الأول والثانى .
٢ — تأتى الصناعة فى المركز الثالث ونصيبها ١٨٪ فقط من رؤوس اموال مشروعات الانفتاح وتركزت فى الصناعات الكيماوية والمعدنية والهندسية والغذائية حيث استأثرت وحدها بأكثر من ثلثى رؤوس الأموال فى الصناعة .

انظر بالتفصيل د. جودة عبد الخالق ، محرر ، الانفتاح : الجذور ، الحصار ، المستقبل ، م . س . ذ ، ص ٥٨ .

(٤) انظر بالتفصيل بحث مقدم من سيد البواب (غير منشور) بينك الاستثمار القومى بعنوان « قضية الاقتصاد المصرى الكبرى : قضية الانتاج المصرى فى ظل الانفتاح الاقتصادى : المشاكل والحلول ١٩٧٥ — ١٩٨٢ » ويتضمن هذا البحث مقارنة بين معدل النمو فى قطاعى الزراعة والصناعة فى ظل الخطة الخمسية الأولى ٦٠/٦١ — ٦٤/١٩٦٥ ومعدل النمو خلال الفترة موضع البحث حيث أوضح أن الزراعة قد نمت بمعدل سنوى حقيقى ٣.١٪ بأسعار ١٩٦٠/٥٩ . وبالرغم من انخفاض معدل النمو الكلى السنوى فى النصف الثانى من الستينات حيث لم يبلغ الا نحو ٣.٢٪ فقط ياسعار ١٩٦٥/٦٤ كان معدل النمو السنوى فى الصناعة ٤٪ وفى الزراعة ٢.٤٪ . ص ٦ .

ومن المفارقات ان شركات المساهمة وهى أهم اشكال شركات الأموال والتي تسمح لها طبيعة تكوينها وضخامة رؤوس اموالها القيام بمشروعات استثمارية ضخمة وطويلة الأجل تعكس نفس المنحى الذى تنحوه الاستثمارات الاجمالية العاملة فى ظل قانون الاستثمار وسياسة الانفتاح الاقتصادى من حيث تحيزها لصالح الأنشطة الخدمية . ويوضح الجدول رقم (١٤) تطور العلاقة بين تأسيس الشركات الانفتاحية المساهمة وفروع النشاط المختلفة (٧٥ - ١٩٨٢) .

ويعكس هذا الجدول نتائج هامة تؤكد نفس الخط الذى تنحوه الاستثمارات الاجمالية ومنها :

١ - مثلت فروع النشاط الخدمية المجال الأكثر ازديادا لرؤوس الأموال المستثمرة فى الشركات المساهمة حيث تمحورت تلك الأنشطة حول الفنادق ، والسياحة ، والخدمات المصرفية والبنكية ، وشركات استثمار الأموال والخدمات الاستشارية على التوالى اذ استأثرت بأكبر عدد من تلك المشروعات . وكان نصيب الأنشطة الخدمية ٣٨ر٥٪ . من عدد المشروعات وحدث ذلك عاما بعد عام باستثناء عام ١٩٨٠ حيث احتلت المشروعات الانشائية موقع الصدارة . ففى عام ١٩٧٥ كان عدد المشروعات التى تم تأسيسها فى الأنشطة الخدمية يعادل ضعف عدد المشروعات التى تم تأسيسها فى أنشطة الزراعة والصناعة معا وستة أمثال عدد المشروعات المتعلقة بالاسكان والتشييد والمقاولات .

٢ - استمر التفوق النسبى للأنشطة الخدمية حتى عام ١٩٧٧ وبدأ انخفاض نسبى ملحوظ ابتداء من عام ١٩٧٨ ، الا أن هذا الانخفاض لايعنى التوجه الى الأنشطة السلعية بقدر ما كان توزيعا وتفتيتا للمشروعات على فروع النشاط المختلفة (الزراعة - الصناعة - الاسكان والتشييد - الأمن الغذائى - أنشطة غير محددة) .

٣ - جملة المشروعات التى تم تأسيسها فى الأنشطة الخدمية (٧٥ - ١٩٨٢) تعادل أكثر من ضعف عدد المشروعات فى الزراعة والصناعة معا .

والمحقق يجد أن الجدول رقم (١٤) لايعكس الحقيقة كاملة بل إنه يكتفى بإلقاء الضوء على العلاقة بين فروع النشاط المختلفة وكم المشروعات . ومن ثم فليس بالضرورة أن يعكس عدد المشروعات الثقل الحقيقى لكل فرع من فروع تلك الأنشطة . بمعنى آخر أن عدد المشروعات لايعبر عن الثقل الحقيقى إلا من خلال أخذ حجم رؤوس أموال تلك المشروعات فى الحسبان وهذا مايبوضحه الجدول رقم (١٥) الذى يعكس العلاقة بين حجم رؤوس الأموال وفروع النشاط المختلفة حيث يبين أنه اذا كانت الأنشطة الخدمية قد استأثرت بنصيب الأسد من عدد المشروعات فإنها أيضا استأثرت بنصيب الأسد من جملة رؤوس الأموال المستثمرة فى الشركات المساهمة ٧٥ - ١٩٨٢ ، حيث بلغت جملة رؤوس اموالها ٩٨٥ر٥ مليون جنيه بنسبة ٥٠٪ من جملة رؤوس اموال تلك الشركات .

وتحذر الإشارة الى أن نسبة ٥٠٪ السابقة تخفى وتستوعب الانحرافات على مستوى كل سنة على حدة بمعنى أن هذه النسبة تراوحت فى تلك الفترة ما بين ٢٧٪ ، ٧٩٪ على مستوى السنوات المختلفة

[illegible]

وإذا كانت هناك بعض الأنشطة التي استأثرت بعدد كبير من المشروعات واحتلت المرتبة الأولى في الجدول رقم (١٤) فإن أخذ قيمة رؤوس الأموال في الاعتبار قد يغير من وضع تلك الأنشطة نسبيا . (الجدول رقم (١٤) يعطى الصدارة لمشروعات الفنادق والسياحة / بنوك وشركات استثمار اموال / خدمات استشارية على التوالي في حين أن الجدول رقم (١٥) يعطى الأولوية للبنوك وشركات الأموال / فندقية وسياحة / نقل ومواصلات على التوالي) .

كما تجدر الإشارة أيضا الى أن الجدول رقم (١٤) يتفق مع الجدول رقم (١٥) بشأن المشروعات الخدمية ، من حيث ان مشروعات البنوك وشركات الاستثمار ومشروعات الفنادق والسياحة تحتل الصدارة في كل منهما فهي في الجدول الأول تشكل معا ٥٢٪ من عدد المشروعات وهي في الجدول الثاني تستأثر ٧٨٫٥٪ من قيمة رؤوس الأموال في تلك الشركات .

ثانيا : اسهام القطاع العام :

ساهم القطاع العام بنصف مساهمات رأس المال المحلي وقد نزع الشق الأكبر من تلك الاستثمارات من قطاع المال (البنوك وشركات التأمين) حيث ساهم هذا القطاع وحده بما يقرب من ٥٠٪ من اجمالي مساهمة القطاع العام .

ومن الغريب أن توظف البنوك (العامة) الشق الأكبر من اموالها في انشاء الشركات الاستثمارية والبنوك المحلية الوطنية والأجنبية فضلا عن الأنشطة الخدمية الأخرى المدرجة في اطار القطاع الخاص .

ونظرا لما يحتله قطاع المال (البنوك وشركات التأمين) من أهمية فقد رأى حصر الأنشطة وقيم المساهمة التي تخص هذا القطاع على النحو المين بالجدول رقم (١٦) حيث يعكس هذا الجدول العلاقة بين عدد المشروعات ، وحجم المساهمات ، وطبيعة الأنشطة التي تتعلق بالبنوك .

ويعكس هذا الجدول مايلي :

١ — إن البنوك التجارية قد وظفت معظم رؤوس اموالها في الأنشطة الخدمية ولاسيما في البنوك الاستثمارية وشركات استثمار الأموال والفنادق والسياحة . اذ نجد أن بنك مصر يوظف في الأنشطة الخدمية ٦٤٪ من استثماراته ، والبنك الأهلي ٨٠٪ ، وبنك القاهرة ٩١٪ ، وبنك الاسكندرية ٧٨٪ ، بينما يوجه البنك المركزي ١٠٠٪ من استثماراته لهذا الفرع من النشاط (انظر الجدول رقم ١٦) .

٢ — إن بنك مصر الذي حمل لواء الصناعة منذ العشرينات لم يوجه إلا شقا ضئيلا من استثماراته لقطاعي الزراعة والصناعة (٢٨٪ من جملة مساهماته) وقد تركزت تلك الأنشطة الزراعية والصناعية حول شركات الأمن الغذائي بينما تركزت شركات الصناعة حول الصناعات الاستهلاكية

جدول رقم (١٦)
 حجم مساهمات البنوك في الشركات المساهمة الإحصائية (٧٥ - ١٩٨٧)

نوعية النشاط طبيعة المساهمة	أنشطة خدمية														حصة المساهمة بالمليون جنيه				
	فدلة وسباحة		بنوك وشركات أموال		مقل وسواهم وأعمال		تأمين		خدمات طبية		تشهيد ومقارلات		مصاحبة			زراعية		أخرى	
	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	حصة المساهمة
بنك مصر	٣	٩٩	٨	٣٤٢	٤	٣٢٤	١	٧	—	—	٤	٥	٢	١٣٣	٩	٧٨	—	—	٣١
بنك الأهلي	٤	٧٧	٨	٢٨٣	٣	٢٥٢	—	—	١	٢	٩	٢	٣	٢٤	٢	٤١	٢	٤١	٢٥
بنك القاهرة	١	١٢	٩	٣٢٤	٢	٥٢	—	—	٢	٢٣	٢	٧	٢	٥٢	٢	٧	٢	٧	٢٥
بنك الإسكندرية	١	٤٢	٨	٢٩٥	١	٣٢	—	—	١	٢	٢	٢	٢	٣	١	١	١	٢٥	١٦
بنك الزكي المصري	—	—	١	٩٥															١
بنك ناصر الاجتماعي	—	—	٩	١٥١	—	—	١	٢١	١	٢	٣	١٥	—	—	—	—	—	—	٢٦
بنك التنمية والاتقان الزراعي	—	—	٩	٤٢	—	—	١	١٢	—	—	—	٩	١٢	—	—	—	—	—	١٩

بصفة عامة أما الصناعة الوسيطة الوحيدة التى تساهم فيها فهى شركة السويس للأسمنت وهى شركة قطاع عام (١٠٠٪) (٥).

ومن المفارقات أن بنك مصر الذى كرس صناعة الغزل والنسيج فى مصر يساهم فى ترسيخ صناعة تنافس نشاطه الأساسى فى هذا الشأن وبدلاً من أن ينسجم بنك مصر مع الدور الذى اختطه منذ العشرينات وهو تمصير الصناعة المصرية والنهوض بالأنشطة الانتاجية بغوص فى الأنشطة الخدمية ويولع بالشراكة الأجنبية . فنجد على سبيل المثال كيف تساهم بنوك القطاع العام فى تأسيس البنوك الاستثمارية :

بنك مصر : يساهم فى البنوك التالية : بنك مصر الدولى / بنك مصر رومانيا / بنك قناة السويس / البنك المصرى العالمى / بنك مصر اكستريور / بنك التعمير والانشاء .

بنك القاهرة : يساهم فى بنك القاهرة باركليز الدولى / القاهرة وباريس / بنك قناة السويس / بنك القاهرة والشرق الأقصى / بنك التعمير والاسكان / البنك المصرى العالمى / البنك المصرى الخليجى / بنك مصر العربى الأفريقى .

البنك الأهلى : يساهم فى بنك تشيس الأهلى / بنك الائتمان الدولى / بنك قناة السويس / الشركة المصرفية العربية الدولية / بنك التعمير والاسكان / البنك المصرى العالمى / بنك الاسكندرية التجارى البحرى / بنك الائتمان الدولى مصر .

بنك الاسكندرية : يساهم فى بنك مصر ايران للتنمية / بنك قناة السويس / بنك الاسكندرية الكويت الدولى / بنك الدلتا الدولى / بنك التعمير والاسكان / البنك المصرى العالمى / بنك الاسكندرية التجارى البحرى / بنك مصر العربى الأفريقى .

وماتجدر الإشارة اليه انه حتى البنوك المتخصصة مثل بنك التنمية الصناعية وبنك ناصر الاجتماعى وبنك التنمية والائتمان الزراعى تساهم فى خلق البنوك الاستثمارية والأنشطة الخدمية فبنك التنمية الصناعية يساهم فى تأسيس بنك مصر العربى الأفريقى والبنك الأمريكى والبيت الاستشارى العربى الدولى وشركة مصر لإنتاج الطوب الطفلى وشركة بنى سويف للطوب الطفلى .

وبالرغم من أن أغلبية البنوك الاستثمارية تسجل على أنها بنوك استثمار أموال ويهدف جلب رؤوس الأموال العربية والأجنبية للمساهمة فى تحقيق التنمية ، الا أن هذه البنوك كثيراً ماتعمل كبنوك تجارية وتساهم فى خلق العديد من الشركات والبنوك الأخرى ولاسيما بعد أن تبددت الفوارق بينها وبين القطاع العام . فبعد أن كانت مهمتها جذب رؤوس الأموال أصبحت مهمتها الأساسية طرد رؤوس الأموال إلى

(٥) قارن بين الشركات التى أنشأها بنك مصر — العشرينات (الفصل الأول) وبين الشركات التى أنشأها وساهم فيها منذ منتصف السبعينات (انظر الملحق رقم ١١) .

* يلاحظ تكرار البنوك الاستثمارية التى تساهم فى تأسيسها البنوك التجارية العامة

الخارج^(٦) . وبصبح الموقف منذ منتصف السبعينات حتى الآن شبيها بالدور الذى كانت تلعبه البنوك الأجنبية قبل الثورة وفى هذا الشأن يصدق قول الدكتور عبد الجليل العمرى الذى تقلد وزارة المالية فى بداية عهد الثورة « ان الاقتصاد المصرى قبل الثورة اشبه مايكون ببقرة ترعى على التربة المصرية لكن ضرورها تمتد الى الخارج حيث تحلب هناك »^(٧) .

والتساؤل الذى يطرح نفسه بهذا الصدد يتعلق بمهية السياسة التى على أساسها تتم مشاركة القطاع العام للقطاع الخاص المحلى والعربى والأجنبى . بمعنى آخر ماهى الأسس التى من منطلقها يدخل القطاع العام فى تلك الشراكة أو يؤسس هو شركات برأسمال عام بحث ؟ هل هى سياسة اجبارية من قبل الدولة أم أنها سياسة اختيارية من قبل وحدات القطاع العام نفسه ؟ وإذا كانت سياسة اجبارية أليست هناك مراعاة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى من المفروض أن يحتكم ويمثل لها كل من القطاعين العام والخاص بما فى ذلك حالات الشراكة العربية والأجنبية^(٨) .

وبالنظر الى المشروعات التى يشارك فيها قطاع البنوك نجد أن ثمة مشروعات تتكرر بصفة دائمة اذ نجد مع كل مساهمات البنوك المختلفة تقريبا تتكرر الشركات التالية : السويس للأسمنت / الملاحة الوطنية / دار مايو الوطنية للنشر / الاسماعيلية للتسويق والتصدير / الوطنية لتنمية الثروة الحيوانية . وتكرار هذه المشروعات ينم عن وجود درجة من درجات التنسيق بين الجهاز المصرفى فى المساهمة فى تلك المشروعات ، اذ انه ليس من قبيل الصدفة أن يتم ذلك . وتتكرر نفس الظاهرة مع شركات التأمين وشركات التجارة الخارجية وغيرها من وحدات القطاع العام المختلفة^(٩) . فى حين أن هناك مساهمات عديدة تعكس درجة عالية من عدم التنسيق .

والذى تجدر الاشارة اليه أيضا هو دور البنوك الوطنية للتنمية والتى بدأ إنشاؤها ابتداء من عام ١٩٨١ وانتشرت فى جميع المحافظات والمحليات .

لقد مثلت هذه البنوك وأيضاً شركات الأمن الغذائى دور رأس المال المحلى الخاص مع رأس المال المحلى العام النازح بالأساس وبالدرجة الأولى من صناديق الخدمات المحلية بالمحافظات وفروع بنك ناصر الاجتماعى وبنك التنمية والائتمان الزراعى . كما عكست أيضا ظاهرة الخلط بين رأس المال العام والخاص فضلا عن تكريسها للسمة العائلية اذ نجد عددا معينا من العائلات يتكرر بصفة دائمة مع انشاء تلك الشركات فى كل محافظة . فعلى مستوى محافظة الشرقية نجد عائلة أباطة ، ومصطفى السعيد ،

(٦) د. فؤاد مرسى ، التمويل المصرى للتنمية الاقتصادية ، م . س . د . ، ص ٢٥ .

(٧) محمد حسنين هيكل ، م . س . د . ، ص ٢٨٨ .

(٨) انظر التحالفات التى أوضحها الجهاز المركزى للمحاسبات بشأن شراكة رأس المال العام مع رأس المال الخاص وكيف أنها لاتتم فى اطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة . د. محمود عبد الفضيل ، المشاكل الجديدة للإدارة والتوجيه والتخطيط ، م . س . د . ، ص ١٥ .

(٩) انظر بالتفصيل الملحق رقم ١١

والطاروطى ، مشهور ، وعلى مستوى محافظة الدقهلية نجد سعد الشريبنى ، وسعيد محمد الجبل ، ومحمد قشوع ، وعائلة الأحول ، وهكذا تتأكد السمة العائلية ليس على المستوى القومى بل أيضا على المستوى المحلى .

النشاط الصناعى : تأتى الصناعة فى المرتبة الثانية بعد كافة الأنشطة الخدمية وكان نصيبها ٢١٪ من قيمة رؤوس الأموال المستثمرة فى الشركات المساهمة . أما من ناحية عدد المشروعات فقد استحوذت على ٢٥٪ من العدد الإجمالى (٥٣٤ شركة) .

والمحقق يجد أن تضخم القطاع الخدمى كان على حساب القطاعات السلعية الانتاجية والصناعية بل الأكثر من هذا أنه مع ضآلة حجم الاستثمارات وحجم المشروعات الصناعية إلا أنها تركزت فى الأنشطة الصناعية الاستهلاكية . فمن بين ١٣٢ شركة صناعية نجد أن ٥٦ شركة بنسبة ٤٢٪ تركز نشاطها فى الصناعات الاستهلاكية مثل اللبان ، المكرونة ، والملابس الجاهزة ، والمبيدات الحشرية ، وشفرات الخلاقة ، ومستحضرات تجميل ، ومياه غازية ، ونتاج سجاد ، ونتاج مشتقات الدم ، ونتاج مراتب اسفنج ، وصناعة بطاطين ، وصناعة أثاث ، وصناعة أحذية . كما اتضح انه من بين ٥٦ شركة التى ركزت نشاطها فى الصناعات الاستهلاكية كان يوجد ١٠ شركات بنسبة ١٨٪ اهتمت بالصناعات الاستهلاكية المعمرة مثل الثلاثجات والغسلات .

أما الصناعات الوسيطة فقد استحوذت على نصيب الأسد من جملة المشروعات الصناعية حيث استأثرت بـ ٦٦ مشروعا من اجمالى ١٣٢ مشروعا (وكذلك استأثرت بأكبر حجم من رؤوس الأموال المستثمرة فى الصناعة) بنسبة ٥٠٪ وتركزت نشاطها فى صناعة السلع الوسيطة التى تخدم القطاع الخدمى من ناحية والقطاع الاستهلاكى من ناحية أخرى . فنجد مثلا انتاج زجاجات لتعبئة المياه الغازية يخدم على صناعة المياه الغازية ، ونتاج بوليستر يخدم على صناعة الملابس الجاهزة والأقمشة ، ونتاج بطاريات يخدم على صناعة السيارات ، ونتاج شاش وألياف صناعية يخدم على المستشفيات والمراكز الطبية ، ونتاج مواد ومستلزمات بناء يخدم على قطاع التشييد والمقاولات حيث كان من بين ٦٦ مشروعا يوجد ٤٣ مشروعا بنسبة ٦٥٪ تركز نشاطها فى انتاج مواد ومستلزمات بناء .

أما نصيب الصناعة الثقيلة فكان ضئيلا للغاية فمن بين ١٣٢ شركة صناعة كان عدد ١٠ مشروعات فقط للصناعات الثقيلة بنسبة ٧٦٪ من جملة المشروعات الصناعية وبنسبة ٢٪ من جملة المشروعات الاستثمارية فى كافة الأنشطة (٥٣٤ شركة) وهى نسبة لاتذكر اذا قورنت بنسب الأنشطة الخدمية بل والأنشطة الصناعية الاستهلاكية والوسيطه .

وقد تركزت تلك الصناعات فى صناعة المحولات الكهربائية ، وصناعة معدات للبناء ، وبناء سفن ، وتصليح خلاطات خرسانية ، وصناعة أجهزة تعمل بالطاقة الشمسية ، وصناعة صلب وحديد لازم للبواخر ، ونتاج مصاعد كهربائية .

الأنشطة الانشائية : البناء والتشييد والمقاولات : احتل هذا النشاط المركز الثالث بعد قطاع الخدمات وقطاع الصناعة . وقد استحوذ على ١٠٥ مشروعات باجمالى رأس مال قدره ٣٣٢ مليون جنيه تقريبا ونسبة ١٧٪ من اجمالى رؤوس الأموال فى الشركات المساهمة . وقد احتلت أنشطة مشروعات الاسكان والتشييد المرتبة الأولى من حيث حجم رأس المال المستثمر فيها ٢٤٣ مليون جنيه تقريبا ، بالرغم من أن أنشطة المقاولات تستحوذ على الشق الأكبر من عدد المشروعات (٦٩٪) فى هذا القطاع ، فى حين أن نصيبها من رأس المال أقل حيث استحوذت على مايقرب من ٨٩ مليون جنيه بنسبة ٣٧٪ من جملة رؤوس الأموال المستثمرة فى هذا النشاط . ولعل هذا يعكس ارتفاع قيمة رؤوس أموال شركات البناء والتشييد ، فبالرغم من قلة عدد مشروعاتها ، الا أنها تستحوذ على نصيب أكبر من رأس المال .

النشاط الزراعى : كان نصيب هذا القطاع من اجمالى مشروعات الشركات المساهمة ٥١ مشروعا بنسبة ٩٦٪ وكان نصيبه ١٤٨ مليون جنيه من جملة رؤوس الأموال المستثمرة فى الشركات المساهمة بنسبة ٧٤٪ . وتعكس هذه الأرقام مدى ضآلة الاستثمارات الزراعية والصناعية .

فالجدول رقم «١٤» يوضح ضآلة عدد المشروعات الاستثمارية فى الزراعة والصناعة من ناحية والجدول رقم «١٥» يوضح ضآلة حجم الأموال المستثمرة فى القطاعين من ناحية أخرى ، وبوضوح معا ان مااحتلته الأنشطة الخدمية سواء من حيث عدد المشروعات أو من حيث حجم رأس المال يعادل أكثر من ضعف نصيب القطاعين الزراعى والصناعى معا .

وكان نصيب شركات الأمن الغذائى^(١٠) ٤٤ مشروعا بينما كان نصيب مشروعات استصلاح الأراضى ٧ مشروعات فقط بنسبة ١٣٪ من اجمالى المشروعات (٥٣٤ مشروعا) .

ولعل الأرقام السابقة تعكس كيف أن الشركات المساهمة وهى الشركات التى كان من المفروض أن توجه استثماراتها للقطاعات الانتاجية بالأساس لتحيز لصالح الأنشطة الخدمية ، حتى ماخصص منها فى مجال الزراعة والصناعة لايتعلق بصميم العملية الانتاجية ، ففى مجال الصناعة إما صناعة استهلاكية وإما صناعة وسيطة تخدم على الأولى وفى مجال الزراعة تتركز الاستثمارات فى شركات الأمن الغذائى . ونظرا لمحدودية عدد الشركات وحجم رؤوس الأموال فى هذين القطاعين يمكن القول بأن الاستثمارات الموظفة فيها ليست بالقدر الذى يدعم الهيكل الانتاجى السلمى .

وفيما يتعلق بالأنشطة غير المحدودة فقد استحوذت على ٧٥٪ من اجمالى المشروعات برأسمال قدره ٨٤ مليون جنيه . وهذه الأنشطة لم تفصح صراحة عن طبيعة نشاطها ولكنها اكتفت بذكر العبارة التالية (ممارسة الأنشطة الواردة بالفقرة الثانية من المادة الثالثة بقانون استثمار رأس المال العرنى

(١٠) يقصد بشركات الأمن الغذائى هى الشركات التى تمارس أسشطتها فى الواحى التالية : انتاج دواجن ، انتاج بيض ، تربية ماشية ، تسمين عجول ، مزارع دواجن ، صناعة المان ، انتاج مشاتل ، تصنيع لحوم وتجهيزها ، انتاج وجبات جاهزة وذلك وفقا لما ورد بالنظم الأساسية لتلك الشركات .

والأجنبي) . وتكمن خطورة مثل هذه الشركات في أنها كثيرا ماتمارس نشاطا ماثم تنقضى مدة الاعفاء الضريبي وتحول نفس الشركة بنفس أصولها الثابتة (مع تغيير الاسم) الى شركة أخرى باسم جديد وبمجال نشاط جديد للتمتع بمدة اعفاء ضريبي جديدة أو للتهرب من تسديد الضرائب .

والمحقق يجد أن المشروعات الخدمية قد استأثرت بالشركات ذات فئات رؤوس الأموال الصغيرة والكبيرة معا^(١١) . أما باقي فروع النشاط فقد عكست الدراسة أنها استأثرت بالمشروعات ذات فئات رؤوس الأموال الصغيرة . ويوضح الجدول رقم ١٧ العلاقة بين طبيعة فروع النشاط الاقتصادي المختلفة وبين فئات رؤوس الأموال .

ويعكس هذا الجدول ان ثمة تحيزا أفقيا في كافة فروع النشاط المختلفة حيث توزع فئات رؤوس الأموال الصغيرة على كافة الأنشطة الاقتصادية . اذ نجد حوالي ٨٢٪ من جملة المشروعات يقع في فئة رأس المال ما بين أقل من مليون الى ٥ ملايين جنيه . ومن ناحية ثانية يعكس تحيزا رأسيا يستأثر به جزء من القطاع الخدمي (البنوك وشركات الفنادق والسياحة) حيث يستحوذ على شق كبير من المشروعات ذات رؤوس الأموال كبيرة الحجم . ومن ناحية ثالثة يعكس طردية العلاقة بصفة عامة بين فروع النشاط المختلفة (باستثناء البنوك والفنادق والسياحة) وبين فئات رؤوس الأموال الكبيرة فكلما زادت فئة رأس المال كلما قل عدد المشروعات . فمع فئات رؤوس الأموال الصغيرة تستأثر المشروعات بحوالي ٨٢٪ من العدد الاجمالي لها . ومع الفئات المتوسطة (٥ — ٢٠ مليون جنيه) يقع ١٤٪ من عدد المشروعات بينما يقع ٤٪ فقط من عدد المشروعات في فئات رؤوس الأموال الكبيرة .

والتساؤل هنا : اذا كانت الاستثمارات الاجمالية العاملة في ظل قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي قد أثبتت غلبة رأس المال المحلي (من ناحية الجنسيات المختلفة) من ناحية والتحيز للأنشطة الخدمية (من حيث طبيعة النشاط) من ناحية أخرى ، أفما كان جديرا بالشركات المساهمة ان تقدم صورة مغايرة تثبت العكس وخاصة أنها تعكس صورة رأس المال العربي والأجنبي في اطار الشركات متعددة الجنسيات ؟

ونخلص مما تقدم الى أن الوضع الذي تقدمه الشركات المساهمة بما فيها الشركات متعددة الجنسيات يعكس عدم امكان رأس المال المحلي والعربي والأجنبي عن القيام بدوره في تحقيق تنمية تتناسب ومقتضيات هذا المجتمع . ومايزيد الأمر خطورة هو دور رأس المال المحلي بالذات فبالرغم من استشاره بنصيب الأسد من جملة تلك الاستثمارات ، الا أنه أثبت عزوفا عن الاستثمار في الأنشطة الانتاجية الزراعية والصناعية بصفة خاصة وهي الأنشطة التي تمثل حجر الزاوية في أية عملية تنمية حقيقية .

(١١) رؤوس الأموال الصغيرة من أقل من مليون — أقل من ٥ .

رؤوس الأموال المتوسطة ٥ — ٢٠

رؤوس الأموال الكبيرة ٢٠ — ١٠٠

مجموع رقم (٧٧)
 التكاليف من فروع النشاط الاقتصادي وفق رؤوس الأموال (٧٥١ - ٧٨٧)

الاحداث	رأسمال				مصاريف				النقد		حالة الخصم	خصم							مجموع النشاط																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																						
	شخص	حالة	الرأسمال	النقد	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة			حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة		حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	حالة	ح

المبحث الحادى عشر التشابكات والتحالفات العائلية

قد يبدو لأول وهلة ان ظاهرة التشابكات والتحالفات العائلية ظاهرة جديدة بدأت تطفو حديثا على سطح المجتمع المصرى مع انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى ومع تحول شق كبير من جهاز الدولة الى مجال الأعمال ، الا أن المحقق يجد أن مجتمع ما قبل ثورة يوليو قد قدم نموذجا واضحا يعكس درجة عالية من تلك التحالفات والتشابكات والتداخلات التى أفضت الى أن أصبح عالم السياسة وعالم الاقتصاد وجهين لعملة واحدة^(١) .

وبالرغم من قيام ثورة يوليو بالعديد من الاجراءات والتحويلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى كان من شأنها تحجيم تلك الظاهرة ، الا أنه يمكن القول بأن فترة مابعد الثورة قد شهدت امتدادا نسبيا لتلك السمة حيث ظلت تلك الظاهرة تسيطر على ادارة بعض الشركات التى تم تأميمها . فنجد على سبيل المثال بعض الشركات التى ظلت تسيطر عليها عائلاتها حتى بعد أن تم تأميمها (شركة عثمان أحمد عثمان تديرها عائلة عثمان أحمد عثمان ، وشركة مختار ابراهيم تديرها عائلة مختار ابراهيم ، وشركة حسن علام تديرها عائلة حسن علام) .

ومن المفارقات التاريخية وبعد مرور أكثر من ٣٠ سنة على قيام الثورة تعود تلك الظاهرة على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى لتأخذ أبعادا من التداخلات والتشابكات والتحالفات تجعلها شبيهة الى درجة كبيرة بتلك التى عهدها المجتمع قبل الثورة . فمع التحويلات والتبدلات التى حدثت منذ منتصف السبعينات تنشط العلاقة الجدلية بين الثروة والسلطة واذا بكليهما وجهان لعملة واحدة مرة أخرى مع اختلاف شكل العلاقة بينهما .

واذا كان عصر ما قبل ثورة يوليو قد شهد اندماج جهاز الدولة ورجال السلطة وعالم السياسة فى مجال الاقتصاد والمال والأعمال فان العلاقة الجدلية التى كانت تربط بين السلطة والثروة كان مؤداها ان الثروة تؤدى الى السلطة وان الاقتصاد يؤدى الى السياسة وان ممارسة العمل السياسى والوصول الى السلطة تعد من قبيل الوجاهة السياسية والاجتماعية . الا أن مايشهده المجتمع المصرى منذ قيام ثورة يوليو حتى الآن هو أن السلطة تؤدى الى الثروة والسياسة تؤدى الى الاقتصاد وعالم الأعمال . فاذا بكبار رجال السلطة وجهاز الحكم ينخرطون فى عالم الأعمال واذا بالقطاع العام الذى كان يمثل الركيزة الأساسية للتحول الاقتصادى يندمج فى شراكة مع رأس المال الخاص المحلى والعربى والأجنبى ويفضى الأمر فى النهاية الى تحقيق السيطرة على مفاتيح العمل الاقتصادى والسياسى والسيطرة على السلطة والثروة معا .

(١) انظر بالتفصيل المبحث الثالث من الفصل الأول .

والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا المبحث (فى اطار دراسة الشركات المساهمة) هو : اذا كانت السمة العائلية سمة ملموسة فى الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى المصرى واذا كانت شبكة التداخلات والتشابكات العائلية سواء على مستوى علاقات الأعمال أو علاقات المصاهرة والنسب قد برزت بصورة واضحة منذ منتصف السبعينات حتى الآن فما هى المؤشرات العلمية التى تؤكد حقيقة هذا التداخل والتشابك ؟ مامعنى العائلية ؟ ماهى المعايير التى يمكن للباحث ان يحتكم اليها فى توصيف شركة ما من الشركات المساهمة بأنها شركة عائلية ؟ هل هناك كتابات علمية تناولت ظاهرة العائلية بالدراسة والتفصيل ؟ .

أولا : مفهوم العائلية :

بالرغم من تكرار استخدام لفظ العائلية لوصف شكل وطبيعة الرأسمالية المصرية التى تبلورت وأخذت ملامحها تتضح منذ منتصف السبعينات حتى الآن الا أنه ليست هناك كتابات علمية تحدد المعايير التى انطلق منها هذا الوصف وتحدد على أساسها تلك السمة . وقد تناول د. جودة عبد الخالق فى بحثه المقدم الى المؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين بعنوان « أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحويلات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ٧١ — ١٩٧٧ »^(٢) ، هذه الظاهرة حيث وصف رأسمالية السبعينات بأنها رأسمالية عائلية واحتكم فى ذلك الى عدد من المشروعات المنشورة فى الجريدة الرسمية فى الفترة من اغسطس ٧٥ — ديسمبر ١٩٧٧ والتى بلغت أربعين مشروعا حيث وجد أن ثمة عددا من العائلات يتكرر بصفة دائمة فى العديد من تلك المشروعات .

والمحقق يجد أن معيار التكرار فى حد ذاته ليس كافيا للحكم على مدى عائلية شركة ما من تلك الشركات . فقد تتكرر مساهمات عائلة واحدة (٥ أفراد مثلا) فى عدة شركات ، الا أن مساهمة تلك العائلة فى كل شركة لاتتعدى نصف فى المائة من قيمة رأس المال فما هو الوزن الحقيقى لتلك العائلة فى

(٢) د. جودة عبد الخالق ، أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحويلات الهيكلية فى الاقتصاد

المصرى ٧١ — ١٩٧٧ ، المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ٢٣ — ٢٥ مارس ١٩٧٨ .

اكتفى الدكتور محمود القاضى فى كتابه (البيوت الزجاجية) بوصف الشركات التى كونها عثمان أحمد عثمان بأنها شركات عائلية تسيطر عليها عائلة عثمان أحمد عثمان فصلا عن عدم قانونية تشكيل مجلس الادارة فى شركة المقاولون العرب حيث قال « ان شركة المقاولون العرب تعتبر شركة عائلية حيث أن رئيس الشركة حسين عثمان شقيق الوزير ، صلاح حسب الله ابن خالته ونسيه ، عباس صفى الدين زوج امة أخيه محمد عثمان ويحمى أبو العيط زوج ابنة الوزير ومحمد رفعت زوج ابنة أخيه محمد عثمان ... » .

انظر بالتفصيل د. محمود القاضى ، البيوت الزجاجية ، م . س . د. ، ص ٢٢٩ .

أما محمد حسنين هيكل فقد تناول نفس العائلة السابقة ووصفها بدات السمة دون تحديد ناهية العائلية . انظر

محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، م . س . د. ، ص ٤١٥ .

تكوين تلك الشركة ؟ وهذا يعنى أن المعيار العددي والكمي ليس كافيا للاحتكام اليه في تحديد مدى عائلية شركة ما . ومن ثم كان لابد من طرح معيار آخر يتعلق بقيمة المساهمة وهي التي تعكس الوزن الحقيقي للمساهمين في تلك الشركات .

وبادىء ذى بدء ينبغي تحديد بعض النقاط الهامة المتعلقة « بالعائلية » :

١ — تناولت الدراسة ظاهرة العائلية بناء على مفهوم العائلة الضيقة (الزوج والزوجة والأبناء القصر والبالغين) وذلك لصعوبة الاستناد الى مفهوم العائلة الواسعة (الزوج — الزوجة — الأبناء البالغين والقصر — أشقاء الزوج — أشقاء الزوجة — زوجات الأبناء — أزواج البنات ... الخ) بالرغم من أنه يزيد من تكريس تلك الظاهرة . بيد أن صعوبة استخدام هذا المفهوم تكمن في عدم الافصاح في النظام الأساسي لكل شركة مساهمة عن علاقات القرابة والنسب بين المؤسسين . ولذلك روى استخدام المفهوم الأول لامكانية التوصل اليه بسبب تشابه اسماء الأبناء مع اسم الأب فضلا عن أن عددا كبيرا من هذا النوع من الشركات كثيرا مايفصح عن اسم الزوجة بل ويعرفها .

٢ — أن تناول ظاهرة العائلية يركز على علاقات الدم والقرابة والنسب والمصاهرة بصرف النظر عن اعتبارات الجنسية . فقد تتشكل شركة من عائلة واحدة (زوج وزوجة وأبناء بالغين وقصر) يتمتع فيها الأب والأبناء بجنسية ما وتمتع فيها الأم بجنسية أخرى .

٣ — أن الحكم على مدى عائلية الشركة قد انطلق من معيارين : معيار كمي يتعلق بعدد العائلات التي تسيطر على شركة ما ، ومعيار كيفي يتعلق بقيمة المساهمة (منسوبة الى اجمالي رأس مال الشركة) التي تساهم بها عائلة ما .

وبالنسبة للمعيار الأول اعتبرت الدراسة ان الشركة عائلية في حالة اذا ماقتصرت المساهمة على عدد من العائلات يتراوح ما بين عائلة واحدة الى ٥ عائلات^(٣) . واذا مازاد عدد العائلات عن ٥ عائلات تنتفى صفة العائلية .

أما بالنسبة للمعيار الثاني فتعتبر الشركة عائلية إذا مااستحوذت عائلة واحدة (بصرف النظر عن عددها) على ٢٠٪ فأكثر من قيمة رأس المال .

وبناء على المعايير السابقة أثبتت الدراسة أن السمة الغالبة على تكوين الشركات المساهمة هي السمة العائلية ، فاذا قسمنا الشركات المساهمة بين شركات مغلقة وشركات طرحت حصة من أسماها للاكتتاب العام ، نجد أن السمة الغالبة على تلك الشركات هي ظاهرة الشركات المغلقة التي يقتصر فيها المؤسسون على عائلة واحدة أو عدد ضئيل من العائلات .

(٣) تعتبر الشركة التي يسيطر على أسماها عائلة واحدة شركة عائلية من حيث العدد ومن حيث قيمة المساهمة .

ومن المفارقات ان الشركات المساهمة العامة والخاصة التي تشكلت قبل عام ١٩٧٥^(٤) ومقيدة في البورصات قبل ذلك التاريخ جميعها كانت اسهمها متداولة بين الجمهور . الا أن الضمانات والامتيازات التي منحها قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ قد استفاد منها كبار المستثمرين من الأفراد . فبدلاً من تكوين شركات أشخاص (شركات تضامن أو توصية بسيطة) أو شركات أموال أخرى (التوصية بالأسهم أو ذات المسؤولية المحدودة) انتهر كبار المساهمين تلك الاعفاءات فأسسوا شركات مساهمة مغلقة دون طرح حصة من رأسمالها للاكتتاب العام وأفضى الأمر في النهاية الى أن شركات المساهمة التي هي أهم أشكال شركات الأموال تحولت الى شركات أشخاص بل وعائلات محدودة .

ثانياً : أنماط العائلية في الشركات المساهمة :

يوضح الجدول رقم ١٨ ، الظاهرة العائلية وفقاً للمعيار الكمي وعدد العائلات . ويعكس هذا الجدول أن الشركات العائلية (١ — ٥ عائلات) قد استأثرت بنسبة ٥٩٪ من جملة الشركات . كما استأثرت الشركات التي يسيطر عليها من عائلة الى عائلتين والتي تبدأ مساهمة العائلة الواحدة فيها من ٢٠٪ فأكثر بنصيب الأسد من عدد الشركات التي تخضع لهذا المعيار حيث بلغت ١٤٥ من اجمالي ٢٤٤ أى بنسبة ٥٩٪ في حين مثلت ٣٥٪ من اجمالي الشركات العائلية وغير العائلية .

كما يعكس الجدول تحيزاً رأسياً لصالح الشركات التي تسيطر عليها من عائلة الى ثلاث عائلات مع فئات « قيم المساهمة » المختلفة ، ومن ناحية ثانية يعكس الجدول تركيزاً افقياً واضحاً لصالح الشركات التي تسيطر عليها من عائلة واحدة الى ثلاث عائلات عند الفئة (٥٠ — أقل من ٦٠٪) والفئة (٩٠ — ١٠٠٪) إذا وصل عدد الشركات التي تسيطر عليها من عائلة الى ثلاث عائلات عند الفئة الأولى (٥٠ — ٦٠٪) شركة من اجمالي شركات عائلية ٧٣ شركة أى بنسبة ٨٦٪ وبنسبة ٥٩٪ من اجمالي الشركات العائلية وغير العائلية التي تقع عند تلك الفئة (١٦) شركات .

أما عند الفئة الثانية من (٩٠ — ١٠٠٪) فقد وصل عدد الشركات التي يسيطر عليها نفس الكم من العائلات (عائلة — ثلاث عائلات) ٤٥ شركة من اجمالي عائل ٥٨ شركة أى بنسبة ٧٧٫٥٪ وبنسبة ٤٥٪ من اجمالي الشركات العائلية وغير العائلية حسب الجدول الموضح والتي يبلغ عددها ١٠٠ شركة .

وتكمن الخطورة الحقيقية في تلك الفئة حيث تستحوذ على ٢٦ شركة من الشركات التي تسيطر عليها عائلة واحدة من بينها ٢٠ شركة عائلية مغلقة (تساهم في تكوينها عائلة واحدة بـ ١٠٠٪ من حصة رأس المال) .

(٤) انظر بالتفصيل الأهرام الاقتصادية بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٣ حيث نادى نبيل صباغ بضرورة إعادة تنظيم تلك الشركات واقتصار الضمانات والامتيازات على الشركات التي تطرح ٢٠٪ من حصص رأسمالها للاكتتاب العام وتحرم الشركات المغلقة من تلك الضمانات .

جدول رقم (١٨)
العائلية حسب معيار « عدد العائلات »

غير العائلية				تكرارات الأسر العائلية					عدد العائلات		نقاط قيمة المساهمة
حملة	النسبة	أكثر من خمسة عائلات	النسبة	حملة	عائلات	أربع عائلات	ثلاث عائلات	عائلتان	عائلة		
٢٢	%٥٠	١١	%٥٠	١١	—	—	٢	٤	٥	أقل من ١٠ %	
٢٥	%٤٠	١٠	%٦٠	١٥	١	١	٢	٤	٧	٢٠ — ١٠ %	
٤٣	%٣٢,٥	١٤	%٦٧,٥	٢٩	٢	٣	٥	٨	١١	٣٠ — ٢٠ %	
٢٧	%٤٤,٥	١٣	%٥٥,٥	١٥	١	٤	٢	٥	٣	٤٠ — ٣٠ %	
٢٢	%٥٤,٥	١٢	%٤٥,٥	١٠	١	—	٢	١	٦	٥٠ — ٤٠ %	
١٠٦	%٣١	٣٣	%٦٩	٧٣	٤	٦	٩	١٨	٣٦	٦٠ — ٥٠ %	
٣٢	%٣٧,٥	١٢	%٦٢,٥	٢٠	١	٢	٥	٧	٥	٧٠ — ٦٠ %	
٢٥	%٦٨	١٧	%٣٢	٨	—	١	—	٢	٥	٨٠ — ٧٠ %	
١٢	%٥٨,٥	٧	%٤١,٥	٥	١	—	—	٣	١	٩٠ — ٨٠ %	
١٠٠	%٤٢	٤٢	%٥٨	٥٨	٨	٥	١١	٨	٢٦	١٠٠ — ٩٠ %	
٤١٤ (١)		١٧٠		٢٤٤	١٩	٢٢	٣٨	٦٠	١٠٥	حملة	
١٠٠ %		%٤١		%٥٩	%٧,٥	%٩	%١٦	%٢٤,٥	%٤٣	النسبة	

المصدر : الجريدة الرسمية ، والوقائع المصرية ، اعداد مختلفة .

(١) اقتصرَت دراسة الظاهرة العائلية على رأس المال المملو الخاص في صور شركته المختلفة مع رأس المال المملو العام ومع رأس المال الخاص المملو والأحسنى .

ونذكر من تلك الشركات على سبيل المثال :

شركة منتصر للمقاولات^(٥) : يقتصر فيها المؤسسون على أحمد رفعت منتصر وأبنائه : منى ، ودينا ، وعاطف ، وسامية ، وأحمد ، ومصطفى ، وشريف ، وسارة .

شركة الشرق الأوسط للإنشاءات (ميدكو) : المؤسسون هم غالب وصفى شعشاعة ، وزوجته ملك هاشم الصوراني ، والأبناء عمر (قاصر) ودينا (قاصر) .

الشركة المصرية للإسكان برج النهضة : المؤسسون هم محمد أحمد وإبراهيم وأبناؤه مجدى ، ومصطفى وإبراهيم .

شركة النيل للإسكان : المؤسسون : يوسف على يوسف توبة ، وزينب محمود حسن (زوجة) ومحمد يوسف على يوسف ، وسناء يوسف ، ويسرى يوسف (أبناء) .

شركة فور — إم للاستثمار والادارة : المؤسسون محمد محمود حسن ، عثمان ومحمد منصور حسن (وزير سابق) وزينب ونفيسة ، ونادية ، وعواطف . (عائلة واحدة) .

شركة منتصر للمحاجر والخرسانة : المؤسسون عائلة أحمد رفعت منتصر .

وتجدر الإشارة هنا الى أن الاحتكام الى عائلية تلك الشركات واضح للغاية فمن حيث عدد العائلات فالمسيطر عائلة واحدة ومن حيث قيمة المساهمة ١٠٠٪ ولكن التساؤل يثار بشأن الأشكال المختلفة الأخرى . فالجدول رقم ١٨ قد حسم السمة العائلية وفقا لعدد العائلات وبناء عليه تم اعتبار الشركات العائلية هي التى يسيطر عليها تماما من عائلة الى خمس عائلات . والأكثر من ذلك لايدخل ضمن هذا المعيار العددي .

ولكن ماذا اذا كانت هناك شركة مساهمة يؤسسها خمسون مساهما ولكن ثمة مساهما واحدا فقط أو عائلة واحدة فقط تستحوذ على ٩٠٪ من حصة رأس المال فهل تعتبر هذه الشركة عائلية أم غير عائلية ؟

وفقا للمعايير التى تبنتها الدراسة تعتبر تلك الشركة عائلية . وتعتبر شركة عائلية كل شركة تستحوذ فيها عائلة واحدة على ٢٠٪ فأكثر من حصة رأس المال حتى لو زاد عدد العائلات فيها عن خمس عائلات وهذا ماقامت بتحديدده الدراسة حيث تم حصر الشركات التى تخضع لذلك المعيار وتم التوصل للجدول التالى الذى يوضح معيار العائلية حسب قيمة المساهمة ونوضحه كما يلى :

(٥) أول شركة مساهمة عائلية مغلقة تكوت بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٥ .

**جدول رقم (١٩) ،
العائلية حسب قيمة المساهمة**

السنة	عدد الشركات	شركات لا تخضع لظاهرة ^(٦) العائلية	شركات تخضع لظاهرة العائلية	العائلية منها	النسبة
١٩٧٥	٢٢	١٤	٨	٣	١٣,٦٣٧%
١٩٧٦	٣٦	١٢	٢٤	٨	٢٢,٢٢٢%
١٩٧٧	٤٠	١٦	٢٤	١٠	٢٥,٠٠٠%
١٩٧٨	٦٦	١٢	٥٤	٢٥	٣٧,٦٦٣%
١٩٧٩	٦٥	١٦	٤٩	٢٨	٤٣,٠٧٦%
١٩٨٠	٧٩	١٨	٦١	٣٦	٤٥,٥٦٩%
١٩٨١	١١٧	١٩	٩٨	٤٨	٤١,٨٧٢%
١٩٨٢	١٠٩	١٣	٩٦	٥١	٤٦,٧٨٠%
جمله	٥٣٤	١٢٠	٤١٤	٢٠٩	٣٩,٠٠٠%

المصدر : الجريدة الرسمية والوقائع المصرية ، اعداد مختلفة .

ويؤكد هذا الجدول السمة العائلية وفقا للمعيار المستخدم حيث نجد ٥٠٪ من عدد الشركات تعد شركات عائلية . والمحقق يجد أن ثمة علاقة طردية بين عدد الشركات العائلية (وفقا للجدول السابق) وبين سنوات تأسيس الشركات المساهمة بصفة عامة . وهذا يؤكد أن رأس المال الخاص لم ينزل الى مجال الأعمال بثقله وانتابته الجرأة الا بعد حصوله على نفس الامتيازات والضمانات التي حصل عليها المستثمر العربى والأجنبى وبالتالي بدأ فى تكوين شركات عائلية مغلقة وشركات عائلية غير مغلقة .

وتكمن خطورة زحف الظاهرة العائلية على الشركات المساهمة فى أنها تؤدي فى نهاية الأمر الى سيطرة عدد ضئيل من العائلات على أكبر حجم من رؤوس الأموال المستثمرة فى تلك الشركات من ناحية

(٦) هذه الشركات تأخذ شكل مساهمة عربية أو أجنبية أو قطاع عام أو أى شكل من أشكال الشراكة بينهم .

العمود رقم ٣ = ١ - ٢ .

العمود رقم ٤ = مشتق من ٣ .

العمود رقم ٥ = ٤ / ٣ .

وعلى أكبر قدر من السلطة والنفوذ فيما يتعلق بإدارة تلك الشركات من ناحية أخرى . فقد وصل الأمر الى أن نفس المساهمين تتكرر اسمائهم بالكامل كمساهمين ومؤسسين لشركة أو شركات أخرى . والأمثلة عديدة نوضح منها مايلي :

— الشركات التي أسسها كل من منتصر ، وعثمان أحمد عثمان ، والعبوطى ، وحسن علام في معظمها شركات عائلية مغلقة يتكرر فيها نفس المساهمون .

— الشركة المصرية اللبنانية لصناعة البلاط والقيشاني (ليسيكو) ، وشركة سانشاين للسياحة والخدمات السياحية يؤسسها عزت عبد الوهاب ، مصطفى عبد الوهاب ، ريتشارد وديع غرغور .

— الشركة الإسلامية الدولية للاستثمارات العقارية ، والشركة الإسلامية الدولية للمقاولات تأسس كل منها بنفس أسماء المساهمين وهم المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية ، وسهير حسن عراي ، ومحمد عبد المحسن النجار ، وعز الدين الدباج ، وأحمد محمد الشريف ومحمد عبد العزيز السهمان ، ومحمد علاء الدين هلال ، واسحق المليجي ، وتوفيق صادق وآخرون .

وتجدر الإشارة الى أن هناك العديد من العوامل التي تدعم الظاهرة العائلية على المستوى الأفقى^(٧) ومن هذه العوامل :

(١) علاقات التزاوج والتشابك والمصاهرة بين رجال الأعمال اذ توطدت تلك العلاقات بين رجال أعمال السبعينات بعضهم ببعض وكذا بينهم وبين رجال السلطة بعد أن انخرط جهاز الدولة في مجال المال والأعمال واندمج عالم السياسة مع عالم الاقتصاد .

وقد أفصحت الدراسة عن وجود شبكة واسعة من علاقات المصاهرة والنسب وعلاقات الدم بين مجموعة هائلة من العائلات المصرية التي استحوذت على السلطة / النفوذ والثروة معا في

• من الملاحظات التي تؤكد سمة العائلية للشركات المساهمة (موضع الدراسة) أن بعضا من الشركات التي تم تأسيسها قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ يعود بعد مرور أكثر من ثلاثين عاما بنفس الاسم ونفس المساهمين وأبرز مثال لذلك (الشركة الهندسية للصناعات والمقاولات العمومية) وقد خضعت تلك الشركة لعمليات التأميم الا أنها مع منتصف السبعينات تعود وتؤسس بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٨ تحت اسم (شركة المقاولات والصناعات التخصصية وتؤسسها نفس عائلة عثمان أحمد عثمان .

(٧) العائلية على المستوى الرأسى تحسم وتحسب على مستوى الشركة الواحدة وفقا للمعيارين السابقين (عدد العائلات ، قيمة المساهمة) اما العائلية الأفقية تتحدد على أساس التوسع والانتشار الأفقى للعائلة الواحدة في أكثر من شركة .

آن واحد من هذه الشبكة :

عثمان أحمد عثمان ، وسيد مرعى ، أنور السادات / ومصطفى كامل السعيد ، وعائلة شلى / وأحمد يوسف الجندى ، وعائلة لهيطة / وحسن عباس زكى ، وعائلة حسبو / وعثمان أحمد عثمان ، وعبد المنعم الصاوى ، وحسب الله / عبد المقصود عرفة ، والقواسى ، وعجربة .

وبالنظر الى عدد الشركات التى تؤسسها كل عائلة أو تساهم فيها على حدة قد تبدو السمة العائلية أقل وضوحا ولكن عندما نأخذ علاقات المصاهرة والنسب فى الاعتبار تتضح خطورة هذه الظاهرة حيث يثبت أن قلة من العائلات تستحوذ على أكبر عدد من الشركات . ومثال لذلك : أوضحت الدراسة وجود صلة قرابة وعلاقات مصاهرة ونسب بين العائلات التالية : عثمان أحمد عثمان ، وأنور السادات / وسيد مرعى ، والصاوى ، وحسب الله ، ومذكور . وتستحوذ كل عائلة من تلك العائلات على عدد من الشركات توضح كالتالى :

عائلة عثمان أحمد عثمان	تؤسس وتساهم فى	١٥ شركة
عائلة حسب الله	تؤسس وتساهم فى	٨ شركات
عائلة سيد مرعى	تؤسس وتساهم فى	٦ شركات
عائلة مذكور	تؤسس وتساهم فى	٤ شركات
عائلة محمد أنور السادات	تؤسس وتساهم فى	٣ شركات
عائلة عبد المنعم الصاوى	تؤسس وتساهم فى	٤ شركات

معنى ذلك أن علاقات النسب والمصاهرة أفضت الى أن تستحوذ شبكة عائلات على ٤٠ شركة وهذا من شأنه تكريس الظاهرة العائلية على المستوى الأفقى حيث انتشار عائلة واحدة فى عدد كبير من الشركات . والمثال الثانى يعكسه علاقة القرابة والمصاهرة والنسب بين عائلة مصطفى كامل السعيد وعائلة اسلام شلى اذ تساهم وتؤسس العائلة الأولى ٥ شركات بينما الثانية تؤسس وتساهم فى ٤ شركات . معنى هذا أن عائلة واحدة تسيطر على ٩ شركات .

٢ — مساهمة الشركات المساهمة فى تأسيس بعضها البعض حيث يقوم بعض المؤسسين بتأسيس الشركة «أ» ثم تدخل الشركة «أ» كمساهم فى تأسيس الشركة «ب» ثم تقوم الشركتان أ ، ب بتأسيس الشركة «ج» وهكذا . وبناء على ذلك تصبح العائلات المؤسسة للشركة «أ» ضمن المؤسسين للشركة «ب» وأيضا فى الشركة «ج» وتؤكد الأمثلة تلك النتيجة حيث انبثاق الشركات من بعضها البعض .

— شركة كاتوارماتيك (شركة يؤسسها ابراهيم ابو العيون أحمد كامل) تساهم فى تأسيس الشركات التالية : بنك الفيوم الوطنى للتنمية / بنك هونج كونج / بنك الجيزة الوطنى للتنمية / شركة قارون للاستثمار والتنمية .

— شركة نوبابارك القاهرة للسياحة : تساهم في تأسيس شركة جرين بيراميلز .

— الشركة الاستثمارية للمقاولات : تساهم في تأسيس الشركة المصرية الايرانية للمقاولات .

— شركة المقاولات والصناعات التخصصية : تساهم في تأسيس شركة مصر / رايونند للأساسات / الشركة المصرية لتطوير صناعة البناء (ليفت سلاب مصر) .

— شركة الشرق الأوسط لاستصلاح الأراضي والتنمية الصناعية والزراعية : تساهم في تأسيس الشركة العربية لتجميع وتصنيع مواد البناء (إيباك) / شركة مصر للمياه الغازية وحفظ الأغذية / الشركة العربية لتجميع وتصنيع معدات البناء .

— بنك قناة السويس : يساهم في الشركات التالية : الاسماعيلية للسياحة / بنك المهندس / العالمية للأحذية / الاسماعيلية للمزارع السمكية / الوطنية للأمن الغذائي / المهندس للمنتجات الغذائية / الوطنية للاسكان للتقانات المهنية / المهندس الوطنية لصناعة المكرونة والنشويات / المهندس الوطنية للمعلومات / مصر الفيوم لمواد البناء / الاسماعيلية الوطنية للمشاتل / الوطنية لتصنيع الأخشاب / الاسماعيلية للتسويق والتصدير / شركة الحفر الوطنية .

— ثم يساهم بنك المهندس (شركة مساهمة تساهم في تأسيسها بنك قناة السويس) في تأسيس معظم الشركات السابقة ابتداء من الشركة الوطنية للأمن الغذائي حتى شركة المهندس الوطنية للمعلومات بالاضافة الى شركات أخرى مثل شركة المهن الطبية للاستثمارات ، شركة المهندس الوطنية لصناعة اللحوم .

— شركة المقاولون العرب للاستثمار : تساهم في تأسيس شركة بنى سويف للطوب الطفلى / الشركة العربية لتجميع وتصنيع مواد البناء ، الشركة العربية لتجميع وتصنيع معدات البناء .

— المصرف الاسلامى للاستثمار والتنمية : يساهم في تأسيس الشركة الاسلامية الدولية للاستثمارات العقارية / الشركة الاسلامية الدولية للمقاولات / الشركة الاسلامية للأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية (فاركو للأدوية) .

— البنك العربى الأفريقى الدولى : يساهم في تأسيس بنك مصر العربى الأفريقى / شركة مصر ايران فرنسا للفنادق .

وماتجدر الإشارة اليه هو أن شبكة التداخلات والتشابكات هذه ليست على مستوى الشركات المساهمة كمساهمين في شركات أخرى بل تمتد تلك الظاهرة لتشمل الأفراد المساهمين أيضا حيث نجد المساهم «س» يساهم في الشركات أ ، ب ، ج ، د وهكذا .

وقد قامت الدراسة بحصر شبه كامل لكل المساهمين الأفراد الذين تتعدد مساهماتهم في مشروعين أو أكثر وتوصلت الدراسة الى النتائج التى يعكسها الجدول رقم (٢٠)

جدول رقم (٢٠)
العلاقة بين عدد رجال الأعمال الذين يساهمون في الشركات المساهمة
(في مشروعين فأكثر) وبين عدد الشركات التي يساهمون فيها خلال الفترة
١٩٨٤ - ٧٥

عدد المشروعات عدد رجال الأعمال	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	جمله
العدد	٤٢	٣١	٢٠	٨	٨	٣	٣	—	١	١	—	—	—	١	١١٨
النسبة	٪٣٥٥	٪٢٦٤	٪١١٧	٪٧	٪٧	٪٢٥	٪٢٥	—	٪٧	٪٥٧	—	—	—	٪٥٧	٪٩٠٠
العدد (١)	٣٢	٢٧	٢٣	١٢	٥	٥	٨	١	٣	—	١	—	—	١	١١٨
النسبة	٪٢٧١	٪٢٤	٪١٩٩	٪١٠	٪٤١	٪٤١	٪٧١	٪٥٧	٪٢٥	—	٪٥٧	—	—	٪٥٧	٪٩٠٠

(١) بعد اضافة المشروعات التي ساهمت فيها العينة خلال عامي ٨٣ ، ١٩٨٤ .
المصدر : الجريدة الرسمية والوقائع المصرية ، أعداد مختلفة .

• بعد هذا الجدول ترجمة رقمية للسلم رقم (٣) المعنون بعنوان « بيان بأسماء المساهمين في الشركات الاستشارية لى مشروعين فأكثر خلال الفترة ٧٥ — ١٩٨٤ » .

وينتضح من تحليل العينة^(٨) أنها مثلت وصدق الروافد الاجتماعية الثلاثة التي تشكلت منها نخبة الانفتاح الاقتصادي (موضع البحث) حيث تضمنت عائلات رأسمالية تقليدية وعائلات تنتمي الى البرجوازية البيروقراطية وعائلات طفيلية . وبالرغم من أن العينة قد احتكمت الى المعيار الكمي فقط (عدد المشروعات) الا أنها عكست كيف أن الذين يملكون الثروة هم أولئك الذين يستحوذون على السلطة أو النفوذ أو كليهما معا . فمنهم من ينتمي الى الرأسمالية القديمة ومنهم من ينتمي الى البرجوازية البيروقراطية التي تبلورت منذ منتصف السبعينات ومازالت بعض العناصر التي تنتمي الى الرافدين السابقين تلتحم مع بيروقراطية السبعينات والثمانينات حيث ممارسة السلطة مرة ثانية والاستناد الى النفوذ السياسي والاقتصادي . بالإضافة الى ذلك بعض العناصر الطفيلية التي استغلت من في السلطة وذوى النفوذ .

أما من حيث مصدر الثروة فقد أوضحت العينة أن العديد من مفرداتها قد كونوا ثرواتهم إما في الداخل أو في الدول العربية (خاصة البترولية) والدول الأوربية . وقد تبين أن الشق الأكبر من عناصر الرأسمالية التقليدية والبرجوازية البيروقراطية قد كونوا أيضا ثروات ضخمة من خلال العمل بالدول العربية (أبو الفتوح — البسطويسى — حسن عباس زكى — محمود صدق مراد — محمد أحمد غانم وغيرهم) . فبعض عناصر الرأسمالية القديمة قد هاجرت الى الدول العربية البترولية (بعد اجراءات التأمين والمصادرة وفرض الحراسة) وكذا بعض عناصر البرجوازية البيروقراطية التي تبلورت في الستينات وتركت العمل بالجهاز الحكومى والقطاع العام — مستغلة خبراتها الفنية التي اكتسبتها من العمل في هذه المجالات — للعمل في الدول العربية النفطية .

وقد أوضحت العينة أن عدد رجال الأعمال الذين يساهمون في مشروعين فأكثر ولا تقل مساهماتهم عن ١٠٠ ألف جنيه بلغ ١١٨ . وأن عدد أولئك الذين يساهمون في عدد من ٢ — ٨ مشروعات بلغت ١١٥ عائلة بنسبة ٩٧,٥٪ بينما عدد الذين يساهمون في عدد مشروعات من ١٠ — ١٥ بلغ ٣ فقط بنسبة ٢,٥٪ .

والمحقق يجد أن وجود مساهم يؤسس ويساهم في ٧ مشروعات أو ٨ مشروعات أو ١٠ مشروعات الى ١٥ مشروعا يعكس درجة عالية من التداخل والتشابك بين رجال الأعمال ، ولاسيما لو أخذنا في الاعتبار أن الرقم (١٥) لا يعد رقما تراكميا اذ قد يستوعب في داخله العديد من المشروعات نتيجة لتكرار مساهمة المساهمين في نفس المشروعات .

وبعد إضافة عدد المشروعات التي ساهمت فيها تلك العينة في عام ٨٣ ، ١٩٨٤ ينخفض عدد

(٨) هذه العينة ليست عينة عشوائية ولكنها بمثابة حصر شبه كامل لكافة أسماء المساهمين الذين يساهمون في مشروعين أو أكثر شريطة أن تبدأ قيمة مساهماتهم من ١٠٠ ألف فأكثر . أى أن اختيار هذه الأسماء تم على أساس التكرار وليس العشوائية . أنظر بالتفصيل الملحق رقم (٣) .

رجال الأعمال الذين يساهمون في عدد من ٢ — ٣ مشروعات (من ٤٢ الى ٣٢ ، من ٣١ الى ٢٧) وترتفع بناء على ذلك مساهمات رجال الأعمال في المشروعات ذات العدد الأكبر ، اذ أن الانخفاض في عدد المشروعات الأقل يعوضه ارتفاع في المشروعات ذات العدد الأكبر ولعل هذا يعكس مدى استمرارية بعض مفردات تلك العينة في تأسيس والمساهمة في شركات جديدة^(٩) .

٣ — يدعم من السمة العائلية ما يعرف بظاهرة (الشريك الدائم)^(١٠) وهنا الترابط والتشابك والتداخل قد لا تحكمه علاقات الدم والقربة والمصاهرة فقط بل أيضا علاقات الأعمال اذ نجد على سبيل المثال :

- * الشراكة الدائمة بين ميشيل باخوم ، وأحمد محرم .
- * الشراكة الدائمة بين عبد العزيز حجازي وعادل طالبا أغا .
- * الشراكة الدائمة بين مدحت التونسي ، وإبراهيم أبو العيون أحمد كامل .
- * الشراكة الدائمة بين سعد الشرييني وسعيد محمد الجبل ومحمد قشوع .
- * الشراكة الدائمة بين بشرى عبد المنعم الصاوي ومحمد جميل عبد الستار ورائد هاشم يحيى ومحمد فريد فؤاد خميس .

٤ — ان شراكة بعض المساهمين لا تقتصر على المساهمة في تلك الشركات بل يواصلون في تكوينات أخرى وشركات أخرى (توصية بالأسهم — ذات مسئولية محدودة) وتوكيلات تجارية ، وشركات أشخاص ، ويتقلدون مناصب في ادارة تلك الشركات وغيرها وبعض الأمثلة توضح ذلك على النحو التالي :

- | | |
|---------------------|---|
| — إسماعيل بليغ صبرى | رئيس مجلس ادارة شركة الدلتا للسكر . |
| — نيازى مصطفى | رئيس مجلس ادارة شركة نيموس للتنمية الزراعية . |
| — أحمد محرم | رئيس مجلس ادارة مصر ايران للاستشارات الهندسية . |
| — محمد سامى أباطة | رئيس مجلس ادارة ترافلرز للنقل والسياحة . |
| — محمد أمين العيوطى | رئيس مجلس ادارة س . س . أى . بى الشرق الأوسط . |
| — فاروق عقل | رئيس مجلس ادارة فندق السلام . |
| — حسن عباس زكى | رئيس مجلس ادارة الشركة المصرفية العربية الدولية . |

(٩) قام الباحث بتحليل النظام الأساسى للشركات المساهمة خلال عامى ٨٣ ، ١٩٨٤ استكمالا للخط المنهجى الذى انتهجه وأضاف تلك المشروعات الى العينة التى توصل اليها (من حيث المساهمة) حتى عام ١٩٨٢ . وتحدد الاشارة الى أن المساهمة الجديد قد اقتضت على البعض دون الكل .

(١٠) هذه الظاهرة معناها أن تتزامن وتتلازم شراكة اثنين أو ثلاثة من المساهمين في أغلب الشركات التى يؤسسوها ان لم يكن جميعها .

- محمود صدق مراد
— أحمد أبو اسماعيل
— عبد العزيز حجازى
— نعيم مصطفى أبو طالب
— حسن رمضان هداره
رئيس مجلس ادارة بنك الدلتا الدولى .
رئيس مجلس ادارة بنك القاهرة الشرق الأقصى .
رئيس مجلس ادارة بنك التجارة والتنمية .
رئيس مجلس ادارة بنك الاسكندرية التجارى البحرى .
رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية الأمريكية للنقل والشحن والتفريغ .
رئيس مجلس الادارة ووكيل المستثمرين فى شركة مصر للاستثمار والتنمية «مدكو»
رئيس مجلس ادارة شركة النيل للفنادق والسياحة وشركة جود بير لانتاج اطارات السيارات :
رئيس مجلس ادارة (ووكيل المستثمرين) شركة الانشاءات المدنية والأساسات الميكانيكية «ستروميك» .
رئيس مجلس ادارة الشركة المصرفية للاستثمارات .
يرأس مجلس ادارة المجموعة المالية المصرية لخدمات الاستثمار والاستشارات المالية ويعمل مستشارا قانونيا فى العديد من الشركات الانفتاحية
يرأس مجلس ادارة شركة الجيزة للأنظمة والخدمات.
أما فيما يتعلق بالتوكيلات التجارية نجد :
— حاتم نيازى مصطفى
— محمد عبد الله مرزبان وحسين مرزبان
— حسام أبو الفتوح
حاصل على ١٥ توكيلا من سويسرا/ ألمانيا الغربية/ هولندا/فرنسا/ انجلترا/ دول أخرى .
حاصلان على ٧ توكيلات تجارية من سويسرا/إيطاليا/ بلجيكا/ ألمانيا الغربية .
حاصل على توكيلات سيارات B.M.W.

وكذا يوسف بباوى منصور ، وسعيد الطويل ، وأحمد يوسف الجندى ، وجلال الدين الحمامصى ، ووجيه أباطة ، ومحمود أحمد الشينى ، وأحمد على هدايت ، وجلال السايح .

وقد أوضحت الدكتورة أماني قنديل أن السمة العائلية تغلب أيضا على جمعية رجال الأعمال المصريين المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمجلس المصرى الأمريكى المعروف باسم اللجنة المصرية الأمريكية ، اذ يشترك الاثنان فى هيكل تنظيمى واحد وتضم تلك الجمعية عبدالعزيز حجازى ، وعلى جمال الناظر ، وزكريا توفيق عبد الفتاح ، وعبد الرحمن الشاذلى ، وعلى زين العابدين ، ومنصور حسن ، وفؤاد أبو

زغلة ، ومحمد دكرورى حيث وجدت في تكون الجمعية تلك السمة من خلال تكرار أسماء رجال الأعمال وابنائهم مثل سعيد الطويل / محمد الطويل / وأحمد محرم الأب / أحمد محرم الابن ، واشرف علوبة / نائلة علوبة ، ونيازى مصطفى / حاتم نيازى مصطفى ، وحسام أبو الفتوح / حسن أبو الفتوح^(١١) .

ومع التداخلات والتشابكات السابقة يصعب الفصل بين من يسيطر على الشركات المساهمة ومن يسيطر على حركة وتجارة التوكيلات ومن يسيطر على الشركات ذات التوصية بالاسهم وذات المسئولية المحدودة ومن يسيطر على شركات الاشخاص الانفتاحية ومن يدير تلك الشركات وغيرها . الا أنه يمكن القول أن ثمة مجموعة من العائلات لها اليد الطولى في السيطرة على كل الأنشطة السابقة إما بطريق مباشر وإما بطريق غير مباشر . ويوسع من نطاق تلك المجموعة علاقات القرابة والمصاهرة والزواج وعلاقات الأعمال بين أولئك الذين يسيطرون على مفاتيح العمل الاقتصادى في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى وأولئك الذين يتقلدون السلطة داخل جهاز الدولة . وفي هذا الاطار تتأكد العلاقة الوثيقة بين السلطة والثروة .

وقد تبين من تحليل العينة السابقة (١١٨ عائلة) أنها تستحوذ بالفعل ليس على أكبر عدد من المشروعات الاستثمارية (الشركات المساهمة) بل أيضا على أكبر حجم من الثروة (من جملة رؤوس اموال الشركات المساهمة) اذ أن مساهماتها في الشركات المساهمة بلغت ١٤٩٥ مليون جنيه^(١٢) .

ويخلص هذا الفصل الى أن الشركات المساهمة التى تعكس وضعاً متعارفاً عليه سواء في الدول الاشتراكية أو الدول الرأسمالية من حيث طبيعة التشكيل والتكوين ، ومن حيث طبيعة النشاط قد قدمت في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى نموذجاً مناقضاً للوضع الذى كان ينبغى أن تكون عليه تلك الشركات . فهي تركز الطبيعة العائلية والشخصية وعلاقات الدم والقرابة والنسب والتداخل بين رجال المال والأعمال ورجال السياسة وهى الشركات التى كان من المفروض أن تطرح اسهمها للاكتتاب العام حتى تتسع فرصة مشاركة المواطنين بدلا من أن تتشكل في معظمها من شركات مغلقة . ومن ناحية أخرى قد كرست تلك الشركات جهودها ووظفت رؤوس اموالها في أنشطة خدمية بالأساس لا علاقة لها بعمليات التنمية الحقيقية وهى الشركات التى كان ينبغى أن تلقى بالاً بعمليات التنمية الحقيقية حيث توظيف رؤوس اموالها في الأنشطة الانتاجية الزراعية والصناعية .

كما أوضحت تلك الشركات ان. السمة العائلية — التى تسيطر ليس على الاقتصاد المصرى بل

(١١) . امانى قنديل ، صنع السياسات الاقتصادية ، م . س . ذ ، ص ٤٧٤ .

(١٢) يتضمن هذا الرقم مساهمات بعض العائلات في بعض المشروعات الاستثمارية (الشركات المساهمة) خلال عامى ٨٣ ، ١٩٨٤) . بالإضافة الى اسماء العينة موضع الدراسة حيث تم حصر اسماء المساهمين الذين تبدأ مساهماتهم من ١٠٠ ألف جنيه فأكثر .

انظر بالتفصيل الملحق رقم (٣) ، والملحق رقم (٤) ، والملحق رقم (٥) ، والملحق رقم (٦) والملحق رقم (٧) .

على الواقع المصرى ككل — هى امتداد للتحالفات العائلية والتشابكات التى شهدتها المجتمع المصرى قبل الثورة وتكرسها التحولات والتبدلات المجتمعية منذ منتصف السبعينات ولعل نموذج علاقات القرابة والمصاهرة والنسب بين عائلة الرئيس محمد أنور السادات وبين بعض العائلات الغنية يبين كيف أن تلك الظاهرة قد امتدت الى مابعد ثورة يوليو . فقد زوج الرئيس إحدى بناته لأحد أبناء عائلة من أكبر العائلات الرأسمالية التقليدية (سيد مرعى) وكذا الثانية لأحد أبناء عائلة (عبد الغفار) وهى عائلة رأسمالية تقليدية أيضا أما الثالثة فكانت لأحد أبناء عثمان أحمد عثمان .

وتجدر الإشارة الى أن العائلية لاتسمح بتطبيق أسس الادارة الحديثة والمراقبة على مصادر الأموال واستخداماتها . كما أن هذا الشكل من التنظيم والادارة هو أكثر الأشكال اتساقا لأنشطة مشروعات تهدف الى الربح والثراء السريع^(١٣) ، ولعل هذا يذكّرنا بطبيعة نشأة الرأسمالية المصرية ومدى عزوفها عن النشاط الانتاجى بالرغم من الضمانات والامتيازات الممنوحة لها .

هكذا عكس تكوين الشركات المساهمة — وهى الشركات التى كان ينبغى ان تطرح اسهمها للاكتتاب العام — سيطرة السمة العائلية على المستويين المحلى والقومى بل وأيضا على مستوى رؤوس الأموال العربية المستثمرة فى تلك الشركات خلال الفترة ٧٥ — ١٩٨٢ .

(١٣) د. محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية ، م . س . ذ . ، ص ٦٥ .

من يملك مصر ؟ !

الخاتمة



« الخاتمة »

سعت هذه الدراسة إلى تحليل الروافد أو الأصول الاجتماعية التي شكلت في مجملها نخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري في الفترة ٧٤ — ١٩٨٠ ولتحقيق هذا الهدف استوجبت الدراسة استخدام توليفة منهجية قوامها الأسلوبين النظري والكمي معا . إلا أنه يمكن القول بأن المادة العلمية للبحث قد اعتمدت على دراسة وتحليل النظم الأساسية للشركات المساهمة المنشأة وفقا لقانون استثمار رأس المال العربى والأجنىى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والمنشورة بالجريدة الرسمية والوقائع المصرية خلال الفترة ٧٤ — ١٩٨٤ .

وقد أثار موضوعات الدراسة في مجملها ثلاث قضايا هي :

- أولا : الاستمرارية والتغير .
- ثانيا : ظاهرة التشابكات والتحالفات العائلية .
- ثالثا : العلاقة الجدلية بين الثورة والسلطة .

أولا : الاستمرارية والتغير : تطرح هذه القضية سؤالا هاما هو : إلى أى مدى تمثل رأسمالية السبعينات إمتدادا للماضى ؟ ، بمعنى آخر ماهى ملامح الاستمرارية التي تعكسها رأسمالية السبعينات وتجعلها وثيقة الصلة برأسمالية ما قبل الثورة من ناحية أو تضيف عليها خصائص جديدة من ناحية ثانية ؟ .

أوضحت الدراسة أن رأسمالية السبعينات رأسمالية مهجنة ذات روافد وأصول متعددة تعود إلى أحقاب تاريخية مختلفة ، بعضها ينتمى إلى ما قبل ثورة يوليو (رأسمالية تقليدية) والبعض الآخر تمحض عن فترة الستينات (البرجوازية البروقراطية) والبعض الثالث أفرزته حقبة السبعينات (الرافد الطفيلي) .

كما أوضحت الدراسة أن الرأسمالية التقليدية كانت بمثابة نقطة التخمير الحقيقية لأية تشكيلة رأسمالية في الحقبة المصرية سواء تلك التي تبلورت منذ منتصف الستينات أو تلك التي عهدا ومازال

يعيش المجتمع خبرتها منذ منتصف السبعينات . وهذا يعنى أن الرأسمالية التقليدية تملك من القدرة على التحور والتشكل ما يمكنها من أن تجد لنفسها امتدادات داخل النظام الجديد بعد الثورة — بالرغم من المحاولات المتعددة لتحجيمها — من ناحية وما جعلها الآلية الرئيسية لاستدعاء رأسمالية السبعينات من ناحية ثانية .

وتتضح ملامح الاستمرارية في عودة العناصر الرأسمالية التقليدية مرة ثانية لأن تنبؤ مكانتها على مسرح الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (في أحيان كثيرة بنفس تحالفها وتشابكاتها الاجتماعية) وكذا استمرارية إرتباط تلك العناصر برأس المال الأوروى من ناحية ثانية .

ويمكن القول بصفة عامة أن رأسمالية السبعينات تميل إلى مشاركة رأس المال الأجنبى ، بمعنى أنها تأتى دائما في ركابه ولعل هذا يعكس طبيعة تكوينها التابع . وأزاء هذا نجد أن النخبة الحاكمة قد أدركت هذه الطبيعة الكامنة في تكوين الرأسمالية المصرية ولذا بدأت (رغم إيمانها بأن ثمة عناصر محلية ورأسمال محلى قادر على أن يقود سياسة الانفتاح الاقتصادى ويضعها موضع التنفيذ) باستدعاء رأسمال المال الأجنبى أولا ومنحه كافة الضمانات والامتيازات وإذا برأس المال المحلى يطالب بنفس المعاملة وهو ما حدث بالفعل حيث كان قانون استدعاء رأس المال العربى والأجنبى بمثابة مظلة وخط دفاع وأمان لاستدعاء رأس المال المحلى .

وثمة سمة أخرى تعكس الإستمرارية بين رأسمالية السبعينات ورأسمالية ما قبل الثورة ألا وهى العزوف عن المساهمة فى العملية الإنتاجية وتوجيه الإستثمارات إلى الأنشطة الخدمية والصناعات الإستهلاكية والسعى وراء الربح السريع الأمر الذى يفضى إلى خلخلة الهيكل الإنتاجى وتجريفه بعد أن بدأت ملامحه تتشكل مع منتصف الستينات .

وتجدر الإشارة إلى أن الرافد الرأسمالى التقليدى يعكس بوضوح عنصر الإستمرارية في تكوين رأسمالية السبعينات فهو الرافد الذى يمثل القاسم المشترك حيث عهد خبرة المجتمع المصرى قبل الثورة وبعدها إلا أنه يمكن القول بأن عودة الرأسمالية التقليدية وارتدادها للمسرح الاقتصادى والسياسى المصرى مع منتصف السبعينات بعد أن قننت لها الفرصة لانتطوى على نفس الدور الذى لعبته قبل الثورة . فمرحلة ما قبل الثورة شهدت سيطرة الرأسمالية التقليدية على قمة الهرم الاجتماعى واستحوادها على السلطة والثورة معا .

كما إتضحت سمة الإستمرارية في موقف رأسمالية السبعينات ككل من قضية التنمية فى المجتمع فهى رأسمالية لاتلقى بالا للبعد الاجتماعى للتنمية أو بالجوانب التوزيعية للسياسات الاقتصادية وتستأثر لنفسها بنصيب الأسد من الدخل القومى . فهى رأسمالية غير ملتزمة كثيرا بقضية التطوير الاقتصادى وهى غير مطمئنة إلى مستقبلها ولهذا فهى دائما تميل إلى توظيف أموالها فى أنشطة خدمية أو أنشطة تجعلها تحتفظ بسيولتها إستعدادا للتفوق أو الفرار .

أما من حيث جوانب وملاح التغير فتعكسها طبيعة تكوين رأسمالية السبعينات بمعنى أنها رأسمالية مهجنة متعددة الروافد والأصول الاجتماعية إذ يحمل كل روافد سمات وقسمات وملاح تاريخية تجعله يختلف عن الآخر ومن ثم فإن هذه العناصر المختلفة عليها أن تنصهر لتشكيل معا تكوين رأسمالية جديدة يندمج فيها الكل .

هذا بالإضافة إلى أن مصدر التكوين والتراكم الرأسمالى لرأسمالية السبعينات مصدر خارجى . بمعنى آخر أنها رأسمالية خارجية التكوين بصفة عامة خليجية التكوين بصفة خاصة أى أن رؤوس أموالها الموظفة فى الاستثمارات المختلفة تكونت خارج القطر المصرى سواء فى الدول العربية النفطية وغير النفطية أو فى الدول الأوروبية وغير الأوروبية ووفدت بدورها مع بدء الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى . وهذا فى مجمله يعنى أن رؤوس الأموال هذه لم تتولد من العملية الإنتاجية داخل المجتمع المصرى .

وتثير قضية الإستمرارية والتغير أسئلة منها : لماذا عودة الرأسمالية التقليدية مرة ثانية على المسرح المجتمعى المصرى بالرغم من إتباع سياسات مضادة هدفت إلى إقصائها وتحجيمها وخاصة منذ منتصف الستينات تمثلت فى المصادرة — قوانين الإصلاح الزراعى — التأميم — الحراسات ؟ . ماهى قدرة الطبقات على إعادة تشكيل وإنتاج نفسها ؟ بمعنى آخر ماهى قدرة الطبقات على تطوير وتحوير نفسها للتكيف مع مقتضيات كل عصر ؟ .

إن عودة الرأسمالية التقليدية واستمرارها فى أن تلعب دورها سواء بشكل مقنن أو غير مقنن يمكن فهمه فى ضوء عدة تفسيرات هى :

(١) ربما ترجع قوة الرأسمالية التقليدية وعودتها مرة ثانية إلى مساحة المجتمع المصرى إلى أن السياسات التى اتبعتها الثورة بهدف تحجيمها لم تكن سياسات معادية بالقدر الكافى ، بمعنى آخر أن الثورة ربما تكون قد نجحت فى إقصاء هذه الطبقة سياسيا ومع ذلك ظلت تحتفظ بقوتها الاقتصادية رغم مالحق بها من أضرار ومن ثم فإن تلك الإجراءات لم تقتلع تلك الطبقة منذ جذورها بل إكتفت بتوجيه عدة ضربات متتالية لها علما بأن هذه الطبقة قد نجحت فى أن تجد لها منافذ داخل النظام الجديد تارة عبر الزج بأبنائها داخل جهاز الدولة والقطاع العام وتارة ثانية عبر علاقات النسب والمصاهرة والزواج ، وما تجدر الإشارة إليه هو أن عدیدا من العناصر البرجوازية البيروقراطية التى تقلدت مناصب ومراكز عالية داخل جهاز الدولة والقطاع العام سعوا لأن يرتبطوا بعلاقات نسب ومصاهرة مع أبناء العائلات الغنية ، وتارة ثالثة عبر ممارسة أنشطة اقتصادية هامة مثل المقاولات .

(٢) قد ترجع قوة الرأسمالية التقليدية إلى عمليات دعم خارجية تهدف إلى تدعيم تلك القوى بغية العدول عن الخط الذى إنتهجته القيادة الناصرية منذ منتصف الستينات . ولعل استمرارية إرتباط رأس المال التقليدى برأس المال الأوروبى من ناحية وإرتباط العناصر البرجوازية البيروقراطية برأس المال الأمريكى من ناحية ثانية وتميع الحدود بين رأس المال العام والخاص ، والمحلى والعربى والأجنبى

من ناحية ثالثة قد يفسر إلى حد بعيد وجود ثغرات تنفذ منها قوى خارجية محركة بشكل مباشر وشكل غير مباشر لهذه القوى .

(٣) الإحتمال الثالث لعودة الرأسمالية التقليدية هو ضعف الطبقات الأخرى ، بمعنى أن قوة الرأسمالية التقليدية مبعثها ضعف التكوينات الاجتماعية الأخرى وعدم بلورتها بلورة كافية تؤهلها لأن تقوم بدور أكبر وتتخذ موقفا تجاه قضية التنمية والتطوير .

ثانيا : التشابكات والتحالفات الاجتماعية :

تمثل رأسمالية السبعينات استمرارية لرأسمالية ما قبل الثورة من حيث سيطرت تلك السمة (العائلية) على تكوينها . لقد سيطرة السمة العائلية على رأسمالية ما قبل الثورة نتيجة لطبيعة تكوينها حيث كان الذين يملكون الثروة هم أولئك الذين يملكون السلطة والنفوذ وهم أيضا الذين يتربعون على قمة الهرم الاجتماعي بشكل أفضى إلى سيطرة عدة عائلات مصرية بعينها على السلطة والثروة معا .

ولقد استخدمت علاقات الدم والمصاهرة والنسب كأسلوب من أساليب تدعيم النفوذ السياسى والاقتصادى والاجتماعى والمحافظة عليه .

وبلاحظ استمرارية تلك السمة (العائلية) على التكوينات الرأسمالية التى تشكلت بعد الثورة فقد لجأ العديد من كبار رجال الدولة والقطاع العام ورجال الثورة أنفسهم إلى تكوين علاقات زواج ومصاهرة مع أبناء العائلات الغنية وخاصة منذ منتصف الستينات حيث فتحت مجالات واسعة أمام أبناء الشرائح والطبقات الوسطى لمساعدتهم على الصعود اجتماعيا ومكتهم من تبوأ مراكز عالية داخل جهاز الدولة والقطاع العام وسعت العديد من هذه العناصر بعد أن حصنت نفسها بالسلطة لتحصين نفسها اجتماعيا عبر الثروة والجاه^(١) .

وقد أوضحت الدراسة سيطرة السمة العائلية على رأسمالية السبعينات إلا أن الجديد فى التحالفات والتشابكات العائلية أنها تتم فى إطار تكوينية اجتماعية أعم وأشمل إذ تتمثل أقطابها فى الروافد المشكلة لنخبة الانفتاح الاقتصادى .

ثالثا : العلاقة الجدلية بين الثروة والسلطة :

عهد المجتمع قبل ثورة ١٩٥٢ علاقة بين الثروة والسلطة مؤداها أن الثروة تؤدى إلى السلطة وأن الاقتصاد يؤدى إلى السياسة وأن ممارسة العمل السياسى تعد من قبيل الوجاهة الاجتماعية . أما بعد الثورة

(١) Malak Zaalouk op. cit., pp 275-285 وانظر أيضا علاقات النسب والمصاهرة بين عائلة الرئيس محمد أنور السادات وبين عائلات سيد مرعى ، وعثمان أحمد عثمان ، وعبد الغفار .

فقد عاش المجتمع خبرة مناقضة مؤداها أن السلطة تؤدي إلى الثروة وأن ممارسة الحياة السياسية غالبا ماتؤدي إلى عالم الاقتصاد والأعمال . وهذا يعنى أن السلطة تستخدم كوسيلة لجمع الثروة وأن تقلد المناصب السياسية الكبرى داخل جهازالدولة والقطاع العام بمثابة وسيلة لجمع الثروة .

وقد يفسر هذا طبيعة التحولات التى انتابت المجتمع المصرى بعد الثورة والتى تطلبت عمليات تصعيد إجتماعى مفاجىء ولاسيما أن القادة الجدد داخل المؤسسة البيروقراطية بشقيها المدنى والعسكرى كانوا ينتمون إلى الطبقة الوسطى ولاشك أن المراكز الجديدة قد أصابتهم بما يعرف بالتوترات الهيكلية وهى ظاهرة ناجمة عن الانتقال المفاجىء من وضع إجتماعى إلى وضع إجتماعى أعلى .

وإذا أخذنا فى الاعتبار أن ثورة يوليو لم تتمكن من خلق كوادر ثورية موالية لها ونتيجة للظروف الثورية فى مجتمع ليس فيه حزب سياسى ولا التزام أيديولوجى ، مجتمع قام فيه الجيش بالثورة ، يتم الانتقاء فيه للمناصب الكبرى على أساس الثقة يصبح من المسلم به مسبقا لجوء العديد من تلك العناصر إلى استخدام السلطة لجمع الثروة .

ويدعم من تلك الظاهرة التغيرات التى إنتابت المجتمع المصرى عقب سياسة الإنفتاح الاقتصادى حيث أصبحت تلك السمة أكثر وضوحا فالسياسة تؤدي إلى عالم رجال الأعمال . وليس فقط كبار رجال الدولة والقطاع العام الذين ينخرطون فى عالم الأعمال بل إن جهاز الدولة ذاته والقطاع العام ينخرطون بدورهم فى عالم الأعمال عبر الشراكة مع رأس المال الخاص المحلى والعربى والأجنبى الأمر الذى يفضى فى النهاية إلى تبيع وتلاشى الحدود بين رأس المال العام ورأس المال الخاص .

هذه هى أهم القضايا المحورية التى دارت حولها تلك الدراسة ومن تحليل النظم الأساسية لتلك الشركات والمنشورة بالوقائع المصرية والجريدة الرسمية خلال عامى ٨٣ — ١٩٨٤ . توصلت الدراسة إلى نتائج تؤكد نفس النتائج السابقة :

— وصل عدد الشركات المساهمة عام ١٩٨٣ ، ٧٧ شركة برأسمال قدره ٢٦٣٣ مليون جنيه منها رأسمال محلى (عام + خاص) ماقيمته ٢٠٠٥ مليون جنيه بنسبة ٧٦٪ من جملة رأس المال . أما فى عام ٨٤ فقد إنخفض عدد الشركات إلى ٤٦ شركة فى حين زاد حجم رأس المال إلى ٣١٢٤ مليون جنيه منها ٢٤٦٧ مليون جنيه رأسمال محلى وهذا يعنى أن عدد الشركات التى تم تأسيسها فى هذين العامين بلغ ١٢٣ شركة بإجمالى رأس مال قدره ٥٧٥٦ مليون جنيه منها ٤٤٧ مليون جنيه رأسمال محلى (عام + خاص) بنسبة ٧٨٪ من جملة رأس المال .

ولعل هذا يعكس استمرار استثمار رأس المال المحلى بنصيب الأسد من رؤوس الأموال المساهمة فى الشركات المساهمة .

— بلغت مساهمات القطاع العام فى عامى ٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٣٨٥ مليون جنيه بنسبة ٣١٪ من

جملة رأس المال المحلى . ويعكس انخفاض مساهمة رأس المال العام أحد احتمالين أولهما أن عمليات تكثيف شراكه رأس المال العام في السنوات الأولى قد استوعبت حجما لا بأس به من المال العام ومن ثم يمكن القول بأن كافة أجهزة الدولة ووحدات القطاع العام قد تم استيعابها داخل تلك الشركات خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٢ ، أما الإحتمال الثانى فهو إطمئنان رأس المال المحلى الخاص نسبيا إلى الجو الإستثمارى وازدياد مساهماته ، ولعل تأسيس العديد من الشركات العائلية المغلقة يعكس ذلك .

— من بين ٧٧ شركة تأسست عام ١٩٨٣ أتى رأس المال المحلى مساهما مساهمة مصرية خالصة في ٣٠ شركة بنسبة ٣٩٪/ بينما لم يأت رأس المال العربى خالصا من أية شراكة إلا في شركة واحدة وكذا رأس المال الأجنبى .

— من بين ٤٦ شركة تأسست عام ١٩٨٤ أتى رأس المال المحلى مساهما مساهمة مصرية خالصة في ٢٠ شركة بنسبة ٤٣٪/ من عدد الشركات (من بينهم ١٢ شركة عائلية مغلقة) وشركتين فقط قطاع عام ، وست شركات برأسمال مختلط (عام + خاص) أما رأس المال العربى فلم يأت منفردا في شراكة خالصة وكذا رأس المال الأجنبى . ويعكس هذا استمرار عمليات التداخل والتشابك بين رأس المال المحلى والعربى والأجنبى .

— إستمرار توجيه رؤوس الأموال إلى الأنشطة الخدمية والصناعات الإستهلاكية وإن كان هناك شق ضئيل منها تم توجيهه للصناعات الثقيلة مثل صناعة المقطورات والمصاعد الكهربائية .

— عكست الدراسة إستمرار أشكال التحالفات العائلية والتشابك بين روافد نخبة الإنفتاح الاقتصادى ، فثمة شركات تعكس تحالفا للرأسمالية التقليدية إذ نجد الشركة المصرية الحديثة لتنمية الإستثمارات (مدينا) المؤسسة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢ برأسمال قدره ٨ ملايين جنيه / مساهمة مصرية ١٠٠٪/ تضم عائلة أبو الفتوح ، وعيسى العيوطى ، وشريف بدرأوى ، وحسين مذكور ، وهى عائلات رأسمالية قديمة . وكذلك شركة جنرال موتورز مصر المؤسسة بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٤ برأسمال قدره ١٦ مليون جنيه تضم توفيق بياوى منصور مع هانى عبد الجليل العمرى مع حاتم نيازى مصطفى فى شراكة عربية (سعودية وكويتية) وشراكة أجنبية (أمريكية ويابانية) .

— وثمة شركات أخرى تعكس التداخل بين الرأسمالية التقليدية وبيروقراطية الستينيات والسبعينات ورجال أعمال السبعينات إذ نجد شركة العاشر من رمضان لصناعة الغزل المؤسسة بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢ برأسمال قدره مليون جنيه مساهمة مصرية ١٠٠٪/ تضم بشرى عبد المنعم الصاوى ، ورائد هاشم نجى ، ومحمد فريد فؤاد حميس ، ومحمد جميل عبد الستار ، ومحمد سيد عبد المنعم ، ومصطفى فايز حبلى ، ومدحت عبد المنعم أبو الفضل ، وتيسير الهوارى وآخرين .. أما

شركة الوادى الإستثمارية لصناعة الصابون والمنظفات الصناعية المؤسسة بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٤ مساهمة مصرية ١٠٠٪ برأسمال قدره ١٢ مليون جنيه تضم عائلات محمد شاهين وتوفيق صلاح الدين دياب وسعيد أحمد الطويل وهى عائلات رأسمالية قديمة كما تضم أحمد كامل يس ، ورائية حسن الهجين ، وعلى زين العابدين ، وطارق وهناء فتحى سرور ، ومحمود ورائية ابراهيم درويش ، وعائلة مصطفى السعيد ، وعائلة شلبى ، فى حين تعكس شركة قارون للإستثمار والتنمية — المؤسسة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٦ برأسمال قدره ٢ مليون جنيه — التداخل بين المال العام والمال الخاص إذ تضم المساهمين الآتى أسمائهم :

قيمة المساهمة	إسم المساهم
بالألف جنيه	
٨٠٠	— شركة كاتوارماتيك (ابراهيم أبو العيون أحمد كامل)
٣٠٠	— البنك الأهلى المصرى (ق . ع)
٣٠٠	— الشركة المصرية لإعادة التأمين (ق . ع)
٣٠٠	— ابراهيم أبو العيون أحمد كامل
١٠٠	— بدر الدين حمدي
١٠	— ابراهيم نافع (رئيس تحرير الأهرام)
٥٠	— فرخنده حسن (عضو مجلس الشعب)
٤٠	— على جمال الناظر (وزير سابق)

— أوضحت الدراسة أن بعضا من المساهمين قد ركز مساهماته فى السنوات من ٧٥ — ١٩٨٢ ولم يساهم فى إنشاء شركات أخرى خلال عامى ٨٣ — ١٩٨٤ ، وبعضا ثانيا استكمل مساهماته خلال عامى ٨٣ — ١٩٨٤ ، أما البعض الثالث فقد ركز مساهماته خلال نفس العامين (٨٣ — ١٩٨٤) أنظر ملحق رقم (٧) .

وبعكس تكوين الشركات التى تم تأسيسها خلال عامى ٨٣ — ١٩٨٤ نفس النتائج تقريبا أى أنها إمتداد للشركات التى تكومت خلال الفترة ٧٥ — ١٩٨٢ .

وأخيرا نذكر الإشارة إلى أن أى عمل علمى له دور مزدوج فهو من ناحية يحاول أن يجيب على تساؤلات قائمة ومن ناحية ثانية يفتح الباب أمام تساؤلات جديدة .

لقد سعت هذه الدراسة من خلال منهجية محددة أن تجيب على سؤال عن ماهية تكوين نخبة سياسة الإفتاح الاقتصادى ، ولكن الإجابة على هذا السؤال قد فتحت الباب بدورها على أسئلة جديدة منها :

١ — ماهى طبيعة العلاقة بين روافد النخبة الثلاثة ؟ هل هى علاقة توافق وانسجام وتداخل ؟ أم هى

علاقة تنافر وصراع ؟ هل يمكن لهذه العناصر أن تنصهر في بوتقة واحدة لتشكل تكوينة رأسمالية متأسكة ؟

والإجابة الأولية التي تطرحها الدراسة هي أن العلاقة بين الروافد الثلاثة علاقة تداخل وانسجام وقد يكون ذلك مبعثه أن حجم المصالح المشتركة بينهم أكبر من حجم التناقضات وقد ساعد على ذلك عمليات الحراك الإجتماعي التي شهدتها مجتمع السبعينات .

٢ — ماهي احتمالات تطور تلك التكوينة الإنفتاحية ؟ بمعنى آخر ماهي إمكانية تحويل تلك النخبة بروافدها الثلاثة إلى طبقة منتجة قادرة على إفراز سياسة تنمية حقيقية ؟

هناك رأيان في هذا الصدد :

رأى يرى أن المرحلة التي تمر بها رأسمالية السبعينات هي مرحلة طبيعية من مراحل تطور أية رأسمالية وذلك لأن الرأسمالية في المرحلة الأولى وخاصة في ظل نظام عسكري وفي ظل سيادة حزب واحد وعدم استقرار سياسي تشعر دائما بعدم الأمان ولكن إذا مامتحت لها الفرصة وشعرت بالأمان سوف تبدأ في رسم وإرساء دورها وتبدأ تنمو طبقة المنظمين الذين يشكلون جوهر الرأسمالية .

رأى ثان يرى أن مثل هذه الفرصة غير ممكنة في بلاد العالم الثالث إذ ليس بالضرورة أن يحتكم للخبرة الأوروبية فيما يتعلق بمراحل تطور الرأسمالية في دول العالم الثالث ذلك أن الخبرة التي عايشها المجتمع الأوروبي تختلف عن تلك التي عهدها الرأسمالية في دول العالم الثالث . فالرأسمالية في الأخيرة نشأت في ظل الوجود الإستعماري وهي دائما مرتبطة إرتباطا وثيقا برأس المال الأجنبي أي أنها رأسمالية تابعة لرأس المال الأجنبي . ومن ثم فإن إمكانية تحول رأسمالية السبعينات إلى رأسمالية منتجة قادرة على إفراز سياسة تنمية حقيقية أمر مشكوك فيه .

٣ — السؤال الثالث يدور حول احتمال نجاح واستمرار رأسمالية السبعينات في ضوء المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية . فرأسمالية السبعينات نشطت في ظل ظروف ساعدت على نشأتها وتطورها . فهي رأسمالية إرتبطت بظاهرة الرواج المالي الناجم عن عمليات الحقن الخارجى للإقتصاد المصرى (تحويلات العاملين من الخارج — القروض — المساعدات — الدخول الرعية من قناة السويس والبترول والسياحة) الأمر الذى جعلها تسبح على بحر من العملات الأجنبية : فما هي احتمالات تطورها مع نقص العوائد النفطية ورجوع العمالة المصرية وانخفاض تحويلات العاملين بالخارج وانخفاض عوائد السياحة وقناة السويس ؟ إن إستمرارية ونجاح رأسمالية السبعينات خلال العشر سنوات القادمة مرتبطة إرتباطا وثيقا بتلك التطورات .

« قائمة المراجع »

أولا : المصادر الأولية :

أ — الوثائق :

- أعداد من الجريدة الرسمية والوقائع المصرية خلال الفترة ٦٠ — ١٩٧٠ .
- كافة أعداد الجريدة الرسمية والوقائع المصرية خلال الفترة ٧٥ — ١٩٨٤ .
- قانون استثمار رأس المال العربى والأجيبى رقم ٤٣ لسنة ٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .
- قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .
- التقرير السنوى الصادر عن الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة لعام ٨٢ — ١٩٨٣ .

ب — خطب وأحاديث :

مجموعة خطب وأحاديث الرئيس محمد أنور السادات فى الفترة من يناير — يونيو ١٩٨٧ ، الهيئة العامة للإستعلامات .

ثانيا : الكتب :

أ — كتب باللغة العربية :

- ١ — د . ابراهيم العيسوى ، فى إصلاح ماأفسده الإنفتاح ، كتاب الأهالى رقم ٣ ، سبتمبر ١٩٨٤ .
- ٢ — أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٥) .
- ٣ — د . أحمد زايد ، البناء السيامى فى الريف المصرى : تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١) .
- ٤ — د . أسعد عبد الرحمن ، الناصرية : البيروقراطية والثورة فى تجربة البناء الداخلى (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨١) .
- ٥ — باتريك أوبريان ، ثورة النظام الاقتصاد فى مصر ، ترجمة خيرى حماد ، (القاهرة : دار الكاتب العربى ، ١٩٧٠) .

- ٦ — جاك بولين ، مع القومية العربية ، ترجمة نجدة هاجر ، سعيد الغز ، (بيروت : المكتب التجارى ، ١٩٥٩) .
- ٧ — د . جمال العطيفى ، آراء فى الشرعية وفى الحرية ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠) .
- ٨ — د . جمال حمدان ، شخصية مصر . دراسة فى عبقرية الزمان والمكان ، (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٤) .
- ٩ — د . جمال مجدى حسنين ، البناء الطبقي فى مصر ٥٢ — ١٩٧٠ (القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨١) .
- ١٠ — د . جودة عبد الخالق (محرر) ، التعريف بالإنتفاح وتطوره ، الإنتفاح الجذور والحصاد والمستقبل (القاهرة : المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٢) .
- ١١ — دافيد س لاندز ، بنوك وباشوات ، ترجمة د . عبد العظيم أنيس (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٦) .
- ١٢ — د . رفعت السعيد ، الأساس الاجتماعى للثورة العرايية ، (القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٦٦) .
- ١٣ — د . رمزى زكى ، دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة (القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٨٣) .
- ١٤ — روبرت مابرو ، الاقتصاد المصرى ٥٢ — ١٩٧٢ ، ترجمة د . صليب بطرس (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٦) .
- ١٥ — روبرت مابرو ، سمير رضوان ، التصنيع فى مصر ٣٩ — ١٩٧٤ : السياسية والإدارة ، ترجمة د . صليب بطرس (القاهرة : هيئة الكتاب ، ١٩٨١) .
- ١٦ — د . سميحة القليوبى ، الشركات التجارية (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٣) .

- ١٧ — سيد مرعى ، أوراق سياسية : من القرية إلى الإصلاح ، (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٨) .
- ١٨ — شارل بتلهام ، التخطيط والتنمية ، ترجمة د. اسماعيل صبرى عبد الله (القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٨) .
- ١٩ — شهدى عطية الشافعى ، تطور الحركة الوطنية المصرية (القاهرة : الدار المصرية للطباعة والنشر ، ١٩٥٧) .
- ٢٠ — صبحى وحيدة ، فى أصول المسألة المصرية (القاهرة : مكتبة مدبولى ، د.ت) .
- ٢١ — عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الإستقلال إلى التبعية ٧٤ — ١٩٧٩ ، (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨١) .
- ٢٢ — د عاصم الدسوقى ، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٤ — ١٩٥٢ (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٥) .
- ٢٣ — عبد الله إمام ، تجربة عثمان (القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨١) .
- ٢٤ — قضية عصمت السادات : محاكمة عصر (القاهرة روز اليوسف ، ١٩٨٣) .
- ٢٥ — د. عبد القادر حاتم ، حول النظرية الاشتراكية (القاهرة : الدار القومية ، ١٩٥٩) .
- ٢٦ — عبد الكريم درويش ، البيروقراطية والاشتراكية (القاهرة : مكتبة الأنجلو ، ١٩٦٥) .
- ٢٧ — عثمان أحمد عثمان ، تجربتى (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٨١) .
- ٢٨ — د. على الجريتلى ، التاريخ الاقتصادى للثورة (القاهرة : دار المعارف ١٩٧٤) .
- ٢٩ — خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ٥٢ — ١٩٧٧ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧) .

٣ — د. على الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر : العهد البرلماني ٢٣ — ١٩٥٢ (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٧٧) .

٣١ — (وآخرون) ، المشكلة السياسية في مصر والتحول إلى تعدد الأحزاب : تجربة الديمقراطية في مصر ٧٠ — ١٩٨١ (القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر ١٩٨٢) .

٣٢ — د. على بركات ، تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣ — ١٩١٤ وأثره على الحركة السياسية (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، د . ت) .

٣٣ — د. فاروق يوسف ، الثورة والتغير السياسي في مصر (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٧٩) .

٣٤ — ف . أ لوتسكفيتش ، عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادي ٥٢ — ١٩٧١ ترجمة د. سلوى أبو سعده ، د. واصل بحر (بيروت : دار الكلمة للنشر ، ١٩٨٠) .

٣٥ — فتحى رضوان ، طلعت حرب : بحث في العظمة (القاهرة : دار الكتاب للطباعة والنشر ، ١٩٧٠) .

٣٦ — د. فتحى عبد الفتاح ، القرية المصرية : دراسة في الملكية وعلاقات الانتاج (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٣) .

٣٧ — د. فؤاد مرسى ، التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية (الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٠) .

٣٨ — هذا الانفتاح الاقتصادي (بيروت : دار الوحدة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠) .

٣٩ — لطفى الخولى ، دراسات في الواقع المصرى المعاصر (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٤) .

٤٠ — د. لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث : من عهد اسماعيل إلى ثورة ١٩١٩ (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٤) .

٤١ — محمد أنور السادات ، وصيى ، (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، د . ت) .

- ٤٢ — البحث عن الذات (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٨) .
- ٤٣ — محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٣) .
- ٤٤ — د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير (الاسكندرية ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٨) .
- ٤٥ — د. محمود القاضى ، البيوت الزجاجية (القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨١) .
- ٤٦ — د. محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ٥٢ — ١٩٧٠ : دراسة فى المسألة الزراعية فى مصر (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٨) .
- ٤٧ — الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى (بيروت : معهد الامماء العربى ، ١٩٨٠) .
- ٤٨ — (١٩٨٣) .
- ٤٩ — د. محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤) .
- ٥٠ — محمود مراد ، من كان يحكم مصر : شهادات وثائقية (القاهرة : مطابع الأهرام ، ١٩٧٥) .
- ٥١ — هيلين آى ريملين ، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ومصطفى مصطفى الحسيبى (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٧) .

1 - Ali E Hillal Dessouki, **The Politics of Income distribution in Egypt, The Political Economy of Income distribution in Egypt**, in Goude Abdel Khalek and Robert Tignor eds., (New Yourk-London: Holmes & Meisr Publishers, 1980).

2 - Gabriel Baer, **Ahistory of Landownership in Modern Egypt 1800-1950** (Chicago: The University of Chicago Press, 1959).

3 - Peter Gran, **Islamic Roots of Capitalism, Egypt 1760-1840** (Austin: University of texas press, 1979).

ثالثا : أبحاث ورسائل غير منشورة :

أ - الأبحاث :

- ١ - د. ابراهيم العيسوي ، تطور النظام الاجتماعي ومستقبل التنمية في مصر ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوى الخامس للإقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢٧ - ٢٩ مارس ١٩٨٠ ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع .
- ٢ - د. جودة عبد الخالق : أهم دلالات سياسة الإنفتاح الإقتصادى بالنسبة للتحويلات الهيكلية فى الإقتصاد المصرى ٧١ - ١٩٧٧ ، المؤتمر العلمى السنوى الثالث للإقتصاديين المصريين ، ٢٣ - ٢٥ مارس ١٩٧٨ ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع .
- ٣ - د. رأفت شفيق : دور القطاع الخاص فى تنمية الصناعات التحويلية بمصر فى ظل سياسة الإنفتاح الإقتصادى ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمى السنوى الخامس للإقتصاديين المصريين ٢٧ - ٢٩ مارس ١٩٨٠ ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع .
- ٤ - سيد البواب ، قضية الإقتصاد المصرى الكبرى ، قضية الإنتاج المصرى فى ظل الإنفتاح الإقتصادى : المشاكل والحلول ٧٥ - ١٩٨٢ ، بحث غير منشور بنك الإستثمار القومى ١٩٨٤ .
- ٥ - د. محمد عبد الشميع ، الإقتصاد المصرى من أين وإلى أين ، بحث غير منشور ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنتائية ، ١٩٨٤ .
- ٦ - د. محمود عبد الفضيل ، المشاكل الجديدة للإدارة والتوجيه والتخطيط فى ظل سياسة الانفتاح الإقتصادى ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى الثامن للإقتصاديين المصريين ١٢ - ١٤ مايو ١٩٨٥ ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع .

ب - الرسائل :

١ - أحمد عبد الحميد ثابت ، علاقات التبعية وأزمة التنمية في العالم الثالث : مصر كدراسة حالة ٧٠ - ١٩٨١ ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٣) .

٢ - السيد على زهرة ، الأحزاب السياسية وسياسة الإنفتاح الاقتصادي في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٤) .

٣ - أماني قنديل ، صنع السياسات العامة في مصر مع تطبيق على السياسة الاقتصادية ٧٤ - ١٩٨١ ، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٥) .

ج - رسائل باللغة الإنجليزية :

1 Malak Zaalouk, Commercial Agents in Egypt, A case study in Development, unpublished P.H.D. thesis submitted to the university of Hull (London) 1982 .

رابعاً : الدوريات :

- ١ — د. أحمد يوسف أحمد ، د. عثمان محمد عثمان ، الأبعاد الاقليمية والدولية لبدائل التنمية في مصر ، نشرة المستقبلات العربية البديلة ، عدد ٥ يوليو ، ١٩٨٢ .
- ٢ — الطليعة ، تاريخ ووثائق القطاع العام ، ملف خاص ، مجلة الطليعة ، العدد الثامن ، أغسطس ١٩٦٥ .
- ٣ — د. رفعت السعيد ، الطبقة المتوسطة ودورها في المجتمع المصري ، مجلة الطليعة ، السنة الثامنة ، العدد الثالث ، مارس ١٩٧٢ .
- ٤ — د. سمير رضوان ، الاقتصاد المصري بين الرأسمالية والاشتراكية ، مجلة الأهرام الإقتصادي ، العدد ٨٣١ ، ١٧ ديسمبر ، ١٩٨٤ .
- ٥ — سيد البواب ، طبيعة مشروعات الإنفتاح في الاقتصاد المصري ، مجلة الأهرام الإقتصادي ، العدد ٨٤٢ ، ٤ مارس ، ١٩٨٥ .
- ٦ — عادل حمودة ، أثرياء يوليو وضحايا الحراسة ، مجلة روزاليوسف ، السنة التاسعة والخمسون ، العدد ٢٩٠٢ ، ٢٣ يناير ، ١٩٨٤ .
- ٧ — عادل غنيم ، ثورة يوليو والرأسمالية المصرية ، مجلة الطليعة ، العدد السابع ، يوليو ١٩٦٥ .
- ٨ — حول قضية الطبقة الجديدة ، مجلة الطليعة ، السنة الرابعة ، العدد الثاني ، فبراير ١٩٦٨ .
- ٩ — عصام رفعت ، الإدارة تتلاعب والنتيجة عقاب المساهمين في بنك الأهرام ، مجلة الأهرام الإقتصادي ، العدد ٨١٧ ، ١٠/١٠/١٩٨٤ .
- ١٠ — انقلوا بنك الأهرام من مليونيرات زمان ، مجلة الأهرام الإقتصادي ، العدد ٨١٨ ، ١٧/١٠/١٩٨٤ .
- ١١ — عماد غنيم ، فاتورة حساب ١٩٨٣ ، مجلة الأهرام الإقتصادي ، العدد ٧٩٥ ، ١٦/٤/١٩٨٤ .

- ١٢ — د. على الدين هلال ، المؤامرة ، مجلة روزاليوسف ، السنة التاسعة والخمسون ، العدد ٢٩٠٢ ، ٢٣ يناير ١٩٨٤ .
- ١٣ — د. فؤاد مرسى ، نظرة جديدة على تكوين النظام المصرفى ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٤٦ ، أكتوبر ١٩٧١ .
- ١٤ — د. محمد الدمشاوى ، مؤشرات اندماج الإقتصاد المصرى فى التقسيم الدولى الجديد للعمل خلال فترة السبعينات ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٩٦ ، ابريل ١٩٨٤ .
- ١٥ — د. محمد دويدار ، التكوين الخارجى للتخلف الإقتصادى فى مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٧٣ ، يوليو ١٩٧٨ .
- ١٦ — د. محمود عبد الفضيل ، مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى ظل الإنفتاح الإقتصادى ، مجلة الطليعة ، عدد مايو ١٩٨٤ .
- ١٧ — حول مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى الواقع المصرى الراهن ، مجلة الطليعة عدد يناير — مارس ١٩٨٥ .
- ١٨ — حول إتجاهات التوسع والإنكماش فى الإقتصاد المصرى فى ظل سياسة الإنفتاح الإقتصادى ، مجلة مصر المعاصرة ، السنة ٧٥ ، العدد ٣٩٧ ، يوليو ١٩٨٤ .
- ١٩ — د. مصطفى كامل السيد ، السلطة التنفيذية فى مصر ، مجلة الأهرام الإقتصادى ، العدد ١٨ اغسطس ١٩٨٣ .

خامسا : الصحف والمجلات :

- أعداد مختلفة من :
- الأهرام .
 - الأخبار .
 - الأهالى .
 - الوفد .
 - المجلة .

ملحق رقم (١)

بيان حجم مساهمات وحدات القطاع العام والهيئات العامة والمحلية والنقابات في الشركات المساهمة ٧٥ - ١٩٨٢ . وتصنف وفقا للترتيب التالى :

أولا : قطاع المال ويشمل :

- ١ - البنوك .
- ٢ - شركات التأمين .

ثانيا : قطاع الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية وتشمل :

- ١ - شركات التجارة الخارجية .
- ٢ - شركات القطن .
- ٣ - شركات الزراعة .
- ٤ - شركات الكهرباء .
- ٥ - شركات السلع الغذائية .
- ٦ - شركات الغزل والنسيج .
- ٧ - شركات صناعة وإنتاج حرى .
- ٨ - شركات أدوية .
- ٩ - شركات البترول .

ثالثا : قطاعى السياحة والنقل ويشملان :

- ١ - شركات السياحة .
- ٢ - شركات النقل .

رابعا : قطاع التعمير والمقاولات .

خامسا : النقابات .

سادسا : الهيئات المحلية .

سابعا : هيئات عامة .

أولا : قطاع المال

١ - البنوك

« بنك ناصر »

الشركة	قيمة المساهمة بالألف جنيه
١ - بنك مصر الدولي	١٢٧٥
٢ - العربية الدولية للفنادق والسياحة	١٨٧٥
٣ - الخليج / مصر للفنادق والسياحة	٣١٩٢
٤ - بنك مصر رومانيا	٢٥٥٠
٥ - السويس للأسمنت	١٠٠٠
٦ - مصر للتبريد والتخزين	٧٢٠
٧ - العامرية للألياف الصناعية	١٢٧٨٠
٨ - الإسماعيلية مصر للدواجن	٩٠٣
٩ - الإسماعيلية مصر للتنمية	٢١٢٣
١٠ - بورسعيد الحرة للتجارة والتنمية	١٠٠
١١ - بنك قناة السويس	١٢٥٠
١٢ - مصر للهندسة والإنشاءات	١٤٠٠
١٣ - العربية المشتركة للإستثمار	٣٢٥٠
١٤ - الإسماعيلية للسياحة	١٧٩٠
١٥ - بنك التعمير والإسكان	١٢٥٠
١٦ - مصر للأغذية	١٥٧٥
١٧ - الوطنية للأمن الغذائي	٢٥٠
١٨ - المهندس الوطنية للمنتجات الغذائية	٥٠٠
١٩ - الوطنية للإسكان للنقابات المهنية	٢٠٠
٢٠ - المهندس الوطنية لصناعة المكرونة والنشويات	١٠٠
٢١ - مصر / ادكو للنقل البحري	١٦٠٠
٢٢ - مصر / أبوظبى للإستثمارات العقارية	٧٠٠
٢٣ - مصر للإستثمار	٧٥٠٠
٢٤ - الملاحة الوطنية	٢١٠٠

١٠٠٠٠	٢٥ — البنك المصرى العالمى
١٥٠	٢٦ — الاسماعيلية الوطنية للمشاتل
٥٠٠	٢٧ — دار مايو الوطنية للنشر
١٧٤٠	٢٨ — بنك مصر اكستريور
١٩٨١	٢٩ — مصر العربية للإنتاج الحيوانى
٥٠٠	٣٠ — بنى سويف للطوب الطفلى
١٠٠	٣١ — أسوان الوطنية للميكنة الزراعية
٧٢١٥٤	جملية

« بنك القاهرة »

٥٠٠٠	١ — بنك القاهرة باركليز الدولى
٥٠٠	٢ — السويس للأسمنت
٥١٠٠	٣ — بنك القاهرة وباريس
٢٠٠	٤ — مصر للإستثمار والتنمية
١٢٥٠	٥ — بنك قناة السويس
٣٧٥	٦ — العاشر من رمضان للإنشاءات
١٥٠	٧ — العربية للمنتجات الخشبية
٣٠٥٠	٨ — بنك القاهرة والشرق الأقصى
١٠٠٠	٩ — الأهلية للإستثمار والتعمير
٤٣٥٠	١٠ — العربية المشتركة للإستثمار
١٢٥٠	١١ — بنك التعمير والإسكان
٦٠٠	١٢ — التمساح للمشروعات السياحية
٢٥٠	١٣ — الاسماعيلية للتسويق والتصدير
١٠٠٠٠	١٤ — البنك المصرى العالمى
٢٥٠	١٥ — دار مايو الوطنية للنشر
٣٧٠	١٦ — يوسكاليس ويستنيستر
١٠٠٠	١٧ — البنك المصرى الخليجى
٣٠٠	١٨ — سوهاج للإستثمار والتنمية
٢٥٠	١٩ — الفيوم الوطنية للأمن الغذائى
١٤٠٠	٢٠ — بنك مصر العربى الأفريقى
٣٦٦٤٥	جملية

« البنك الأهلي المصرى »

٥١٠٠	١ — بنك تشيس الأهلى
١٨٧٥	٢ — العربية الدولية للفنادق والسياحة
٤٠٠	٣ — فنادق حدائق الأهرام بيراميلز
٥٠٠٠	٤ — بنك الائتمان الدولى
١٩٠٠	٥ — السويس للأسمنت
١١٠٠	٦ — بنك قناة السويس
٦٣٧٥	٧ — المصرية المالية للتعمير والبناء
١٧٥	٨ — زيروكس مصر
٤٢٥٠	٩ — العربية المشتركة للإستثمار
٨٣٤	١٠ — المصرفية العربية الدولية
١٢٥٠	١١ — بنك التعمير والإسكان
١٢٥٧٤	١٢ — المصرية الفرنسية للكأوتشوك
١٠٠٠	١٣ — المهن الطبية للإستثمار
٢١٠٠	١٤ — الملاحة الوطنية
١١٦٠	١٥ — التمساح للمشروعات السياحية
٢٠٠	١٦ — الإسماعيلية للتسويق والتصدير
١٠٠	١٧ — الإسماعيلية الوطنية لتنمية الثروة الحيوانية
١٠٠٠٠	١٨ — البنك المصرى العالمى
٢٥٠	١٩ — مصر الفيوم لمواد البناء
١٤٢٨٥	٢٠ — بنك الإسكندرية التجارى البحرى
٢٥٠	٢١ — دار مايو الوطنية للنشر
٣٠٠	٢٢ — سمينز انجيبيت
١٢٥٠	٢٣ — المنتزه للسياحة والإستثمار
٣٠٠	٢٤ — المشتركة لتصنيع الأخشاب
٣٥٧٠	٢٥ — بنك الائتمان الدولى مصر

٤٥٦٨٧٥

جـلـة

« بنك الإسكندرية »

٥٠٠٠	١ — بنك مصر إيران للتنمية
١٠٠٠	٢ — السويس للأسمت
١٢٥٠	٣ — بنك قناة السويس
٥٠٠٠	٤ — الإسكندرية الكويت الدولى
٢٠٠	٥ — الدلتا للسكر
١٥٠٠٠	٦ — بنك الدلتا الدولى
٣٤٧٥	٧ — العربية المشتركة للإستثمار
٣٥٠	٨ — الإسماعيلية للسياحة
١٠٠٠	٩ — بنك التعمير والإسكان
٥٢٠	١٠ — مصر / أسوان لتصنيع الأسماك
٥٠٠	١١ — المهندس الوطنية للأمن الغذائى
١٠٠٠٠	١٢ — البنك المصرى العالمى
١٤٢٨٥	١٣ — بنك الإسكندرية التجارى البحرى
٢٥٠	١٤ — دار مايو الوطنية للنشر
١٥٠	١٥ — الإسماعيلية الوطنية للإستثمارات العقارية
١٤٠٠	١٦ — بنك مصر العربى الأفريقى
٣٤٨٢٣,٥	جملـة

« البنك المركزى المصرى »

٦٠٠٠٠	١ — البنك المصرى العالمى
-------	--------------------------

« بنك ناصر الإجتماعى »

٥٠٠	١ — السويس للأسمت
٥٠٠	٢ — الإسماعيلية / مصر للتواجن
٥٠٠	٣ — الإسماعيلية / مصر للتنمية
١٠٠٠	٤ — الدلتا للسكر
١٩٦٠	٥ — مستشفى السلام
٣١٥	٦ — مصر / أسوان لصيد وتصنيع الأسماك

٦٠٠	٧ — مستشفى السلام الدولى
١٠٠٠	٨ — مصر لإنتاج الطوب الطفلى
٥٠٠	٩ — الوطنية للأمن الغذائى
٢٠٠٠	١٠ — الوطنية للإسكان للنقابات المهنية
٥٠	١١ — الإسماعيلية للتسويق والتصدير
١٢٥	١٢ — الوطنية لتنمية الثروة الحيوانية
١٠٠	١٣ — بنك البحيرة الوطنى للتنمية
٣٧٥	١٤ — بنك كفر الشيخ الوطنى للتنمية
٢٠٠	١٥ — بنك الشرقية الوطنى للتنمية
٢٥٠	١٦ — بنك الجيزة الوطنى للتنمية
١٠٠	١٧ — بنك أسيوط الوطنى للتنمية
١٠٠	١٨ — كفر الشيخ الوطنى للأمن الغذائى
٢٠٠	١٩ — بنك شمال سيناء الوطنى للتنمية
٢٥٠	٢٠ — بنك سوهاج الوطنى للتنمية
٢٥٠	٢١ — بنك دمياط الوطنى للتنمية
٢٥٠	٢٢ — الفيوم الوطنى للأمن الغذائى
١٠٠	٢٣ — أسيوط الوطنى للأمن الغذائى
١٥٠	٢٤ — بنك المنوفية الوطنى للتنمية
١٠٠	٢٥ — أسيوط الوطنى للتبريد والتلج
٦٠	٢٦ — أسيوط الوطنى للدواجن والبيض

١١١٩٧,٥

جـلـة

« بنك التنمية والإئتمان الزراعى »

٢٠٠	١ — بنك الجيزة الوطنى للتنمية
٢٠٠	٢ — بنك أسيوط الوطنى للتنمية
١٠٠	٣ — المصرية الزراعية لإنتاج التقاوى
١٠٠	٤ — سوهاج للإستثمار والتنمية
٢٠٠	٥ — بنك شمال سيناء الوطنى للتنمية
٢٠٠	٦ — بنك سوهاج الوطنى للتنمية
١٥٠	٧ — بنك دمياط الوطنى للتنمية

٢٥٠	٨ — الفيوم الوطنية للأمن الغذائى
٢٠٠	٩ — أسوان الوطنية للميكنة الزراعية
١٥٠	١٠ — بنك المنوفية الوطنى للتنمية
١٠٠	١١ — أسيوط الوطنية للتبريد والتلج
٦٠	١٢ — أسيوط الوطنية للدواجن والبيض
٢٠٠	١٣ — الدقهلية الوطنية للأمن الغذائى
٥٠	١٤ — الاسماعيلية للتسويق والتصدير
٢٠	١٥ — بنك الفيوم الوطنى للتنمية
١٠٠	١٦ — كفر الشيخ الوطنية للأمن الغذائى
١٠٠	١٧ — أسيوط الوطنية للأمن الغذائى
١٢٩	١٨ — بنك البحيرة الوطنى للتنمية
١٤١٩	١٩ — بنك الشرقية الوطنى للتنمية

٢٦٥٠٩

جـ

« بنك التنمية الصناعية »

١٧٥	١ — البيت الاستشارى العربى الدولى
٢٣٤	٢ — مصر لانتاج الطوب الطفل
٢٥٠	٣ — بنى سوف للطوب الطفل
١٤٠٠	٤ — بنك مصر العربى الأفريقى

٢٠٥٩

جـ

« البنك العقارى العربى »

٢٥٠	١ — بنك الصمير والاسكان
-----	-------------------------

« البنك العقارى المصرى »

١٠٠٠	١ — بنك الصمير والاسكان
------	-------------------------

« بنك الاستثمار القومى »

٣٠٠٠	١ — بنك الإسكندرية التجارى البحرى
------	-----------------------------------

٢ — شركات التأمين

شركة مصر للتأمين

٥٠٠٠	١ — بنك مصر إيران للتنمية
١٢٥٠	٢ — العربية الدولية للفنادق والسياحة
٩٠	٣ — الجرائيت والرخام المصرية
٨٧٠	٤ — العربية الدولية للتأمين
٦٠	٥ — مصر إيران لتكييف الهواء
٤٨٩١٣	٦ — مصر إيران فرنسا للفنادق
١٥	٧ — جاك يوريل مصر
٥٠٠	٨ — السويس للأسمنت
٢٠٠٠	٩ — الكويتية المصرية للأحذية والمنتجات الجلدية
٣٠٠	١٠ — مصر إيران للمنشآت السياحية والإدارية
٢٥٠	١١ — مصر إيران للأثاث
٤٥٠٠	١٢ — مصر للاستثمار العقاري والسياحي
١٤٥٠	١٣ — بنك قناة السويس
٦٣٧٥	١٤ — المصرية المالية للتعمير ومواد البناء
٥٠٠	١٥ — الاستثمار العربي
٨٣٤	١٦ — المصرفية العربية الدولية
١٠٠٠	١٧ — بنك التعمير والسكان
٥٢٥	١٨ — إدارة العقارات
٥٠٠	١٩ — مصر / أسوان للسياحة
٥٢٠	٢٠ — مصر / أسوان لصيد وتصنيع الأسماك
١٠٥	٢١ — البيت الاستشاري العربي الدولى
٤٩٠	٢٢ — مصر إيران للفنادق
١٢٠٠	٢٣ — الكويتية المصرية لمواد البناء
٢٥٠	٢٤ — مصر لإنتاج الطوب الطفلى
٥٠٠	٢٥ — المهندس الوطنية للمنتجات الغذائية
١٠٥٠	٢٦ — الملاحة الوطنية
٢١٠٠	٢٧ — بنك الاسكندرية التجارى البحرى
١٥٠	٢٨ — سيمنز إنجيب

١٦٧,٥	٢٩ — البنك المصرى الخليجى
٢٠٠	٣٠ — بنك سوهاج الوطنى للتنمية
٢٨٤٠,٢١	جـلـة

« شركة الشرق للتأمين »

٣٥٠٠	١ — السعودية المصرية للاستثمار والتمويل
٥٠٠	٢ — السويس للأسمنت
٢٠٠٠	٣ — الكويتية المصرية للأحذية والمنتجات الجلدية
٣٠٠	٤ — الاسماعيلية مصر للدواجن
٦٨٩	٥ — القاهرة للعقارات
١٥٠٠	٦ — المصرية الأمريكية للتأمين
٥٦٢,٥	٧ — العاشر من رمضان للإنشاءات
٢٤٠٠	٨ — الدلتا للسكر
٢٠٠٠	٩ — بنك القاهرة الشرق الأقصى
١٠٠٠	١٠ — بنك الدلتا الدولى
٦٦٥	١١ — مستشفى السلام
٩٣٠	١٢ — المقطم للفنادق والمنشآت السياحية
٣٦٥٠	١٣ — العربية المشتركة للاستثمار
١٠٠٠	١٤ — بنك التعمير والاسكان
٥٠٠	١٥ — مصر / أسوان للسياحة
١٥٦٠	١٦ — مصر / أسوان لصيد وتصنيع الأسماك
١٠٥	١٧ — البيت الاستشارى العربى الدولى
١٢٠٠	١٨ — الكويتية المصرية لمواد البناء
٢١٠٠	١٩ — مصر أبو ظبى للاستثمارات العقارية
١٠٠٠	٢٠ — مصر للاستثمار

٢٧١٦١,٥	جـلـة
---------	-------

« الشركة المصرية لإعادة التأمين »

٢٤٤٦	١ — مصر إيران فرنسا للمصادق
٢٥٠	٢ — السويس للأسمنت

٦٠٠	٣ — مصر إيران للمنشآت السياحية والادارية
٢٢٥٠	٤ — العربية المشتركة للاستثمار
١٠٠٠	٥ — بنك التعمير والاسكان
٢٤٥	٦ — مصر إيران للفنادق
٧٠٠	٧ — سمود للنسيج والوبريات
١٤٠٠	٨ — بنك مصر العربى الأفريقى
٦٦٨٩٦	جـلـة

« شركة التأمين الأهلية »

٣٥٠٠	١ — السعودية المصرية للإستثمار والتمويل
٥٠٠	٢ — السويس للأسمنت
٤٠٠	٣ — مصر للإستثمار والتنمية
١٠٠٠	٤ — الأهلية للإستثمار والتعمير
٩٠٠	٥ — المقطم للفنادق والمنشآت السياحية
٣٩٠٠	٦ — العربية المشتركة للإستثمار
١٠٠٠	٧ — بنك التعمير والإسكان
٤٢٠	٨ — التمساح للمشروعات السياحية
١١٦٢٠	جـلـة

ثانيا : قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية وتشمل :

١ — شركات التجارة الخارجية

« شركة النصر للتصدير والإستيراد »

٤٠٠	١ — النصر الفطيم للتصدير والإستيراد
٢٠٠	٢ — تويوتا إيجيب
١٩٦٠	٣ — النصر الفطيم للتجارة
٢٥٦٠	جـلـة

« شركة مصر للتجارة الخارجية »

٦٥٠	١ — السويس للأسمنت
١٠٠٠	٢ — الدلتا للسكر
١٦٥٠	جـلـة

« شركة مصر للإستيراد والتصدير »

١٦٠	١ — الفرعونية للملاحة
١٥٠٠	٢ — مصر / أسوان لصيد وتصنيع الأسماك
١٦٦٠	جـلـة

شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية ،
والوادي لتصدير الحاصلات الزراعية ،
والعربية للتجارة الخارجية

٤٠٠	١ — الفرعونية للملاحة
-----	-----------------------

٢ — شركات القطن « الشركة الشرقية للأقطان »

٤٠٠	١ — الفرعونية للملاحة
١٠٠	٢ — بنك الدلتا للدولى
٩٩٩	٣ — المصرية الأمريكية للنقل والشحن والتفريغ
١٤٩٩	جـلـة

شركة اسكندرية التجارية ،
وشركة مصر لتصدير الأقطان ،
والشركة المساهمة لتجارة وتصدير الأقطان

٦٤٠	١ — الفرعونية للملاحة
-----	-----------------------

٣ — شركات الزراعة والهيئات التابعة

« الشركة العامة للدواجن »

١ — الإسماعيلية / مصر للدواجن ٩٠٠

« الشركة المصرية الزراعية العامة »

١ — الإسماعيلية مصر للتنمية ١٠٠٠

٢ — الزراعة لإنتاج الألبان (فارسكور) ٥٠

١٠٥٠ جملة

المصرية لإنتاج اللحوم والألبان ،
ومصر للألبان والأغذية ،
والنهضة الزراعية ،
والعربة لاستصلاح الأراضي

١ — الزراعة لإنتاج الألبان (فارسكور) ١٥٥٠

« الشركة العقارية المصرية »

١ — الزراعة لإنتاج الألبان ٥٠

٢ — أسوان الوطنية للميكنة الزراعية ٢٠٠

٢٥٠ جملة

« شركة غرب النوبارية »

١ — بنك البحيرة الوطنى للتنمية ٥

« الهيئة الزراعية المصرية »

١ — المصرية لإنتاج التقاوى ٦٠

« الجمعية التعاونية العامة للأراضى المستصلحة »

- | | |
|-----|----------------------------|
| ١٠٠ | ١ — الزراعة لإنتاج الألبان |
| ٨٢ | ٢ — المصرية لإنتاج التقاوى |
| ١٨٢ | جـلـة |

٤ — شركات الكهرباء والهيئات التابعة « شركة النصر لصناعة المحولات الكهربائية»

- | | |
|------|---|
| ٢٦٩٥ | ١ — المصرية الألمانية للمنتجات الكهربائية |
| ١٣٠ | ٢ — المصرية لهندسة نظم القوى الكهربائية |
| ٢٨٢٥ | جـلـة |

« شركة مصر للمشروعات الكهربائية والميكانيكية »

- | | |
|-----|---|
| ٢٠٠ | ١ — مصر الخمسة للإشاعات والهندسة |
| ١٣٠ | ٢ — المصرية لهندسة نظم القوى الكهربائية |
| ٣٣٠ | جـلـة |

« العامة للمشروعات الكهربائية »

- | | |
|-----|------------------------------------|
| ٢٠٠ | ١ — براون أند روت المصرية للإشاعات |
|-----|------------------------------------|

« شركة السد العالى للمشروعات الكهربائية (هايديلكو) »

- | | |
|-----|---|
| ٢١٠ | ١ — مقاولات القوى الكهربائية |
| ١٣٠ | ٢ — المصرية لهندسة نظم القوى الكهربائية |
| ٣٤٠ | جـلـة |

هيئة كهرباء مصر ، هيئة كهرباء الريف
هيئة مشروعات القطارة ، هيئة المحطات النووية
هيئة توزيع كهرباء القاهرة ، هيئة توزيع كهرباء الإسكندرية

١ — المصرية لهندسة نظم القوى الكهربائية ٧٨٠

٥ — شركات السلع الغذائية « شركة السكر والتقطير المصرية »

١ — مصر إيران للأثاث ٢٥٠

٢ — الدلتا للسكر ١٨٠٠٠

١٨٢٥٠ جملة

« شركة القاهرة للخلاصات الغذائية والعطرية »

١ — نازن مصر الدولية ١١٠٢٥

« الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات »

١ — مصر للمياه الغازية وحفظ الأغذية ٢٧٠

« الشركة المصرية لتسويق الأسماك »

١ — مصر / أسوان لصيد وتصنيع الأسماك ٦٧٦

النيل للمجمعات الاستهلاكية
الأهرام للمجمعات الاستهلاكية

١ — الوطنية للأمن الغذائي ٥٠٠

« شركة بسكو مصر »

١ — العالمية للبان والحلويات ١٠٧٥

« شركة النصر لتعبئة الزجاجات »

١٧٥

١ — الفيوم للمياه المعدنية

« الهيئة العامة للسلع التموينية »

٣٥٠٠

١ — الملاحة الوطنية

٦ — شركات الغزل والنسيج

« شركة مصر للغزل والنسيج »

٢٢١٠

١ — مصر إيران للغزل والنسيج

١٠٠٥٢

٢ — سمند للنسيج والوبريات

٣٠٠

٣ — العربية المصرية للتفصيل

٣٥١٥٢

جملة

« شركة مصر المنوفية للغزل والنسيج »

٤٤٢٠

١ — مصر إيران للغزل والنسيج

٢٥

٢ — بنك الجيزة الوطنى للتنمية

٢٨

٣ — بنك المنوفية الوطنى للتنمية

٤٤٧٣

جملة

« شركة النصر للأصواف »

٦٦٠

١ — فستيا للملابس الجاهزة

« شركة النصر للغزل والنسيج »

٣٩٢

١ — سمند للنسيج والوبريات

٧ — شركات صناعية وإنتاج حرى وهيئات تابعة لها
« الشركة العربية لمنتجات الخزف والصينى »

٤٥٠

١ — العربية للخزف

شركة حلوان للمسبوكات الحربية وشركة
حلوان للصناعات الحربية (٩٩٩)

١٠٤

١ — ماكفوى المصرية للمعدات البترولية

« شركة المشروعات الصناعية والهندسية »

١ — المشروعات الصناعية والهندسية تيكا الشرق الأوسط ٨٠

« شركة أبو زعبل للكيماويات »

٥٠٠

١ — فازعبل للكيماويات

٥٢٥

٢ — جونسون واكس مصر

١٠٢٥

جـلـة

« شركة الحديد والصلب المصرية »

٢٠٠

١ — المصرية الإيطالية للهندسة إيجيبتكو

١٠٠٠٠

٢ — الاسكندرية الوطنية للصلب

« الهيئة العامة للمجمعات الصناعية والتعدينية »

٧٠٠٠

١ — الاسكندرية الوطنية للصلب

« شركة النحاس المصرية »

١٥٠

١ — المصرية الإيطالية للهندسة

٦٠٠٠

٢ — الاسكندرية الوطنية للصلب

٦١٥٠

جـلـة

« شركة الدلتا الصناعية للصلب »

- ١ — المصرية الايطالية للهندسة ١٠٠
 - ٢ — المصرية للصمامات ٦١٧٤
 - ٣ — الاسكندرية الوطنية للصلب ٦٠٠٠
 - ٤ — المصرية الفرنسية للكابوتشوك ٢٥١٤٨
- جـلـة ٩٢٣٢٢

« الشركة الأهلية للصناعات المعدنية »

- ١ — المصرية الايطالية للهندسة ١٠٠
 - ٢ — الإسكندرية الوطنية للصلب ٦٠٠٠
- جـلـة ٦١٠٠

« شركة النصر لصناعة المواسير »

- ١ — أكرو مصر للشدات والسقالات ٢٥٠٠

« الشركة المصرية لصناعة الجلود »

- ١ — العالمية للأحذية ٧٥١

« شركة الإسكندرية للمنتجات المعدنية »

- ١ — ديلكنسون سورر الشرق الأوسط ١١٢٠

« الشركة المصرية لصناعة الأخشاب »

- ١ — العربية للمنتجات الخشبية ١٥٠

« الشركة المصرية للصناعات الكيماوية »

- ١ — الدلتا للسكر ٢٠٠٠

« الشركة المصرية للإنشاءات المعدنية (ميتالكو) »

١ — المصرية الألمانية للإنشاءات المعدنية ٦٠٠

« الشركة العامة للبطاريات »

١ — كلورايد إيجيب ٣٤٢٠

« شركة النصر لمنتجات الكاوتشوك »

١ — المصرية الفرنسية للكاوتشوك ٣٧٧٢٢

« شركة النصر لصناعة المراحل البخارية »

١ — الوطنية للمراحل والأوعية الثقيلة ٩١٨

« شركة النصر لصناعة السيارات »

١ — المشتركة لتصنيع الأخشاب ٥٤٠

« مجمع الألومنيوم بنجع حمادى »

١ — دندرة للتنمية والاستثمار ١٠٠

٨ — شركات الأدوية

الشركة العربية للصناعات الدوائية ،

وشركة القاهرة للأدوية ،

والشركة العربية للأدوية والصناعات الكيماوية

١ — المصرية الدولية للصناعات الدوائية ٤٩٠٠

« الشركة المصرية لتجارة الأدوية »

- ١ — المصرية الدولية للصناعات الدوائية ١٤٠٠
٢ — المهن الطبية للإستثمار ١٠٠٠
جملة ٢٤٠٠

« شركة ممفيس الكيماوية »

- ١ — المصرية الدولية للصناعات الدوائية ٧٠٠
٢ — المهن الطبية للإستثمار ٥٠٠
جملة ١٢٠٠

شركة الجمهورية لتجارة الأدوية ، وشركة الإسكندرية للأدوية

- ١ — المهن الطبية للإستثمار ١٠٠٠

٩ — شركات البترول « الشركة العامة للبترول »

- ١ — الحفر المصرية ٣١٩٨

« المؤسسة المصرية العامة للبترول »

- ١ — المشروعات البترولية والاستشارات الفنية ١٤٠٠
٢ — برون مصر الهندسية ١٠٠
٣ — المصرية للصمامات ٣٥٢٨
٤ — الإسكندرية الوطنية للصلب ١٠٠٠٠
جملة ١١٨٥٢٨

ثالثا : قطاعى السياحة والنقل ويشملان :

- ١ — شركات السياحة والهيئات التابعة لها
« الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق (ايجوث) »

١٣٦٠	١ — المصرية لتنمية السياحة
٢٨٨٧,٥	٢ — هوليداي ورعيز للاستثمارات وتنمية السياحة
٣٣٢٥	٣ — الخليج مصر للفنادق والسياحة
١٠٥٠	٤ — التعمير السياحى
١٥	٥ — المصرية السويسرية للموتيلات
٢٥٠٠	٦ — الإسماعيلية للسياحة
١٧٠٢	٧ — العربية للاستثمار السياحى والفندقى
١٠٠٠	٨ — مصر / أسوان للسياحة
٥٠٠	٩ — تراياد مصر للفنادق
٩٠٠	١٠ — الشرق الأوسط للإستثمارات السياحية والفندقية
١٥٢٣٩,٥	جملـة

- شركة الفنادق المصرية ،
وشركة مصر للفنادق ،
وشركة مصر للسياحة هيئة تنشيط السياحة

	١ — مصر / أسوان للسياحة
٢١٢٥	٢ — الشرق الأوسط للإستثمارات السياحية والفندقية

- ٢ — شركات النقل والمواصلات والهيئات التابعة لها
شركة القناة لأعمال الموانئ ،
وشركة التمساح لبناء السفن

٤٠٠	١ — القناة العالمية لمشروعات التطهير
-----	--------------------------------------

« شركة الأعمال بورسعيدية »

- ١ — القناة العالمية لمشروعات التطهير ٢٠٠
٢ — السويس الإلكترونية ٦٠

« الشركة العربية لإصلاح وبناء السفن »

- ١ — المصرية السعودية للتنقيب والأعمال البحرية ١٢٠

شركة القناة للتوكيلات الملاحية ،
وشركة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية ،
والشركة المصرية لأعمال النقل البحري ،
والشركة العربية للشحن والتفريغ ،
والشركة المصرية لإصلاح وبناء السفن

- ١ — الملاحة الوطنية
١ — بنك الإسكندرية التجارى البحرى ٣٢١٥٠

« شركة المستودعات المصرية العامة »

- ١ — الملاحة الوطنية ٧٠٠
٢ — بنك البحيرة الوطنى للتنمية ٣٥٠
١٠٥٠ **جـ**

الشركة المصرية للملاحة البحرية ،
والشركة المصرية للتوريدات والأشغال البحرية ،
وشركة القناة للشحن والتفريغ

- ١ — الملاحة الوطنية ١٤٠٠

« هيئة قناة السويس »

- ١ — الاسماعيلية مصر / للدواجن ٥٠
٢ — الاسماعيلية مصر / للتنمية ٥٠

- ٣ — بنك قناة السويس ٥٥٠
- ٤ — الاسماعيلية للسياحة ٥٥٠
- ٥ — الاسماعيلية للمزارع السمكية ١٣٧
- ٦ — البيت الاستشارى العربى الدولى ٢٨٠
- ٧ — الاسماعيلية للطوب الطفلى ٢٠٠
- ٨ — المهندس الوطنية للمنتجات الغذائية ٢٥٠
- ٩ — الوطنية للإسكان للنقابات المهنية ١٠٠٠
- ١٠ — الاسماعيلية للتسويق والتصدير ١٥٠
- ١١ — الوطنية لتنمية الثروة الحيوانية ٢٠٠
- ١٢ — بورسعيد الوطنية للأمن الغذائى ١٥٠
- ١٣ — قناة السويس للإستثمار ٢٠٠٠
- ١٤ — بنك شمال سيناء الوطنى للتنمية ٢٠٠
- ١٥ — الشرقية الوطنية للمقاولات ١٥٠

٥٩١٧ جـ

« مؤسسة مصر للطيران »

- ١ — العالم العربى / مصر للطيران والفنادق ١٥٠٠
- ٢ — مصر أسوان للسياحة ١٠٠٠

٢٥٠٠ جـ

« ميناء القاهرة الجوى »

- ١ — العربية للاستثمار السياحى والفندق ٢٧٠

« الهيئة القومية لسكك حديد مصر »

- ١ — المصرية الفرنسية لصيانة وتجديد الخطوط الحديدية ٢٥٥

رابعاً : قطاع التعمير والمقاولات

١ — شركات الإسكان والتعمير والمقاولات والهيئات التابعة لها « شركة الشمس للإسكان والتعمير »

٦٦٥٠	١ — الاستشارات العربية للتعمير
٢٤٥٠	٢ — مصر أبوظبى للاستشارات العقارية
٥٥٢	٣ — الشمس بيراميدز للفنادق والسياحة
١٠٥٠	٤ — التعمير السياحي
١٠٧٠٢	جملة

« شركة المصاعد ومواد البناء »

٦٢٠٠	١ — العربية للمصاعد شندلر / مصر
------	---------------------------------

« شركة القاهرة للإسكان والتعمير »

٣٨٢٥	١ — القاهرة للإستثمارات والتنمية
٧٠	٢ — البيت الاستشارى العربى الدولى
٣٨٩٥	جملة

« هيئة المدن الجديدة »

٥٦٢٥	١ — العاشر من رمضان للإنشاءات
١٥٠	٢ — العربية للمنتجات الخشبية
٣٠٠	٣ — بنك التعمير والإسكان
٣٧١٢,٥	جملة

« شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير »

١٦٢٦,٦	١ — المصرية الكويتية للتنمية العقارية
--------	---------------------------------------

شركة التعمير والمساكن الشعبية ،
وشركة النصر للإسكان والتعمير ،
وشركة المعمورة للإسكان والتعمير

١ — زهراء المعادى للإستثمار والتعمير ٦٠٠٠

« الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي »

١ — مصر / أسوان للسياحة ١٠٠٠
٢ — مصر / أسوان لصيد وتصنيع الأسماك ٧٠٨
٣ — أسوان للرخام والجرانيت ٤٨٠
٢١٨٨ جملـة

« صندوق الدراسات بوزارة التعمير »

١ — البيت الاستشارى العربى الدولى ١٤٠
٢ — مصر لإنتاج الطوب الطفلى ٥٣٠
٥٤٤٠ جملـة

« الهيئة العامة للتنمية والتعمير »

١ — الزراعية لإنتاج الألبان (فارسكور) ٢٠٠

« شركة المقاولون العرب »

١ — المصرية الإيرانية للمقاولات ٧٥٠
٢ — فنادق حدائق الأهرام بيراميدز ١٦٠٠
٣ — دينا أراب للهندسة للإنشاءات ٨٠
٤ — أكرو مصر للشدات والسقالات ٢٥٠
٥ — العاشر من رمضان للإنشاءات ٢٢٥٠
٦ — العربية للمنتجات الخشبية (متين) ٨٠٠
٧ — المقاولون العرب للإستثمارات ٧١٢٥
٨ — المصرفية العربية الدولية ٨٣٣

- ٩ — المركز الطبى للمقاولون العرب ٦٦٥٠
 ١٠ — الإسماعيلية للسياحة ٥٠٠
 ١١ — المقاولون العرب للصناعات الكهربائية ١٠٥٠
 ١٢ — العربية لتجميع وتصنيع معدات البناء (ايباك) ١٤٠٠
 ١٣ — مصر / أسوان لصيد وتصنيع الأسماك ١٠٤١
 ١٤ — البيت الاستشارى العربى الدولى ١٤٠
 ١٥ — المهندس الوطنية للمعلومات ٢٠٠
 ١٦ — الإسماعيلية الوطنية للاستثمارات العقارية ١٥٠

٢٤٨١٩ جـلـة

« شركة النصر العامة للمقاولات »

- ١ — الأساسات الميكانيكية والتشييد ٥٧١٢
 ٢ — مصر إيران لمواد البناء ٢٠٠

٧٧١٢ جـلـة

شركة النصر للأعمال المدنية ، شركة الجيزة العامة للمقاولات
 شركة القاهرة العامة للمقاولات ، شركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح
 شركة النصر للمباني والانشاءات ، شركة أطلس للمباني والانشاءات
 شركة الجمهورية العامة للمقاولات ، شركة المقاولات المصرية
 الشركة العامة للإنشاءات ، شركة النيل العامة للكبارى

- ١ — مصر لإنتاج الطوب الطفلى ٢٢٦٦

« شركة النيل العامة للخرسانة »

- ١ — مصر إيران لمواد البناء ٢٠٠

« شركة منتصر للمقاولات »

- ١ — بنك الجيزة الوطنى للتنمية ١٢٥
 ٢ — دار مايو الوطنية للنشر ٢٠

٣٢٥ جـلـة

« صندوق معاشات المقاولون العرب »

٥٠	١ — الاسماعيلية مصر للدواجن
٥٠	٢ — الاسماعيلية مصر للتنمية
٥٥٠	٣ — بنك قناة السويس
٣٧٥	٤ — المقاولون العرب للإستثمارات
١٦٧٠	٥ — مصر للمياه الغازية وحفظ الأغذية
٣٥٠	٦ — المركز الطبى للمقاولون العرب
٣٠٤٥	جملة

شركة بوتلاند حلوان ، شركة بورتلاند طرة
الشركة القومية لإنتاج الأسمنت ، شركة الاسكندرية للأسمنت

٥٤٣٦٠	١ — العربية السويسرية للهندسة (اسيك)
	٢ — السويس للأسمنت

« شركة سيجوارت »

٦٠٠	١ — العربية لمواد التعمير
٤٨٠	٢ — المصرية للخرسانة سابقة الاجهاز
٦٠٠	٣ — المصرية الأسبانية لمنتجات الأستبوس
١٥٠	٤ — الدولية للمواسير والفخار والسيرامك (سيباك)
١٨٣٠	جملة

« الشركة المصرية للجاسات والمهاجر »

٧٢٠	١ — أسوان للرخام والجوانيت
-----	----------------------------

« المؤسسة المصرية العامة لمواد البناء »

١٢٣	١ — العربية السويسرية للهندسة (اسيك)
-----	--------------------------------------

خامسا : النقابات

« نقابة المهندسين »

٢٠٠٠	١ — بنك المهندس
١٥٠	٢ — الاسماعيلية للطوب الطفلى
٢٠٠٠	٣ — المهندس الوطنية للمنتجات الغذائية
٢٠٠٠	٤ — الوطنية للإسكان للنقابات المهنية
٤٠٠	٥ — المهندس الوطنية لصناعة المكرونة والنشويات
٥٠	٦ — المهندس الوطنية لصناعة اللحوم
٤٠٠	٧ — المهندس الوطنية للمعلومات
٣٠٠	٨ — مصر الفيوم لمواد البناء
١٠٠	٩ — الشباب الوطنية للاستثمار والتنمية
١٠٠	١٠ — بنى سويف للطوب الطفلى
٧٥٠٠	جملة

« نقابة الزراعيين »

٢٥٠	١ — الوطنية للإسكان للنقابات المهنية
٦٠	٢ — المصرية الزراعية لإنتاج التقاوى
١٠	٣ — الشرقية الوطنية للأمن الغذائى
٣٢٠	جملة

« نقابة المحامين »

١٥٠	١ — الاقتصادية للتنمية الغذائية
-----	---------------------------------

« نقابة المعلمين »

٥٠٠	١ — الوطنية للإسكان للنقابات المهنية
٥٠	٢ — الاقتصادية للتنمية الغذائية
٥	٣ — الشرقية الوطنية للأمن الغذائى
٥٥٥	جملة

سادسا : الهيئات المحلية

محافظة الإسماعيلية

- ١ — الإسماعيلية للتسويق والتصدير ٥٠
 - ٢ — الإسماعيلية الوطنية لتنمية الثروة الحيوانية ١٠٠
 - ٣ — الإسماعيلية الوطنية للاستثمارات العقارية ٢٩٢
- جملة ٤٤٢

« محافظة قنا »

- ١ — مصر العليا لتنمية الثروة السمكية ٢٥٠
 - ٢ — التمساح للمشروعات السياحية ١٣٠٠
 - ٣ — دندرة للتنمية والاستثمار ١٥٠
- جملة ١٧٠٠

« محافظة القاهرة »

- ١ — المصرية الكويتية للتنمية العقارية ٩٢١٣٤
 - ٢ — القاهرة أسوان الوطنية للدواجن وإنتاج البيض ١٠٠٠
- جملة ١٠٢١٣٤

« محافظة الاسكندرية »

- ١ — الاسكندرية الكويت للاستثمار العقارى ٤١١٧

محافظة أسوان

- ١ — مصر أسوان لصيد وتصنيع الأسماك ٢٦٠
 - ٢ — القاهرة أسوان الوطنية للدواجن وإنتاج البيض ٢٠٠٠
 - ٣ — أسوان الوطنية للميكنة الزراعية ٨١٠
- جملة ٣٠٧٠

محافظة الفيوم

١٠٠٠	١ — أعلام الفيوم
٢١٥	٢ — الفيوم للمياه المعدنية
٣٠٠	٣ — مصر / الفيوم لمواد البناء
٥٠٠	٤ — الفيوم الوطنية للأمن الغذائي
٥٥٠	٥ — الفيوم لإنتاج مواد البناء
٢٥٦٥	جملـة

محافظة بورسعيد

٢٥٠	١ — بورسعيد الوطنية للأمن الغذائي
-----	-----------------------------------

محافظة دمياط

١٧٥٠	١ — الزراعة لإنتاج الألبان
------	----------------------------

محافظة البحيرة

٣٠٩ر٢	١ — بنك البحيرة الوطنى للتنمية
٥٥٠	٢ — البحيرة للطوب الطفلى ومواد البناء
٨٥٩ر٢	جملـة

محافظة كفر الشيخ

٣٠	١ — بنك كفر الشيخ الوطنى للتنمية
١٣٣	٢ — كفر الشيخ الوطنية للأمن الغذائي
١٦٣	جملـة

محافظة القليوبية

٧٥	١ — بنك القليوبية الوطنى للتنمية
----	----------------------------------

محافظة الشرقية

- ١ — بنك الشرقية الوطنى للتنمية ١٤١٩
 - ٢ — الشرقية الوطنية للمقاولات ٣٠٠
 - ٣ — الشرقية الوطنية للأمن الغذائى ٢٦٠
 - ٤ — الشرقية الوطنية لإنتاج بيض المائدة ٩١٩
- جملـة ١٦٢٠٩

محافظة سوهاج

- ١ — بنك سوهاج الوطنى للتنمية ١٠٠

محافظة الغربية

- ١ — بنك الغربية الوطنى للتنمية ٥٢٩

محافظة السويس

- ١ — بوسعيد الوطنية للأمن الغذائى ٦٠

محافظة أسيوط

- ١ — أسيوط الوطنية للأمن الغذائى ١٠٠
 - ٢ — أسيوط الوطنية للدواجن والبيض ٨٠٠
- جملـة ٩٠٠

محافظة الدقهلية

- ١ — شركة الدقهلية الوطنية للأمن الغذائى ٥٠٠

محافظة المنوفية

- ١ — بنك المنوفية الوطنى للتنمية ٤٨٠

محافظة شمال سيناء

- ١ — بنك الاسماعيلية الوطنى للتنمية ١٤٠

سابعا : هيئات عامة

مؤسسة الأهرام

- ١ — تصنيع الأقلام البلاستيك ١٦٥
٢ — ويلكتسون سورر للشرق الأوسط ٢٨
٣ — الأهرام للإستثمار ٤٢٠٠
٤ — بنك القليوبية الوطنى للتنمية ٢٠
جـ ٤٤١٣

هيئة الأوقاف المصرية

- ١ — الدلتا للسكر ٣٣٠٠
٢ — مستشفى السلام ١٤٠٠
٣ — بنك التعمير والاسكان ٢٤٠٠
٤ — الاسماعيلية للمزارع السمكية ٢٠٠
٥ — سمود للنسيج والوبريات ٧٦٠ر٢
٦ — الاسلامية للثروة الحيوانية ٣٦٢ر٨
جـ ٨٠٢٣

الهيئة العامة الإقتصادية للقوات المسلحة

- ١ — الوطنية للأمن الغذائى ٢٠٠

الهيئة العامة للتأمينات

- ١ — سمود للنسيج والوبريات ٧٠٠

ملحق رقم (٢)

بيان حجم مساهمات وحدات القطاع العام والهيئات المحلية في الشركات المساهمة ٨٣ —
١٩٨٤ وتصنف وفقا للترتيب التالي :

أولا : قطاع المال ويشمل :

١ — البنوك .

٢ — شركات التأمين .

ثانيا : وحدات وهيئات أخرى .

أولا : قطاع المال

١ - البنوك

بنك مصر

٣٧٥	١ - الاسماعيلية الجديدة للإستثمار والسياحة
٧٠٠٠٠	٢ - مصر العامرية للغزل والنسيج
١٠٠	٣ - بنك العمال
٢٧٧٠	٤ - المصرية في الخارج للإستثمار والتنمية
٧٣٢٤٥ ^(١)	جملـة

البنك الأهلي

٣٠٠	١ - قارون للإستثمار والتنمية
٥٠٠	٢ - المصرية الأمريكية لإنتاج الأدوات الصحية
٥٦٢٥	٣ - المصرية للأملح والمعادن بالفيوم
٢٧٣٢	٤ - المصرية في الخارج للإستثمار والتنمية
٦٠٠	٥ - المصرية لخدمة وصيانة السيارات (مصريات)
٣٠٠٠	٦ - مصر للإستثمارات المالية
١٢٧٥٧	جملـة

بنك الإسكندرية

٥٠٠	١ - المصرية الأمريكية لإنتاج الأدوات الصحية
٣٧٥٠	٢ - المصرية للأملح والمعادن بالفيوم
٢٧٧٠	٣ - المصرية في الخارج للإستثمارات والتنمية
٣٠٠٠	٤ - مصر للإستثمارات المالية
١٠٠٢٠	جملـة

بنك القاهرة

٢٧٧٠	١ - المصرية في الخارج للإستثمار والتنمية
------	--

(١) نفس القيمة « تقريبا » التي يساهم بها خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٨٢ في ٣١ مشروعا .

- ٢ — مصر للإستثمارات المالية ٢٠٠٠
 ٣ — السنبلوين الوطنية لمشروعات الأمن الغذائى ٢٥٠
 جملة ٥٠٢٠

بنك ناصر الاجتماعى

- ١ — مصر للنقل والخدمات السياحية ١٠٠

بنك التمية والائتمان الزراعى

- ١ — الاسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية ٤٠٠

٢ — شركات التأمين

الشركة المصرية لإعادة التأمين

- ١ — المصرية الأمريكية لإنتاج الأدوات الصحية ٥٠٠
 ٢ — المصرية للأملاح والمعادن بالفيوم ٣١٢٥
 جملة ٣٦٢٥

شركة مصر للتأمين

- ١ — المصرية لخدمات وصيانة السيارات (مصريات) ٦٠٠
 ٢ — مصر للاستثمارات المالية ٢٠٠٠
 جملة ٢٦٠٠

شركات السياحة

شركة مصر للسياحة ، والفنادق المصرية

- ١ — سيناء للفنادق ونواذى الغوص ٢٥٠

شركة مصر للفنادق

- ١ — مصر للنقل والخدمات السياحية ٣٠٠

ثانيا : وحدات وهيئات أخرى
الشركة المساهمة المصرية للمقاولات

١ — مصر النمسا لمنتجات البلاستيك ٥٠٠

شركة النصر لصناعة المحولات الكهربائية

١ — المصرية الفرنسية لمنتجات الطاقة المتميزة «رينكوا» ٣٦٠

شركة النصر لصناعة السيارات

١ — المصرية لخدمة وصيانة السيارات مصريات ٢٢٠٠

شركة النصر لصناعة الزجاج والبللور

١ — الوطنية للزجاج والبللور ٣٢٥٥

شركة النصر لتعبئة الزجاجات كوكاكولا

١ — الوطنية للزجاج والبللور ٥٢٥

شركة بيرة الأهرام

١ — الوطنية للزجاج والبللور ٥٢٥

شركة العبوات الدوائية

١ — العربية للعبوات الدوائية ٢٠٠

الشركة المصرية لتعبئة وتوزيع السلع
الغذائية (شمتو)

١ — العربية للعبوات الدوائية ١٠٠٠

شركة النيل للأدوية والصناعات الكيماوية ،
وشركة القاهرة للأدوية والصناعات الكيماوية ،
وشركة النصر والكيماويات الدوائية

- العربية للمنتجات الجيلاتينية ٣١٥
١ — شركة النصر للملاحات
المصرية للأملاح والمعادن بالفيوم ١٠٠٠٠

الهيئة المصرية العامة للبترول

- ١ — الخدمات البترولية الجوية ٧٥٠٠

هيئة قناة السويس

- ١ — الاسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية ٤٠٠

محافظة قنا

- ١ — قنا للطوب الطفلى ٦٠٠

محافظة الفيوم

- ١ — الفيوم للمستحضرات الدوائية ١٥١

محافظة الدقهلية

- ١ — السنبلالوين الوطنية لمشروعات الأمن الغذائى ١٠٠
٢ — الدقهلية الوطنية لتصنيع اللحوم والأعلاف ٦٠٠

ملحق رقم (٣)

بيان عينة من المساهمين الذين يساهمون في شركتين أو أكثر من الشركات المساهمة (٧٥) —
(١٩٨٤) ولا تقل مساهماتهم عن ١٠٠ ألف جنيه .

(١) ابراهيم أبو العيون أحمد كامل

الشركة	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه
١ — مستشفى السلام	١٩٧٨/١٢/١٢	٥٦٧ر٢
٢ — المجموعة المصرية للاستثمارات	١٩٧٩/٥/١٣	٣٠
٣ — الكيماويات العطرية ومكسبات الطعم والرائحة « فيو كاتو »	١٩٨٠/١/٢٢	٢٥٠
٤ — الخبراء العرب في الهندسة والادارة		
مصر / يتم / مصر	١٩٨٠/٧/١٧	١٥ر٤
٥ — بنك أسيوط الوطنى للتنمية	١٩٨١/٨/٢٦	٥
٦ — بنك هونج كونج المصرى	١٩٨٢/٥/١٧	٨٤٠
٧ — أسيوط الوطنية للأمن الغذائى	١٩٨٥/٦/٢٧	ار
٨ — قارون للاستثمار والتنمية	١٩٨٣/٣/٦	١١٠٠
٩ — الوطنية للأمن الغذائى	١٩٨٣/٦/٥	١٠٠
١٠ — مصر العربية للفنادق والأقصر	١٩٨٣/٨/٢١	١٦٠
جملة		٣٠٦٨ر٧

(٢) ابراهيم مذكور

١ — بنك الاسكندرية الكويت الدولى	١٩٧٨/٤/٢٤	٤٠
٢ — جرين بيراميلز	١٩٨٢/٣/٣	١٩٦
٣ — البرارى للاستثمار	١٩٨٣/٢/٢٦	٢
٤ — المصرية الحديثة للتنمية والاستثمار	١٩٨٣/٣/٢	١٠٠
جملة		٣٣٨

(٣) أحمد أبو اسماعيل

١ — بنك القاهرة الشرق الأقصى	١٩٧٨/٦/٢١	٥٠
٢ — صناعة مواسير ومنتجات البلاستيك	١٩٨٠/٥/٥	٣٥
٣ — البحيرات المرة للاستثمار	١٩٨٠/٨/٢٣	١٢ر٣
٤ — سمود للنسيج والوبريات	١٩٨١/٢/٢٨	١٢ر٦
جملة		١٠٩ر٩

(٤) أحمد رفعت منتصر

٤٠٠	١٩٧٨/١٢/٧	منتصر للمقاولات والتعمير	١ —
١٠٠٠	١٩٨١/٦/٤	منتصر للمحاجر والخراسانات الجاهزة	٢ —
٢٠	١٩٨١/٩/١٢	دار مايو الوطنية للنشر	٣ —
٤٠٠	١٩٨٣/١١/٢٣	الدولية لتصنيع وتوزيع الفيديو	٤ —
١٨٠	١٩٨٤/٦/٢٣	المجموعة العربية للاستثمار والتنمية	٥ —
٢٠٠٠		جملية	

(٥) أحمد سعيد عباس

٢٤٩	١٩٨١/٩/١٤	مفيسك مصر للمقاولات	١ —
٨٣	١٩٨١/١٢/٢٧	كوجيمي ميدل إيست للمقاولات	٢ —
٣٣٢		جملية	

(٦) أحمد عبد السلام هبة

٦٣	١٩٧٠/١/٢٦	بنك النيل	١ —
١٠٥	١٩٧٩/٤/٤	المونيوم رمسيس	٢ —
١٣٧	١٩٨٠/٥/٥	صناعة مواسير ومنتجات البلاستيك	٣ —
٣٠	١٩٨٠/٨/٢٣	البحيرات المرة للاستثمار	٤ —
٣٠٠	١٩٨٢/٧/١٣	إنتاج مشتقات الدم (دلتا فارم)	٥ —
٣٦٠٥		جملية	

(٧) أحمد عبد الله الديب

٨٣٥	١٩٨١/١٢/٢٧	كوجيمي ميدل إيست للمقاولات	١ —
٢٠٠	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربي الأفريقي	٢ —
٢٨٣٥		جملية	

(٨) أحمد كامل يس

٧٠	١٩٧٨/٣/٤	بنك قناة السويس	١ —
----	----------	-----------------	-----

٢٠٠	١٩٧٨/١٢/١٢	النيل للفنادق والسياحة	٢ —
		المصرية الفرنسية للصناعات الزراعية والغذائية	٣ —
١٤٠	١٩٨١/٧/٢٥	هانوفيل للسياحة	٤ —
١٠٠٠	١٩٨١/٩/١٠	الوادي الاستثمارية لصناعة الصابون	٥ —
١٢٠	١٩٨٣/٢/٢٤	والمنظفات الصناعية	
١٥٣٠		جملـة	

(٩) أحمد كمال أبو حشيش

٧٥٠	١٩٧٩/١٠/١٥	العربية للكرفان والخدمات السياحية	١ —
١١٠	١٩٨١/٩/١٦	الشرق الأوسط القابضة	٢ —
١٥	١٩٨٣/١٠/١٧	القاهرة للاستثمارات والتنمية	٣ —
١٣٢٥		جملـة	

(١٠) أحمد محمد الشريف

١٥٠	١٩٨٢/٨/٢٤	الاسلامية الدولية للاستثمارات العقارية	١ —
٢٠٠	١٩٨٢/٨/٣٠	الاسلامية الدولية للقاولات	٢ —
١٠٠	١٩٨٤/٣/٢	الاسلامية الدولية للصوتيات والمرئيات	٣ —
٤٥٠		جملـة	

(١١) أحمد محرم

٢٥	١٩٧٦/٥/٢٠	مصر إيران للاستثمارات الهندسية	١ —
		أردمان آيس لهندسة التربة واختبار مواد التقييب	٢ —
١٧٥	١٩٧٨/٤/٢٧	براون أندروت المصرية للانشاءات	٣ —
٤٠	١٩٧٨/١٠/١٧	تي. أي. بي الشرق الأوسط	٤ —
٥	١٩٧٩/٥/٣	البنك المصري الخليجي	٥ —
٢٥	١٩٨١/١٠/٢٦		
١١٢٥		جملـة	

(١٢) أحمد يوسف الجندي^(١)

٣٥٠	١٩٧٦/٥/٢٥	مصر أبوظبى للاستثمارات العقارية	١ —
٢٠٠	١٩٨٧/٢/٢٤	الطيران العربى الدولى	٢ —
٥٩٥	١٩٨١/٣/١٩	الوطنية للاستثمار والمشروعات العامة	٣ —
١١٤٥		جملـة	

(١٣) اسلام شلى

٢٣١	١٩٨١/٥/١٩	دهرب نجم للاستثمار	١ —
٢٠٤٤	١٩٨٢/٣/٣	جرين بيراميلز	٢ —
		الوادى الاستثمارية لصناعة الصابون	٣ —
١٠	١٩٨٣/٢/٢٤	والمنظفات الصناعية	
١٤٠	١٩٨٣/٨/٢١	مصر العربية للفنادق	٤ —
٢٤٢٥		جملـة	

(١٤) اسماعيل بليغ صبرى

١٢٥	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	١ —
		المصرية الفرنسية للصناعات الزراعية	٢ —
١٠٠	١٩٨١/٧/٢٥	والغذائية	
١١٢٥		جملـة	

(١٥) أشرف أبو الوفا مروان

١٠٥٠	١٩٧٩/٨/١٤	الاتحاد الدولى للاستثمارات	١ —
١٠٠	١٩٨٠/٧/١٥	المتحدة للانشاءات	٢ —
٨٤	١٩٨٢/٥/٢٦	الاتحاد للأجهزة الكهربائية	٣ —
١٢٣٤		جملـة	

(١) عضو بلجنة الشؤون الاقتصادية بحزب الوفد ونائب رئيس الجالية المصرية بلندن ويساهم فى تأسيس العديد من الشركات الأخرى . الأهرام ٨٥/٣/٢٤ ، والأخبار ٨٥/٢/٩ ، ص ٧ .

(١٦) السيد السيد الجوهري

٢٠	١٩٧٦/٢/١٦	القاهرة للمطبات الصناعية	١ —
٢٠٠	١٩٧٦/٣/٢٥	السعودية المصرية للاستثمار والتمويل	٢ —
٢٥	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	٣ —
١٠٠	١٩٧٨/٨/٢٠	بنك الدلتا الدولسى	٤ —
٦٠	١٩٧٨/١٢/٣١	المقطم للفنادق والمنشآت السياحية	٥ —
٥٢٥	١٩٧٩/١/١٥	الشرق الأوسط لصناعة الزجاج	٦ —
٢١	١٩٧٩/١١/٢٤	الاسكندرية للمطبات والصناعة	٧ —
٢٨٠	١٩٨١/٦/٨	بنك الاعتماد والتجارة مصر	٨ —
١٢٣١		جملية	

(١٧) المعتز عادل الألفى

١٣٢	١٩٧٨/٩/٣٠	العربية للمباني الجاهزة والمواد العازلة	١ —
٦٧٥	١٩٧٩/١/١٦	المشاريع السياحية	٢ —
١٠	١٩٧٩/٢/٦	الدولية لصناعة الكاسيت والشرائط	٣ —
٢٢٥	١٩٨١/٦/٣	المهندس الوطنية لصناعة اللحوم	٤ —
٤٠	١٩٨٤/٤/١٦	ماك للمقاولات	٥ —
١٠	١٩٨٤/١٢/١١	الانتاج الحيوانى	٦ —
٤٨٤٥		جملية	

(١٨) الياس ونيس فلتس

٢٠	١٩٧٨/٥/١٣	أورليكون مصر لأسياخ ومهمات اللحام	١ —
١٢٢٥	١٩٨٥/٥/٢٧	العالية للبطاين والمنسوجات	٢ —
١٤٢٥		جملية	

(١٩) أنور القاضى

٢٠	١٩٧٨/٣/٢٦	فالى للاستثمارات	١ —
٣٦	١٩٧٨/٨/١٤	جتكلو مصر لمواد البناء	٢ —
٤٠٠	١٩٨٠/٩/٢٩	مفيس الصناعية والتجارية	٣ —
٦٠	١٩٨٢/١٢/١٤	الدقهلية الوطنية للطباعة والنشر	٤ —
٥٦٦		جملية	

(٢٠) أنور محمد مرسى

٣٠	١٩٨١/٢/١	النقل والسياحة الداخلية « انترنور »	١ —
١٠٠	١٩٨١/٩/١٢	بنك الاسكندرية التجارى البحرى	٢ —
٤٠	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربى الأفريقى	٣ —
١٤٢	١٩٨٣/٣/٢٨	دار الاسكندرية للطباعة والنشر	٤ —
١٥٠٠	١٩٨٤/٥/١٢	الأنوار للإستثمار	٥ —
١٦٨٤٢		جملة	

(٢١) أيوب عدلى أيوب

١٢٥	١٩٧٩/٢/٥	مويباچ أيوب	١ —
١٤٩٤	١٩٨١/٤/٧	الاستثمار والتنمية	٢ —
١٠٠٠	١٩٨١/٧/٢	أيوبكو للمقاولات	٣ —
٢١٠	١٩٨١/٩/٢٨	أجلاند للأمن الغذائى	٤ —
٢٨٢٩		جملة	

(٢٢) بشرى عبد المنعم الصاوى

٢٤٠	١٩٧٨/٢/٤	مصر للاستثمار والتنمية	١ —
		مصر أمريكا لصناعة السجاد والموكيت	٢ —
٢٥٠	١٩٨١/٣/٢٥	« ماك »	
		الألمانية لمعدات المرور والأجهزة	٣ —
٢٢٨	١٩٨٣/٢/٢١	الألكترونية	
٥٠	١٩٨٣/٤/٢	العاشر من رمضان لصناعة الغزل	٤ —
٧٦٨		جملة	

(٢٣) بهجت سعد خليل

٢٠٠	١٩٧٨/٢/٢٤	الطيران العربى الدولى	١ —
٢٠٠	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربى الأفريقى	٢ —
٤٠٠		جملة	

(٢٤) توفيق بباوى منصور

٣٠	١٩٧٦/٧/٢٩	المطاعم السويسرية المصرية (سيركو)	١ —
١٢٠	١٩٧٨/٣/٤	بنك قناة السويس	٢ —
١٦	١٩٧٨/٥/١٣	أورليكون مصر لاسياخ ومهمات اللحام	٣ —
٣٠	١٩٧٨/١٠/١٧	براون أندروت المصرية للإنشاءات	٤ —
٢٥٠	١٩٧٨/١٢/١٢	النيل للفنادق والسياحة	٥ —
١٢٢,٥	١٩٨٢/٥/٢٧	العالمية للبطاطين والمنسوجات	٦ —
١٥١٢	١٩٨٣/٤/١٤	جنرال موتورز مصر	٧ —
٢٠٨٠,٥			جملية

(٢٥) حاتم نيازى مصطفى^(١)

١٤٠	١٩٧٨/٣/٤	بنك قناة السويس	١ —
٥٠	١٩٧٨/٨/٢٠	بنك الدلتا الدولى	٢ —
٢٥٠	١٩٧٨/١٢/١٢	النيل للفنادق والسياحة	٣ —
١٠,١	١٩٨١/٢/١	النقل والسياحة الداخلية «انتراتور»	٤ —
٥٠٤	١٩٨٣/٤/١٤	جنرال موتورز مصر	٥ —
٩٥٤,١			جملية

(١) رجل أعمال ورئيس إتحاد رجال الأعمال المصريين والأمريكان .

(٢٦) حسام أبو الفتوح

٤٥	١٩٧٩/١٠/١٠	الدولية للإنشاءات «رامو»	١ —
٦٥,٦	١٩٨٠/٢/١٦	المصرية الفرنسية «فريمس»	٢ —
٣٥٠٠	١٩٨٠/٢/١٨	العربية لصناعة لأخشاب «متين»	٣ —
٤٢	١٩٨٠/٣/١٩	بنك الأهرام	٤ —
١٠	١٩٨١/٦/٣٠	المهندس الوطنية لصناعة اللحوم	٥ —
٥٠	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربى الأفريقى	٦ —
٧٣٠٠			٧ — المصرية الحديثة للتنمية والاستثمار
١١٠,١٢,٦			« مدينا »
			جملية

(٢٧) حسن حسن علام

١٨	١٩٧٦/٦/٢٤	١ —	المنشآت العمرانية
٢٥٠	١٩٧٨/٦/٨	٢ —	علام جارفيس للمقاولات العامة
٣٠٠	١٩٨٠/٧/١٥	٣ —	الشركة المتحدة للإنشاءات
٥٦٨			جملية

(٢٨) حسن عبد الفتاح هدارة

٢٦١	١٩٨٠/١٠/٣٠	١ —	صناعة التبريدات والغازات
١٠٠٠	١٩٨٢/٢/٢٨	٢ —	المساهمة للأعمال الميكانيكية والكهربائية
١٢٦١			جملية

(٢٩) خديجة وبية عبد المنعم برادة

٥	١٩٧٩/١/١٦	١ —	المشاريع السياحية
٢	١٩٨١/٥/١٩	٢ —	دير بن نجم للإستثمار
١٠٠	١٩٨٢/٩/٤	٣ —	بنك مصر العربى الأفريقى
٤٠٠	١٩٨٣/١١/٢٤	٤ —	العربية الأولى للتنمية والاستثمار
٥٠٧			جملية

(٣٠) رائد هاشم يحيى

١٥٠	١٩٨١/٣/٢٥	١ —	مصر أمريكا لصناعة السجاد والموكيت « مأك »
٤٨	١٩٨٢/٤/٢٠	٢ —	المتحدة للأثاث كورمكس
٣٧	١٩٨٣/٦/٢	٣ —	العاشر من رمضان لصناعة الغزل
٢٣٥			جملية

(٣١) رشاد عثمان قاسم

١٥٠	١٩٨٠/٩/١١	١ —	الوطنية للأمن الغذائى
٢٠٠	١٩٨٠/١٢/٩	٢ —	الوطنية للإسكان للنقابات المهنية
١٠	١٩٨١/٥/١٩	٣ —	دير بن نجم للإستثمار
٥٥٠	١٩٨١/٩/١٢	٤ —	بنك الإسكندرية التجارى البحرى
٩١٠			جملية

(٣٢) رؤوف وفؤاد كامل مرسى^(١)

١٨٠٠	١٩٨٠/٨/٢	مصر إيران للمنشآت السياحية والإدارية	١ —
		المصرية الفرنسية للصناعات الزراعية	٢ —
١٠٠	١٩٨١/٧/٢٥	والغذائية	
١٥٥٠	١٩٨٢/١١/٢٧	مصر ألمانيا للمقاولات العامة	٣ —
٣٤٥٠		جملة	

(٣٣) ريتشارد وديع غرغور

٢٠٠	١٩٧٥/٩/٢٥	المصرية اللبنانية لصناعة البلاط والقيشاني	١ —
١٥	١٩٧٥/١٠/٣٠	سانشايين للسياحة والخدمات السياحية	٢ —
٢١٥		جملة	

(٣٤) زكى هاشم^(٢)

٢٥٠	١٩٧٨/١٢/١٢	النيل للفنادق والسياحة	١ —
١٠	١٩٨١/٦/٨	بنك الإعتاد والتجارة مصر	٢ —
١٤ر٤	١٩٨٢/٤/٢٠	المتحدة للأثاث كرومكس	٣ —
٢٧٤ر٤		جملة	

(٣٥) سالم شكرى ظريفة

إيزيس شكرى ظريفة

اليكى الفونس ظريفة

١٤٠	١٩٧٩/٥/٣٠	والاسى أوكافر للمقاولات	١ —
٣٥٠	١٩٨٢/١/٣	كازينو بالاس بورسعيد	٢ —
٥٠	١٩٨٢/٩/٢٢	استثمارات الشرق الأوسط	٣ —
٥	١٩٨٣/١/٢٩	العربية للبورسلين	٤ —
٥٤٥		جملة	

(١) كان رئيسا لهيئة الطيران فى عام ١٩٦٦ . أنظر الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٦/١/١٧ .

(٢) محام دولى ورجل أعمال عمل وزيرا للسياحة فى السبعينات وله صلة بدوائر الأعمال العالمية خاصة الأمريكية .

(٣٦) سامح على حسب الله

١	—	اسميتال لتصنيع قطع معدنية للمساكن	١٩٧٦/٥/٢	٥١٩
٢	—	الجامه—زة		
٣	—	الصناعات الهندسية المعمارية للإنشاء		
٤	—	والتعمير	١٩٧٧/٤/٢٨	٤
٥	—	فالى للإستثمارات	١٩٧٨/٣/٢٦	٩٥
٦	—	الهندسية لخدمات التشييد (ايسكو)	١٩٧٩/١٢/١٣	٥٠
٧	—	باور إيجيبت لهندسة التربة	١٩٨١/٥/٣	٧٥
٨	—	العامرية للمقاولات	١٩٨١/٧/٢٠	٣٠
٩	—	بنك الإسماعيلية الوطنى للتنمية	١٩٨٢/٢/٧	٥٠
١٠	—	الإسماعيلية آرت سيتى	١٩٨٣/٨/٤	٦٠
		جملـة		٦٨٥٩

(٣٧) سعد الشرينى محمد الشرينى

١	—	الدقهلية الوطنية للأمن الغذائى	١٩٨٢/١١/٦	١٠٠
٢	—	الدقهلية الوطنية للطباعة والنشر	١٩٨٢/١٢/١٤	٧٥
٣	—	السنبلاوين الوطنية لمشروعات الأمن الغذائى	١٩٨٤/٣/٨	٥٠
		جملـة		٢٢٥

(٣٨) سعد زغلول الأحول ومصطفى وجمال

١	—	المصرية الدولية للنقل الجوى	١٩٧٦/٦/١٠	١٠٠
٢	—	المتحدة للهندسة والمقاولات	١٩٧٨/٧/١٧	٢٩٨
٣	—	المصرية الوطنية للملاحة	١٩٨٠/١/٦	٦٠٠
٤	—	الدقهلية الوطنية للأمن الغذائى	١٩٨٢/١١/٦	٢٠٠
٥	—	العربية للصناعات الخشبية	١٩٨٣/١٠/٢٧	١٨
		جملـة		١٢١٦

(٣٩) سعد فخرى عبد النور

١	—	المالية المصرية	١٩٨١/٣/٢٨	١٥٠
٢	—	المصرية الفرنسية للصناعات الزراعية والغذائية	١٩٨١/٧/٢٥	٢٧٠
		جملـة		٤٢٠

(٤٠) سعيد أحمد الطويل

٢٥	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	١ —
٩٢	١٩٧٩/١٠/١١	العالمية للأحذية	٢ —
٦٥٦	١٩٨٠/٢/١٦	المصرية الفرنسية «فرمس»	٣ —
٤	١٩٨١/٥/١٩	ديرب نجم للإستثمار	٤ —
٨٤٠	١٩٨٢/٥/١٧	بنك هونج كونج	٥ —
١٥٠	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربى الأفريقى	٦ —
		الوادي الاستثمارية لصناعة الصابون	٧ —
٧٢	١٩٨٣/٢/٢٤	والمنظفات الصناعية	
٢٠	١٩٨٣/٣/٣	العربية لتصنيع مواد التغليف	٨ —
١٠	١٩٨٣/٣/١٢	جولدن تكس للأصواف	٩ —
١٢	١٩٨٣/٣/٢٨	دار الاسكندرية للطباعة والنشر	١٠ —
١٢٩٠٦		جملية	

(٤١) سعيد عبد الحليم الصيرفى

٢١	١٩٨١/٨/١٩	بنك البحيرة الوطنى للتنمية	١ —
١٠٠	١٩٨٢/١/٤	البحيرة للطوب الطفلى ومواد البناء	٢ —
١٢١		جملية	

(٤٢) سعيد محمد الجمل

٢٥	١٩٧٨/١/١٦	بنك النيل	١ —
٠٠	١٩٨١/٧/١٦	بنك الدقهلية الوطنى للتنمية	٢ —
١٠٠	١٩٨٢/١١/٦	الدقهلية الوطنية للأمن الغذائى	٣ —
٣٠٠	١٩٨٢/١٢/١٤	الدقهلية الوطنية للطباعة والنشر	٤ —
١٥٠	١٩٨٤/٣/٨	السنبلاوين الوطنية لمشروعات الأمن الغذائى	٥ —
١٣٥٠		جملية	

(٤٣) سمير حسن عرانى

١٩٠	١٩٧٩/٥/١٣	المجموعة المصرية للإستثمارات	١ —
١٥٠	١٩٨٢/٨/٢٤	الاسلامية الدولية للإستثمارات العقارية	٢ —

٢٠٠	١٩٨٢/٨/٣٠	الاسلامية الدولية للمقاولات	٣ —
٢٠٠	١٩٨٤/٣/٢٠	الاسلامية الدولية للصوتيات والمرئيات	٤ —
٧٤٠		جملـة	

(٤٤) سيد مرعى

٢٢	١٩٧٦/٦/٣	مصر إيران لتكيف الهواء	١ —
٤٥	١٩٧٧/٨/٢٥	المصرية للدواجن	٢ —
٣٦٠	١٩٨٠/٤/١٤	فيتور للمياه المعدنية	٣ —
		المصرية الفرنسية للصناعات الزراعية والغذائية	٤ —
١٤٠	١٩٨١/٧/٢٥	هانوفيل للسياحة	٥ —
٤٠٠	١٩٨١/٩/١٠	الدولية للصوتيات والمرئيات	٦ —
٢٠	١٩٨٤/٣/٢٠		
٩٤٦,٥		جملـة	

(٤٥) شفيق يوسف نجم

٦٠٠	١٩٨١/٩/١٠	هانوفيل للسياحة	١ —
٢٠٠	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربى الأفريقى	٢ —
٨٠٠		جملـة	

(٤٦) شريف أميل الكسان

١٠	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	١ —
٢٥٠	١٩٧٨/١٢/١٢	النيل للفنادق والسياحة	٢ —
٢٠٠	١٩٧٨/١٢/٢٤	الطيران العربى الدولى	٣ —
٤٦٠		جملـة	

(٤٧) صفوت حبيب نخلة

١	١٩٧٦/٥/٩	مدكو الدولية للبواخر النيلية	١ —
		الصناعات الهندسية والمعمارية للإنشاء والتعمير	٢ —
١	١٩٧٧/٤/٢٨		
٤٠	١٩٧٨/٩/١٧	مصر النمسا للإنشاءات والهندسة	٣ —

١٥٠	١٩٨١/١٠/١	سيمنز إيجيبت	٤ —
١٣٠	١٩٨٢/١/٦	المقاولات العالمية	٥ —
٣٢٢		جملية	

(٤٨) عادل طالب أغا

١١٩	١٩٨٠/١/٢١	مستشفى السلام الدولي	١ —
		المصرية الأمريكية للتنمية الصناعية	٢ —
١١٥٦	١٩٨٠/٣/٢٧	والاقتصادية	
٧٠٠	١٩٨٢/٢/١٠	المصرية الأمريكية للاستثمار	٣ —
٢٠٠	١٩٨٣/٦/١٤	أبراج مصر العالية	٤ —
٢١٧٥		جملية	

(٤٩) عادل ناشدني بشارة

٢٠	١٩٧٨/٤/٢٤	بنك الاسكندرية الكويت الدولي	١ —
١٩٨	١٩٨٠/١٠/٣	المباني المتحدة	٢ —
٧٠٠	١٩٨١/٢/١٤	المصرية لمقاولات التبريد وتكييف الهواء	٣ —
٩١٨		جملية	

(٥٠) عادل يوسف خليل

٨٤	١٩٧٨/١٢/١٢	مستشفى السلام	١ —
٣٠٠	١٩٨١/١٠/٢٦	البنك المصري الخليجي	٢ —
٢٠٩٢٥	١٩٨٢/١٠/٤	المصرية الأمريكية للبوابات والدهانات	٣ —
٢٤٧٦٥		جملية	

(٥١) عبد الرؤوف ابراهيم شبابك

٥٠	١٩٨١/٧/٢٩	العالية للاستثمار والتنمية	١ —
١٦٠	١٩٨٢/١١/٩	العالية للمقاولات والتشييد	٢ —
٢١٠		جملية	

(٥٢) عبد السلام هيكل

١٤٥	١٩٧٨/٣/٢٦	١ —	فالى للإستثمارات
٧٢٠	١٩٨٢/١/١٩	٢ —	البحر المتوسط للمقاولات
٨٦٥			جملـة

(٥٣) عبد العزيز حجازى

٢٠	١٩٧٨/١٢/٥	١ —	الاستثمار العربى
١	١٩٨٠/١/٢١	٢ —	مستشفى السلام الدولى
		٣ —	المصرية الامريكية للتنمية الصناعية
٢٥٠	١٩٨٠/٣/٢٧		والاقتصادية
٥٠	١٩٨٢/٢/١٠	٤ —	المصرية الأمريكية للاستثمار
٤٠	١٩٨٣/٦/١٤	٥ —	أبراج مصر العالية
٣٦١			جملـة

(٥٤) عبد العظيم لقمة

٢٧٢	١٩٧٦/٧/٢٥	١ —	العالم العربى للتجارة
١١٦٧	١٩٧٧/٥/٢٩	٢ —	مصر السعودية العقارية
٥٠	١٩٧٧/١١/١٧	٣ —	الاسماعيلية مصر للتواجن
٥٠	١٩٧٧/١٢/٢٤	٤ —	الاسماعيلية مصر للتنمية
٢٥٠	١٩٧٧/٣/٤	٥ —	بنك قناة السويس
٢٥	١٩٧٨/٧/٦	٦ —	السلام للاستثمار
٤٢٠	١٩٧٩/٢/١٩	٧ —	مجمع زفتى الوطنى للتجميد والتبريد
٧٠٠	١٩٧٩/٧/١٧	٨ —	الاسماعيلية للسياحة
٩٠٠	١٩٨٠/١/٨	٩ —	العربية الدولية للاستثمارات
٢٥	١٩٨٠/٥/٥	١٠ —	صناعة مواسير ومنتجات البلاستيك
٢	١٩٨١/٨/٢٦	١١ —	بنك أسيوط الوطنى للتنمية
٨٠٠	١٩٨٤/٣/٢٦	١٢ —	العربية لصناعة مستلزمات المواسير
٤٦١٠٧			جملـة

(٥٥) عبد العليم وطلعت محمد سمهان

٧٥	١٩٧٩/١/١٦	المشاريع السياحية	١ —
٥٥٠	١٩٧٩/٣/١٩	منظمة الشرق للمباني والانشاءات «ايكو»	٢ —
٥٥٧,٥		جملـة	

(٥٦) عبد القادر السيسى

١٠	١٩٧٦/١/١	الجرانيت والرخام المصرية	١ —
٨	١٩٧٨/٥/١٣	اورليكون مصر لأسياخ ومهمات اللحام	٢ —
٢٥	١٩٧٨/٧/٦	السلام للاستثمار	٣ —
٣٦٢	١٩٧٩/١٠/١٥	العربية للكرافان والخدمات السياحية	٤ —
١٠٠	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربى الأفريقى	٥ —
١٥٠	١٩٨٢/٤/١٤	البحر الأزرق المصرية للإستثمار	٦ —
٥	١٩٨٣/٣/٣	العربية لتصنيع مواد التغليف	٧ —
٤٧	١٩٨٣/٣/٢٨	دار الإسكندرية للطباعة والنشر	٨ —
٣٣٨,٩		جملـة	

(٥٧) عبد المنعم وعبد الحميد مصطفى سعودى

٦٠٠	١٩٧٩/١٠/٨	النيل للتنمية الزراعية «نادكو»	١ —
١٢٥	١٩٨١/٣/١٩	الوطنية للاستثمار والمشروعات العامة	٢ —
١٢	١٩٨١/٥/٧	المصرية الأمريكية للزراعة	٣ —
٢٥٥	١٩٨١/١١/١٤	مودرن للإستثمارات والتنمية	٤ —
١٧٥٠	١٩٨٢/١/٣	كازينو بالاس بورسعيد	٥ —
٢١٧	١٩٨٣/١/١٨	مودرن للمقاولات والتعمير	٦ —
٢٠٠	١٩٨٣/٦/٥	الجيزة الوطنية للأمن الغذائى	٧ —
٣١٥٩		جملـة	

(٥٨) عثمان أحمد عثمان

١٧,٣	١٩٧٦/٥/٢	استيمان لتصنيع قطع معدنية للمساكن الجاهزة	١ —
٥	١٩٧٧/٤/٢٨	الصناعات الهندسية المعمارية للإنشاء والتعمير	٢ —

٢٥٠	١٩٧٧/٧/٩	العربية للألياف الصناعية	٣ —
٥٠٠	١٩٧٧/١٢/٨	المقاولات والصناعات التخصصية	٤ —
٢٥	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	٥ —
١٧٥	١٩٧٨/٣/٤	بنك قناة السويس	٦ —
٣٤٧,٤	١٩٧٨/٥/١٠	العربية لإنتاج المحاجر (كواريكو)	٧ —
١٠	١٩٧٨/٨/٢٠	بنك الدلتا الدولي	٨ —
١٠٢	١٩٧٩/٧/٢	مصر رايونند للأساسات	٩ —
٨٠	١٩٧٩/١٢/١٣	الهندسية لخدمات التشييد (ايسكو)	١٠ —
		مصر ديفيلاج والمقاولات والصناعات	١١ —
١٥٠	١٩٨٠/٢/١٠	التخصصية	
١٠	١٩٨١/٥/١٩	ديرب نجم للاستثمار	١٢ —
١	١٩٨١/٩/١٢	دار مايو الوطنية للنشر	١٣ —
١٤٢٥	١٩٨١/١٠/٢٥	المجموعة الاستشارية المتحلة	١٤ —
٥٠	١٩٨٢/٣/٧	الشرقية الوطنية للمقاولات	١٥ —
٣١٤٧,٧		جملـة	

(٥٩) عزالدين محمد الدباج

١٥٠	١٩٨٢/٨/٢٤	الاسلامية الدولية للاستثمارات العقارية	١ —
٢٠٠	١٩٨٢/٣/٣٠	الاسلامية الدولية للقاولات	٢ —
١٠٠	١٩٨٤/٣/٢	الاسلامية الدولية للصوتيات والمرئيات	٣ —
٤٥٠		جملـة	

(٦٠) عزت ومصطفى عبد الوهاب

		المصرية اللبنانية لصناعة البلاط	١ —
٤٠٥	١٩٧٥/٩/٢٥	والقيشاني (ليسكو مصر).	
٣٠	١٩٧٥/١٠/٣٠	سانشايين للسياحة والخدمات السياحية	٢ —
٤٣٥		جملـة	

(٦١) عصام شفيق جبر

١٠٠	١٩٨٠/٢/١٨	العربية الحديثة لصناعة الأخشاب «متين»	١ —
٣٧	١٩٨٠/٤/١٦	الوطنية للمشروبات	٢ —

١٠٠	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربى الأفريقى	٣ —
١٢٠	١٩٨٣/٣/٢٨	دار الاسكندرية للطباعة والنشر	٤ —
٣٥٧		جملية	

(٦٢) عفاف عبد الحليم الشيراوى

٥	١٩٨١/٩/٥	بنك الفيوم الوطنى للتنمية	١ —
١٠٠٠	١٩٨٢/٩/٦	الهندسية والتعمير (هانورا)	٢ —
١٠٠٥		جملية	

(٦٣) عقل محمد حلمى^(١)

١٤٥	١٩٨٠/٣/١٩	بنك الأهرام	١ —
١٠	١٩٨١/٥/١٩	ديرب نجم للاستثمار	٢ —
٢٢٥	١٩٨٢/١/١٦	الشرق الأوسط للتنمية والتعمير	٣ —
٢٤٩,٥		جملية	

(٦٤) على عبد المنعم المفتى

١٤	١٩٧٨/١٢/١٢	مستشفى السلام	١ —
٥٠	١٩٧٩/٣/٢٥	الاسكندرية للأغذية	٢ —
٣١٥	١٩٨٠/١/٣١	العالمية للنقل السياحى	٣ —
٣٧٩		جملية	

(٦٥) على وحسن عبد الفتاح الشلقاى^(٢)

٢٧٠	١٩٧٧/٨/١١	أوناس للسياحة	١ —
٣٠	١٩٧٨/٣/٢٦	فالى للإستثمارات	٢ —
٦,٩	١٩٧٨/٤/٢٢	المجموعة الاستشارية للشرق الأوسط	٣ —
٢٤٠	١٩٨٤/٦/٢٣	المجموعة العربية للاستثمار والتنمية	٤ —

٥٤٦,٩ جملية

(١) كان رئيسا لمجلس إدارة الشركة المصرية للصناعات الحربية والتليفونات ، الجريدة الرسمية ١٩٦٨/٦/٢ .

(٢) فرضت عليه الحراسة بقرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٧ . أنظر الجريدة الرسمية بذات التاريخ . ورفعت عنه بقرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٨ . أنظر الجريدة الرسمية بذات التاريخ .

(٦٦) فتحى اسماعيل والى

١٨٠	١٩٨٢/٨/٢٤	الاسلامية الدولية للاستثمارات العقارية	١ —
١٠	١٩٨٢/٨/٣٠	الاسلامية الدولية للمقاولات	٢ —
١٢٠	١٩٨٤/٣/٢	الاسلامية الدولية للصوتيات والمرئيات	٣ —

٣١٠ جملة

(٦٧) فتحى ووجيه الدجوى

٧٠	١٩٨٠/١/٢١	مستشفى السلام الدولى	١ —
٢٠٠	١٩٨١/١٢/١٠	النيل للاستثمار التنمية	٢ —
٥٠	١٩٨٢/٨/١٤	النيل للتعدين	٣ —

٣٢٠ جملة

(٦٧) فوزى رزق المفتى

٢٧٢	١٩٧٦/٧/٢٥	العالم العربى للتجارة	١ —
٥٠	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	٢ —
١٢٠	١٩٧٨/٣/٤	بنك قناة السويس	٣ —
٢٥	١٩٨٠/٥/٥	صناعة مواسير ومنتجات البلاستيك	٤ —
		المصرية الأسبانية لمنتجات الأستبوس	٥ —
٢٢٥	١٩٨٠/١١/٢٢	(وراء مصر)	
١٥٠٠	١٩٨١/٧/٥	العالم العربى للإستثمار والتنمية	٦ —
١٠٥٠	١٩٨٢/١٢/١٨	العربية للمستلزمات الطبية	٧ —
٢٤٠٠	١٩٨٤/٣/٢٦	العربية لصناعات مستلزمات المواسير	٨ —

٥٦١٩٥ جملة

(٦٩) كامل توفيق دياب

١٠٠	١٩٨٠/٧/٣	ميكان أريد إيجيبت	١ —
١٠	١٩٨١/٥/١٩	ديرب نجم للاستثمار	٢ —
٤٠٠	١٩٨١/٩/١٤	الحفر الوطنية	٣ —
٨٤٠	١٩٨٢/٥/١٧	بنك هونج كونج	٤ —
		الوادى الاستثمارية لصناعة الصابون	٥ —
٨٤	١٩٨٣/٢/٢٤	والمنظفات الصناعية	

١٤٣٤ جملة

(٧٠) كمال أحمد عاشور

٢٠	١٩٧٨/٩/١٧	مصر النمسا للإنشاءات والهندسة	١ —
٥٠	١٩٧٨/١٠/١٧	براون أندروث المصرية للإنشاءات	٢ —
٦٠	١٩٨٠/٤/٢٤	المصرية العالمية للمقاولات «كونكورد»	٣ —
١٠٤٤	١٩٨٠/١٠/٣٠	صناعة التبريد والغازات	٤ —
٤٥	١٩٨٠/١٢/٢٠	انترنايل للتصنيع	٥ —
١٥٢٥	١٩٨٤/٤/٥	الجيزة للكابلات	٦ —
٦٠٠	١٩٨٤/٤/١١	الجيزة للمشروعات والهندسة	٧ —
٢٤٠٤٤		جملة	

(٧١) محمد أحمد غانم

١٤٠	١٩٧٦/١/١	الجرانيت والرخام المصرية	١ —
٦٠	١٩٧٦/١/٢٢	تصنيع الأقلام البلاستيك	٢ —
٩٦٣	١٩٧٨/٩/١٩	المصرية الكويتية للتعمير	٣ —
٤٠٠	١٩٨٢/٤/٢٢	النيل للأحذية البلوريتان	٤ —
٦٩٦٣		جملة	

(٧٢) محمد إسماعيل العيوطى واخواته^(١)

١٧٢٥	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	١ —
١٤	١٩٧٨/١٢/١٢	مستشفى السلام	٢ —
٧٠	١٩٨٠/٢/١٨	العربية لصناعة الأخشاب «متين»	٣ —
٤٠٠	١٩٨٢/١١/١٣	النيل للتصنيع الزراعى	٤ —
٦٥٠	١٩٨٢/١١/١٤	النيل للطباعة والتغليف	٥ —
١٠٠٠	١٩٨٣/٣/٢	المصرية الحديثة للتنمية والاستثمار	٦ —
٣٠٠	١٩٨٣/١/١	المباني المصرية «أركان»	٧ —
١٥٠٠	١٩٨٣/١١/٢٧	طيبة للمشروعات والتنمية	٨ —
٤١٠٦٥		جملة	

(١) رأسمالية قديمة فرضت عليه الحراسة بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٨ مع عبد الفتاح الشلقاني ومحمد رهير جرانه . أنظر الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٨ .

(٧٣) محمد الرزوق وزوجته ربيعة الهادى التركى

٩٠٠	١٩٨١/١/١٩	مارينجاك للاستثمار المصرية	١ —
٧٧٩	١٩٨١/١٠/٣١	مارينبو للاستثمار	٢ —
١٦٧٩		جملية	

(٧٤) محمد أنور السادات

١٠٠	١٩٨٠/٩/١١	الوطنية للأمن الغذائى	١ —
١	١٩٨١/٨/١٩	بنك البحيرة الوطنى للتنمية	٢ —
ار	١٩٨١/٩/١٢	دار مايو الوطنية للنشر	٣ —
١٠١٩		جملية	

(٧٥) محمد توفيق عبد اللطيف شوقى

٨٠٠	١٩٨١/٩/١٤	الحفر الوطنية	١ —
١٦٨	١٩٨٢/٥/١٧	بنك هونج كونج المصرى	٢ —
٩٦٨		جملية	

(٧٦) محمد جميل عبد الستار

		مصر أمريكا لصناعة السجاد والموكيت	١ —
١٢٠	١٩٨٢/٣/٢٥	«ملاك»	
٣٨	١٩٨٣/٦/٢	العاشر من رمضان لصناعة الغزل	٣ —
٢٥٨		جملية	

(٧٧) محمد حامد محمود

٤٠٠	١٩٧٥/٩/٣٠	الجيزة لإنتاج اللواجن	١ —
٣٥٠	١٩٨١/١/٢٤	بن لادن العربية للإستثمار	٢ —
٥	١٩٨١/٥/١٩	ديرب نجم للإستثمار	٣ —
٧٥٥		جملية	

(٧٨) محمد حسن الباز

١١٠	١٩٨١/٩/١٦	الشرق الأوسط القابضة	١ —
-----	-----------	----------------------	-----

١٥٠	١٩٨٢/٤/١٤	البحر الأزرق المصرية للإستثمار	٢ —
١٠٠	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربى الأفريقى	٣ —
٣٦٠		جملـة	

(٧٩) محمد حسن العبد

١٠	١٩٧٥/٨/١٦	العربية للخزف	١ —
١١٠٤	١٩٧٩/١١/٨	روسيكو للأثاث	٢ —
٢٥	١٩٨٣/٣/١٣	العربية للطوب	٣ —
١٤٥٤		جملـة	

(٨٠) محمد رشيد راشد

٧٥٢	١٩٨١/٣/٢٤	المصرية الألمانية للأغذية	١ —
٣٥٧	١٩٨١/٧/١٧	ميناء رشيد للملاحة	٢ —
١١٠٩		جملـة	

(٨١) محمد سعيد رشدى

١٠	١٩٧٦/٦/٣	مصر إيران لتكييف الهواء (ميراكو)	١ —
٥	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	٢ —
٣	١٩٧٩/٤/٢٩	المصرية الأمريكية للنقل والشحن والتفريغ	٣ —
١٤٥	١٩٧٩/٧/٣	تى. أى. بى الشرق الأوسط	٤ —
٣٠	١٩٧٩/٩/١٠	ايمكس انترناشيونال	٥ —
٣٣٢٥		جملـة	

(٨٢) محمد سعيد عبد المنعم

٤٢٣٥	١٩٧٨/٩/١٩	المصرية الكويتية للتعمير	١ —
٢٥	١٩٨٧/١٢/٥	الاستثمار العربى	٢ —
٣٨٠	١٩٧٨/١٢/٢٤	الطيران العربى الدولى	٣ —
١٤٥	١٩٨١/٣/١٩	الوطنية للإستثمار والمشروعات العامة	٤ —
٨٤	١٩٨٢/٦/٢٤	مصر العربية للإنتاج الحيوانى	٥ —
١٤٥	١٩٨٣/٤/٢	العاشر من رمضان لصناعة الغزل	٦ —

٣٧٥	١٩٨٣/١١/١٥	نوبا فارم للإستثمار	٧ —
٢١٠	١٩٨٣/١١/١٥	المجموعة العربية للإستثمار	٨ —
٢٢٣٧,٥		جملـة	

(٨٣) محمد عبد العزيز السمان

٥٠	١٩٨٢/٨/٢٤	الاسلامية الدولية للإستثمارات العقارية	١ —
١٠٠	١٩٨٢/٨/٣٠	الاسلامية الدولية للمقاولات	٢ —

١٥٠		جملـة	
-----	--	-------	--

(٨٤) محمد عبد العزيز محبوب

٢٥٠	١٩٧٩/١٢/٦	الاتحاد للتعمير والتصنيع	١ —
١٧٨	١٩٨١/٦/٢٥	الدولية لتعبئة المياه الجوفية والمعدنية	٢ —
١٦٠	١٩٨٢/١/١٨	المصرية لصناعة الأدوات الصحية	٣ —
١٥	١٩٨٣/١/٢٩	العربية للبورسلين	٤ —
٢٥٦	١٩٨٣/٨/٩	الاسكندرية للخدمات الطبية	٥ —
٣٠٠	١٩٨٤/٣/٥	الدولية لمواد ومستلزمات البناء	٦ —

١١٥٩		جملـة	
------	--	-------	--

(٨٥) محمد عبد الله مرزبان وشقيقه

٤٥٣	١٩٧٨/٥/١٦	كوليجيت بالموليف مصر	١ —
١٤٢,٥	١٩٧٩/٤/٢٩	المصرية الأمريكية للنقل والشحن والتفريغ	٢ —
٥٠	١٩٨١/٦/ ٨	بنك الإعتقاد والتجارة مصر	٣ —

٢٣٧,٨		جملـة	
-------	--	-------	--

(٨٦) محمد عبد المحسن النجار

١٢,٥	١٩٧٨/٤/٢٤	بنك الاسكندرية الكويت الدولى	١ —
١٥٠	١٩٨٢/٠/٢٤	الاسلامية الدولية للاستثمارات العقارية	٢ —
٢٣٠	١٩٨٢/٨/٣٠	الاسلامية الدولية للمقاولات	٣ —
٢٥٠	١٩٨٤/٣/٢	الاسلامية الدولية للصوتيات والمرئيات	٤ —

٦٤٢,٥		جملـة	
-------	--	-------	--

(٨٧) محمد عبد المحسن شتا

٧٠	١٩٧٩/٩/١٠	ايمكس إنترناشيونال	١ —
٦٥٠	١٩٨٢/٣/٣١	المركز الطبى بالعجوزة	٢ —
٨٤٠	١٩٨٢/٥/١٧	بنك هونج كونج المصرى	٣ —
١٥٦٠		جملية	

(٨٨) محمد على الفقى

١	١٩٧٧/١١/١٧	الاسماعيلية مصر للدواجن	١ —
٧	١٩٧٨/١٢/١٢	مستشفى السلام	٢ —
١٢٥	١٩٨٠/١١/٣٠	البركان للتنمية والإنشاء	٣ —
٢	١٩٨١/٥/١٩	ديرىب نجم للإستثمار	٤ —
٩٥	١٩٧١/١١/١٤	مودرن للإستثمار والتنمية	٥ —
١٧٥	١٩٨٢/١/٥	العربية المصرية للإستثمار	٦ —
٤٢	١٩٨٢/١٠/٢١	المباركية للإستثمار	٧ —
٣٢٣		جملية	

(٨٩) محمد فخرى عبد الله

٥٠	١٩٧٦/٦/١٠	المصرية الدولية للنقل الجوى	١ —
٢٥	١٩٧٠/١/٢٦	بنك النيل	٢ —
١٣٠	١٩٧٨/٧/١٧	المتحدة للهندسة والمقاولات	٣ —
١٧٥	١٩٧٨/١٢/١٢	مستشفى السلام	٤ —
٣٠٠	١٩٨٠/٨/٢	مصر إيران للمنشآت السياحية	٥ —
١٥٩٩	١٩٨٠/١١/٢٥	المصرية السعودية للتنمية	٦ —
١٠٠٠	١٩٨١/٣/٢٣	المهن الطبية للإستثمار	٧ —
٦٧	١٩٨١/٩/٥	بنك الفيوم الوطنى للتنمية	٨ —
٣٣٤٦		جملية	

(٩٠) محمد فريد فؤاد خميس

		مصر أمريكا لصناعة السجاد والموكيت	١ —
٤٠٠	١٩٨١/٣/٢٥	« مأك »	

٢٥٠	١٩٨١/١٠/٢٦	البنك المصرى الخليجى	٢ —
١٠٥٦	١٩٨٢/٤/٢٠	المتحدة للأثاث كرومكس	٣ —
٣٣	١٩٨٣/٤/٢	العاشر من رمضان لصناعة الغزل	٤ —
٧٨٨٦		جملية	

(٩١) محمد قشوع

٨٠٠	١٩٨١/٧/١٦	بنك الدقهلية الوطنى للتنمية	١ —
١٠٠	١٩٨٢/١١/٦	الدقهلية الوطنية للأمن الغذائى	٢ —
٩٠٠		جملية	

(٩٢) محمد فؤاد إبراهيم

١٠	١٩٧٨/١٢/٥	الاستثمار العربى	١ —
٦٢٥	١٩٨١/٥/٢٥	ماتاك المصرية لمقاولات أعمال التبريد	٢ —
٥٩٥	١٩٨٢/١٢/١٥	سنوحى لمواد البناء	٣ —
١٣٢		جملية	

(٩٣) محمد محمود

٣٧٦	١٩٧٥/٨/٢١	ايجيبتال لصناعة الأحذية والتعال	١ —
٧٣٥	١٩٧٦/٩/٢٩	بول لتمويل الورق	٢ —
١٥٠٠	١٩٧٩/٩/١٣	ايجيبتال لصناعة صناديق الكارتون المضلع	٣ —
٦٠٠	١٩٨١/١٠/٢٦	البنك المصرى الخليجى	٤ —
٢٠	١٩٨١/١/١٨	المصرية لصناعة الأدوات الصحية	٥ —
١٨٠٠	١٩٨٢/٤/٢١	النيل المتحدة للإستثمارات	٦ —
٥٠٣١		جملية	

(٩٤) محمد محمود أبو شادى

٨٠	١٩٨١/٧/٢٥	المصرية الفرنسية للصناعات الزراعية	١ —
١٥٠	١٩٨٢/٩/٤	الغذائية	
١١٢	١٩٨٢/١٠/١٢	بنك مصر العربى الأفريقى	٢ —
١٥٠٠	١٩٨٤/٣/١١	النيل للمحاجر	٣ —
١٧٤١٢		العربية للمقاولات والتنمية العمرانية	٤ —
		جملية	

(٩٥) محمد محمود عزب

٧٥	١٩٧٥/٨/١٦	العربية للخزف	١ —
		المصرية اللبنانية لصناعة البلاط	٢ —
٤٠٥	١٩٧٥/٩/٢٥	والقيشاني (ليسيكو مصر)	
٥٠	١٩٧٨/٣/٤	بنك قناة السويس	٣ —
١٥	١٩٨٣/١/٢٩	العربية للبورسلين	٤ —
٥٤٥		جملية	

(٩٦) محمد محمود نصير

٢٠٠	١٩٧٦/٣/٢٥	السعودية المصرية للإستثمار والتمويل	١ —
٣٣	١٩٧٨/١٢/١٢	مستشفى السلام	٢ —
٢٣٣		جملية	

(٩٧) محمد مصطفى ياقوت^(١)

٤٦	١٩٧٧/٧/١١	شريد للمعدات الكهربائية	١ —
٥٠	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	٢ —
٥٠٠	١٩٧٨/٢٣	المصرية الأسبانية للملاحة «إيجيبسيان»	٣ —
٥٩٦		جملية	

(١) رفعت عنه الحراسة بقرار رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ . الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٨/١/٦ .

(٩٨) محمد عتريس أبو دلال

١٢٥	١٩٨١/٨/١٩	بنك البحيرة الوطنى للتنمية	١ —
٢٢٠	١٩٨٥/١/٤	البحيرة للطوب الطفلى ومواد البناء	٢ —
٢٣٢٥		جملية	

(٩٩) محمد منير شريف صبرى (شقيق الملكة نازلى)

٧٠٠	١٩٧٧/٩/١٨	نوبا بارك القاهرة	١ —
١٢٥	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	٢ —
٧١٢٥		جملية	

(١٠٠) محمود يس شعراوى

سمير حسن شعراوى

أحمد حسن شعراوى

١٣	١٩٧٨/٧/١٧	المتحدة للهندسة والمقاولات	١ —
٣٧٥	١٩٧٨/١١/٢٣	المعمارية للإستثمار	٢ —
٤٠	١٩٨٠/١/٢٠	استثمار الطاقة الشمسية	٣ —
٧٥٠	١٩٨١/٩/٢٩	العالمية للتعمير والسياحة	٤ —
١٢٩٥		جملنة	

(١٠١) محيى الدين أحمد القرش

١٨٩١	١٩٨٠/١١/٢٥	المصرية السعودية للتنمية	١ —
٣٤٦	١٩٨١/٢/١	النقل والسياحة الداخلية «انتراتور»	٢ —
٨٣	١٩٨٣/٧/٢	الجنوب للإستثمارات	٣ —
٢٧٥٥٦		جملنة	

(١٠٢) محيى الدين عبد الله هلال

١٦٠	١٩٨٠/٩/٣	الإنشآت المدنية والأساسات الميكانيكية (ستروميك)	١ —
٤٥٠	١٩٨١/٧/٢٩	العالمية للإستثمار والتنمية	٢ —
٣٥٠	١٩٨١/١٢/١٠	النيل للإستثمار والتنمية	٣ —
٥٠	١٩٨٢/٨/١٤	النيل للتعدين	٤ —
١٠١٠		جملنة	

(١٠٣) مدحت التونسى

١٠٠	١٩٧٨/١٢/٥	الاستثمار العربى	١ —
٥٦٨٢	١٩٧٨/١٢/١٢	مستشفى السلام	٢ —
٣٠	١٩٧٩/٧/١٣	المجموعة المصرية - للإستثمارات	٣ —
٢٥٠	١٩٨٠/١/٢٢	الكيمائيات العطرية ومكسبات الطعم والرائحة (نيوكاتو)	٤ —
١٥٤	١٩٨٠/٧/١٧	الخبراء العرب فى الهندسة والإدارة مصر / تيم / مصر	٥ —

١٠٥	١٩٨٢/٥/١٧	بنك هونج كونج المصرى	٦ —
٨٤	١٩٨٢/٦/٢٤	مصر العربية للإنتاج الحيوانى	٧ —
١٥	١٩٨/ ١٢/١١	الانتاج النباتى	٨ —

١١٦٧٦ جملـة

(١٠٤) أحمد عبد الحلیم مشهور وآخرون

٢٥	١٩٧٨/٧/٦	السلام للاستثمار	١ —
٢١	١٩٧٩/١/٢٠	فالى للاستثمار ومواد البناء والمقاولات	٢ —
١٢٥٠	١٩٧٩/٥/٢٩	الدولية للإنشاءات	٣ —
٣٩٦	١٩٧٩/١١/٨	روستيكو للأثاث	٤ —
٣٢٨	١٩٨١/٣/١٩	الوطنية للاستثمار والمشروعات العامة	٥ —
٣٢	١٩٨١/٨/٢٣	بنك الشرقية الوطنى للتنمية	٦ —
١٥٠	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربى الأفريقى	٧ —
٦	١٩٨٣/٣/٢	البرارى للاستثمار	٨ —
٢٥	١٩٨٣/٣/٣	العربية لتصنيع مواد التغليف	٩ —
٢٣٧	١٩٨٣/٣/٢٨	دار الاسكندرية للطباعة والنشر	١٠ —

١٦٠٥١ جملـة

(١٠٥) مصطفى البليدى

١٠٠	١٩٧٨/٨/٢	بنك الدلتا الدولى	١ —
١٠٠	١٩٧٨/١١/٨	النيل للملابس	٢ —
٢٥	١٩٨١/٩/١٢	دار مايو الوطنية للنشر	٣ —
٨٤٠	١٩٨٢/٥/١٧	بنك هونج كونج المصرى	٤ —

١٠٦٥ جملـة

(١٠٦) مصطفى حسن محمد

٥٠	١٩٨٢/٨/٢٤	الاسلامية الدولية للاستثمارات العقارية	١ —
٥٠	١٩٨٢/٨/٣٠	الاسلامية الدولية للمقاولات	٢ —

١٠٠ جملـة

(١٠٧) مصطفى رمزي الشافعي

٦٠٠	١٩٨٠/١/٦	المصرية الوطنية للملاحة	١ —
٧٥	١٩٨٠/٥/٥	صناعة مواشير ومنتجات البلاستيك	٢ —
٣٥	١٩٨٠/٨/٢٣	البحيرات المرة للاستثمار	٣ —
١٣٠	١٩٨١/٣/١٩	الوطنية للاستثمار والمشروعات العامة	٤ —
٤	١٩٨١/٥/١٩	ديرب نجم للاستثمار	٥ —
١٥٠٠	١٩٨١/٦/٣	الاسكندرية للاستثمار والتنمية	٦ —
٣٠	١٩٨١/٦/٨	بنك الاعتماد والتجارة مصر	٧ —
١٥	١٩٨١/٧/١	المهندس الوطنية للمعلومات	٨ —
٣٥٠	١٩٨١/٩/١٢	بنك الاسكندرية التجاري البحري	٩ —
١٣٦	١٩٨٢/١/٢٣	المصرية للمنظفات الصناعية	١٠ —

٢٨٠٧٥

جملـة

(١٠٨) مصطفى كامل السعيد

٣٠	١٩٧٨/٣/٢٦	فالى للاستثمارات	١ —
٢٠	١٩٨١/٥/١٩	ديرب نجم للإستثمار	٢ —
١٠	١٩٨١/٨/٢٣	بنك الشرقية الوطنى للتنمية	٣ —
٥٠	١٩٨٥/٣/٧	الشرقية الوطنية للمقاولات	٤ —
		الوادى الاستثمارية لصناعة الصابون	٥ —
٨٨	١٩٨٣/٢/٢٤	والمنظفات الصناعية	

١٩٨

جملـة

(١٠٩) منير اسماعيل الخولى

صبرى حسن الخولى

٣٥٠	١٩٨١/١٢/١٠	النيل للاستثمار والتنمية	١ —
٢٠٠	١٩٨٢/٨/١٤	النيل للتعدين	٢ —

٥٥٠

جملـة

(١١٠) موريـس رزق أندراوس

٥٠	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	١ —
١٠٥٠	١٩٧٩/٧/٥	الدولية للاستثمار والتعمير	٢ —

١١٠٠

جملـة

(١١١) ميرفت محمد رضوان قناوى

٢٥٣٦٥	١٩٧٨/١٢/١٢	مستشفى السلام	١ —
١٨٠	١٩٨٠/١/٢٥	المصرية السعودية للتنمية	٢ —
٦٩	١٩٨١/٨/٤	الفيوم للمياه المعدنية	٣ —
٢٧٨٥٥		جملـة	

(١١٢) ميشيل باخوم

٢٥	١٩٧٦/٥/٢٠	مصر إيران للاستشارات الهندسية	١ —
٢٥	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	٢ —
		اردمان ايس لهندسة التربة واختبار	٣ —
٢٤	١٩٧٨/٤/٢٧	مواد الثقيب	
٥	١٩٧٩/٥/٣	قى. أى. بى الشرق الأوسط	٤ —
٢٥	١٩٨١/٧/٢٥	المصرية الفرنسية للصناعات الغذائية	٥ —
٢٥	١٩٨١/١٠/٢٦	البنك المصرى الخليجى	٦ —
١٠٦٥		جملـة	

(١١٣) نحية عقل جبرة

٥٥٢	١٩٧٦/٧/٥	الشمس بيراميلز للفنادق والسياحة	١ —
		مصانع الأسمنت الأسبانية المصرية	٢ —
٢٢٤٠	١٩٨٠/٦/٢١	«سيجيكو»	
٢٢٩٥٢		جملـة	

(١١٤) نعمة الله بولس

٥٠	١٩٧٩/٥/١٧	الاسماعيلية للسياحة	١ —
١٧٥	١٩٧٩/٦/٤	واى. كى. كى. زير مصر	٢ —
٢٢٥		جملـة	

(١١٥) هالى رزق جرجس

١٠٠٠	١٩٨١/٣/١٥	الدولية للاستثمار	١ —
٣٠٠	١٩٨٢/٧/٢٨	الدولية لمنتجات الألبان والأغذية	٢ —
١٣٠٠		جملـة	

(١١٦) هانى عبد الجليل العمرى

٥	١٩٨١/١٠/٢٦	البنك المصرى الخليجى	١ —
٨٤٠	١٩٨٣/٤/١٤	جنرال موتورز مصر	٢ —
٧٠٨	١٩٨٣/١١/١٥	المجموعة العربية للاستثمار	٣ —
		المجموعة المالية المصرية لخدمات الاستثمار	٤ —
٩٣	١٩٨٤/٦/١٤	للاستشارات المالية	
١٦٤٦		جملـة	

(١١٧) وائل صديق لهيطة

٣٥	١٩٧٦/٥/٩	مدكو الدولية للبواخر النيلية	١ —
١٠	١٩٧٧/١٢/٢٩	بورسعيد الحرة للتجارة والتنمية	٢ —
٥	١٩٨١/٣/١٩	الوطنية للاستثمار والمشروعات العامة	٣ —
٧٨٧	١٩٨٣/٢/٢٠	المصرية لأعمال النقل الفنى	٤ —
١٢٨٧		جملـة	

(١١٨) يوسف على يوسف توبة

٥٠	١٩٧٨/١/١٦	بنك النيل	١ —
١١٥٠٠	١٩٨٠/١٠/١٥	النيل للإسكان	٢ —
١١٥٥٠		جملـة	

ملحق رقم (٤)
بيان بأسماء المساهمين في الشركات المساهمة
١٩٧٥ — ١٩٨٤
والذي تتراوح مساهماتهم بين ١٠٠ ألف جنيه
إلى ٢٥٠ ألف جنيه

قيمة المساهمة بالألف جنيه	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسلسل
١٥٠	إنتاج شفرات حلقة	١٩٨٠/١٢/٢	انترنايل للتصنيع	أبراهيم كامل سيد أحمد	١
١٢٠	خدمات طبية	١٩٨٤/٧/٢٩	مستشفى الدق للطوارئ	أبراهيم محمد فياض	٢
١٠٩,٩	خدمات مصرفية - بلاستيك	انظر الملحق (*)	انظر الملحق (*)	أحمد أبو اسماعيل	٣
١٠٠	خدمات مصرفية	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر المرفى	أحمد حامد الشرقاوى	٤
١٢٠	١٢٠	خدمات طبية	١٩٨٤/٧/٢٩ الجموعة العربية للاستثمار والتممية	أحمد حسن التاجي	٥
١٠٠	غير محدد	١٩٨٤/٦/٢٣	الوطنية للاستثمار والمشروعات العامة	مستشفى الدق للطوارئ	٦
١٠٠	غير محدد	١٩٨١/٣/١٩	انظر الملحق	أحمد فتيحي حسين	٧
١٣٢,٥	سياحة - استثمار أموال	انظر الملحق	انظر الملحق	أحمد كمال أبو حشيش	٨
١١٢,٥	بنوك - خدمات استشارية	انظر الملحق	مستشفى الدق للطوارئ	أحمد محرم	٩
١٢٠	خدمات طبية	١٩٨٤/٧/٢٩	البنك المصرى اخليجي	أحمد مصطفى عيسى	١٠
٢٠٠	خدمات مصرفية	١٩٨١/١٠/٢٦	جتلكو مصر لمواد البناء	أحمد محمد أباطة	١١
١٠٨	إنتاج مواد بناء	١٩٧٨/٨/١٤	بنك مصر المرفى الأفريقي	أحمد مجدى عويس	١٢
١٠٠	خدمات مصرفية	١٩٨٢/٩/٤	انظر الملحق	أحمد معروف	١٣
١١٢,٥	بنوك - أمن غذائى مقاولات	انظر الملحق		اسماعيل بليغ صبرى	١٤

سلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالآلاف
١٥	اسماعيل عبد الفتاح	الشرقية الوطنية للمقاولات	١٩٨٢/٣/٧	مقاولات	١٥٠
١٦	أشجان محمد عترس	المصرية السعودية المشتركة للاستثمار	١٩٨٢/٦/٢٠	غير محدد	١٠٠
١٧	اعتماد ابراهيم خليل	الوطنية للاستثمار والمشروعات العامة	١٩٨١/٣/١٩	غير محدد	١٥٠
١٨	الحسيني عادل محمد رشاد	المصرية العربية للمقاولات	١٩٨٣/٧/٦	مقاولات	١٣١
١٩	الياس ونيس فلتس	انظر الملحق	انظر الملحق	إنتاج بطاطين	١٤٢,٥
٢٠	آمال محمد أمين	اليل للفنادق والسياحة	١٩٧٨/١٢/١٢	فندقة وسياحة	١٠٠
٢١	بهي الدين الأشرم	مفكوت للانشاءات	١٩٨٠/٢١١/١٣	تشيد وبناء	١٥٦
٢٢	جلال عبد الوهاب عبد العزيز	العربية الأمريكية للمقاولات	١٩٨٤/٨/٢٩	مقاولات	١٠٣,٩
٢٣	جمال فايق بنباس	(أرامسك) المقاولات المالية	١٩٨٢/١/٦	مقاولات	١٣٠
٢٤	جورج نسيم جرجس	المجموعة العربية للاستثمار	١٩٨٣/١١/١٥	غير محدد	١٦٨
٢٥	جيلان محمد رياض	دوئج سان للبناء والمهندسة	١٩٧٨/١٢/٢١	مقاولات	١٠٥
٢٦	حسان يوسف ياسين	مصر العربية للفنادق	١٩٨٣/٨/٢١	فندقة وسياحة	٢٠٠
٢٧	حسين عبده القشوط	فيرو للبلاستيك	١٩٨٠/٢/٢	صناعة البلاستيك	١٢٥
٢٨	رائد هاشم يحيى	انظر الملحق	انظر الملحق	إنتاج سجاد وموكيت	٢٣٥
٢٩	رزق غطاس غبريال	الانشاءات المدنية	١٩٨١/٢/٥	تشيد وبناء	١٥٠

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالآلاف
٣٠	رشيدة رياض على زغلول	الدولية للتسمية والاستثمار	١٩٨٤/١/٢٦	غير محدد	١٠٠
٣١	رضوان عبد العزيز خير	الله العالمية للتعمير والسياحة	١٩٨١/٩/٢٩	فندق وسياحة	١٠٠
٣٢	رمزي ابراهيم	السعودية المصرية للاستثمار والتحويل	١٩٧٦/٣/٢٥	تحويل مشروعات	٢٠٠
٣٣	ريتشارد وديع غرغور	انظر الملحق	انظر الملحق	فندق وسياحة - صناعة بلاط	٣١٥
٣٤	سامية حسن قنديل	المركز الطبي بالمعجزة	١٩٨٢/٣/٣١	خدمات طبية	١٥٠
٣٥	سعاد حسين فهمي	بنك مصر العربى الأفريقى	١٩٨٢/٩/٤	خدمات مصرفية	١٠٠
٣٦	سعد الشريتي محمد	انظر الملحق	انظر الملحق	أمن غذائي - تغليف كتب	٢٢٥
٣٧	سعد محمد السورفي	مصر أمريكا لمستلزمات المستشفيات	١٩٨١/٢/٢٦	خدمات طبية	١٦٠
٣٨	سعيد أسعد علي	سالى مصر الكويت للصناعات الخشبية	١٩٨١/١/٢١	صناعة أخشاب وأثاث	١٦٠
٣٩	سعيد أحمد جمعة	المصرية العامة للمقاولات	١٩٨٣/٧/٦	مقاولات	١٣١
٤٠	سعيد عبد الحليم الصيرفي	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك - إنتاج طوب	١٢١

سلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالآلاف
٤١	سعيد علي عوف	سالى مصر الكويت للصناعات الخشبية	١٩٨٩/١/٢١	صناعة أخشاب وأثاث	جيبه
٤٢	سليمان الغلاليني	المصرية لصناعة الأخشاب «ميتن»	١٩٨٠/٢/١٨	صناعة أخشاب	١١٠
٤٣	سليمان حسن أبو باشا	المصرية العربية للمقاولات	١٩٨٣/٧/٦	مقاولات	١٣١
٤٤	سعيد عبد القادر خليفة	لوتشيا مصر لصناعة الأثاث	١٩٨٤/٤٠٧	صناعة أثاث	١٠٩
٤٥	شتين ابراهيم عبد الحفيظ	بنك هورنج كورنج المصرى	١٩٨٢/٥/١٧	خدمات مصرفية	٢١٠
٤٦	صالح مصطفى أمين	مستشفى الدقى للطوارئء	١٩٨٤/٧/٢٩	خدمات طبية	٢٠٠
٤٧	صلاح الدين سيد الطناتى	العائش من رمضان لصناعة الغزل	١٩٨٣/٤/٢	صناعة غزل للسجاد	١٠٠
٤٨	طارق محمود منصور	المصرية العربية للمقاولات	١٩٨٣/٧/٦	مقاولات	١٣١
٤٩	طور غود عصمت فؤاد	الاسلامية للأدوية والكيمويات والمستلزمات الطبية	١٩٨٢/١١/٧	انتاج مستلزمات طبية	١٢٦
٥٠	عامر عارف أحمد كامل	الشرق الأوسط القابضة	١٩٨٩/٩/١٦	غير محدد	٢٢٠
٥١	عبد الرحمن عبد الجيد	البنك المصرى الخليجى	١٩٨٩/١٠/٢٦	خدمات مصرفية	١٠٠
٥٢	عمرو عبد العظيم محمد المصرى	فيرو للبلاستيك	١٩٨٠/٢/٢	انتاج بلاستيك	١٢٥
٥٣	عبد الحافظ مطاوع	المصرية السعودية للفنادق	١٩٧٨/١١/٢٨	فندقة وسياحة	١٠٠

سلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالآلاف
٥٤	عبد الحميد موسى	تاكي فايتا	١٩٧٨/٨/٦	إنتاج بطاطين	٣٢٠
٥٥	عبد المجيد العروسي	الطيران العربي الدولي	١٩٧٨/١٢/٢٤	نقل	١٠٠
٥٦	عبد الفتاح علي نجيب	مصر إيران للأثاث	١٩٧٧/٩/٢٢	صناعة أثاث	١٢٥
٥٧	عبد الرؤوف إبراهيم شبايك	انظر الملحق	انظر الملحق	مقاولات - استثمار أموال	٣١٠
٥٨	عصام محمد الصادق وهديان	العربية الأمريكية للمقاولات (أرمسك)	١٩٨٤/٨/٢٩	مقاولات	١١٠
٥٩	عصام علي زايد	مكة للدراجين	١٩٧٩/٥/١	أمن غذائي	١٠٠
٦٠	عطية محمد سليمان	الاقتصادية للتبعية الغذائية	١٩٨١/١١/١٢	أمن غذائي	٢٠٠
٦١	علي علي فايد	السعودية المصرية للإستثمار والتحويل	١٩٧٦/٣/٢٥	تحويل مشروعات	٢٠٠
٦٢	علي جمال الناظر	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	تحويل مشروعات	١٦٥
٦٣	عقل محمد حلمي	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك - مقاولات	٢٤٩,٥
٦٤	علي حسين عبد الرحيم	فيرو للبلاستيك	١٩٨٠/٢/٢	صناعة بلاستيك	١٨٧,٥
٦٥	علي محمد رضوان	المركز الطبي بالمعجزة	١٩٨٢/٣/٣١	خدمات طبية	١٠٠
٦٦	علي محمد أمين والي	الجموعة العربية للإستثمار والتنمية	١٩٨٤/٦/٢٣	غير محدد	١٠٠
٦٧	عمرو إبراهيم ماهر	المصرية السعودية للفنادق	١٩٨٧/١١/٢٨	فندقة وسياحة	١٠٠
٦٨	فائق فؤاد بشرة	سالي مصر الكويت للصناعات الخشبية	١٩٨١/١/٢١	صناعة أخشاب	١٠٠

قيمة المساهمة بالآلاف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسلسل
جتيه	صناعة أثاث	١٩٨٠/٩/١٨	هيجمونت - مصر للأثاث	فرج محمد عبد اللطيف	٦٩
١٢٥	صناعة أثاث	١٩٨٠/٩/١٨	هيجمونت - مصر للأثاث	فرج محمد عبد اللطيف	٦٩
١٠٠	غير محدد	١٩٨٤/٦/٢٣	والتمية	كمال محمد هجرس	٧٠
١٠٠	خدمات مصرفية	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربي الأفريقي	كمال محمد زكي	٧١
١٠٠	خدمات مصرفية	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربي الأفريقي	ليلي محمد الشموقي	٧٢
٢٠٠	فندقة وسياحة	١٩٨٣/٨/٢١	مصر العربية لفنادق	ماجدة محمود سامي	٧٣
١٠٠	فندقة وسياحة	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربي الأفريقي	ماهر إلياس حنين	٧٤
١٢٠	فندقة وسياحة	١٩٨٤/٧/٢٩	مستشفى الدق للطوارئ	مجدي محمد محمود البربري	٧٥
١١٠	مقاولات	١٩٨٤/٨/٢٩	العربية الأمريكية للمقاولات	مجدي محمد محمد رزق	٧٦
١٠٥	فندقة وسياحة	١٩٧٨/٣/٢٦	فالي للاستشارات	محمد أسامة طيب خليفة	٧٧
١٢٧	صناعة أثاث	١٩٨٤/٤/٧	لوتشيا مصر لصناعة الأثاث	محمد أبو الفتوح سوليم	٧٨
١٠٠	فندقة وسياحة	١٩٧٨/١٢/١٢	النيل للفنادق والسياحة	محمد اهادي شكري	٧٩
١٠١	صحف - أمن غذائي	انظر الملحق	انظر الملحق	محمد أنور السادات	٨٠
١٠٠	خدمات استشارية	١٩٨٠/٨/٢٨	الجموعة الاستشارية المصرية	محمد جمال الدين بكري	٨١
١٥٠	صناعة حديد	١٩٨٠/٩/٢٩	مفيس الصناعية والتجارية	محمد حلمي عبد الحلق	٨٢
١٢٠	خدمات طبية	١٩٨٤/٧/٢٩	مستشفى الدق للطوارئ	محمد دسوقي النشار	٨٣
٢٠٠	أمن غذائي	١٩٨٣/٦/٥	الجيزة الوطنية للأمن الغذائي	محمد رضا أبو عبد السلام	٨٤

قيمة المساهمة بالألف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسلسل
جنيه					
١٠٠	خدمات مصرفية	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربى الأفريقى	محمد رمزى	٨٥
٢٢٠	غير محدد	١٩٨١/٩/١٦	الشرق الأوسط القابضة	محمد زكى فرحات	٨٦
١٠٠	خدمات طبية	١٩٨٢/٣/٣١	المركز الطبى بالمعجزة	محمد سامى عارف	٨٧
١٥٠	فندقة وسياحة	١٩٧٨/١١/٢٨	المصرية السعودية للفنادق	محمد صلاح منصور	٨٨
١٠٧٥	غير محدد	١٩٨١/٢/١٠	مصر العربية للاستثمار	محمد عادل السيد بدوى	٨٩
٢١٥	غير محدد	١٩٨١/٢/١٠	مصر العربية للاستثمار	محمد عادل ابراهيم السيد	٩٠
٢٠٠	تشبيد وبناء	١٩٨٠/١٠/٣	المبانى المتحدة	محمد عباس صفوت	٩١
١٠٠	فندقة وسياحة	١٩٨١/٩/٢٩	العالمية للتعمير والسياحة	محمد عبد المنعم فرج	٩٢
١٠٠	خدمات مصرفية	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربى الأفريقى	محمد عبد الرحمن نصار	٩٣
١٠٠	خدمات مصرفية	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربى الأفريقى	محمد عبد الله محمد عمر	٩٤
١١٠	مقاولات	١٩٨٤/٨/٢٩	العربية الأمريكية للمقاولات	محمد عبد الحميد عطية	٩٥
٢٣٢,٥	بنوك — صناعة طوب	انظر الملحق	انظر الملحق	محمد عتريس أبو دلال	٩٦
١٥٠	مقاولات	انظر الملحق	انظر الملحق	محمد عبد العزيز السمان	٩٧
١٠٠	خدمات مصرفية	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربى الأفريقى	محمد على الفراء	٩٨
١٠٠	صناعة طوب	١٩٨٢/٨/١٥	بنى سيف للطوب الطبقى	محمد على كامل متولى	٩٩
١٢٠	خدمات طبية	١٩٨٤/٧/٢٩	مستشفى الدق للطوارئ	محمد على مدور	١٠٠

قيمة المساهمة بالألف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسلسل
٢٠٠	تخزين وصيانة	١٩٧٦/٧/٢٥	العامل العربى للتجارة	محمد فهمى ابراهيم	١٠١
١٣٢	مقاولات غير محدد	انظر الملحق	انظر الملحق	محمد فؤاد ابراهيم	١٠٢
٢٠٠	تشيد وبناء	١٩٨١/٣/١	المرية الحديثة لصناعة الأخشاب «ميتين»	محمد كمال السعيد مصطفى	١٠٣
١٠٠	صناعة أخشاب	١٩٨٠/٢/١٨	العالية للنقل السياحى	محمد كمال عبد الوهاب	١٠٤
١٧٥	فندق وسياحة	١٩٨٠/١/٢١	المصرية السعودية للفنادق	محمد لطفى منصور	١٠٥
١٠٠	فندق وسياحة	١٩٧٨/١١/٢٨	انظر الملحق	محمد محمد غنيم	١٠٦
٢٣٣	خدمات طبية — استثمار أموال	انظر الملحق		محمد محمود نصير	١٠٧
١٠٠	غير محدد	١٩٨٤/١/٢٦	الدولية للتنمية والاستثمار	محمد يسرى محمد بيومى	١٠٨
١٠٠	غير محدد	١٩٧٨/٢/٤	مصر للاستثمار والتنمية	محمد يوسف وهى	١٠٩
١٠٠	فندق وسياحة	١٩٧٨/١٢/١٢	النيل للفنادق والسياحة	محمد سعيد الوردانى	١١٠
١٠٠	فندق وسياحة	١٩٧٨/١١/٢٨	المصرية السعودية للفنادق	محمد محمد الطيب	١١١
٢١٠	تخزين خضر وفاكهة	١٩٨٠/٩/٢	العالية لتريد المأكولات	محمد يحيى فهمى	١١٢
١٠٠	خدمات مصرفية	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربى الأفريقى	يحيى الدين محمود	١١٣
١٥٠	نقل	١٩٧٨/٦/١٥	بيراميدز للملاحة	مختار حسين حسن	١١٤
١٢٦	خدمات مصرفية	١٩٨٢/٥/١٧	بنك هونج كونج المصرى	مختار عباس عوف	١١٥
١٦٠	فندق وسياحة	١٩٨٠/٤/٢٤	المصرية العالية للمأكولات (كونكور)	مصطفى حامد قذاح	١١٦

سلسلة	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالآلاف
١١٧	مصطفى حسن محمد	انظر الملحق	انظر الملحق	مقاولات	١٠٠
١١٨	مصطفى سعيد عبد الباسط الوطنية للمشروبات	انظر الملحق	١٩٨٠/٤/٦	إنتاج مياه غازية	٢٠٠
١١٩	مصطفى كامل السعيد	انظر الملحق	انظر الملحق	فندقة وسياحة وبنوك	١٩٨
١٢٠	مصطفى محمد شوقي	ارثر أندرسون وشوقي وشركاهم	١٩٨١/١٠/٢٢	خدمات استشارية	١٠٠
١٢١	مكرم كامل عثمان	يونيون كاريد مصر	١٩٧٧/١٠/١٥	صناعة بطاريات	١١٠
١٢٢	منصور محمد حسن	النيل للفنادق والسياحة	١٩٧٨/١٢/١٢	فندقة وسياحة	١٠٠
١٢٣	ميخائيل ملاك	دو نج سان للبناء والهندسة	١٩٧٨/١٢/٢١	مقاولات	١٠٥
١٢٤	ميشيل باخوم	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك - خدمات استشارية	١٠٦,٥
١٢٥	ناهد حسن بارواي	المصرية العربية للمقاولات	١٩٨٣/٧/٦	مقاولات	١١٢
١٢٦	نازلي حسين محمد رفعت	الجزيرة العربية للمقاولات	١٩٧٨/٤/٢٦	مقاولات	١٠٥
١٢٧	هاني عبد النعم فوزي	مصر العربية للاستثمار	١٩٨١/٢/١٠	غير محدد	١٠٧,٥
٢٨	وائل صديق فيطرة	انظر الملحق	انظر الملحق	نقل - تخزين	١٢٨,٧
١٢٩	وديع عبد السيد نصر	المقاولات العالية	١٩٨٢/١/٦	مقاولات	١٣٠
١٣٠	وفيق محمد شلبي	مصر العربية للاستثمار	١٩٨١/٢/١٥	غير محدد	٢١٥
٣٣	ياسين محمد فهمي	السبلاوين الوطنية لمشروعات الأمن الغذائي	١٩٨٤/٣/٨	أمن غذائي	١٥٠

ملحق رقم (٥)
بيان بأسماء المساهمين في الشركات المساهمة
٧٥ — ١٩٨٤
والذى تتراوح مساهماتهم بين ٢٥٠ ألف جنيه إلى ٥٠٠ ألف جنيه

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف جنيه
١	ابراهيم مذكور	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك سياحية — غير محدد	٣٣٨
٢	احمد جاد ابراهيم	بنك الاعتاد والتجارة مصر	١٩٨١/٦/٨	خدمات مصرفية	٢٨٢
٣	احمد سعيد عباس	انظر الملحق	انظر الملحق	مقاولات	٣٣٢
٤	احمد عبد الحميد حسن	مصنع للتصنيع والاستثمار	١٩٨٢/١١/١	غير محدد	٤٣٠
٥	احمد عبد الرحمن عنان	البنك المصرى الخليجى	١٩٨١/١٠/٢٦	خدمات مصرفية	٣٥٠
٦	احمد عبد السلام هيبه	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك — صناعة موانئ	٣٦٠
٧	احمد عبد الله الديب	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك — مقاولات	٢٨٣,٥
٨	احمد محمد الشريف	انظر الملحق	١٩٨٠/٣/١٩	مقاولات	٤٥٠
٩	احمد يس عيد	بنك الأهرام	١٩٨٠/٣/١٩	خدمات مصرفية	٤٠٦
١٠	أشرف صقر يس	كوميكو سكان	١٩٨٣//٢٤	تصوير كمبيوتر	٢٥٠
١١	المعز عادل الأنقى	انظر الملحق	انظر الملحق	سياحة — انتاج شرائط	٤٨٤,٥
١٢	أنور الفخرفانى	بنك الأهرام	١٩٨٠/٣/١٩	خدمات مصرفية	٣٨٩
١٣	بهاء الدين أحمد حلمي	القناة لنداول الحاربات	١٩٨٢/٦/٢٨	شحن وتوزيع	٣٩٩
١٤	بهجت سعيد خليل	انظر الملحق	انظر الملحق	خدمات مصرفية / نقل	٤٠٠
١٥	تقى الله حلمي	تاكي فايتا	١٩٧٨/٨/٦	صناعة بطاطين	٣٩١
١٦	حامد السامح	بنك هونج كونج المصرى	١٩٧٩/٥/١٧	بنوك	٣٣٦

قيمة المساهمة بالآلاف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسجل
٣١٢	مقاولات	١٩٧٩/٧/١٢	هجرز أند هيل مصر للتشييد	حسن حسني عمارة	١٧
٣٦٢	صناعة أدوية	١٩٨٢/١١/٧	الاسلامية للأدوية الكيماوية والمستلزمات الطبية	حسن عباس حلمي	١٨
٣٠٠	غير محدد	١٩٨٤/٥/٢	جبل للإستثمار	حسن كامل اخلاوى	١٩
٣٥٠	خدمات استشارية	١٩٨١/١١/٢٤	بن لادن العربية للاستثمار	حسن محمد حافظ	٢٠
٤٢٠	بنوك	١٩٨٢/٥/١٧	بنك هورنج كورنج المصرى	جسدى زيان	٢١
٣٧٠	مقاولات	١٩٨٠/٦/١١	العربية المشتركة للإنشاءات	خالد محمود طالب	٢٢
٤٠٠	غير محدد	١٩٧٩/٨/١٤	الاتحاد الدولى للاستثمارات	رشدى صبحي خليل	٢٣
٢٨٨	خدمات مصرفية	١٩٨١/٦/٨	بنك الاعتماد والتجارة مصر	رمزى ابراهيم واصف	٢٤
٣٠٠	إنتاج دم	١٩٨٢/٧/١٣	إنتاج مشتقات الدم	رؤوف حكيم الياس	٢٥
٢٧٤٥	بنوك — أثاث	انظر الملحق	انظر الملحق	زكى هاشم	٢٦
٤١٠	سياحة	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	سامي محمود مراد سامي	٢٧
٤٢٠	استثمار أموال — أمن غذائى	انظر الملحق	انظر الملحق	سعد فخرى عبد النور	٢٨
٣٣٦	إنتاج ملابس جاهزة	١٩٨٢/١٢/٢٩	الدولية لتصنيع الملابس الجاهزة	سمير سمعان انطوان	٢٩
٣٠٠	مقاولات	١٩٨١/٧/٢٠		سهير عبد الرازق عبد الفتاح العامرية للمقاولات	٣٠
٤٦٠	فندقة وسياحة / نقل	انظر الملحق	انظر الملحق	شريف إميل الكسان	٣١

سلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالآلاف
٣٢	صفوت حبيب نخلة	انظر الملحق	انظر الملحق	مقاولات — خدمات	٢٢٣
٣٣	صلاح أمين الرئيس	الجموعة الاستشارية العربية	١٩٨٢/٤/١٠	استشارية	٢٥٠
٣٤	طلعت مصطفى إبراهيم	المعمارية للاستثمار	١٩٧٨/١١/٢٣	غير محدد	٣٧٥
٣٥	عادل عبد الرازق	سقارة للاستشارات	١٩٨١/٧/٧	مقاولات	٣٠٠
٣٦	عادل نادر بنداى	الطيران العربى		غير محدد	
٣٧	عبد الجواد عبد الحميد	الدولى (وأخرى)	١٩٧٨/١٢/٢٤	نقل	٢٥٠
٣٨	عبد الصمد فريد حماد	المعمارية للاستثمار	١٩٧٨/١١/٢٣	مقاولات	٣٧٥
٣٩	عبد العزيز حجازى	الاقتصادية للتنمية الغذائية	١٩٨١/١١/١٢	أمن غذائى	٤٥٥
٤٠	عبد العزيز فتحى قمورة	انظر الملحق	انظر الملحق	خدمات صحية — استثمار	٣٦١
٤١	عبد الفتاح عبد الرحمن	جبل للإستثمار	١٩٨٤/٥/٢	أموال	٣٠٠
٤٢	المليجي	أجلاند للأمن الغذائى	١٩٨١/٩/٢٨	غير محدد	٣٧٠
	عبد القادر عبد الرحمن	انظر الملحق	انظر الملحق	أمن غذائى	
	السيسى			بنوك — سياحة	٣٣٩

قيمة المساهمة بالآلاف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسلسل
٣٠٠	مقاولات	١٩٨١/٧/٢٠	العامة للمقاولات	عبد المنعم عثمان	٤٣
٤٥٠	مقاولات	انظر الملحق	انظر الملحق	عز الدين محمد الدباج	٤٤
٤٣٥	سياحة — صناعة بلاط	انظر الملحق	انظر الملحق	عزت عبد الوهاب	٤٥
٣٥٧	صناعة أثاث — بنوك	انظر الملحق	انظر الملحق	عمام شفيق جبر	٤٦
٤٠٠	مقاولات	١٩٦٠/٦/١٥	الدولية للإنشاءات	علي زين العابدين سطرحي	٤٧
٢٨٠	غير محدد	١٩٨٠/١١/٢٥	المصرية السعودية للتنمية	علي عبد الحائق خضير	٤٨
٣٧٩	خدمات طبية وسياحية	انظر الملحق	انظر الملحق	علي عبد المنعم المفتي	٤٩
٤٠٠	مقاولات	١٩٧٩/٢/١١	الشرق الأوسط للإنشاءات	غالب وصفي شمشاعة	٥٠
٤٠٠	فندق وسياحة	١٩٨٣/٨/٢١	مصر العربية للفنادق	فاتن حسين صالح	٥١
٣٢٠	فندق وسياحة	١٩٨٣/٨/٢١	مصر العربية للفنادق	فاروق محمد محمد	٥٢
٣١٠	مقاولات	انظر الملحق	انظر الملحق	فتحى اسماعيل والى	٥٣
٣٢٠	خدمات صحية — غير محدد	انظر الملحق	انظر الملحق	فتحى الدجوى	٥٤
٤٠٠	فندق وسياحة	١٩٨٣/٨/٢١	مصر العربية لفنادق	فتحى عبد الغنى عمارة	٥٥
٢٥٠	استثمار أموال	١٩٨١/٣/٢٨	المالية المصرية	فريد وديع سعد	٥٦
٢٥٥	إنتاج مواد البناء	١٩٨٢/١/٢٦	الأمل لمنتجات مواد البناء	قاسم طاهر عيسى	٥٧

قيمة المساهمة بالآلاف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسلسل
جنيته					
٣٠٢	غير محدد	١٩٨٢/٦/٢٠	المصرية السعودية المشتركة للإستثمار	كمال أحمد أبو خطرة	٥٨
٤٥٩	صناعة الورق	١٩٨٣/٦/٣٠	مصانع الأهرام للورق	لوسيان حبيب سامي	٥٩
٤٥٠	غير محدد	١٩٨٣/٧/٣	مصر للانشاءات العميرية	ماهر صبحي مملوك	٦٠
			جميع زفتى الوطنى للتجميع والتبريد	محمد الدين بسيوفى كشك	٦١
٢٨٠	تخزين خضر وفاكهة	١٩٧٩/٢/١٩	الدولية للانشاءات	مجدى محمد عدوى	٦٢
٢٥٠	مقاولات	١٩٧٩/٥/٢٩	سالوميك للفورمايكا	محمد ابراهيم الصباغ	٦٣
٤٦٣	إنتاج فورمايكا	١٩٨٢/٨/٢٢	المبانى المتحدة مصر	محمد أبو العيون سرحان	٦٤
٣٠٠	مقاولات	١٩٨٠/١٠/١٣			
٢٦٠	غير محدد	١٩٨٠/١/٩			
٣٦٠	غير محدد	١٩٧٨/٥/٣١	ملحق رقم (٧)	محمد جمال محمد فهمي	٦٥
٣٨٠	إنتاج أثاث		ملحق رقم (٧)	محمد جمال محمد فهمي	٦٦
	صناعة أثاث — سجاد	انظر الملحق	انظر الملحق	محمد جميل عبد الستار	٦٨
٢٥٨	وموكيت — صوف		انظر الملحق	محمد حسن الباز	٦٩
٣٩٠	بنوك — استثمار أموال		انظر الملحق	محمد خالد يحيى زكريا	٧٠
٢٥٠	تصوير كمبيوتر	١٩٨٣/٣/٢٤	كوميو سكان		

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالآلاف
٧١	محمد رأفت البدرارى	المصرية الحديثة للاستثمار والتنمية	١٩٨٣/٢/٣	غير محدد	٢٦٧
٧٢	محمد عبد العزيز سيد الأهل بنك هورنج كورنج المصرى	انظر الملحق	١٩٨٢/٥/١٧	خدمات مصرفية	٤٢٠
٧٣	محمد سعيد رشدى	انظر الملحق	انظر الملحق	نقل — بنوك — خدمات استشارية	٣٣٣
٧٤	محمد على الفقى	انظر الملحق	انظر الملحق	خدمات صحية — مقاولات — أمن غذائى	٣٢٤
٧٥	محمد على حسن سيف	أديكو لتوظيف الأموال	١٩٨١/٦/٢٩	استثمار أموال	٤٣٧
٧٦	محمد على حسن السباعي	المعمارية للاستثمار	١٩٧٨/١١/٢٣	مقاولات	٣٧٥
٧٧	محمد لطفي منصور	الجموعة العربية للاستثمار	١٩٨٣/١١/١٥	غير محدد	٢٥٢
٧٨	محمد مجدى زيد	منتجات الألومنيوم «البرو»	١٩٨٢/١٠/٢٣	تصنيع الألومنيوم	٣١٠
٧٩	محمد محمد مخلوف	الانشاءات المدنية	١٩٨١/٢/٥	مقاولات	٢٦٠
٨٠	محمد محمود فهمى	النيل للاستثمار والتنمية	١٩٨١/١٢/١٠	غير محدد	٤٠٠
٨١	محمد خليل بدوى	مصر للصنيع والاستثمار	١٩٨٢/١١/١	غير محدد	٤٣٠
٨٢	محمى الدين زيدان	العامة للمقاولات	١٩٨١/٧/٢٠	مقاولات	٣٠٠
٨٣	مصطفى رشدى سيد	إيكس اترناشيونال	١٩٧٩/٩/١٠	تخزين	٣٠٠
٨٤	مصطفى كمال سليم	منتجات الألومنيوم «البرو»	١٩٨٢/١٠/٢٣	إنتاج المونيوم	٣٣٠
٨٥	مصطفى نير المأمون	ترسانة الشرق الادنى	١٩٧٨/٣/٣٠	تجارة السفن	٣٠٠

قيمة المساهمة بالآلف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسلسل
جنيته			فاست فرد للمنتجات الغذائية	ناظلة شكري	٨٦
٣١٦	أمن غذائي	١٩٨٢/١/١٢	بيراميدز للملاحة	وجيه حسن عمود حمدي	
٣٧٨٧	نقل وسياحة	١٩٧٨/٦/١٥			٨٧

ملحق رقم (٦)
بيان بأسماء المساهمين في الشركات المساهمة
٧٥ — ١٩٨٤
والذين تتراوح مساهماتهم بين ٥٠٠ ألف جنيه فأكثر

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه
١	ابراهيم أبو العمون أحمد كامل انظر الملحق (١)	المصرية السويدية لاسلاك اللحام	انظر الملحق	فندقية وسياحة — بنوك أخرى	٣٠٦٨٧
٢	ابراهيم اسماعيل محمد	انظر الملحق	١٩٨٤/٧/١٦	انتاج أسلاك خام	١٢٦٠
٣	أحمد رفعت منتصر	انظر الملحق	انظر الملحق	مقاولات — صناعة	٢٠٠٠
٤	أحمد عيسى حسن	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	اشربة فيديو	١١٥٠
٥	أحمد كمال يس	انظر الملحق	انظر الملحق	انتاج كابلات كهرباء	١٥٣٠
٦	أحمد كمال حامد سليم	الأبحاث والتنمية	١٩٨٠/٥/٧	مقاولات	١٦٦٦,٧
٧	أحمد محسن	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	انتاج كابلات	٢٤٦٢,٥
٨	أحمد منير شريف صبرى	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك — سياحة	٧١٢,٥
٩	أحمد يوسف الجندي	انظر الملحق	انظر الملحق	نقل — استثمار أموال	١١٤٥
١٠	ادوار متى ميهائيل	مصر العليا للمقاولات العامة	١٩٨١/٩/٢٧	مقاولات	١٠٠٠
١١	اسلام شلبى حسن شلبى	انظر الملحق	انظر الملحق	سياحة، صناعة صابون	٢٤٢٥
١٢	اسماعيل عبد الجيد رشوان	المصرية الدولية للملاحة	١٩٧٨/٦/٤	شحن وتفريغ سفن	١٠٠٠
١٣	استرف مروان	انظر الملحق	انظر الملحق	استثمار أموال، مقاولات	١٢٣٤

قيمة المساهمة بالآلاف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسلسل
جنيته					
١٥٠٠	غير محدد	١٩٨٧/٧/٨	مصر للاستثمار والتنمية	الدري السيد علي مرتد	١٤
١٢٣١	بنوك، سياحة، مياه غارية	انظر الملحق	انظر الملحق	السيد السيد الجوهري	١٥
١٠٠٠	مقاولات	١٩٨٢/٤/١٥	انترناشيونال كونترا جيت	الشناوى محمد علي	١٦
١٤١٠	غير محدد	١٩٨٣/١٠/١٧	القاهرة للاستثمار	انطوان عبد المسيح	١٧
٦٩٠	انتاج فورمايكا	١٩٨٢/٨/٢٢	سالوميل للمورمايكا	أمين علي حسنين	١٨
٥٦٦	انتاج مواد بناء — طباعة ونشر	انظر الملحق	انظر الملحق	أنور القاصي	١٩
١٦٨٤	بنوك، استثمار أموال	انظر الملحق	انظر الملحق	أنور محمد مرسى	٢٠
١٧٦٠	غير محدد	١٩٨٣/٦/١٥	المصرية للمشروعات والتنمية	إياد محمد سعيد	٢١
٢٨٢٩	مقاولات، أمن غذائي	انظر الملحق	انظر الملحق	أيوب عدلي أيوب	٢٢
٧٦٨	صناعة سجاد ومركبات ومعدات كهربائية	انظر الملحق	انظر الملحق	بشرى عبد المنعم الصاوى	٢٣
٢٠٨٠,٥	بنوك — سياحة	انظر الملحق	انظر الملحق	توفيق بياوى منصور	٢٤
١١٤٢	مقاولات	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	تيسير عبد القادر الحوارى	٢٥
٢٠٠	مقاولات	١٩٨١/٧/٢٠	العامرية للمقاولات	جلال أحمد محمود الشريف	٢٦
٩١٣	غير محدد	١٩٨٣/٧/٢	الجنوب للاستشارات	جلال محمود عواد	٢٧
٩٥٤	بنوك — سياحة	انظر الملحق	انظر الملحق	حاتم نيازى مصطفى	٢٨

قيمة المساهمة بالآلاف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسلسل
جنيته ١١٠١٢٦	بنوك صناعة أثاث أمن غذائي	انظر الملحق	انظر الملحق	حسام أبو الفتوح	٢٩
١٢٤٠ ٥٦٢٥	إنتاج أدوية مقاولات	١٩٨٤/١١/٨ ١٩٨٣/٧/٦	المصرية للكيماويات والأدوية المصرية العربية للمقاولات	حسام الدين طاهر	٣٠
٥٦٨	مقاولات — نقل خدمات استشارية	انظر الملحق	انظر الملحق	حسن بدرأوى بدرأوى حسن حسن علام	٣١ ٣٢
١٤٢٥ ٧٥٠ ١٢٦١	مقاولات غير محدد خدمات تبريد	١٩٨٤/١٠/١٧ ١٩٨٣/١٢/٣	الاتصالات مصر الجديدة للاستثمار	حسن سيف الدين خورشيد المصرية لشروعات	٣٣
١٤٩٥٢	صناعة أعمدة نور وشعالات	١٩٨٢/٩/١٨	انظر الملحق	حسن شوق عبد السلام حسن عبد الفتاح هداره	٣٤ ٣٥
٨٤٠ ٥٠٧	صناعة سيارات بنوك — سياحة — استثمار أموال	١٩٨٣/٤/١٤ انظر الملحق	العالمية للصلب الكورستيل	حلمي عبد السلام الزيدى خديجة عبد المنعم برادة	٣٦ ٣٨
١٠٥٠ ٩١٠	استصلاح أراضي أمن غذائي — بنوك اسكان	١٩٨١/٣/٣١ انظر الملحق	العربية للاستثمار والتنمية انظر الملحق	خليل محمد الشيباني رشاد عثمان قاسم	٣٩ ٤٠

قيمة المساهمة بالألف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	سلسل
جنيه					
١٤٢٥	اسكان ومقاولات	١٩٧٩/١٠/١٠	الدولية للانشاءات «رامو»	رشدى محمد الشرقاوى	٤١
٥٠٤	إنتاج سيارات	١٩٨٣/٤/١٤	جترال موتورز مصر	رفعت محمد عبد الفتاح السمودى	٤٢
٣٤٥٠	فندقة وسياحة — مقاولات	انظر الملحق	انظر الملحق	رؤوف كامل مرسى	٤٣
٧٥٠	غير محدد	١٩٨٣/١٢/٣	مصر الجديدة للاستثمار	زكريا داود عبد القادر	٤٤
١٤٧٤	مقاولات	١٩٨٤/٧/٢١	المصرية للمقاولات العامة	زينب حسن حسن عاصى	٤٥
٥٦٢٥	تصنيع أجهزة كهربائية	١٩٨١/١/١٢	الجميع المصرى للأجهزة الكهربائية	سالم أحمد سالم	٤٦
٥٤٥	فندقة وسياحة — مقاولات	انظر الملحق	انظر الملحق	سالم شكرى ظريفة	٤٧
٦٨٥٩	خدمات استشارية — مقاولات	انظر الملحق	انظر الملحق	ساحح حسب الله	٤٨
١٥٠٠	غير محدد	١٩٨٣/١٢/٣	مصر الجديدة للاستثمار	سامى على حسن	٤٩
٥٠٠	غير محدد	١٩٨٢/٨/٢	مجموعة الأندليس للتنمية والتعمير	سامية محمد عمار	٥٠
١٢١٦	نقل — ملاحية — أمن غذائى	انظر الملحق	انظر الملحق	سعد زغلول الأحوال	٥١
٥٠٠	خدمات مصرفية	١٩٨١/٧/١٦	بنك المدقولية الوطنى للتنمية	سعد فريد المصرى	٥٢
١٢٩٠٦	بنوك — صناعة أحذية أمن غذائى	انظر الملحق	انظر الملحق	سميد أحمد الطويل	٥٣

قيمة المساهمة بالألف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسلسل
جنيه					
١٣٥٠	أمن غذائي — بنوك	انظر الملحق	انظر الملحق	سميد محمد الجمل	٥٤
٩٤٦٥	سياحة — أمن غذائي أخرى	انظر الملحق	انظر الملحق	سيد مرمكي	٥٥
٥٦٨	مقاولات	١٩٨١/٢/١٦	المصرية الآسيوية للاستثمار	سليمان عبد الجواد الأشقر	٥٦
٧٤٠	استثمار أموال — مقاولات	انظر الملحق	انظر الملحق	سمير حسن عواكي	٥٧
٨٠٠	نقل — سياحة — بنوك	انظر الملحق	انظر الملحق	شفيق يوسف نجم	٥٨
٩٧٥	تشيد وبناء	١٩٨٣/٧/٣	مصر للانشاءات العمرانية	شكري شكري كيرلس	٥٩
٥٥٠	استثمار أموال	انظر الملحق	انظر الملحق	صبرى حسن اخول	٦٠
٧٥٠	مقاولات	١٩٨٤/٥/١٧	هيرت ايجيت للمقاولات	صلاح الدين أحمد عثمان	٦١
٦٨٠	أمن غذائي	١٩٨٠/٤/٣	كونترانترناشيونال للصناعة والاستثمار	صلاح الدين محمد أمين	٦٢
١٥٠٠	مقاولات	١٩٨٤/٤/٩	النيل للمقاولات	طارق اسلام سعد الدين	٦٣
٥٥٧	سياحة — بناء وتشيد	انظر الملحق	انظر الملحق	طلعت محمد سبهان	٦٤
٧٥٠	فندقة وسياحة	١٩٨١/٩/٢٩	العالية للتعمير والسياحة	طلعت مصطفى ابراهيم	٦٥
٢١٧٥	فندقة وسياحة — خدمات طبية	انظر الملحق	انظر الملحق	عادل طالب أغا	٦٧
٨٩٨	بنوك — مقاولات	انظر الملحق	انظر الملحق	عادل ناشدني بشارة	٦٧
٢٤٧٦	بنوك — خدمات صحية	انظر الملحق	انظر الملحق	عادل يوسف خليل	٦٨
٥٠٠	خدمات مصرفية	١٩٨١/٧/١٦	بنك الدقهلية الوطني للتنمية	عبد الباسط أبو العز	٦٩

سلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالآلاف
٧٠	عبد الروزوف شكري	فيرتيوب للأشمدو والمواد الكيماوية	١٩٨٢/١٢/٨	شحن وتفريغ أسعدة	جنيه ١١٥٥
٧١	عبد الستار عبد المقصود			صناعة ملابس جاهزة	٢١٨٦
٧٢	عبد السلام حسن بدوي	ملحق رقم (٧) بامكو للمقاولات	ملحق رقم (٧) ١٩٨٢/٥/٦	مقاولات	١٠٠٠
٧٣	عبد السلام هيكل	انظر الملحق	انظر الملحق	مقاولات - فندقية وسياحية	٨٦٥
٧٤	عبد العزيز عزام	ملحق رقم (٧) المصرية لصناعة الأدوات المصحسية	ملحق رقم (٧) ١٩٨٢/١/١٨	استشار أموال - أمن غذائي	٦٠٦٦
٧٥	عبد العزيز فريد حامد	انظر الملحق	انظر الملحق	صناعة أدوات صحية	٦٥٠
٧٦	عبد العظيم لقمة			مقاولات - أمن غذائي	٤٦١٠٧
٧٧	عبد القادر منير السمان	العربية للغازات المسائلة	١٩٨٣/٥/١٢	بنوك - سياحة	٩١٥
٧٨	عبد الكريم توحيد هلال	انجسوعة المدولية للاستشار	١٩٨٣/٧/٧	انتاج غاز الأوكسجين	١٦٨٠
٧٩	عبد المنعم عبد الصمد السيد	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	مقاولات	٣٩٨٢٥
٨٠	عبد المنعم محمد ابراهيم	المدولية للانشاءات (رامو)	١٩٨٠/٦/١٥	تخزين وتبريد	١٤٠٠
٨١	عبد المنعم محمد مفيد	الوطنية للألبان	١٩٨٣/٨/٦	خدمات سياحية	٦٠٠

قيمة المساهمة بالآلف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسلسل
جنيته					
٣١٥٩	أمن غذائي، مقاولات	انظر الملحق	عبد المنعم مصطفى سعودي، انظر الملحق	عبد الواحد حسن سليمان	٨٢
١٩١٦٫٧	صناعة طوب استثمار أموال أمن غذائي	انظر الملحق	عبد المنصف بدوي حزين انظر الملحق رقم (٧)		٨٣
٥٠٠	مقاولات، بنوك، أخرى	١٩٨١/١٠/٢٠ انظر الملحق	عبد الواحد حسن سليمان	عنان أحمد عثمان	٨٤
٣١٤٧٫٧	صناعة صلب للمباني	١٩٨٢/٨/٢١	انظر الملحق	عزت محمد عبد القادر	٨٥
١٨٠٠	غير محدد	١٩٨٢/٨/٢	الاسكندرية للصلب	عزة حافظ الطرهوري	٨٦
٥٠٠	نقل وملاحة	١٩٧٧/١١/٢٦	مجموعة الأندلس للتنمية	عزيزة عبد الله يونس	٨٧
١٠٠٥	أمن غذائي — سياحة	انظر الملحق	نايل جلف للملاحة	عفاف عبد الحليم الشبراوي، انظر الملحق	٨٨
٧٦٥	مقاولات	١٩٧٩/٧/١١	مودرن كونيستركشن	علاء نور الدين ناصر	٨٩
١٠٠٠	غير محدد	١٩٨٢/٨/٢	انترناشيونال	علي حسن محلبة	٩٠
٥٤٦	سياحة، خدمات	انظر الملحق	مجموعة الأندلس للتنمية والتعمير	علي عبد الفتاح الشلقاني وشقيقه	٩١
٦٧٢	غير محدد	١٩٨٣/٦/٢٣	الجموعة الاقتصادية للاتحاد والاستثمار	علي حسن محمود الجمل	٩٢
٧٥٠	مقاولات	١٩٨٤/٣/٢٩	العالية للمقاولات	عمرو أحمد عبده محمد	٩٣
					٩٤

قيمة المساهمة بالآلاف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسلسل
جنيه					
٣٤٠٠	نقل	١٩٧٨/١٢/٢٤	الطيران العربى الدولى	فادية محمد رشاد كحيل	٩٥
٥٦٣٨	استثمار أموال	ملحق رقم ٧	ملحق رقم ٧	فتحى توفيق عبد الفتاح	٩٦
٨٥٤	خدمات مصرفية	١٩٨٠/٣/١٩	بنك الاهرام	فخرى محمد سلامة	٩٧
٥٦١٩,٥	بنكو - خدمات طبية	انظر الملحق	انظر الملحق	فوزى رزق الفتى	٩٨
	- صناعة مواسير بلاستيك				
١٠٠٠	نقل	١٩٧٨/١٢/٢٤	الطيران العربى الدولى	فوزية حسين عزت	٩٩
٥٠٠	خدمات مصرفية	١٩٨١/٧/١٦	بنك الدقهلية الوطنى للتنمية	قطب فرج سليمان	١٠٠
٢٤٣٤	بنكو - خدمات استشارية	انظر الملحق	انظر الملحق	كامل توفيق دياب	١٠١
	- صناعة صابون				
١٠٠٠	مقاولات	١٩٨٢/١٠/١١	القاهرة أصفهان للمقاولات	كرينة حسنين عمر	١٠٢
	خدمات استشارية -	انظر الملحق	انظر الملحق	كمال أحمد عاشور	١٠٣
٢٤٠٤,٤	مقاولات				
١٠٠	تصنيع مقطورات	١٩٨٣/٤/٢٨	ديولت انترناشيونال «ديتم»	مارى ولیم بانوب	١٠٤
٢٢٥٠	تركيب تكيفات	١٩٨٣/٦/١١	ساس للتوريد والتكيف	مجدى مختار على يوسف	١٠٥
١٥٠٠	مبانى وتشبيكات	١٩٨٣/٩/١١	ك. سان للمبانى المعدنية	مجدى يحيى حسنين	١٠٦
	صناعة رخام - أقلام	انظر الملحق	انظر الملحق	محمد أحمد غانم	١٠٧
٦٩٦	بلاستيك				
٧١٧	إسكان وتشبيد	١٩٨٠/٢/١٧	المصرية للإسكان (برج النهضة)	محمد أحمد ابراهيم	١٠٨

قيمة المساهمة بالآلاف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسلسل
جيبه					
٩٦٨	بنوك — خدمات حفر	انظر الملحق	انظر الملحق	محمد توفيق عبد اللطيف	١٢٤
١١٠٩	ملاحة ونقل. أمن غذائي	انظر الملحق	انظر الملحق	محمد رشيد راشد	١٢٥
١١٥٩	خدمات صحية. صناعة أدوات صحية. تعبئة مياه جوفية	انظر الملحق	انظر الملحق	محمد عبد العزيز محبوب	١٢٦
٩٠٠	أمن غذائي	انظر الملحق	انظر الملحق	محمد قشورع	١٢٧
١٥٦٠	خدمات صحية — بنوك	انظر الملحق	انظر الملحق	محمد عبد الحسن شتا	١٢٨
١٢٩٥	فندق — مقاولات	انظر الملحق	انظر الملحق	محمد يس الشعراوي	١٢٩
٨٧٧٦	بنوك — صناعة أثاث	انظر الملحق	انظر الملحق	محمد فريد فؤاد يس	١٣٠
٥٠٠	غير محدد	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	محمد محمود فهمي	١٣١
١٥٠٠	غير محدد	١٩٨٢//١٠	المهندسون المصريون للإستثمار	محمد يسرى سعد زغلول	١٣٢
١٠٠٠	مقاولات	١٩٨٢/١١/١٠	إخليج للمقاولات	محمد محمود السيد	١٣٣
٥٠٠	خدمات مصرفية	١٩٨١/٧/١٦	بنك الدقهلية الوطني للتنمية	محمد منير اسماعيل	١٣٤
	غير محدد ٢٠٠٠	١٩٨٠/١٢/١١	فور — ام للاستثمار والإدارة	محمد محمود حسن	١٣٥
١٢٠٠	غير محدد	١٩٨١/٧/٧	سفارة للاستثمار	محمد عطية قاعود	١٣٦

قيمة المساهمة بالآلاف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسلسل
جيبه					
٥٠٠	خدمات صحية	١٩٨٢/٣/٣١	المركز الطبي بالمعجزة	محمد عبد المنعم شبيب	١٣٧
٦٠٢	غير محدد	١٩٨٢/٦/٢٠	المصرية السعودية المشتركة للإستثمار	محمد بهاء الدين عثمان	١٣٨
١٠٧٥	غير محدد فندقة و سياحة — استثمار أموال	١٩٨٢/١١/١ ملحق رقم (٧)	مصر للتصنيع والاستثمار ملحق رقم (٧)	محمد فوزى أحمد خليل محمد عصام الدين فهمى	١٣٩ ١٤٠
١٠٨٠	غير محدد	١٩٨٢/٦/٢٠	المصرية السعودية المشتركة للإستثمار	محمد سعيد فارس	١٤١
٥٥٠	غير محدد	١٩٨٣/٢/٧	المصرية السعودية للإستثمار	عمود على عبد الباسط	١٤٢
٦٠٠	غير محدد	١٩٨٣/٢/٧	المصرية السعودية للإستثمار	محمد سليمان زكى	١٤٣
٧٠٠	غير محدد	١٩٨٣/٢/٧	المصرية السعودية للإستثمار	محمد علي سلطان	١٤٤
٧٣٥	مقاولات	١٩٨٣/٤/٥	الكهربائية (مساس)		
١٥٠٠	مقاولات	١٩٨٣/٤/٢٣	الأهرام للإنشاءات	محمد ماجد عبد الفتاح	١٤٥
٢٥٧٠	فندقة و سياحة	١٩٨٣/٦/٤	ابراج مصر العالية	محمد طلعت عبد العزيز	١٤٦
١٥٠٠	غير محدد	١٩٨٣/٦/٢٥	تيرنكى للاستثمار	محمد سمير محمد المهدى	١٤٧

قيمة المساهمة بالآلاف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسلسل
١٥٠٠	مقاولات	١٩٨٣/٤/٢٣	الأهرام للإنشاءات	محمد ماجد عبد الفتاح	١٤٨
٧٠٨,٨	غير محدد	١٩٨٣/١١/١٥	الجموعة الميرية للاستثمار	محمد علوى تيمور	١٤٩
١٢٠٠	تصنيع أواني الطهى	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	محمد حسين جيلدى	١٥٠
٥٥١	خدمات طبية. استثمار أموال	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	محمد صادق فوده	١٥١
١٢٦٠	فندقة وسباحة — صناعة أخشاب	انظر الملحق	انظر الملحق	محمد فريد عقل	١٥٢
٥١٠	خدمات استشارية	١٩٧٩/١٢/١٣	الفندسية لخدمات التشييد (آيسكو)	محمد محمود عزوز	١٥٣
٥٠٠	نقل بحرى	١٩٧٨/٣/٢٣	المصرية الأنشائية للملاحة	محمد ياقوت النجار	١٥٤
٨٤١	خدمات مصرفية	١٩٨١/٦/٨	بنك الاعتماد والتجارة مصر	عمود رضا عباس	١٥٥
٢٧٥٥٦	نقل — استثمار أموال	انظر الملحق	انظر الملحق	محيى الدين أحمد القرش	١٥٦
١٠١٠	بنوك — استثمار أموال	انظر الملحق	انظر الملحق	محيى الدين عبد الله هلال	١٥٧
١٥٠٠	صناعة مقطورات	١٩٨٤/١٠/٣٠	مهر لصناعة المقطورات وقطع غيار	مختار محفوظ أباطة	١٥٨
١١٦٧٦	أمن غذائى. صناعة ورق	انظر الملحق	انظر الملحق	مدحت التونسى	١٥٩
٨٤٠	خدمات مصرفية	١٩٨٢/٥/١٧	بنك هورنج كورنج المصرى	مرفص جرجس صالح	١٦٠
١٥٧٣٤	بنوك. مقاولات. استثمار أموال	انظر الملحق	انظر الملحق	أحمد عبد اقليم مشهور	١٦١
١٠٦٥	بنوك — ملابس جاهزة	انظر الملحق	انظر الملحق	مصطفى البليدى	١٦٢
٢٨٠,٧٥	بنوك — صناعة صابون	انظر الملحق	انظر الملحق	مصطفى رمزى الشافعى	١٦٣
٥٠٠	تشبيد وبناء	١٩٧٩/١٢/٦	الإتحاد للتعمير والتصنيع	مصطفى قورين	١٦٤

قيمة المساهمة بالألف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسلسل
٧٥٠	مقاولات	١٩٨٤/٣/٢٩	العالية للمقالات	مصطفى كامل على صالح	١٦٥
١٨١٦٫٧	استثمار أموال. صناعة طرب	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	مصطفى محمد حنين	١٦٦
١١٠٠	بنوك — اسكان وتشيد	انظر الملحق	انظر الملحق	موريس رزق أندراوس	١٦٧
٢٧٨٥٫٥	خدمات صحية — تعبئة مياه جوفية	انظر الملحق	انظر الملحق	ميرفت محمد رضوان	١٦٨
٣٠٠٠	نقل	١٩٧٨/١٢/٢٤	الطيران العربى الدولى	نادية أبو بكر خليفة	١٦٩
٧٦٥	مقاولات	١٩٨٠/٢/١٢	انظر الملحق	نبيل سعد الدين على حسن إيه — بوبس للاستثمار	١٧٠
٢٢٩٥٫٢	سياحة — صناعة اسمنت	انظر الملحق	انظر الملحق	نجية عقل جيرة	١٧١
١٣٠٠	امن غذائى. استثمار أموال	انظر الملحق	انظر الملحق	هالى رزق جرجس	١٧٢
١٢٤٦	بنوك — استثمار أموال	انظر الملحق	انظر الملحق	هالى عبد الجليل العمري	١٧٣
١٠٠٠	مقاولات	١٩٨٢/١٠/١١	القاهرة أصفهان للمقاولات	هشام محمد سمير عبد السلام	١٧٤
١١٥٥٠	بنوك — اسكان	انظر الملحق	انظر الملحق	يوسف على يوسف توبه	١٩٧٥

ملحق رقم (٧)
بيان بأسماء بعض المساهمين الذين تركزت مساهماتهم
في الشركات المساهمة خلال عامي
٨٣ - ١٩٨٤

الشركة تاريخ التأسيس قيمة المساهمة بالألف جنيه

(١) أحمد عيسى حسن		
٧٥٠	١٩٨٤/٤/٥	— الجيزة للكابلات
٤٠٠	١٩٨٤/٤/١١	— الجيزة للمشروعات الهندسية
١١٥٠		جملة

(٢) أحمد محسن		
١٢٥	١٩٨٣/٢/٢	— الوطنية المصرية للحفر والخدمات البترولية
١٢٥	١٩٨٣/٩/٢٧	— المهندس يوتن للبويات والدهانات الصناعية والبحرية
١٥٢٥	١٩٨٤/٤/٥	— الجيزة للكابلات
٨٠٠	١٩٨٤/٤/١١	— الجيزة للمشروعات الهندسية
٢٤٦٢٥		جملة

(٣) تيسير عبد القادر الهوارى		
٦	١٩٨٣/٢/٢٦	— البرارى للاستثمار
٥٠	١٩٨٣/٣/١٠	— الشباب الوطنية للخدمات العامة
١٠٠	١٩٨٣/٣/١٣	— العربية للطوب
٤٠	١٩٨٣/٤/٢	— العاشر من رمضان لصناعة الغزل
٥٠	١٩٨٣/٨/٤	— اسماعيلية أرت سیتی
٣٠	١٩٨٣/٨/١٨	— العربية للاستثمارات والتنمية
٧٤١	١٩٨٣/١١/١٥	— المجموعة العربية للاستثمار
١٠٠	١٩٨٤/٨/٢٣	— الفيوم للمستحضرات الدوائية
١١١٧		جملة

(٤) حسين فايق صبور		
٢٥	١٩٧٨/١/٢٦	— بنك النيل
١١٠	١٩٨٣/٣/١٠	— الشباب الوطنية للخدمات العامة
٨٤	١٩٨٣/٨/٢٢	— مصر أمريكا للأنظمة الزراعية
٢١٩		جملة

(٥) سامى محمود مراد سامى
انظر الملحق رقم (٣)

(٦) عبد الرحمن عزام وآخرون

١١٧٠	١٩٨٢/١/١٦	— الشرق الأوسط للتنمية والتعمير
١٤٤٥	١٩٨٣/١/٢٧	— الاسلامية للاستثمار والتنمية
٦٠	١٩٨٣/١١/٢٦	— العربية لأعمال التطهير (اراديس)
٣٣٩١	١٩٨٤/٥/٣١	— السالمية للأمن الغذائى
٦٠٦٦	جملة	

(٧) عبد الستار عبد المقصود عرفة

٢١٦٨	١٩٨٣/٣/١٢	— جولدن تكس للأصواف
١٨	١٩٨٤/١/١١	— بورسعيد للملابس الجاهزة
٢١٨٦	جملة	

(٨) عبد المنصف بدوى حزين وآخرون

١٦٦٦٧	١٩٨٠/٥/٧	— الأبحاث والتنمية ريديكو
١٥٠	١٩٨٣/٣/١٨	— العربية للاستثمار والتنمية
١٠٠	١٩٨٣/١١/٧	— قنا للطوب الطفلى
١٩١٦٧	جملة	

(٩) فتحى توفيق عبد الفتاح

١٦٣٨	١٩٨٤/٢/٢	— الريان مصر لتوظيف الأموال
------	----------	-----------------------------

(١٠) محمد حسنين جنيدي

١٢٠٠	١٩٨٣/١١/٢٨	— المصرية لتصنيع أجهزة الطهى
------	------------	------------------------------

(١١) محمد صادق فوده

٢٥	١٩٨٣/٨/٩	— الاسكندرية للخدمات الطبية
٤٧٢٥	١٩٨٣/١١/١٥	— المجموعة العربية للاستثمار
٥٤	١٩٨٤/٦/١٤	— المجموعة المالية المصرية لخدمات الاستثمار والاستشارات المالية
٥٥١٥	جملة	

(١٢) محمد عبد المنعم عبد الصمد

٧٥	١٩٨٠/٥/٥	— صناعة مواسير ومنتجات البلاستيك
٨٢٥	١٩٨٢/١٢/٢٨	— العربية للمستلزمات الطبية
٩٥٠	١٩٨٣/١١/٣٠	— مجمع كفر الدوار للتبريد والتجميد
١٢٠٠	١٩٨٤/٣/٣٦	— العربية لصناعة ومستلزمات المواسير
٢٩٨٢,٥	جملة	

(١٣) محمد عصام الدين فهمي وآخرون

١٣٠	١٩٨٠/٢/١٨	— العربية لصناعة الأخشاب «متين»
٢٥٠	١٩٨٣/٣/٢	— المصرية الخدمية للتنمية والاستثمار
٧٠٠	١٩٨٣/٨/٢١	— مصر العربية للفنادق
١٠٨٠	جملة	

(١٤) محمد فريد عقل

٦٣٠	١٩٨٣/٨/٢١	— مصر العربية لفنادق الأقصر
	٦٣٠/١٠/٢٧	— العربية للصناعات الخشبية
١٢٦٠	جملة	

(١٥) علي جمال الناظر

٤٠	١٩٨٣/٣/٦	— قارون للاستثمار والتنمية
١٢٥	١٩٨٤/١/١٢	— المجمع المصرى للأجهزة الكهربائية والألكترونية
١٦٥	جملة	

ملحق رقم (٨)
بيان بأسماء بعض المساهمين الذين تركزت مساهماتهم
في الشركات المساهمة خلال عامي ٨٥ ، ١٩٨٦

مساهمون بـ ١٠٠ ألف جنيه — أقل من ٢٥٠ ألف جنيه

الاسم	الشركة	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه
أحمد غالب ابراهيم	الاسلامية الدولية للتجارة الخارجية	١٩٨٥/٨/٣	١٥٠
أحمد زكى عبد الحميد	المصرية لصناعة الملابس الجاهزة سيفيل	١٩٨٦/٩/١٥	٢٠٠
أحمد طاهر محمد	عمبر للصناعات الغذائية	١٩٨٥/٥/١٣	١٨٠
بدر الدين أحمد حمدى	سبورتي الدولية لانتاج الأحذية		
	الرياضية والخفيفة	١٩٨٦/٨/٢٨	٢٣٤
نجيب شانودى عبد الملاك	أنترتريد للانتاج الغذائى	١٩٨٥/٣/٢٥	١٨٩
حسن أبو بكر محمد	مصر فرنسا للملابس	١٩٨٥/٢/٩	١٩٣
سمير أبادير سيدهم	أورينت باك للعبوات	١٩٨٥/١/٢٨	١٧٠
سوسن حسن زكى أحمد	العربية للبصريات (أومتيكا)	١٩٨٥/١١/٣	١٠٩,٢
عليه عبد السلام مجاهد	المصرية لصناعة المكرونة والنشويات	١٩٨٦/٥/٢٧	١٢٠
عز الدين عزت قاسم	العربية لمنتجات الالبان	١٩٨٥/٦/٩	١٥٠
عبد الحافظ محمد عبد الحافظ	العربية لصناعة الطوب الاسمتى	١٩٨٦/٨/٢٠	١٠٠
فوزى وزكى اخنوخ	الدولية لتصنيع المنسوجات	١٩٨٦/١٠/٤	٢٢٥
فتحى أحمد حسين	المهندسون العرب للمقالات أو التعمير	١٩٨٥/١/٢٧	٢٢٥
ماهر عبد الغفار أحمد	أنترتريد للانتاج الغذائى	١٩٨٥/٣/٢٥	١٢٣
مايسة يحيى عبد العزيز	المصرية لصناعة المكرونة والنشويات	١٩٨٦/٥/٢٧	١٢٠
عليه عبد السلام مجاهد	المصرية لصناعة المكرونة والنشويات	١٩٨٦/٥/٢٧	١٣٥
محمد عبد الفتاح أبو النجا	المصرية لصناعة المكرونة والنشويات	١٩٨٦/٥/٢٧	٢١٠
محمد اسماعيل دخان	العربية لمنتجات الالبان	١٩٨٥/٦/٩	٢١٦
محمد بهاء الدين عثمان	دار النظم للتصوير العلمى	١٩٨٥/٣/١٦	١٩٢
محمد حسن سلمان	عمبر للصناعات الغذائية	١٩٨٥/٥/١٣	١٥٤
محمد صبرى عبد المجيد سيد	الاسلامية الدولية للتجارة الخارجية	١٩٨٥/٨/٣	١٥٠
محمد فهمى حسين	دار النصر للتصوير العلمى	١٩٨٥/٣/١٦	٢٣٢
محمى الدين حسن حامو	فايف ستارز للتركيب والجوارب	١٩٨٦/١١/١	١٤٨
محمود حامد محمود	عمبر للصناعات الغذائية	١٩٨٥/٥/١٣	١٥٠
ميسون على رشيد	العربية لانتاج البيض والدواجن	١٩٨٦/١/٢٠	١٠٠
منى ابراهيم عبد الله موسى	عمبر للصناعات الغذائية	١٩٨٥/٥/١٣	١٨٠

الاسم	الشركة	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالالف جنيه
نبيل فؤاد اسكندر	المصرية لصناعة المكرونة والنشويات	١٩٨٦/٥/٢٧	١٣٥
هالى فوزى منصور	سميتا	١٩٨٦/٥/٢٦	١٠٠
هدى صلاح عبد المجيد وأخواتها	سبورق الدولية لانتاج الاحذية الرياضية الخفيفة	١٩٨٦/٨/٢٨	١٥٠
يحيى ومصطفى عبد العزيز الجمل	عمبر للصناعات الغذائية	٨٥/٥/١٣	١٥٠

مساهمون بـ ٢٥٠ الف جنيه — أقل من ٥٠٠ الف جنيه

اسم المساهمة	الشركة	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالالف جنيه
ابراهيم حلمى أبو العيش (عائلة)	أنوس لانتاج الاعشاب الطبية	١٩٨٦ ٣ ٢٤	٤٨٠
ابراهيم محمد حليل (عائلة)	قرية برج العرب السياحية (باتكو)	١٩٨٦/٧/١٣	٤٠٠
حمدي محمد ركى محمد	المهندسون العرب للمقاولات والتعمير	١٩٨٥ ١/٢٧	٣٣٠
خيري أحمد سمرة (عائلة)	عمبر للصناعات الغذائية	١٩٨٥/٥/١٣	٣٨٠
سيد مذبولى على حسن	المصرية لصناعة المكرونة والنشويات	١٩٨٦ ٥/٢٧	٣٠٠
طاهر عبد الرازق الحديدى (عائلة)	قرية برج العرب السياحية (باتكو)	١٩٨٦/٧/١٣	٤٠٠
علام عبد الرحمن سعيد	قرية برج العرب السياحية (باتكو)	١٩٨٦/٧/١٣	٤٠٠
عمر السيد أحمد حسن	العربية لانتاج البيض والدواجن	١٩٨٦ ١/٢٠	٣٠٠
عبد المنعم سعد شومان	المصرية السويدية لانتاج أحواض الصلب	١٩٨٥ ٦ ٢٢	٢٥٠
محمد بهى الدين مندور	العلمية للاستثمار السياحى (اتيك)	١٩٨٥ ١ ١٩	٣٠٠
محمد محمود نصر	المهندسون العرب للمقاولات والتعمير	١٩٨٥ ١/٢٧	٤٣٥
محمد اسماعيل الديسطل	وسط الدلتا للعبوات والتغليف	٨٥/١٢/١١	٤٥٠
محمد حمدي محمد ذكرى	المصرية لصناعة المكرونة والنشويات	١٩٨٦/٥/٢٧	٣٠٠
محمد فخر الدين عفيفى (عائلة)	الحديثة للمبيدات والكيماويات	١٩٨٥/٥/١٢	٢٦٠
نايل بركات (عائلة)	المصرية الالمانية للطاقة الشمسية	١٩٨٥ ٢/٥	٤٠٠

مساهمون ب ٥٠٠ الف جنيه ، فأكثر

الاسم	الشركة	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالالف جنيه
ابو بكر محمد سليم طماعة القريد جميل فران	ميلسا مصر المنتجات الحديثة للتعبة والتغليف (تكنوباك)	١٩٨٥/٦/٢٥	١١٨٨
بخت عبد الغنى خالد (عائلة)	المصرية للاستثمار العقاري العملاق	١٩٨٦/٧/٩	٩٠٠
جنيت عبد الله بولاد	المصرية لصناعة الملابس الجاهزة سيفيل	١٩٨٦/٩/٢٧	١٨٥٠
حسن محمد حسن	المصرية للإسكان والتنمية والتعمير	١٩٨٦/٩/١٥	١٠٠٠
رشدى محمد الشرقاوى	الوطنية — البركة للحديد والصلب	١٩٨٦/٤/٢٩	٥٠٠
سليمان محمد سليمان	المصرية السودانية لإنتاج أحواض الصلب	١٩٨٦/٣/١٠	١٠٠٠
عادل ومنى وحازم محمد بركات	مصر لصناعة التبريد والتكييف	١٩٨٥/٦/٢٢	٥٠٠
عل محمد أحمد (عائلة)	ميراكو	١٩٨٦/٢/١٩	٧٩٢,٣
عالية فتوح ابراهيم مصطفى	جنرال للهندسة والمحركات	١٩٨٥/١/١٣	٩٣٢
قسطندى جورج صوصو	دالاس لصناعة الملابس الجاهزة		
ماهر عبد الحليم مأمون (عائلة)	والتريكو والأقمشة	١٩٨٥/٨/١	٧٥٠
محمد جمال الدين عبد الحليم	البردى لصناعة الورق	١٩٨٦/٣/٥	٨٨٠
وأحمد جمال الدين عبد الحليم	المتحدة للدواجن	١٩٨٦/٤/٣٠	١١٨٥
محمد مختار أحمد وأخوته	قرية برج العرب السياحية (باتكو)	١٩٨٦/٧/١٣	١٥٤٥
محمى الدين النرش	المصرية اليابانية لأعمال الصلب	١٩٨٥/٥/٢٥	٦١٣
محمد عبد الحليم عطية عيسى	— المصرية السعودية للتنمية	١٩٨٥/١١/٢٥	١٨٩١
محمد خليل بدوى	— العربية لمنتجات التعبة والتغليف	١٩٨٥/٣/٩	٨٨,٥
محمد أحمد وهبة	النيل للاستثمارات العمرانية	١٩٨٥/٥/١٤	١٨٠٠
محمد عبد العليم عطية موسى	المصرية الوطنية للاستثمار والتنمية	٨٥/١٠/٢٤	٣٠٠٠
محمد ابراهيم عماره	العربية للبصريات أوبتيكا	١٩٨٥/١١/٣	٩٨٢,٨
منتصر مصطفى عبد الله	المهندسون الدولية للمقاولات	٨٥/١١/١٤	٥٠٠
نبه عزيز برزى	مركز تصنيع كاستيات الفيديو	١٩٨٦/٢/١٣	١٢٠٠
هشام ابراهيم عصفور (عائلة)	المصرية لصناعة المكرونة والنشويات	١٩٨٦/٥/٢٧	١٥٠٠
	المنتجات الحديثة للتعبة والتغليف		
	(تكنوباك)	١٩٨٦/٧/٩	٢٧٩٠
	اللؤلؤة الاستثمارية رويال		
	أوبال وايموند كريستال	١٩٨٦/٧/٢٥	١٥٦٠

اسماء مساهمين تكررت مساهماتهم
أيضا خلال عامي ٨٥ ، ١٩٨٦

الاسم	الشركة	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالالف حيه
أحمد ابراهيم نافع	المصرية الالمانية للطاقة الشمسية	١٩٨٥. ٢. ٥	١٠٠
أحمد محمد الشريف	الاسلامية الدولية للتجارة الخارجية	١٩٨٥ ٨ ٣	٧٥
أميمة سنى حسين رشدى	مصر لصناعة التبريد والتكيف ميراكو	١٩٨٦ ٢ ١٩	١٧٢
أحمد عبد العزيز عزام (مصرى / سعودى)	العامرية للأبحاث والتنمية الزراعية	١٩٨٦ ٣ ٢٠	٦٩٣
ابراهيم ابو العيون احمد كامل	الأهلية للأغذية	١٩٨٦ ٧ ١٣	٢٢٠٥
توفيق صادق توفيق	الاسلامية الدولية للتجارة الخارجية	١٩٨٥ ٨ ٣	٣٧٥
حسن عباس حلمي	أرى شيرو مصر كبسولات جيلاتينية شيرو مصر	٨٥ ١١ ١٣	٣٢٠
ركية حسن شافعى	مصر لصناعة التبريد والتكيف ميراكو	١٩٨٦ ٢ ١٩	٢١٥
سامية ابراهيم النجار	العربية العالمية للاستثمار	١٩٨٥ ٤ ٢٣	٢١٠٠
سمير واسامة سعد الدين على حسن	العربية العالمية للاستثمار	١٩٨٥ ٤ ٢٣	٩٠٠
سيلفيا عدلى ايوب	مصر فرسا للملابس	١٩٨٥ ٢ ٩	١٠
شريف مرعى أحمد مرعى	مصر لصناعة التبريد والتكيف ميراكو	١٩٨٦ ٢ ١٩	١٧١.٩
شريف محمد فودة	سنميتا	١٩٨٦ ٥ ٢٦	١٠٠
صوت حيب نخلة	سميتا	١٩٨٦ ٥ ٢٦	٢٣٥
عبد الرحمن عبد المحسن النجار	الاسلامية الدولية للتجارة الخارجية	١٩٨٥ ٨ ٣	٣٧٥
عز الدين محمد الدباح	الاسلامية الدولية للتجارة الخارجية	١٩٨٥ ٨ ٣	٧٥
عمر أحمد مرعى	الاسلامية الدولية للتجارة الخارجية	١٩٨٥ ٨ ٣	٧٥
عقل محمد حلمي	العامرية للأبحاث والتنمية الزراعية	١٩٨٦ ٣ ٢٠	٥٢
عبد المنعم مصطفى سعودى	المناطق الحرة لسيارات موتورز موتورز	١٩٨٦ ٨ ١٩	٩٥٠
عدلى اسماعيل الشافعى	سبورق الدولية لانتاج الاحذية الرياضية والخفيفة	١٩٨٦ ٨ ٢٨	٨٠
كمال ابو حطوة واناؤد	مصر فرسا للملابس	١٩٨٥ ٢ ٩	٢٠٤
محمد السعيد الطويل	العربية للمطقات الصناعية	١٩٨٥ ٣ ٢٠	١٤.٤
محمد يوسف خليل	مصر فرسا للملابس	١٩٨٥ ٢ ٩	٧٥
محمد منصور حسن	حوسون وجوسون مصر	٨٥ ١٠ ٢٦	٦٠٠
وعواطف منصور حسن			

الاسم	الشركة	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالالف جنيه
محمد فريد خميس	الدولية لتصنيع المنسوجات	١٩٨٦/١٠/٤	٥٢٥
محمد رشيد راشد	المياه الغازية العالمية (سينالكو)	١٩٨٥/١٢/١	١٠٧٩
محمد أحمد غانم	المياه الغازية العالمية (سينالكو)	١٩٨٥/١٢/١	٢٨٠
محمد ابراهيم عبد الله	مستشفى النزهة الدولي	١٩٨٦/٤/٥	٥٧,٧
محمد صادق صبور	مستشفى النزهة الدولي	١٩٨٦/٤/٥	١٢٧
وحسن فائق صبور	مصر امريكا للصوبات الزراعية	٨٦/١١/٢٣	١٩٥
محمد يسرى سعد زغلول	المهندسون المصريون للاسكان	١٩٨٦/٧/١٠	٢٥٠
ناريمان محمد العيوطى	انترتريد للانتاج الغذائى	١٩٨٥/٣/٢٥	١١,٩
هدى حسن أبو الفتوح	مصر لصناعة التبريد والتكيف	١٩٨٦/٢/١٩	٩١
يوسف بباوى منصور	مخيتا	١٩٨٦/٥/٢٦	٢٣٥

فهرست

٥	إهداء
٧	مقدمة
١٥	توطئة

الفصل الأول

الرافد الرأسمالى التقليدى (رأسمالية ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢)

٢٢	المبحث الأول : طبيعة النشأة والتطور التاريخى للرأسمالية المصرية
٤٣	المبحث الثانى : العنصر العائلى فى تكوين الرأسمالية المصرية
٥٥	المبحث الثالث : الرافد الرأسمالى التقليدى ونخبة الإنفتاح الإقتصادى

الفصل الثانى

الرافد البرجوازى البيروقراطى

٨٣	المبحث الرابع : طبيعة النشأة والتطور التاريخى للبرجوازية البيروقراطية
١٠٠	المبحث الخامس : الرافد البرجوازى البيروقراطى ونخبة الإنفتاح الإقتصادى

الفصل الثالث

الرافد الطفيل

١٢٣	المبحث السادس : تحديد مفهوم الطفيلية وخصائصها
١٣٦	المبحث السابع : السياسات الحكومية والرافد الطفيل
١٤٨	المبحث الثامن : التهيىن بين الروافد الثلاثة

الفصل الرابع

نخبة الإنفتاح الإقتصادى : تحليل أمبرىقى

١٦٢	المبحث التاسع : تحليل هيكل ملكية رأس المال
١٩١	المبحث العاشر : تحليل الأنشطة الإقتصادية
٢٠٤	المبحث الحادى عاشر : التشابكات والتحالفات العائلية
٢٢٣	الخاتمة
٢٣١	قائمة المراجع
٢٤١	ملحق رقم (١)
٢٧٣	ملحق رقم (٢)
٢٧٩	ملحق رقم (٣)
٣١١	ملحق رقم (٤)
٣٢١	ملحق رقم (٥)
٣٢٩	ملحق رقم (٦)
٣٤٣	ملحق رقم (٧)
٣٤٧	ملحق رقم (٨)

رقم الایداع : ٨٧/١٥٥٩

الترقيم الدولی : ٣ - ٠٦٨ - ٤٤٢ - ٩٧٧

هذا الكتاب ..

الأستاذة الباحثة سامية سعيد من أبرز الوجوه الواعدة الصاعدة في فكرنا الاقتصادي العلمي المعاصر . وفي هذه الدراسة تقوم الأستاذة الفاضلة بكشف وتشرح البنية الداخلية لما يمكن أن نسميهم أصحاب القرار الاقتصادي — وبالتالي السياسي — في إطار المرحلة « الانفتاحية » الراهنة ، أو بتعبير آخر ، السلطة الاقتصادية المهيمنة في بلادنا اليوم .

على أن « دار المستقبل العربي » قد تختلف في بعض مجاء في هذه الدراسة من استخلاصات وتعميمات ، وخاصة تلك المتعلقة بالبورجوازية البيروقراطية . فالدراسة تكاد تقلل من الدور الإيجابي لهذه الشريحة في مرحلة الستينات وخاصة الفئة التكنوقراطية منها ، وتكاد تغلب الطابع السلبي على هذه الشريحة بشكل عام ، ولا تعرض عرضا كافيا لمعالم الصراع في مرحلة الستينات ضد استثناء هذه الشريحة البورجوازية .

وبرغم هذا الاختلاف في الرأي ، بل نقول لعله كذلك بسبب هذا الاختلاف في الرأي مع بعض مجاء في هذه الدراسة ، حرصت « دار المستقبل العربي » على الاحتفاء بهذه الدراسة وعلى نشرها ، مساهمة منها في تعميق روح النقد الموضوعي وتنمية ديمقراطية الحوار .

« دار المستقبل العربي »

دار المستقبل العربي

٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة
ت ٦٦٥٩٠٠ القاهرة

Bibliotheca Alexandrina



0209578